

# الحجرات للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام  
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

مقت

بدر الدين قهوجي بشير حبياتي

رابعة ودقة

عبد العزيز زباح أحمد يوسف الدقاق

دار السانوق للتراث















الحجرات السبع



جميع الحقوق محفوظة  
لدار التأمين للتراث  
الطبعة الأولى  
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

إهداء ٢٠٠٦  
المرحوم / علي حسن عبد الكافي  
الإسكندرية



# الحج للقرآن السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشَّام  
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الثالث

محققه

بدر الدين قهوجي شيرجوباني

راجعة ودققة

عبد العزيز رباح أحمد يوسف الدقاق

دار الكتب للمون للتراث

دمشق - ص.ب. : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب. : ١٣ ٥٣٧٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>

ذكر اختلافهم في  
سورة آل عمران<sup>(٢)</sup>

قَرُّوْا كُلُّهُم : (اَلَمْ اللّٰهُ) [ آل عمران / ١ ] مفتوحة الميم  
والألف ساقطة إلا ما حدثني به القاضي موسى بن إسحاق  
الأنصاري<sup>(٣)</sup> قال : حدثنا أبو هشام الرفاعي<sup>(٤)</sup> قال : حدثنا

(١) في (م) : «بسم الله».

(٢) في (ط) : «عونك يا رب، سورة آل عمران».

(٣) موسى بن إسحاق أبو بكر الأنصاري الخطمي البغدادي القاضي، ثقة روى القراءة عن قالون وعن أبي هشام الرفاعي، وهارون بن حاتم ومحمد بن إسحاق المسيبي. روى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد. مات سنة سبع وتسعين ومائتين. طبقات القراء ٣١٧/٢.

(٤) هو محمد بن يزيد بن رفاعه بن سماعة. الكوفي القاضي، إمام مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وروى الحروف سماعاً عن الأعشى وحسين بن علي الجعفي، ويحيى بن آدم... له كتاب في القراءات. ومما انفرد به عن الكسائي : إسمام «الصراط» و«ملك يوم الدين» بغير ألف لم يروه عنه غيره. روى القراءة عنه موسى بن إسحاق القاضي وغيره... قال أبو العباس السراج : مات آخر يوم من شعبان ببغداد، وكان قاضياً عليها سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال البخاري يوم الأربعاء منسلخ شعبان انظر طبقات القراء ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١.



يحيى بن آدم<sup>(١)</sup> عن أبي بكر<sup>(٢)</sup> عن عاصم أنه قرأ (آلم) ثم قطع وابتدأ (الله) ثم سکن فيها. قال يحيى بن آدم وآخر ما حفظت عنه (آلم الله) مثل حمزة.

[حدثنا ابن مجاهد قال]<sup>(٣)</sup>: حدثنا موسى بن إسحاق قال:

حدثنا أبو هشام الرفاعي قال: سمعت أبا يوسف الأعشى<sup>(٤)</sup> قرأها على أبي بكر (آلم) ثم قطع فقال: (الله) بالهمز.

(١) يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، سبقت ترجمته في ٣٧٧/١.

(٢) وأبو بكر هذا الذي يروي عنه يحيى: هو ابن عياش بن سالم الحنات الأسدي النهشلي الكوفي راوي عاصم. واختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحابها «شعبة» ولد سنة خمس وتسعين وعرض القرآن على عاصم ثلاث مرات وعلى عطاء بن السائب، وأسلم المنقري... وعمر دهرأ، إلا أنه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين وقيل بأكثر. وكان إماماً كبيراً عالماً عاملاً وكان يقول أنا نصف الإسلام. وكان من أئمة السنة. قال أبو داود حدثنا حمزة بن سعيد المروزي، وكان ثقة، قال: سألت أبا بكر بن عياش: وقد بلغك ما كان من أمر ابن عليّة في القرآن؟ قال: ويلك! من يزعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق، عدو لله، لا نجالسه ولا نكلمه، وروى يحيى بن أيوب عن أبي عبد الله النخعي، قال: لم يفرش لأبي بكر بن عياش فراش خمسين سنة وكذا قال يحيى بن معين... ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك؟! انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة. توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل سنة أربع وتسعين انظر طبقات القراء ٣٢٥/١ - ٣٢٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ط).

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة وهو أجل أصحابه... روى عنه محمد بن يزيد الرفاعي [أبو هشام] توفي في حدود المائتين. انظر طبقات القراء ٣٩٠/٢.



حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم<sup>(١)</sup> عن ابن أبي أمية<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر عن عاصم (آلَمْ) <sup>(٣)</sup> جَزَمٌ، ثم ابتداء (أَلَلَّهُ).

[حدثنا ابن مجاهد قال]<sup>(٤)</sup>: حدثني أحمد بن محمد ابن صدقة<sup>(٥)</sup> قال: حدثنا أبو الأسباط<sup>(٦)</sup> عن عبد الرحمن بن أبي حماد<sup>(٧)</sup> عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (آلَمْ أَلَلَّهُ) بتسكين

(١) محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبدالله السِّمَّري، بكسر السين المهملة - وفتح الميم المشددة - البغدادي الكاتب، شيخ كبير، إمام شهير، أخذ القراءة عرضاً عن عائذ بن أبي عائذ صاحب حمزة، وروى الحروف سماعاً عن خلف البزار وغيره... وسمع كتاب المعاني من الفراء. روى القراءة عنه الحسن بن العباس الرازي... وابن مجاهد. مات ببغداد سنة ثمان ومائتين. انظر طبقات القراء ١١٣/٢.

(٢) هو عبدالله بن عمرو بن أبي أمية، أبو عمرو البصري، نزيل الكوفة، روى القراءة عن أبي بكر [بن عياش] عن عاصم، وروى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن... ومحمد بن الجهم، شيخ ابن مجاهد. انظر طبقات القراء ٤٣٨/١. تنبيه: وقع في ترجمته ما يلي: روى القراءة عن أبي بكر بن عاصم، كذا: ابن عاصم والصواب عن عاصم. ولعله خطأ من الطبع.

(٣) رسمها في (ط) هكذا: آلَمِمْ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن صدقة، أبو بكر البغدادي، مشهور ثقة، قرأ على إبراهيم بن محمد بن إسحاق صاحب قالون... روى القراءة عنه محمد بن يونس وابن مجاهد... انظر الطبقات ١١٩/١.

(٦) ذكره في طبقات القراء ١٧٣/١ برقم ٨١٢، ولم يزد على قوله: «أبو الأسباط المعلم» وذكره في ترجمة ابن أبي حماد كذلك. انظر الترجمة الآتية.

(٧) عبد الرحمن بن أبي حماد هو: عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد بن أبي حماد الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة... وعن أبي بكر بن عياش وأخذ القرآن عنه تلاوة روى القراءة عنه الحسن بن جامع...



الميم وقطع الألف. [حدثنا ابن مجاهد قال <sup>(١)</sup>: حدثني محمد بن الجهم عن الفراء قال: قرأ عاصم: (آلم) جزم [و] <sup>(٢)</sup> (أَلله) مقطوع. والمعروف عن عاصم (آلم الله) موصولة. و <sup>(٣)</sup> حفص عن عاصم (آلم الله) مفتوحة الميم غير مهموزة الألف <sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله وَذَٰكَ <sup>(٥)</sup> أن الميم ساكنة كما أن سائر حروف التهجي مبنية على الوقف فلما التقت الميم الساكنة، ولام التعريف حُرِّكَتِ الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة <sup>(٦)</sup>. والدليل على أن التحريك للساكن الثالث - وهو مذهب سيبويه - أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان <sup>(٧)</sup> نحو (كهيعص) <sup>(٨)</sup> [مريم/١] و (حم عسق) <sup>(٩)</sup> وذلك أنها مبنية على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك فَحُرِّكَتِ الميم للساكن

= وأبو الأسباط المعلم، وعلي بن حمزة الكسائي انظر طبقات القراء ٣٦٩/١ - ٣٧٠.

(١) سقط ما بين المعقوفتين من (ط).

(٢) زيادة من السبعة.

(٣) في (م): حفص؛ بإسقاط الواو.

(٤) السبعة ص ٢٠٠.

(٥) في (ط): ذاك على.

(٦) في (ط): التعريف.

(٧) انظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٨) كذا في (ط) وفي (م): «كهيعين صاد» وما أثبتناه من (ط) ينسجم مع رسم المصحف.

(٩) كذا في ط وفي (م) «حميم...».



الثالث بالفتح كما حُرِّكَتِ النون في قوله: (مَنْ اللَّهُ) [آل عمران/ ١٥] و (مَنْ المسلمِينَ) [يونس/ ٧٢] و (مَنْ البقرِ اثْنين) [الأنعام/ ١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأما ما روي عن عاصمٍ من قطعِ الألف، فكأنه قدَّر الوقوف على الميم، واستأنف (اللَّهُ)، فقطعَ الهمزةَ للابتداءِ بها. والوجهُ ما عليه الجماعةُ، وما وافقهم هو أيضاً عليه، من أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الوصلِ، فإذا سقطتْ لم يَجُزْ أَنْ تُلْقَى لها حركةٌ على ما قبلها.

والذي حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثةٌ اَرْبَعَةٌ<sup>(١)</sup>، لم تُحْمَلْ عليه هذه الآية، ألا ترى أنه ذهب إلى أنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: (مَنْ اللَّهُ).

وأما ما حكاه بعضُ البغداديين من قوله: (مُرِّيْبِنَ الَّذِي جَعَلَ) [ق/ ٢٥/ ٢٦]. فإنه حَرَّكَ النُّونَ بالفتح كما حَرَّكَ في قولهم: (مِنْ اللَّهِ) به.

ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزة الوصل أَلْقَيْتُ عَلَى النون، لأنَّ الهمزة إذا أُوجِبَ الإدراجُ إسقاطها<sup>(٢)</sup> لم تَبَقْ لها حركةٌ تُلْقَى على شيءٍ، ولم يَأْتِ في نحو هذا عنهم شيءٌ فيما علمناه، كما جاء (ثلاثة اَرْبَعَةٌ).

(١) ضبطها في (م) بالسكون وفوقها فتحة كما أثبتناه ثم كتب فوق الكلمة «صل» ولم يشر في (ط) إلى شيء من ذلك بل اكتفى بتحريك الهاء بالفتح، وضبط كلمة «اَرْبَعَةٌ» بسكون الباء.

(٢) في (ط): بإسقاطها.



اختلفوا في إمالة الرّاء وفتحها من (التَّوراة)<sup>(١)</sup> [آل عمران/ ٣].  
 فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: (التوراة) مفخماً<sup>(٢)</sup>.  
 وكان نافع وحمزة يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك  
 كانا يفعلان بقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (مَعَ الْأَبْرَارِ)<sup>(٤)</sup> [آل عمران/ ١٩٣]  
 و (من الأشرار) [ص/ ٦٢] و (من قرار) [إبراهيم/ ٢٦]  
 و (ذات قرار) [المؤمنون/ ٥٠] إذا كان الحرف مخفوضاً.

وقال ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: الرّاء مفتوحة،  
 وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع. وقال ورش عن نافع:  
 (التَّورِية)، بكسر الرّاء وكان أبو عمرو والكسائي يقرآن:  
 (التورِية) مكسورة الرّاء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة  
 حمزة ونافع أعني: (الأبرار) و (من قرار) وما أشبه ذلك. ابن  
 عامر يشم الرّاء الأولى من (الأبرار) الكسر<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: قالوا وَرَى الزُّنْدُ، يَرِي، إذا قدح ولم  
 يَكْبُ<sup>(٦)</sup>، وقالوا وَرَى وَأَوْرَيْتُهُ، وفي التنزيل: (فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا)  
 [العاديات/ ٢] وفيه: (أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ) [الواقعة/  
 ٧١]. فأما قولهم: وريت بك زنادي على مثال شريت، فزعم

(١) رسمها في (ط): «التورية».

(٢) في (م): «مُفَخَّم» وما أثبتناه من (ط) ومن السبعة.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) هذه الآية الكريمة وردت في (م) و (ط) سهواً: «من الأبرار» بدل «مع الأبرار»  
 وقد أثبتنا نص الآية الكريمة كما هي في سورة آل عمران (وتوفنا مع الأبرار).

(٥) السبعة ص ٢٠١.

(٦) في (م): ينب. وفي اللسان: كبا الزُّنْدُ: لم يور. ولم يورد (اللسان) هذا  
 المعنى في (نبا) وفيه: نبا السيف: كل.



أبو عثمان: أنه استُعْمِلَ في هذا الكلام فقط لم يُجَاوَزْ به غيره. وقال أبو زيد: وَرَى النُّقْيُ، يري، وَرِيًّا: إذا كثر وَدَكُهُ، قال: والواري: الكثير الودك. والوراء في اسم الجهة التي هي خلافُ الأمام ليس من هذا، لأنَّ تحقيره: وَرِيئُهُ، مثل وَرِيْعَةٍ. وألحقت الهاء في تحقيرها، وإن كانت على أربعة أحرف كما أُلْحِقت في قُدَيْدِيْمَةٍ.

فأما الوراء: لولد الولد فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراء، كما قيل له: نَجَلٌ.

وأنشد أبو زيد<sup>(١)</sup>:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَانَا تَجِيءُ بِهِمْ<sup>(٢)</sup>

أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

(١) في النوادر، وقبله آخر للقتال الكلابي، وهو ملفق من بيتين انظرهما عند العسكري - قال:

أُمَّا الْإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَدًا إِذَا تَرَامَى بَنُو الْإِمَوَانِ بِالْعَارِ

والبيت من قصيدة في النوادر ص ١٩٠ (طبعة الفاتح)، والتصحيح للعسكري ص ١٢٩ - ١٣٠ والتنبيه على حدوث التصحيف ص ٨٧، وروي البيت عن الفراء: «أُمُّ الْهَنْبِيرِ» مكان «أُمُّ الْهَنْبِيرِ» قال في التنبيه: فقال [التوزي] له: إنما ينشد أصحابنا «أُمُّ الْهَنْبِيرِ» وهي الضبع فقال: هكذا أنشدني الكسائي، فأحال تصحيفه على الكسائي، وعند العسكري جاء خبر التصحيف هذا عن التوزي، أيضاً وعن محمد بن يحيى ولكنه أشرح وأكثر فائدة والبيت في الأغاني ٢٣ / ٣٣٢ مطلع قصيدة طويلة وذكره المصنف في رغبة الأمل ١٨٣/١ ضمن القصيدة. واللسان (هنب) والإنصاف ١١٩/١.

والبيت الشاهد يروى: يَا قَاتِلَ اللَّهِ...، وَيَا قُبْحَ اللَّهِ..

والقتال الكلابي اسمه عبيد بن المضرَجِي

(٢) في (ط): «بها».



قال السكري: ضربَ الزُّنْدَ مثلاً للرحم، والزُّنْدُ: تستخرج به النار<sup>(١)</sup>، وقال أمية:

الحاملُ النارَ في الرُّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَا  
حَتَّى تَجِيءَ مِنَ الْيَبْسَيْنِ تَضْطَرُّ  
يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتُهَا  
مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمِ<sup>(٢)</sup>

روى محمد بن السري أن<sup>(٣)</sup> الرُّطْبَيْنِ: هما العودان الرطبان، يعني: الشجر الذي فيه النار، واليَبْسَيْنِ: هما العودان اليابسان، يعني: الزندين، يقول: تكون النار في عودين رطبين، فإذا جفا قَدَحًا، فجاءت النار منهما، والأعمى الأصم: يعني الزُّنْدُ، والزُّنْدُ: الأعلى، والزُّنْدَةُ: السفلى، وأصمُّ الصُّلْبِ يعني: العود، وأعمى: لا جوف له، يريد: يأتي بها حية للناس أي: حياة لهم. فأما قولهم<sup>(٤)</sup>: التَّريَّةُ: لما تراه المرأة من الطهر [بعد الحيض]<sup>(٥)</sup> فيجوز أن تكون فعيلة من الورا، لأنها تُرى بعد الصفرة والكدرية اللتين تُريان في الحيض، وتكون فعيلة من: وري الزنْدُ، يَري، كأنها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكأن الطهر أخرجها، والتاء في الوجهين بدل من الواو التي هي فاء، كما أنها في «تيقور»، و«تولج» كذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) في النوادر نقل هذا التفسير عن أبي حاتم وليس عن السكري.

(٢) البيتان لم نعثر عليهما في ديوانه.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): قوله.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) إشارة إلى ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٣٥٦/٢: من أن «تيقور» من

الوقار و«تولج» على وزن فوعل، فأبدلوا التاء مكان الواو.



فأما القول في التوراة، فلا تخلو من أن تكون فَوْعَلَةً،  
 على قول<sup>(١)</sup> الخليل: في تَوَلَّج<sup>(٢)</sup>، أو تَفَعَّلَ مثل تَتَفَلَّعَ، أو  
 تَفَعَّلَ بالكسر وُفُتِحَ العينُ كما فُتِحَ في: ناصِإَةٍ<sup>(٣)</sup>، فمما يدلُّ  
 على أنها فَوْعَلَةٌ، ليست تَفَعَّلَ، مثل تَتَفَلَّعَ، وتَأَلَّبَ، أن هذا البناء  
 يَقِلُّ، وأن فَوْعَلَةً في الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال في  
 أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه.  
 ويدلُّك على ذلك أن التاء لم تكثر زائدةً أولاً كما لم تكثر النونُ  
 أولاً، فكما أن النون إذا جاءت أولاً في نحو نَهْشَلٍ ونَعَثَلٍ<sup>(٤)</sup>،  
 لا يحكم بزيادتها، لقلتها زائدةً. أولاً، كذلك لا يحكم بزيادة  
 التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته فَوْعَلَةً، حكمت بإبدال الفاء  
 التي هي واو: تاءً، وإذا حكمت بزيادة التاء لم تجعلها<sup>(٥)</sup>  
 بدلاً، ولكنك جعلتها التاء التي زيدت في الكلمة<sup>(٦)</sup>، قيل:  
 ليس هذا باعتراضٍ لأنَّ الواو إذا كانت أولاً فقد استمرَّ البدلُ<sup>(٧)</sup>

(١) في (ط): على قياس قول.

(٢) انظر التعليق رقم (٦) في الصفحة السابقة وسيبويه ٣٥٦/٢.

(٣) الناصاة والناصية بمعنى وهي لغة طيئية، قصاص الشعر في مقدم الرأس.  
 انظر اللسان / نصا / .

(٤) النهشل: المسن المضطرب من الكبر. والنعثل: ضرب من المشي وهو من  
 التبخر. انظر اللسان نهشل / نعثل.

وفي (ط): نهصل بدل نعثل.

(٥) في (ط): لم تجعله.

(٦) في (ط): في أول الكلمة.

(٧) في (ط): زيادة البدل.



فيها نحو وُجُوهِ، وَأُجُوهِ، وَوُقَّتَتْ، وَأُقَّتَتْ، وَوِشَاحٍ، وإِشَاحٍ  
وَوِفَادَةٍ، وإِفَادَةٍ، وَوَجِمَ، وَأَجِمَ، وَوَنَاءٌ وَأَنَاءٌ، فإذا اجتمعاً<sup>(١)</sup> لزم  
الأول منهما البدلُ إمَّا همزة وإمَّا تاءٌ، فالهمزة نحو الأولى في  
فُعَلَى من الأول، وأَوَاقٍ في جمع واقيةٍ. وقد أبدلت التاء من  
الواو إذا كانت مفردة أولاً نحو تَيَقُّورٍ من الوقارِ، فهذا فيعولُ،  
وليس بتفعولٍ كتعضوضٍ<sup>(٢)</sup>، ألا ترى كثرة فيعولٍ نحو  
سَيَّهَوْجٍ<sup>(٣)</sup>، وسَيَّهَوْبٍ<sup>(٤)</sup>، وديقوعٍ<sup>(٥)</sup>. وقد أبدلت تاءً  
أولى مفردة في نحو: تَجَاهٍ، وَتَرَاثٍ، وَتُخْمَةٍ، وَتُكْلَانٍ<sup>(٦)</sup>، وزعم  
أبو عثمان أن إبدال نحو تُخْمَةٍ، مضطردٌ، وقال أبو الحسن:  
ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدال التاء من الواو أولاً، هذه الكثرة، كان  
حملها على هذا الكثير أولى من حملها<sup>(٧)</sup> على ما لم يكثر،  
ولم يتسع هذا الاتساع. ولا يقربُ حَمْلُهَا أيضاً على تَفْعَلَةٍ لَأَنَّهُ  
لا يخلو من أن تجعلها اسماً نحو: تودية، أو مصدراً نحو:  
توصية، فأما بابُ تودية فقليلٌ، كما أن تَفْعَلَةً كذلك، وبابُ  
توصية فيه اتساعٌ وحملٌ على لغةٍ لم نعلم منها شيئاً في

(١) في (ط): وإذا اجتمعت.

(٢) التعضوض: تمر أسود حلو، واحدته بهاء انظر القاموس «عضضته».

(٣) في اللسان (سهج) ربح شديدة.

(٤) سيهوب: لم أجده في المعاجم التي بين يدي.

(٥) في القاموس (دقع): جوع أدقع وديقوع: شديد.

(٦) في (ط): وتكأة.

(٧) في (ط): حملة.



التنزيل، فإذا لم يكن هذان الوجهان بالسهلين حملته على فَوْعَلَةٍ دونهما للكثرة، ألا ترى أن نحوَ صومعةٍ، وحوجلةٍ ودوسرةٍ، وعمرة<sup>(١)</sup>، قد كثر؟.

ومن لم يُملِ التوراةَ. فلأنَّ الراء حرف يمنع الإمالة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها<sup>(٢)</sup> المُسْتَعْلِي، فكما أن الراء لو كان مكانها مستعلٍ مفتوحٌ لم تحسن الإمالة، كذلك إذا كانت الراء مفتوحةً. وأيضاً فإنَّ ما بعد الواو من توراةٍ لو كان منفصلاً لم تكن فيه الإمالة كذلك إذا كان متصلاً.

وقولٌ من أمالٍ: إِنَّ الألفَ لما كانت رابعةً لم تخلُ من أن تُشَبَّهَ أَلَفُ التَّائِيثِ أو الألفُ المنقلبةُ عن الياء أو عن الواو. وألَفُ التَّائِيثِ تُمَالٌ وَإِنْ كان قبلها مستعلٍ كقولهم: فَوْضَى وَجَوْنَى.

فكما أمالوا المستعليةَ معها كذلك يميلون الراء، وإذا أمالوا نحوَ صَغَا<sup>(٣)</sup>، وَضَغَا<sup>(٤)</sup>، وَشَقَا<sup>(٥)</sup> مع أَنَّ الواو تصحُّ في هذا البناءِ الذي على ثلاثة أحرفٍ فأنَّ يُميلوا فيما لا تصحُّ الواو معه أجدر.

(١) في (ط) وعمرة وجوهرة.

(٢) في (ط): يمنع.

(٣) في القاموس (صغا) يصغو ويصغي صغواً، وَضَغِي يصغي صغاً وصغياً: مَالٌ. وَصَغَوَةٌ وَصِغَوَةٌ معك: أي: ميله.

(٤) في القاموس (ضغا) استخذى، ضغواً وضغاء.

(٥) في (م): سقا.



ومِمَّا يَقْوِي ذلك أَنَّهُمْ قد أَمَالُوا اسْمَ المَفْعُولِ <sup>(١)</sup> إذا كان فيه مُسْتَعْلٍ ، نحو مُعْطَا ، وإذا أَمَالُوا مع المُسْتَعْلِي كانت الإِمَالَةُ مع الرَّاءِ أَجْوَدَ ، لأنَّ الإِمَالَةَ على الرَّاءِ أَغْلَبُ منها على المُسْتَعْلِي ، ألا ترى أَنَّهُ قد حَكِيَ <sup>(٢)</sup> الإِمَالَةُ في نحو عِمْرَانَ ونحو فِرَاشٍ ، وَجِرَابٍ ، ولو كان مكان الرَّاءِ المُسْتَعْلِي لم تَكُنْ فيها <sup>(٣)</sup> إِمَالَةٌ ؟ . وَمِمَّا يَقْوِي الإِمَالَةَ في الرَّاءِ من تَوْرَاةٍ أَنَّهُمْ قد قالوا : رَأَيْتُ عِلْقًا ، وَعِرْقًا ، وَضَيْقًا ، فَأَمَالُوهُ لِلتَّشْبِيهِ بِأَلْفِ حُبْلَى إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ من هذه الحُرُوفِ مَكْسُورٌ وَلَيْسَ من التَّوْرَةِ كَذَلِكَ وَالْإِمَالَةُ في فَتْحَةِ الرَّاءِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ في نَحْوِ : (مع الأبرار) <sup>(٤)</sup> [ آل عمران / ١٩٣ ] و (من قرار) <sup>(٥)</sup> [ إبراهيم / ٢٦ ] أَقْوَى منها في التَّوْرَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةَ قد غَلَبَتِ المُسْتَعْلِي في نحو قَارِبٍ وَغَارِمٍ وَطَارِدٍ ، فَلَمَّا غَلَبَتِ المُسْتَعْلِي مع قُوَّتِهِ على الإِمَالَةِ كَانَ أَنْ تَغْلِبَ الرَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَمِيلَ فَتَحَهَا <sup>(٦)</sup> إِلَى الْكُسْرَةِ

(١) في الأصل : (م) و (ط) «اسم فاعل» وجاء في (م) على الهامش «اسم مفعول» وكأنَّه تصويب للفظ . وهو الصواب الذي يتفق مع ضبط الكلمة في الأصل : «مُعْطَا» .

(٢) حكاه سيويه في الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٣) في (ط) فيه .

(٤) من آية كريمة في سورة آل عمران وردت في النص سهواً بلفظ (من الأبرار) وقد أثبتنا نص الآية كما هي (وتوفنا مع الأبرار) . وفي (ط) : من الأشرار بدل مع الأبرار .

(٥) هذه الآية من سورة إبراهيم وردت في (ط) و (م) سهواً بلفظ (بالقرار) وقد أثبتنا نص الآية كما هي في السورة الكريمة (ما لها من قرار) .

(٦) في (ط) : فتحتها .



أولى، لأنَّ الراء، وإن كان فيها<sup>(١)</sup> تكرير، صارت به كأنها حرفان مفتوحان؛ فهي<sup>(٢)</sup> بزنة حرف واحد، فلما قويت على المستعلي<sup>(٣)</sup> كانت على الراء المفتوحة أقوى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل<sup>(٤)</sup>:  
(سَيُغْلِبُونَ)، و (يُحْشَرُونَ) [آل عمران/ ١٢] و (يَرَوْنَهُمْ  
مِثْلِهِمْ) [آل عمران/ ١٣].

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (ستغلبون  
وتحشرون) بالتاء، و (يرونهم) بالياء.

وحكى أبان عن عاصم: ترونهم بالتاء، وفي رواية أبي  
بكر بالياء.

وقرأ نافع: (ستغلبون، وتحشرون)، (وترونهم) بالتاء  
ثلاثهن.

وقرأ حمزة والكسائي بالياء ثلاثهن<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: قوله: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا...)  
[آل عمران/ ١٢] يجوز أن يُعْنَى به اليهود والمشركون جميعاً،  
يدلُّ على ذلك قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ) [البقرة/ ١٠٥] ففسر الذين كفروا

(١) في (ط): وإن كانت فيه.

(٢) في (ط): فهو.

(٣) في (ط): الحرف المستعلي.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) انظر السبعة ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٦) سقطت من (ط).



بالقبيلين، وكذلك قوله جلَّ وعزَّ<sup>(١)</sup>: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين مُنْفَكِّينَ) [البينة/ ١] فالتقدير على هذا: قل للقبيلين: ستغلبون.

ويدلُّ على حسن التاء هنا والمخاطبة قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) [آل عمران/ ٨١] والآية كلها على الخطاب. وكذلك قول من قرأ: (سَتُغْلَبُونَ) بالتاء.

وللتاء على الياء مزية ما في الحسن، وهو أنه إذا قيل: سيغلبون فقد يمكن أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قوم آخرون، فإذا كان بالخطاب، لم يجز أن يظنَّ هذا.

وحجة من قرأ بالياء قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) [الأنفال/ ٣٨] وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ) [الجاثية/ ١٤] والدليل على حسن مجازيهما<sup>(٤)</sup> جميعاً أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَكُمْ)<sup>(٥)</sup>. فأما قوله: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) [النور/ ٣٠] فظاهرة يقوي قول من قرأ بالياء. ألا ترى

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): حسنها.

(٥) في (ط) يُغْفَرْ لهم. والصواب ما في (م). وقراءة عبدالله ذكرها في البحر



أَنَّهُ قَالَ: (يَغْضُّوا)، ولم يقل: غضوا، فيكون للخطاب كقراءة من قرأ (ستغلبون) وكذلك: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ) [النور / ٣١].

إِلَّا أَنَّ مَنْ النَّاسِ مِنْ يَحْمِلُ هَذَا <sup>(١)</sup> عَلَى إِضْمَارِ لَامِ الْأَمْرِ، وَإِضْمَارِ الْجَازِمِ لَمْ نَعْلَمْهُ جَاءَ فِي حَالِ السَّعَةِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا: الْيَهُودَ. وَالضَّمِيرُ فِي (سَيُغْلِبُونَ) لِلْمُشْرِكِينَ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَكُونُ (سَيُغْلِبُونَ) إِلَّا بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ غَيَّبَ. وَالْخَطَابُ لَهُمْ، وَمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ أَوْجَهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ وَقُوعِ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى الْفَرِيقَيْنِ، وَلِأَنَّهُمَا جَمِيعاً مَغْلُوبَانِ، فَالْيَهُودَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ غَلَبُوا بِوَضْعِ الْجِزْيِ عَلَيْهِمْ، وَحَشَرَهُمْ لِأَدَائِهَا، وَالْمُشْرِكُونَ غَلَبُوا بِالسَّيْفِ، فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَبِينُ. وَمَنْ قَرَأَ: (يُرَوْنَهُمْ) بِالْيَاءِ، فَلَأَنَّ بَعْدَ الْخَطَابِ غَيْبَةً، وَهُوَ قَوْلُهُ: (فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ) [آل عمران / ١٣] أَي: تَرَى الْفِئَةُ الْمَقَاتِلَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْفِئَةُ الْكَافِرَةَ مِثْلِيهِمْ.

وَمَا يُوَكِّدُ الْيَاءُ قَوْلُهُ: مِثْلِيهِمْ، وَلَوْ كَانَ عَلَى التَّاءِ لَكَانَ: مِثْلِيكُمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم / ٣٩] ثُمَّ قَالَ: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ) [الروم / ٣٩] وَرَأَيْتُ هُنَا الْمَتَعَدِيَّةُ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَقْيِيدُهُ بِرَأْيِ الْعَيْنِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ انْتِصَابُ (مِثْلِيهِمْ) عَلَى الْحَالِ لَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَأَمَّا مِثْلُ فَقَدْ يَفْرُدُ فِي مَوْضِعِ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(١) فِي (ط): هَذَا النُّحُو.



فَمِنْ الْإِفْرَادِ فِي التَّثْنِيَةِ قَوْلُهُ:

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلَ زَيْدٍ وَجُعَلُ  
سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعُضْلِ<sup>(١)</sup>

ومن إفراده في الجمع قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (إِنَّكُمْ إِذَا  
مِثْلُهُمْ) [النساء/ ١٤٠]. ومن جمعه قوله: (ثُمَّ لَا يَكُونُوا  
أَمْثَالَكُمْ) [محمد/ ٣٨]. وأما قوله: (تَرَوْنَهُمْ مِثْلِيهِمْ)  
[آل عمران/ ١٣] و(يَرَوْنَهُمْ) فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذي  
قبله، وهو قوله: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ... تَرَوْنَهُمْ مِثْلِيهِمْ)  
فالضمير المرفوع في تَرَوْنَهُمْ للمسلمين، والضمير المنصوب  
للمشركين. المعنى: ترون - أيها المسلمون - المشركين  
مثلي المسلمين، وكان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً،  
فَرَأَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ سِتْمِائَةً وَكُسْرَاءً، وَأَرَى اللَّهُ الْمَشْرِكِينَ أَنْ  
الْمُسْلِمِينَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قِيلَ لَهُمْ<sup>(٣)</sup>:  
(فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) [الأنفال/ ٦٦] فَأَرَاهُمُ

(١) الرجز بغير نسبة في سيبويه ٢٢٦/١ والفرق بين الحروف الخمسة ص ٣٧٠ (نشر دار المأمون للتراث). وروايته عندهما: «صقبان» بالصاد. قال ابن السيد: الصقب بالصاد: عمود في آخر البيت، وهما صقبان. ورجل صقب: ممتلىء الجسم ناعمه، قال الراجز: وساقيين... البيت. وقد أخذ الأعلام في تفسيره للبيت بالمعنى الأول. وجاءت روايته في اللسان (سقب) و(كنز): «سقبان» بالسين كما هو عندنا. قال: والسقب الذكر من ولد الناقة بالسين لا غير، وقوله: سقبان، إنما أراد مثل سقبين في قوة الغناء. وممشوق: خفيف اللحم. وفي (م): وساقيان مثل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م و ط) سقطت الفاء من أول الآية. أما قراءة التاء من قوله تعالى: «فإن =



الله عددهم<sup>(١)</sup> حَسَبَ مَا حَدَّثَ<sup>(٢)</sup> لَهُمْ مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي يَلْزِمُهُمْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا يَحْجُمُوا عَنْهُمْ.

ومثل هذا في المعنى، قوله: (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقَاتُمُ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا، وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ) [الأنفال/ ٤٤] وقال قتادة: كان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً.

اختلفوا في كسر الراء وضمها<sup>(٣)</sup> من قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: (وَرِضْوَانٍ) [آل عمران/ ١٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وَرِضْوَانٍ) بضم الراء في كُلِّ الْقُرْآنِ إِلَّا قَوْلَهُ<sup>(٥)</sup> في المائدة [١٦]: (مَنْ أَتْبَعَ رِضْوَانَهُ) فَإِنَّهُ كَسَرَ الرَّاءَ فِيهِ. وقال شيبان<sup>(٦)</sup> عن عاصم، وابن أبي حمّاد<sup>(٧)</sup> عن أبي بكر عن عاصم، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، بضم الراء، في كل ذلك. وقال محمد بن المنذر<sup>(٨)</sup> عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أَنَّهُ ضَمَّهُ كُلَّهُ.

= تكن...» فهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر، انظر السبعة ص ٣٠٨. وستأتي في الأنفال آية / ٦٦.

(١) في (ط): عَدُّوهُمْ. (٢) في (ط): حَدَّدَ.

(٣) في (ط): «في قوله». (٤) سقطت من (ط).

(٥) في (م): «في قوله» بزيادة (في) والمثبت من (ط) والسبعة.

(٦) شيبان بن عبد الرحمن أبو معاوية التميمي الكوفي روى القراءة عن عاصم، روى القراءة عنه حسين بن علي الجعفي. طبقات القراء ١/ ٣٢٩.

(٧) سبقت ترجمته في ص ٧.

(٨) محمد بن المنذر الكوفي، مقرأ معروف، روى الحروف سماعاً عن

يحيى بن آدم وله عنه نسخة وعن سليم عن حمزة عن الأعمش وعن ابن أبي



[ حدثنا ابنُ مجاهد قال <sup>(١)</sup> : حدثني محمد بن الجهم <sup>(٢)</sup> عن ابن أبي أمية <sup>(٣)</sup> عن أبي بكر عن عاصم : (رُضْوَانُ) و (رُضْوَانًا) [ المائدة / ٢ ] بضمِّ الراء في كلِّ القرآن ، وكذلك حدثني ابنُ صدقة عن أبي الأسباط عن ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم . وقال حفص عن عاصم : مكسورٌ كله ، وقرأ الباقون : (رِضْوَانُ) كسراً <sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : رضوانٌ مصدرٌ ، فمن كسر <sup>(٥)</sup> جعله كالرَّثْمَانِ والجِرْمَانِ ، ومن ضمَّ فقد قال سيويه : رَجَحَ رُجْحَانًا ، كما قالوا : الشكرانُ والرُّضْوَانُ <sup>(٦)</sup> .

قال أحمد : كُلُّهُمْ قرأ : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) [ آل عمران / ١٩ ] بكسر الألف إلا الكسائي فإنه فتح الألف مِنْ (أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) <sup>(٧)</sup> .

قال أبو علي : الوجهُ : الكسرُ في (إِنَّ) ، لأنَّ الكلامَ الذي قبله قد تمَّ ، وهذا النحوُ من الكلامِ الذي يراد به التنزيه ، والتقربُ ؛ أن يكونَ بجملٍ متباينةٍ أحسنُ من حيثُ كانَ أبلغَ في = ليلي ، روى عنه الحروف ابنه المنذر ومحمد بن سعدان النحوي .

الطبقات ٢ / ٢٦٦ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط) .

(٢) سبق في ص (٧) من هذا الجزء .

(٣) سبق في ص (٧) من هذا الجزء .

(٤) انظر السبعة ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٥) في (ط) : كسره .

(٦) الكتاب ٢ / ٢١٧ .

(٧) السبعة ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .



الثناء، وأذهب. في باب المدح، ومن ثم جاء (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء) [البقرة/ ١٧٧].

ومن فتح (أن) جعله بدلاً، والبدل، وإن كان في تقدير جملتين، فإن العامل لَمَّا لم يظهر، أشبه الصفة. فإذا جعلته بدلاً جاز أن تبدله من شيئين: أحدهما: من قوله: (أنه لا إله إلا هو) [آل عمران/ ١٨] فكأن التقدير: شهد الله أن الدين عنده<sup>(١)</sup> الإسلام، فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هو هو. ألا ترى أن الدين الذي<sup>(٢)</sup> هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو هو في المعنى؟. وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل، وإن شئت جعلته من القسط لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون من البدل الذي الشيء فيه هو هو.

[قال] <sup>(٣)</sup> أحمد: كلهم قرأ: (ويقتلون الذين يأمرُونَ بالقسط) [آل عمران/ ٢١] بغير ألفٍ إلا حمزة فإنه قرأ (ويقاتلون) بألف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قرأ: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ، (وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ) [آل عمران/ ٢١] وقد

(١) في (ط): عند الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) زيادة من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٠٣.



جاء في أخرى<sup>(١)</sup> (فَلَمْ تَقْتُلُونِ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ) [البقرة/ ٩١] فجاء الفعل على يَفْعَلُ دون يَفَاعِلُ، فكذلك: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ) [آل عمران/ ٢١] لأنَّ الأمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء في الأمر بالقسط، وكبر عليهم مقامهم وموضعهم فقتلوهم، كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: (وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ) أنَّ في حرف عبد الله فيما زعموا: (وَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ) فاعتبرها، وكأن معنى يقاتلونهم، أنهم لا يوالونهم ليقل<sup>(٢)</sup> نهيهم إياهم<sup>(٣)</sup> عن العُدوان عليهم، فيكونون مباينين لهم، مشاقين لهم<sup>(٤)</sup>؛ لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال المباين المشاق لهم.

فإن قال قائل: إنه في قراءته (وَيُقَاتِلُونَ) لم يقرأ بحرف عبد الله، وترك قراءة الناس. قيل: ليس بتارك حرف عبد الله الذي هو (قَاتِلُوا) في قراءته (يُقَاتِلُونَ) لأنَّ قوله: (يُقَاتِلُونَ) يجوز أن يُريد به (قَاتِلُوا)، ألا ترى أنه قد جاء (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [الحج/ ٢٥].

وقال في أخرى: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [النحل/ ٨٨، محمد/ ١] فإذا جاء المعنى لم يكن تاركاً لقراءة

(١) في (ط): الأخرى.

(٢) في (ط): لِيَقْلَ نَهْيَهُمْ.

(٣) في (ط): إِيَّاه.

(٤) سقطت من (ط).



عبد الله، وذلك أن قوله: (يصدّون) يجوز أن يكون في المعنى (صدّوا)، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكايةً للحال، وكذلك حمزة في قراءته (يقاتلون) يجوز أن يكون مراده به<sup>(١)</sup> (قاتلوا) إلا أنه<sup>(٢)</sup> جاء على لفظ المضارع حكايةً للحال.

اختلفوا في قوله جلّ اسمه<sup>(٣)</sup>: (وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧]، في التشديد والتخفيف: فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: (وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧] و (لِبَلَدٍ مَيِّتٍ) [الأعراف/ ٥٧] (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا) [الأنعام/ ١٢٢] و (الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ) [يس/ ٣٣] و (إِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً) [الأنعام/ ١٣٩] كل ذلك بالتخفيف.

وروى حفص عن عاصم: (مِنَ الْمَيِّتِ) مشدّدة<sup>(٤)</sup> مثل حمزة، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَالْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧] و (لِبَلَدٍ مَيِّتٍ) [الأعراف/ ٥٧] و (إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ) [فاطر/ ٩] مُشَدَّدًا.

وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف. وقرأ نافع: (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا) [الأنعام/ ١٢٢] و (الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ)

(١) في (ط): فيه قد.

(٢) في (ط): أنه قد.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) في (ط): فشدد.



[ يس/ ٣٣ ] و (لحم أخيه ميتاً) [ الحجرات/ ١٢ ] وخفف في سائر القرآن ما لم يمت<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: المَوْتَانُ، والمَوَاتُ، والمَوَاتُ في قول بعض بني أسد: إذا وقع فيه الموت. قال أبو علي: يقال<sup>(٢)</sup>: مات يموت مثل: قال يقول، وقالوا: مِتَّ تموت، وِدِمْتَ تدوم. وِمِتَّ وِدِمْتَ: شاذان. ونظيرهما من<sup>(٣)</sup> الصحيح: فَضِلَ يَفْضُلُ.

فأما المَيِّتُ فهو الأصل، والواو التي هي عين<sup>(٤)</sup> انقلبت ياءً لإدغام الياء فيها، والأصل الثقيل. ومَيِّتٌ محذوف منه، والمحذوف العين أُعِلَّتْ عَيْنُهُ بالحذف كما أُعِلَّتْ بالقلب، فالحذف حسنٌ والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو، العينُ فيه واوٌ، فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلالِ العين بالقلب، ألا ترى أنهم قالوا: هائر<sup>(٥)</sup> وهائرٌ، وسائرٌ، وسائرٌ، فأعلُّوا العينَ بالحذف. كما أعلُّوها بالقلب؟ فكذلك نحو: مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ. وما مات، وما لم يمت، في هذا الباب يستويان في الاستعمال<sup>(٦)</sup>، ألا ترى أنه قد جاء:

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ الْمَيِّتُ

(١) السبعة في القراءات ص ٢٠٣ مع اختلاف يسير في العبارة، والمؤدى واحد.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): في.

(٤) في (ط): عينٌ فيه.

(٥) هائر: وصف من هار البناء يهور هوراً: انهدم.

(٦) يريد ما كان من فعل مات مستعملاً في الموت الحقيقي، وما كان مستعملاً في الموت المجازي، يستويان في التخفيف والتشديد.



[ كَانَهُ مِنَ الْأَجُونِ الزَّيْتِ ]<sup>(١)</sup>

سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ<sup>(٢)</sup>

فهذا قد مات . وقال الآخر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ

إِنَّمَا الْمَيِّتُ . مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ<sup>(٣)</sup>

فقد خَفَّفَ [ ما مات ]<sup>(٤)</sup> في الرَّجَزِ وَالْبَيْتِ الآخر، وقال:

مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ فَشَدَّدَ، وَلَمْ يَمُتْ، وَقَالَ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) [ الزمر / ٣٠ ] .

اختلفوا في إمالة القاف من قوله جَلَّ وَعَزَّ<sup>(٦)</sup>: (تَقَاةً)

[ آل عمران / ٢٨ ] .

فَأَمَالَ الْكِسَائِيُّ الْقَافَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعاً، وَأَمَالَ حَمْزَةً

(مِنْهُمْ تَقَاةً) [ آل عمران / ٢٨ ] إِشْمَاماً مِنْ غَيْرِ مِبَالِغَةٍ، وَلَمْ يُمِلْ

حَمْزَةً (حَقَّ تَقَاتِيهِ) [ آل عمران / ١٠٢ ] وَفَتَحَ الْبَاقُونَ الْقَافَ فِي

الْمَوْضِعَيْنِ غَيْرَ أَنْ نَافِعاً كَانَتْ قِرَاءَتُهُ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ<sup>(٧)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط) .

(٢) هذا رجز لأبي محمد الفقعسي . في اللسان / أجن / ورواية (م): «ميت» بدل: «الميت» .

(٣) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني في شرح أبيات المغني ١٩٧/٣ و ١٦ / ٧ مع أبيات، وفي اللسان (موت) وسيأتي منسوباً في الأتعام / ٢٢ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ط) .

(٥) في (ط): عز وجل .

(٦) في (ط): عز وجل .

(٧) السبعة ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .



قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيت الرجل أقيه وقاءً و<sup>(١)</sup>  
وقايةً، وأنشد<sup>(٢)</sup>:

لولا الذي أوليت كنت وقايةً  
لأحمر لم تقبل عميراً قوابله

وأنشد أبو زيد:  
زيادتنا نومان لا تحرمنا  
تقي الله فينا والكتاب الذي تتلو<sup>(٣)</sup>

وأنشد أيضاً:  
تقوه أيها الفتيان إني  
رأيت الله قد غلب الجدودا<sup>(٤)</sup>

وأنشد أيضاً:  
تقاك بكعب واحد وتلذه  
يداك إذا ما هز بالكف يغسل<sup>(٥)</sup>

(١) سقطت الواو من (م).

(٢) لم نعثر على قائله.

(٣) البيت في النوادر ص ١٤٦ - ٢٠٠ (ط - الفاتح) لعبدالله بن همام السلولي، الخصائص ٢٨٦/٢ ٨٩/٣ المحتسب ٣٧٢/٢ ابن الشجري ٢٠٥/١، شرح شواهد الشافية ٤٩٦/٤ واللسان (وقي). ويروى: «لا تمحوها - ولا تنسينها» بدل «لا تحرمنا».

(٤) البيت في النوادر ١٤٦ - ٢٠٠ مع بيتين آخرين قبله لخداش بن زهير. وعنه في المنصف ٢٩٠/١. وفي العيني ٣٧١/٢ ضمن قصيدة.

(٥) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه ٩٦ والنوادر ٢٠٠ والخصائص ٢٨٦/٢ واللسان (وقي).



قال أبو عمرو<sup>(١)</sup> : يصفُ رمحاً، يريد: اتقاك.

وقال السكري: تقاك: وليك منه كعب.

قال: ويقال: إبلُك اتقت كبارها بصغارها، أي جعلت الصغار ممّا يليك، وكذلك: اتقاني فلانٌ بحقي، أي: أعطانيه وجعله بيني وبينه.

فأمّا قولهم: تقاك، فتقديره<sup>(٢)</sup>: تَعَلَّكَ، والأصل: اتَّقَاكَ فحذف فاء الفعل المدغمة، فسقطت همزة الوصل المجتلية لسكونها، وأُعْلِلَتْهَا بالحذف كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطرّد، وقولهم في المضارع: يتقي، تقديره: يَتَعَلُّ وقال: يَتَقِي بِهِ نَفْيَانِ كُلُّ عَشِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> .....

وأمّا التَّقْوَى فهو فعلى. من وَقَيْتُ، وأُبدِلْتُ من اللّام التي هي ياءٌ من وَقَيْتُ الواو، كما تُبدَلُ في هذا النحو من الأسماء، وقد أنشد أبو زيد:

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَهَّنَا

وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي<sup>(٤)</sup>

فهذا فعِلْنَا من الوجه، يقال: تَجِهَ يَتَجَهُّ تَجْهًا، مثل: فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا، إذا واجهه.

(١) في (ط): أبو عمر الجرمي.

(٢) في (ط) فتقدير مثال الفعل: فعلك.

(٣) هذا صدر بيت لساعدة بن جؤية عجزه: فالماء فوق متونه يَتَصَبَّبُ. انظر شرح أشعار الهذليين ١١٠٠/٣، والنوادر ١٤٨ وفيها: سرائه بدل متونه.

(٤) البيت لمرداس بن حصين من جملة أبيات انظر النوادر ١٥٠ والمنصف ٢٩٠/١ والمحتسب ٢٦٣/١، واللسان (وجه) قال فيه: والأصمعي يرويه: =



وأنشد الأصمعي :

تَجَهَّنَا<sup>(١)</sup> .....

فهذا ينبغي أن يحمل على فعل، ولا تجعله مثل: تَقَى يَتَّقِي،  
لقلة ذلك وشذوذه، وَتَقَيْتُهُ وَاتَّقَيْتُهُ مثل شويته واشتويته. وتقول في  
المضارع: أنت تَتَّقِي وَتَتَّقِي. والواقية يشبه أن تكون مصدراً  
كالعاقبة والعافية، وقالوا في جمعه: أواق، فأبدلوا لاجتماع الواوين  
قال:

..... يَا عدياً لَقَدْ وَقَّتَكَ الأواقِي<sup>(٢)</sup>

فأما من لم يمل الألف من تقاة، فحجته: أن قاةً من تقاةٍ  
بمنزلة قادم، فكما لم يُمل هذا كذلك ينبغي أن [ لا يمال قافُ  
تقاة ]<sup>(٣)</sup> لاستعلاء القاف، كما لم يُمل ما ذكرنا.

وحجة من أمال أن سيويه زعم: أن قوماً قد أمالوا من  
هذا<sup>(٤)</sup> مع المستعلي ما لا ينبغي أن يمال في القياس. قال:  
وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيتُ عِرْقاً وَضيقاً<sup>(٥)</sup>.

= تَجَهَّنَا - بفتح الجيم - والذي أراده: اتجهنا، فحذف ألف الوصل وإحدى  
التاءين. وسيأتي قول الأصمعي.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) هذا عجز بيت لمُهَلِّل، صدره:

ضربت صدرها إلي وقالت

انظر اللسان (وقي)، والمقتضب ٢١٤/٤ وفيه: رفعت رأسها، بدل ضربت

صدرها، المنصف ٢١٨/١، وابن الشجري ٩/٢، وابن يعيش ١٠/١٠،

والخزانة ٢١١/٤، وشرح أبيات المغني ٧٥/٥.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ط): لا يمال فتحة قاف تقا.

(٤) في (ط) هذا يعني. (٥) الكتاب ٢٦٧/٢.



قال أبو علي: ولو قلت إن الإمالة فيما ذكره أمثلٌ منها في (تقاة) لأن قبلها كسرةً، والكسرة تجلبها، والإمالة في (حق تقاته) [آل عمران/ ١٠٢] تحسن<sup>(١)</sup> لمكان الكسرة وهو في الأولى نحو: عرقاً؛ للزوم الكسرة أقوى، وكسرة التاء في تقاته كسرة إعراب لا تلزم، على أن الأحسن الأكثر أن لا تميل لأن: قاته من تقاته بمنزلة قادم وقافل، فكما لا يُمال هذا كذلك ينبغي أن لا تميل الألف من تقاته.

ومن وجه إمالة القاف في (تقاته، وتقاة) أنهم قد أمالوا سقى، وصغاً وضغاً، ومُعطى<sup>(٢)</sup>، طلباً للياء التي الألف في موضعها، فكما<sup>(٣)</sup> أميلت هذه الألف مع المستعلي كذلك أميلت التي في تقاة وتقاته.

فإن قلت: إن هذه الإمالة إنما جاءت في الفعل، والفعل أكثر احتمالاً للتغيير، واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس التقاة، بواحدة<sup>(٤)</sup> منهما. قيل: يمكن أن يقال: إنه شبه المصدر باسم الفاعل لمشابهته له في الأعمال، وقيامه مقام الصفة في عدلٍ، وزورٍ، كما شبه<sup>(٥)</sup> اسم المفعول في مُعطى بالفعل لعمله عملة.

واختلفوا في ضمّ التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين

(١) في (ط): أحسن.

(٢) سبق هذا التنظير... وهو في سيبويه ٢/٢٦٦، ٢٦٧. وقد رسمت (سقى ومعطى) في الأصلين بالألف اليابسة.

(٣) في (ط): فلما. وسقطت «هذه» من بعدها.

(٤) في (ط): التقا بواحد.

(٥) في (ط): يشبه.



التاء في قوله تعالى <sup>(١)</sup>: (بِمَا وَضَعْتُ) [آل عمران/ ٣٦].  
 فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (بما وَضَعْتُ)  
 بضم التاء وإسكان العين.  
 وروى حفص عن عاصم والمفضل عن عاصم <sup>(٢)</sup>: (بما  
 وَضَعْتُ) بالإسكان.  
 وقرأ الباقر: (وَضَعْتُ) بالإسكان مثل حفص <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من قرأ: (والله أعلم بما وَضَعْتُ)  
 [آل عمران/ ٣٦] جعله من كلام أم مريم. وإسكان التاء أجود في  
 قوله: (والله أعلم بما وَضَعْتُ) لأنها قد قالت: (ربّ إني وَضَعْتُهَا  
 أَنْتِي) [آل عمران/ ٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول: (والله  
 أعلم بما وَضَعْتُ).

ووجهه: أنه كقول القائل في الشيء: ربّ قد كان كذا  
 وكذا. وأنت أعلم، ليس يريد إعلام الله سبحانه ذلك، ولكنه  
 كالسبيح والخضوع والاستسلام له <sup>(٤)</sup>، وليس يريد بذلك إخباراً.

ومن قرأ: (والله أعلم بما وَضَعْتُ) جعل ذلك من قول الله  
 تعالى، والمعنى: أن الله - سبحانه - قد علم ما قالت، قالت هي أو  
 لم تقله. ومما يقوي قول من أسكن التاء، قوله: (والله أعلم بما

(١) سقطت من (ط)

(٢) في (ط): عنه.

(٣) في السبعة ص ٢٠٣، ٢٠٤ اختلاف يسير عما هنا فأبو علي قدم وآخر  
 واختصر، ولكن المؤدى واحد.

(٤) سقطت من (ط).



وَضَعْتُ) ولو كان من قول أم مريم لكان: وأنت أعلم بما وَضَعْتُ؛ لأنها تخاطب الله سبحانه.

وقال بعض المتأولين: كانوا لا يحررون الإناث (والله أعلم بما وضعت) على جهة الندم، وأنها فعلت ما لا يجوز؛ فلذلك قالت<sup>(١)</sup>: (وليس الذكر كالأنثى) [آل عمران/ ٣٦] لأن الذكر يتصرف في الخدمة والأنثى خلافه، وكانت الأحرار يكفلون المحررين، فاقترحوا على مريم بأقلامهم؛ فغلب عليها زكريا.

اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا)<sup>(٣)</sup> [آل عمران/ ٣٧] وَمَدَّ (زَكَرِيَّا) وَقَصَرَهُ وَرَفَعَهُ وَنَضَبَهُ.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وَكَفَّلَهَا) مفتوحة الفاء خفيفة، و (زَكَرِيَّا) رفع ممدود.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وَكَفَّلَهَا) مُشَدَّدَةً<sup>(٤)</sup> و (زَكَرِيَّا) نصب وكان يمد (زَكَرِيَّا) في كل القرآن، وكذلك كل من تقدّم ذكره، هذه رواية أبي بكر.

وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: (وَكَفَّلَهَا) مُشَدِّدًا و<sup>(٥)</sup> زَكَرِيَّا قَصْرًا فِي كُلِّ الْقُرْآنِ.

(١) في (م): قال.

(٢) سقطت من (ط). وهي ليست في السبعة.

(٣) «زكريا» زيادة من (ط) والسبعة.

(٤) الواو زيادة من (ط) والسبعة وفي (م): «مَشَدَّدَةً» بدل «مَشَدِّدًا».

(٥) سقطت الواو من (م).



وكان حمزة والكسائي يشددان (كَفَّلَهَا)، وَيَقْصُرَانِ (زَكْرِيَّا) في كل القرآن<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من خَفَّفَ (كَفَّلَهَا) قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) [آل عمران/ ٤٤] و(زكرياء) مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه، فأما من قال: (وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَاءَ) فَشَدَّدَ الْفَاءَ، فَإِنَّ كَفَلْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا ضَاعَفْتَ الْعَيْنَ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوَ: غَرِمَ زَيْدٌ مَالًا، وَغَرَّمْتُ زَيْدًا مَالًا، وَفَاعِلُ كَفَّلَهَا فَيَمْنُ شَدَّدَ الضَّمِيرَ الْعَائِدُ إِلَى رَبِّهَا مِنْ قَوْلِهِ: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ) [آل عمران/ ٣٧] و(زكرياء) الذي كان فاعلاً قبل تضعيف العين صار مفعولاً ثانياً بعد تضعيف العين.

وأما (زكرياء): فالقول في همزته أنها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة، فلا يجوز أن تكون للإلحاق لأنه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقاً به. ولا يجوز أن تكون منقلبة لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف أو من حرف للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأن الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلباً من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقاً به! فإذا بطل هذان، ثبت أنه للتأنيث، وكذلك القول فيمن قصر. فقال: زكريا. ونظير القصر والمد في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهجاء، قال:

(١) انظر السبعة ص ٢٠٣ - ٢٠٥، وفيه اختلاف يسير عما هنا.

(٢) سقطت من (ط).

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا  
تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفِثَامِ<sup>(١)</sup>

وقال:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا  
فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ عَضْبٌ مَهْدُ<sup>(٢)</sup>

لَمَّا أُعْرِبَتِ الْكَلِمَةُ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ. وَقَدْ حَذَفُوا أَلِفَ التَّائِيثِ  
مِنَ الْكَلِمَةِ فَقَالُوا: هُوَ يَمْشِي الْجَيْضُ وَالْجَيْضِيُّ<sup>(٣)</sup>، فَعَلَى هَذَا  
قَالُوا: زَكْرِيَاءُ وَزَكْرِيٌّ، فَمِنْ قَالَ: زَكْرِيٌّ صَرَفَ، وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ  
حَذَفَ الْيَاءَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا فِي (زَكْرِيَاءَ) وَ(زَكْرِيَا) وَأَلْحَقَ الْكَلِمَةَ  
بِأَيِ النَّسَبِ<sup>(٤)</sup>، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ صَرَفُ الْأَسْمِ، وَلَوْ كَانَتْ الْيَاءَانِ  
فِي زَكْرِيٍّ الْيَاءَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا فِي (زَكْرِيَاءَ) وَ(زَكْرِيَّا)، لَوَجِبَ أَنْ لَا  
يَنْصَرَفَ الْأَسْمُ لِلْعَجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَنَحْوَهُ مِنْ

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه / ٢٠٠ وفيه بالخيام بدل بالفثام وأورده اللسان  
(هيج / شجر) وفيه: وأرثد بدل وأربد، وبالقيام بدل بالفثام.

(٢) البيت في ابن يعيش ٤٨/٢، ٥١ ومعاني القرآن ٤١٧/١، وهو من شواهد  
شرح أبيات المغني. ١٩١/٧، واللسان (عصا / هيج) ويروى: «سيف» بدل  
«عضب» والبيت شاهد على أنه روي «الضحاك» بالحركات الثلاثة. قال  
البغدادي: البيت قائله مجهول اهـ. ونسبه في ذيل الأمالي ص ١٤٠ إلى  
جرير، وليس في ديوانه. ولم يتكلم عليه البكري في السمط ص ٨٩٩  
بشيء.

(٣) ضبطه في القاموس / جاض / بوزن زِمَكِي وفي التكملة: بكسر الجيم وفتح  
الياء، ونص على ذلك بالحروف، ووافقه اللسان. والجَيْضُ والجَيْضِيُّ: مِشْيَةٌ  
فيها تبختر واختيال.

(٤) في (ط): ياءين للنسب.



الأعجمية لا ينصرف، فانصرف الاسم يدلُّ على أنَّ الياءين للنسب، فانصرف<sup>(١)</sup> الاسم وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف بالعجمة<sup>(٢)</sup> والتعريف، يدلُّك على ذلك أنَّ ما كان على وزن مفاعل لا ينصرف فإذا ألحقته<sup>(٣)</sup> ياء النسب انصرف كقوله: مدائني ومعاصري.

وقد جرت تاء التانيث هذا المجرى؛ فقالوا: صياقل، فلم يصرفوا، وألحقوا التاء فقالوا: صياقلة، فاتفق تاء التانيث، وياء النسب في هذا كما اتفقا في رومي، وزوم، وشعيرة، وشعير، ولحقت الاسم الياءان وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى شيء كما لم يكن في كرسبي وقمري وثمان معنى نسب إلى شيء، وهذا نظير لحاق تاء التانيث ما لم يكن فيه معنى تانيث: كغرفة وظلمة ونحو ذلك، ويدل<sup>(٤)</sup> على أنَّ الياءين في زكري ليستا اللتين كانتا في (زكرياء) أنَّ ياء النسب لا تلحقان قبل ألف التانيث وإن كانتا قد لحقتا قبل التاء من<sup>(٥)</sup> بصرية لأنَّ التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألف ليست كذلك. ألا ترى أنَّك تكسر عليها الاسم والتاء ليست<sup>(٦)</sup> كذلك؟

---

(١) في (ط): فانصرف.

(٢) في (ط): للعجمة.

(٣) في (ط): ألحقته.

(٤) في (ط): ويدل.

(٥) في (ط): في.

(٦) في (ط): ليس.

واختلفوا في الألف<sup>(١)</sup> والتاء من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (فَنَادَتْهُ) بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي (فَنَادَاهُ) بإمالة الدال<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من قرأ (فَنَادَتْهُ) بالتاء فلموضع الجماعة، والجماعة ممن يعقل في جمع التكسير يجري مجرى ما لا يعقل، ألا ترى أنك تقول: هي الرجال؛ كما تقول هي الجدوع، وهي الجمال؟ فعلى هذا أنت كما جاء: (قالت الأعراب) [الحجرات/ ١٤] ومن زعم أن التأنيث يكره ههنا لأن فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه في الملائكة لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء. ألا ترى أنه قد جاء: (إذ قالت الملائكة) [آل عمران/ ٤٥]؟ فلو كان في تأنيث هذا حجة لما كانوا يدعونه في الملائكة لكان في تذكير [نحو قوله]<sup>(٤)</sup> (والملائكة باسطو أيديهم) [الأنعام/ ٩٣]، (والملائكة يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ) [الرعد/ ٢٣] حجة عليهم، ولكان في نحو قوله: (إذ قالت الملائكة) حجة لهم، فليس هذا بشيء. ومن قرأ<sup>(٥)</sup>: (فَنَادَاهُ)

(١) في السبعة: «الياء» بدل الألف.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٠٤.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): قال.



الملائكة)، فهو كقوله: (وقال نسوة في المدينة) [يوسف/ ٣٠] وأما إمالة الألف في (ناداه) فحسنة لأنها تصير إلى الياء، من الواو كانت أو من الياء، فتحسن الإمالة للانتحاء نحو ما الألف منقلبة عنه وهو الياء. وحجة التفخيم في (ناداه) أنه في قلبه الياء إلى الألف فر من الياء، فإذا أمال بعد فقد قرب الحرف مما كان كرهه وفر منه.

قال سيبويه: ولا تقول<sup>(١)</sup> ذلك في حبل، لأنه لم يفر فيها<sup>(٢)</sup> من ياء<sup>(٣)</sup>. يريد أن ألف حبل لم تكن ياء قلبت ألفاً، إنما هي في أصلها ألف مزيدة للتأنيث.

واختلفوا<sup>(٤)</sup> في كسر الألف في (إن) وفتحها من قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ([في المحراب] إن الله) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابن عامر وحمزة: (إن الله) بالكسر.

وقرأ الباقر: (أن الله) بالفتح<sup>(٦)</sup>.

قال أبو علي<sup>(٨)</sup>: من فتح «أن» المعنى: فنادته بأن الله، فلما حذف الجار منها وصل الفعل إليها فنصبها، فأن في موضع نصب،

(١) في سيبويه: يقول.

(٢) في (ط): منها.

(٣) انظر سيبويه ٢/ ٢٦٣.

(٤) سقطت الواو من (ط).

(٥) في (ط): من.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ص ٢٠٥.

(٨) في (ط): فقول.

وعلى قياس قول الخليل في موضع جرٍّ. ومن كسر أضمر القول، كأنه: نادته فقالت: (إِنَّ اللَّهَ) فحذف القول كما حذف في قول من كسر، فقال: (فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ) [القمر/ ١٠] وإضمار القول كثيرٌ في هذا النحو، كما قال: (والملائكةُ يدخلونَ عليهم مِنْ كُلِّ بابٍ سلامٌ عليكم) [الرعد/ ٢٣] (والملائكةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرَجُوا) [الأنعام/ ٩٣]. (وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) [آل عمران/ ١٠٦]. فَأَضْمَرَ القول في ذلك كله. وزعموا أَنَّ في حرف عبد الله (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَا زَكَرِيَّا إِنَّ اللَّهَ) فقوله: (يا زكرياء) في موضع نصبٍ بوقوع النداء عليه، وكذلك إن أضمرت (يا زكرياء) ولم تذكره كان جائزاً وحذف كما حذف المفعول من الكلام، ولا يجوز الفتح في (إِنَّ) على هذا، لأنَّ ناديتُ قد استوفى<sup>(١)</sup> مفعوليها، أحدهما: علامة الضمير، والآخر: المنادى، فإن فَتَحْتَ (أَنَّ) لم يكن لها شيءٌ يتعلق به.

قال<sup>(٢)</sup>: وكلهم [فتح الراء من: (المحراب)]<sup>(٣)</sup>  
[آل عمران / ٣٧ و ٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها.

قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من (محراب). ولم يخص به الجر من غيره. وقال غيره: إنما يميله في الجر. وحجة من لم يميل أنَّ «رَابَ» من (محراب)

(١) في (ط): استوفت.

(٢) سقطت قال من (م).

(٣) ما بين معقوفين أثبتناه من السبعة بدلاً من عبارة الأصل عندنا وهي: «وكلهم قرأ (من المحراب) بفتح الراء» لموافقتها لما جاء في آل عمران، وما جاء في أصلنا هو من [سورة مريم ١١].



بمنزلة راءٍ وراءٍ<sup>(١)</sup> ونحو ذلك . فكما لا تمالُ الراء من هذا النحو كذلك ينبغي أن لا تمال من (المحراب)<sup>(٢)</sup> في الجرّ ولا في الرفع . ألا ترى أنه لا تمال رادةٌ من قولهم : ريحٌ رادةٌ وراشدٌ؟ . والراء من «رابٍ» بمنزلة الراء من راشد . فإن قلت : فهلاً جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في مقلاتٍ<sup>(٣)</sup> للكسرة . قيل إن من أمال مقلاتاً ، إنما أماله لأنه قدّر الكسرة كأنها على القاف ، لأنها تليها ، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالة الألف بعدها . نحو : قَفَافٍ وَغِلَابٍ . ولو قدّرت الكسرة على الحاء من محرابٍ كما قدّرتها على القاف من مقلاتٍ لم تحسُن<sup>(٤)</sup> الإمالة ، ألا ترى أن «جِرابٍ» بمنزلة فراشٍ ، وفراسٍ؟ .

وقد قال<sup>(٥)</sup> : إنهم لا يميلون فراشاً<sup>(٦)</sup> ، فكذلك المحرابُ ، يريد سيبويه ، بقوله : لا يميلون ، لا يميله الأكثر . وحجة من أمال الألف من «محرابٍ» أن سيبويه قد زعم أنهم قالوا : عمران ، ولم يميلوا بِرُقَانٍ يعني : أنهم لم يجعلوا الراء كالمستعلي في منع الإمالة ، فعلى هذا يجوز أن تمال الألف في<sup>(٧)</sup> «محرابٍ» في

(١) الراء : الرؤية .

(٢) في (ط) : محراب .

(٣) قال في اللسان (قَلَّتْ) : أقلت المرأة إقلاتاً ، فهي مقلت ومقلات إذا لم يبق

لها ولد ، وقيل : هي التي تلد واحداً ثم لا تلد بعد ذلك . قال كثير أو غيره :

بَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقلاتٌ نَزُورُ

ونسب البيت في (بغث) للعباس بن مرداس ، وفي المخصص المجلد الثاني

السفر الثامن ص ١٤٤ : نسبه للنجاشي .

(٤) في (ط) لم تجز .

(٥) في (ط) قد قالوا .

(٦) الكتاب ٢/٢٦٧ : (هذا باب الراء) .

(٧) في (ط) : من .

الرفع ، وزعم أيضاً أنهم قالوا : ذا<sup>(١)</sup> فراشٌ ، هذا جرابٌ ، لما كانت الكسرة أولاً والألف زائدة . قال : والنصبُ فيه كله حسن<sup>(٢)</sup> .

اختلفوا في ضمّ الياء<sup>(٣)</sup> وفتحها أو فتح الباء وسكونها والتثقيل<sup>(٤)</sup> من قوله جلّ وعزّ<sup>(٥)</sup> : (يُبَشِّرُكَ) [آل عمران / ٣٩] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : (يُبَشِّرُكَ) بضم الياء وفتح الباء والتشديد في كل القرآن ، إلّا في (عَسَق) فإنّهما قرأا (ذلك الذي يَبَشِّرُ الله عِبَادَهُ) [الشورى / ٢٣] مفتوح الياء مضموم الشين مخففاً .

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم (يُبَشِّرُكَ) مشدداً في كل القرآن .

وقرأ حمزة (يَبَشِّرُ) خفيفاً<sup>(٦)</sup> ، مما لم يقع في كل القرآن ، إلّا قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [الحجر / ٥٤] .

وقرأ الكسائي (يَبَشِّرُ) مخففة في خمسة مواضع : في آل عمران في قصة زكريا ، وقصة مريم وفي سورة بني إسرائيل ، وفي

(١) في (ط) : هذا .

(٢) في (ط) : أحسن .

(٣) كذا في (ط) وفي (م) الراء . والصواب ما أثبتناه . من (ط) والسبعة .

(٤) في السبعة : وتثقيل الشين .

(٥) سقطت من (ط) .

(٦) في السبعة آخر قوله : خفيفاً ، إلى ما بعد قوله : مما لم يقع ، ويريد بقوله : مما لم يقع خفيفاً في كل القرآن ، أي ما وقع مشدداً بجميع صوره

واشتقاقاته في القرآن كله قرأه حمزة خفيفاً إلّا ما استثناه من ذلك .

(٧) سقطت من (ط) .



الكهف: (وَيَبْشُرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الإسراء/ ٩] وفي عَسَق: (يَبْشُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ) (١) [الشورى/ ٢٣].

[قال أبو علي] (٢): قال أبو عبيدة: يُبْشِرُكَ، وَيَبْشُرُكَ وَيُبْشِرُكَ وبشرناه (٣) واحد (٤).

قال أبو الحسن في يُبْشِرُ: ثلاث لغات: بَشَّرَ وَبَشَّرَ وَأَبْشَرَ يُبْشِرُ بكسر الشين إِبْشَاراً، وَبَشَّرَ يُبْشِرُ بَشْراً وَبُشُوراً يقال: أَتَاكَ أَمْرٌ بَشَّرَتْ بِهِ، وَأَبْشَرَتْ بِهِ فِي مَعْنَى بَشَّرَتْ بِهِ وَمَنْهُ (وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ) [فصلت/ ٣٠]. وأنشد:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَى  
غُبْراً أَكْفُهُمْ بَقَاعٍ مُمَجِّلٍ  
فَأَعْنَهُمْ وَأَبْشُرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ  
وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَانْزِلِ (٥)

وقال أبو زيد: بَشَّرْتُ الْقَوْمَ بِالْخَيْرِ تَبْشِيراً، وَالْأَسْمَ: الْبَشْرَى. وَأَبْشَرَ (٦) بِالْخَيْرِ إِبْشَاراً، وَبَشَّرَتِ النَّاقَةُ بِاللُّقَاحِ حِينَ يَعْلَمُ ذَاكَ مِنْهَا أَوَّلَ مَا تَلْقَحُ.

(١) انظر السبعة ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط)، وسقطت من (م).

(٤) في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٩١/١: يُبْشِرُكَ وَيَبْشُرُكَ فقط.

(٥) البيتان آخر مفضلية برقم ١١٦ ص ٣٨٥ لعبد القيس بن خفاف البرجمي وهي

الأصمعية رقم ٨٧ وأوردها البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/٢٢٣، ٢٢٤

وأوردهما اللسان (بشر) وعزاها إلى عطية بن زيد أو لعبد القيس بن خفاف

البرجمي.

(٦) في (ط): وَأَبْشُرْ يَا فُلَان.

قال أبو علي : إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعة فأخذ القارئ بإحداها وجمعه بينها مستقيم سائغ .  
اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى<sup>(١)</sup> : (وَيَعْلَمُهُ الكتاب) [ آل عمران / ٤٨ ] .

فقرأ نافع وعاصم : (وَيَعْلَمُهُ الكتاب) بالياء ، وقرأ الباقون : (وَنَعْلَمُهُ) بالنون<sup>(٢)</sup> .

فحجة من قرأ : (يعلمه) أنه عطفه على قوله : (إن الله يبشرك) ، (ويعلمه) على العطف على (يبشرك) . ومن قال : (نعلمه) : فهو على هذا المعنى ، إلا أنه جعله على نحو<sup>(٣)</sup> (نحن قدّرنا بينكم الموت) [ الواقعة / ٦٠ ] .

قال : كُلُّهُمْ قَرَأَ : (أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ) [ آل عمران / ٤٩ ] .  
وقرأ نافع : (إني)<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي : قول من فتح (أَنَّ) أنه جعلها بدلاً من (آية) : كأنه قال : وجئتكم بأنني أخلق لكم . ومن كسر إنَّ احتمل وجهين : أحدهما : أنه استأنف ، وقطع الكلام مما قبله .

والآخر : أنه فسر الآية بقوله : إني أخلق لكم من الطين ، كما فسر الوعد في قوله : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) بقوله : (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ)

(١) سقطت من (ط) .

(٢) السبعة ص ٢٠٦ .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) انظر السبعة ص ٢٠٦ .



[ المائدة/٩ ] وكما فسّر المَثَلُ في قوله: (كَمَثَلِ آدَمَ) [ آل عمران/٥٩ ] بقوله: (خلقه من تراب) [ آل عمران/٥٩ ] وهذا الوجه<sup>(١)</sup> أحسنُ ليكونَ في المعنى كمن فتح وأبدل من (آية).

قال: وكلّهم قرأ: (فيكونُ طيراً) [ آل عمران/ ٤٩ ] بغير ألفٍ غيرِ نافعٍ فإنّه قرأ: (طائراً) بألفٍ ههنا، وفي المائدة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجةٌ من قرأ: (فيكونُ طيراً) قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) [ آل عمران/ ٤٩ ] ولم يقل كهَيْئَةِ الطَّائِرِ، فكذلك يَكُونُ [ كهَيْئَةِ الطَّيْرِ ]<sup>(٤)</sup> وكذلك التي في المائدة، إلّا أنّ ههنا (فَأَنْفُخُ فِيهِ) وَثَمَّ (فَتَنْفُخُ فِيهَا) [ المائدة/ ١١٠ ] فيجوز أن يكون على الهيئة مرةً وعلى الطير أخرى، ويجوز أن يكون ذَكَرَ الطَّيْرَ على معنى الجمع، وأنثى على معنى الجماعة. وقالوا: طائرٌ، وأطيّارٌ، فهذا يَكُونُ كصاحب وأصحاب.

وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيورٌ جمعوا الجمع، ووجه قراءة من قرأ، (فيكون طائراً) أنّه أراد: يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه طائراً، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كلُّ واحد من ذلك طائراً كما قال: فاجلِدُوهُمْ ثمانين جلدَةً، أي أجلدوا كلَّ واحد منهم.

قال [ أحمد ]<sup>(٥)</sup>: ولم يختلفوا في النون من قوله تعالى<sup>(٦)</sup>:

(١) سقطت من (م).

(٢) ابن مجاهد في السبعة ص ٢٠٦.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في ط: طيراً.

(٥) زيادة من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(فَنُوفِيهِمْ أَجُورَهُمْ) [آل عمران/ ٥٧، النساء/ ١٧٣] إِلَّا مَا رَوَاهُ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ فَإِنَّهُ<sup>(١)</sup> رَوَى عَنْهُ بِالْيَاءِ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي<sup>(٣)</sup>: وجه من قرأ بالنون قوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَاَعَذِّبُهُمْ) [آل عمران/ ٥٦] فقوله: (فَنُوفِيهِمْ) بالنون<sup>(٤)</sup> في المعنى مثلُ (فَاَعَذِّبُهُمْ). ومما يُحَسِّنُ ذلك قوله: (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ) [آل عمران/ ٥٨]، ومن قرأ بالياء فلأن ذكر الله - سبحانه - قد تقدّم في قوله: (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنِي مَتَوْفِيكَ [ورافعك إِلَيَّ] <sup>(٥)</sup> [آل عمران/ ٥٥] فَيُحْمَلُ على لفظ الغيبة لتقدّم هذا الذكر، إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: (فَاَعَذِّبُهُمْ) وقوله: (فَيُوفِيهِمْ) إلى الغيبة كقوله: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) [الروم/ ٣٩] بعد قوله: (وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ) [الروم/ ٣٩].

قال: وقرأ ابن عامر وحده: (فَيَكُونُ) [آل عمران/ ٥٩] بالنصب وهو وَهَمٌ.

وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: (فَيَكُونُ) نصباً ثم رجع فقرأ: (فَيَكُونُ) رفعاً<sup>(٦)</sup>.

[قال أبو علي<sup>(٧)</sup> قد تقدّم ذكر ذلك في سورة البقرة<sup>(٨)</sup>.

اختلفوا في المدّ في (ها أنتم) [آل عمران/ ٦٦] والهمز وتركه.

(١) في (ط): رُوي. وفي السبعة: رواه. (٣) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٠٦. (٤) سقطت من (م).

(٥) زيادة من (ط).

(٦) ابن مجاهد في السبعة ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٨) انظر ٢/ ٢٠٣.

(٧) سقطت من (ط).



فقرأ ابن كثير: (هَأَنْتُمْ) لا يمدُّها، ويهمز (أَنْتُمْ). وقرأت أنا على قُنْبُلٍ عن ابن كثير: (هَأَنْتُمْ) في وزن «هَعَنْتُمْ».

وقرأ نافع وأبو عمرو (هَأَنْتُمْ): ممدوداً استفهاماً<sup>(١)</sup> بلا همز.

وقال علي بن نصر عن أبي عمرو أنه كان يخفف ولا يهمز استفهاماً بلا همز.

وقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع ممدود غير مهموز<sup>(٢)</sup>.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (ها أَنْتُمْ) ممدود مهموز. ولم يختلفوا في مدِّ (هَؤُلَاءِ)، و (الْأَيِّ)<sup>(٣)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٤)</sup>: أمّا قول ابن كثير (هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) فوجهه: أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أَنْتُمْ فأبدل من الهمزة الهاء. فإن قلت: هَلَّا لم يجرِ البدلُ من الهمزة لأنه<sup>(٥)</sup> على حرفٍ واحد؟ وإذا كان على حرفٍ واحدٍ وأبدلت منه لم يبق شيءٌ من الحرف يدلُّ عليه، فيكون الإبدالُ منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه، كذلك لا يجوز البدلُ منه. قيل: لا يَمْتَنِعُ البدلُ منه، وإن كان على حرفٍ، وما ذكرته ضربٌ من القياس الذي جاء

(١) في (ط): استفهاماً.

(٢) في حاشية (ط): بلغت.

(٣) السبعة ص ٢٠٧ وفيه اختلاف يسير في الألفاظ عمّا هنا، ولكن المؤدى واحد.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): لأنها.

استعمالهم بخلافه. ألا ترى أنهم قد أبدلوا من الباء الواو في قولهم: واللّه، وأبدلوا من الواو التاء في تاللّه؟ فهذه حروف مفردة وقد وقع الإبدال منها كما ترى، فكذلك تكون الهاء بدلاً من الهمزة. فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهاء التي<sup>(١)</sup> في «ها» التي للتنبيه، كأنه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما حذف<sup>(٢)</sup> من «ها»<sup>(٣)</sup> في قولهم: هلم؟.

قيل: لا يسهل ذلك؛ لأن الحروف لا يحذف منها، إلا إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك في «ها» وإنما حذف من هلم لأن اللام التي هي فاء في تقدير السكون؛ لأنها متحركة بحركة منقولة [إليها، والحركة المنقولة قد يكون<sup>(٤)</sup>] الحرف المتحرك بها في نية السكون. كقولهم: ألحمر، فاللام في تقدير سكون بدلالة تقدير الهمزة التي للوصل معها، فكذلك اللام في هلم. فإذا كان في نية سكون استقام حذف الألف من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك في (هأنتم) فإذا كان كذلك لم يستقم الحذف فيه كما جاء في هلم. ومعنى الاستفهام في أنتم تقرير.

فأما قراءة نافع وأبي عمرو (هأنتم) فتحتمل ضربين:

أحدهما<sup>(٥)</sup>: يجوز أن تكون (ها) التي للتنبيه دخلت على أنتم

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): تحذف.

(٣) في (م) رسمها متصلة هكذا «منها».

(٤) جاءت العبارة المحصورة بين معقوفين في (م) كذا: «وفيها الحركة المنقولة بدلاً من» وما أثبتناه من (ط) أبين.

(٥) سقطت من (ط).



ويكون التنبيه داخلاً على الجملة كما دخل في قوله<sup>(١)</sup>: هَلُمَّ،  
وكما دخلت (يا) التي للتنبيه في نحو (أَلَّا يا اسجدوا)  
[النمل/٢٥] وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد [من قوله]<sup>(٢)</sup>:

يا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَّانَا تَجِيءُ بِهِمُ  
أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي<sup>(٣)</sup>

[ وكما أنشد غيره:

يَا أُمِّ أَمِيلَحْ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا<sup>(٤)</sup>

فإن شئت قلت: إِنَّ «يا» دَخَلَتْ يراد بها منادى محذوف  
كقوله:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ<sup>(٥)</sup> .....

(١) في (ط): قولهم.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سبق في ص ١١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (م) وهذا صدر بيت عجزه:

من هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسُّمِّرِ

وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٧١/٨ ذكره مع جملة أبيات انظر  
تخريجه هناك. والبيت مختلف في نسبه، فهو للعرجي كما نسبته العيني  
ولكامل الثقفي كما في الدمية ولحسين بن عبد الرحمن العريني عند  
الصاغانبي ولعلي بن محمد العريني، وهو متأخر، عند السخاوي شارح  
المفصل. قاله البغدادي في شرح أبيات المغني ٧٣/٨.

(٥) هذا صدر بيت للمصلتان العبدى وعجزه:

جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضعُ.

انظر الكتاب ٣٢٨/١ والخزانة ٣٠٤/١ والمحتسب ٣١١/١ والبيت من قصيدة  
طويلة يحكم فيها بين جرير والفرزدق فيحكم لجرير بالشعر وللفرزدق بالمجد  
انظرها في الأمالي ١٤١/٢، ١٤٢.

وكقوله :

يا لعنة الله والأقوام كلهم<sup>(١)</sup> .....

وإن شئت جعلته لاحقاً للجماعة بدلالة قولهم : هلم ، ألا ترى أنه لاحقٌ للجملة التي هي (لم) بدلالة أن الفريقين جميعاً من يُشني الفاعل فيه ويجمع ، ومن لا يفعل ذلك قد اتفقوا على فتح الآخر منه؟ وإنما فُتح الآخرُ منه لبنائها مع الكلمة ، ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلة شيء واحد أن تقدر مُنبهاً ، فكما أن هذا لاحقٌ للجملة كذلك يجوز في : «يا قاتل الله»<sup>(٢)</sup> وقوله : (ألا يا اسجدوا) [ النمل / ٢٥ ] لاحقاً لها .

فأما الهمزة من (أنتم) فيجوز أن تخفف ولا تُحقّق لوقوعها بعد الألف ، كما تقول في هَبَاءٍ : هَبَاءٌ ، وفي المسائل : المسائلُ ويجوز أن تكون الهاء في<sup>(٣)</sup> هَأَنْتُمْ بدلاً من همزة الاستفهام ، كما كانت بدلاً منها في قول ابن كثير ، وتكون الألف التي تدخل بين الهمزتين لتفصل بينهما ، كما تدخل بين النونين لتفصل بينهما في اخشيان .

فإن قلت : إن الألف إنما تلحق لتفصل بين المثليين في :

(١) هذا صدر بيت عجزه :

والصالحين على سمعان من جار

انظر الكامل ١٠١٦/٣ الكتاب ٣٢٠/١ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني

١٧١/٦ ، ولم ينسب لقائل .

(٢) هذا أول بيت ، سبق قريباً .

(٣) في (ط) : من .



اخشياناً، وأأنتم، واجتماع المثليين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة فلا يُحتَاجُ إلى الألف، وإذا لم يُحتَاجْ<sup>(١)</sup> إليها كان قوله: ها أنتم (ها) فيه للتنبيه<sup>(٢)</sup>، ولا تكون الهاء فيه بدلاً من الهمزة، ألا ترى أن من قال: هَرَأَقَ قال: أَهَرِيقُ، ولم يحذف الهاء<sup>(٣)</sup> مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أَرِيقُ لزوال اجتماع المثليين؟. قيل: إنَّ البَدَل قد يكون في حكم المبدل منه، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بهَرِقَ لقلت: هَرِيقُ فلم تصرف كما لا تصرف مع الهمزة، وأنَّ حكم الهاء حكم الهمزة؟ وكذلك الهمزة في حمراء، حكمها حكم الألف التي انقلبت عنه في امتناع الصَّرف، وكذلك الهمزة في علياء، حكمها حكم الياء التي انقلبت عنها في مثل دِرْحَايَةٍ<sup>(٤)</sup>، وكذلك قال أبو الحسن: إنَّك لو سَمَّيتَ بأَصِيلَالٍ لم تصرفه؛ فجعل<sup>(٥)</sup> اللام في حكم النون، وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون في عَطْشَانَ لما كانت بدلاً من الهمزة في حمراء جرى عليها ما جرى على الهمزة، فكذلك تكون الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة تُجْتَلَبُ الألف معها كما كانت تُجْتَلَبُ مع الهمزة، وتخفف الهمزة من أنتم بعد الألف الفاصلة كما تخفف بعد الألف من<sup>(٦)</sup> (ها) فإن كان ما حكوه في الترجمة حكوه عن أبي عمرو، فإنه يدل على أنه كان

(١) في (م): فلا تحتاج... لم نحتج وما أثبتناه من (ط).

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): للتنبيه وهو خطأ.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م): الياء. وهو سبق قلم من الناسخ.

(٤) في القاموس (درج): رجل درحاية: بالكسر، قصير سمين بطين.

(٥) في (ط): فجعلت.

(٦) في (ط): في.

يذهب<sup>(١)</sup> إلى أنه استفهام، وكذلك، ما حكى عن نافع ممدود غير مهموز. يريد: أنه ممدود غير مُحَقَّقِ الهمزة.

وأما قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (ها أنتم) ممدود مهموز، فإن (ها) فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافع وأبي عمرو إلا أنهم حققوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخففوها كما خففها أبو عمرو ونافع، وإن لم يروا إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمرو في نحو أنتم. فينبغي أن تكون (ها) في قولهم حرف التنبيه، ولا تكون الهاء<sup>(٢)</sup> بدلاً من همزة الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلاً منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين. قال: ولم يختلفوا في مدّ هؤلاء، والاء.

قال أبو علي: في هؤلاء لغتان: المد والقصر كالتي في قول الأعشى<sup>(٣)</sup>:

هَآؤُلَى ثُمَّ هَآؤُلَى<sup>(٤)</sup> كَلَّا أَعْطَيْتْ

نَعَالًا مَحْدُوَّةً بِمِثَالِ

(١) في (ط): يذهب فيه.

(٢) في (م): «الياء بدل «الهاء» والصواب ما أثبتناه.

(٣) البيت في ديوانه/١١، والمقتضب ٢٧٨/٤، وفي ابن الشجري ٣٠/١ وابن يعيش ١٣٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٩٥/٢: «بنعال» بدل «بمثال» وكذلك جاء في (ط). وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها الأسود اللخمي. ويشير بذلك إلى إيقاعه ببني محارب حين أحصى لهم الأحجار، وسيرهم عليها، فتساقط لحم أقدامهم. وحذا النعل: قطعها وقدرها على مثال (انظر حاشية الديوان).

(٤) رسمها في (ط) في الموطنين «هاؤلا» بإبقاء ألف هؤلاء على رسمها بعد قصرها بحذف الهمزة بعدها.



وكلهم<sup>(١)</sup> قرأ: (أن يؤتى أحد) غير ممدود، إلا ابن كثير فإنه قرأ: (آن يؤتى أحد)، ممدوداً [آل عمران/ ٧٣] <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فقول الباقي أن المعنى على قراءة الجماعة<sup>(٣)</sup>: لا تصدقوا إلا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) [آل عمران/ ٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

فأما قوله: (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) [آل عمران/ ٧٣] فإن<sup>(٤)</sup> أول الآية: (وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ) [آل عمران/ ٧٢] فقوله<sup>(٥)</sup>: (ولا تؤمنوا... أن يؤتى أحد) يكون تؤمنوا فيه متعدياً بالجار، كما كان في أول الآية متعدياً به. وإذا حذفت<sup>(٦)</sup> الجار من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف، يكون<sup>(٧)</sup> في قول الخليل جرّاً، وفي قول سيبويه نصباً. وأما اللام في<sup>(٨)</sup> قوله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع

(١) في (ط): كلهم.

(٢) السبعة ٢٠٧.

(٣) جاءت العبارة في (م) كما يلي. ابن كثير (آن يؤتى أحد) والباقيون: [أن يؤتى أحد] وأثبتنا ما بين معقوفين من: (ط) لوضوحه.

(٤) في (ط): فإن في.

(٥) في (م): «وقوله».

(٦) في (ط): حذف.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): من.

دِينُكُمْ) [آل عمران/٧٣] فلا يَسْهُلُ أن يُعَلِّقَهُ بـ (تُؤْمِنُوا) وأنت قد أوصلته بحرفٍ آخر جَارٌّ فَتُعَلِّقُ بالفعل جَارِّين، كما لا يستقيم أن تعدّيه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، ألا ترى أن تَعَدِّي الفعل بالجَارِّ كتعديه بالهمزة، وتضعيف العين؟ فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجارُّ. فإن قلت: فقد جاء:

فَلَا بُعَيْنُكُمْ قَنَّا وَعُورَضَا  
وَلَا أُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَّةَ ضَرْغَدٍ<sup>(١)</sup>

والتقدير: لَا أُقْبِلَنَّ بِالْخَيْلِ<sup>(٢)</sup> إلى هذا الموضع. فإن هذا إنما جاز لأن الثاني من المفعولين مكان، فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذَهَبْتُ الشَّامَ، فيمن لم يجعل الشَّامَ اسم الجهة. فإذا لم يَسْهُلْ تعليقُ المفعولين به حَمَلَتْهُ عَلَى المعنى، والمعنى: لَا تُقَرُّوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لَمَنْ تبع دينكم، كما تقول: أَقَرَرْتُ لَزِيدٍ بِالْفِ، فيكون اللامُ متعلقاً بالمعنى، ولا تكون زائدةً على حدٍّ (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف/٤٣] ولكن متعلق بالإقرار.

فإن قلت: فهذا فعلٌ قد تعلّق بجارين. فإن الجارين [لم

(١) البيت لعامر بن الطفيل من أصمعية برقم ٧٨ ص ٢١٦ قالها في يوم الرقم كما في معجم البلدان ٤٥٦/٣ (ضرغد) وهي المفضلية رقم ١٠٧ ص ٣٦٣ وفي الكتاب ٨٢/١، ١٠٩، وابن الشجري ٢٤٨/٢ والخزانة ٤٧٠/١ وشرح أبيات المغني ٤/٨. قال ابن الأنباري في شرح المفضليات ص ٧١٢. قال الأثرم: الملا: من أرض كلب، وعوارض: جبل في بلاد بني أسد، واللابة: الحرة. وضرغد: من أرض العالية. ولابة ضرغد: حرة لبني تميم اهـ ورواية المصنف رواية الأصمعيات ويروى البيت فلأنعينكم، بالعين المهملة قبلها نون ولأهبطن، بدل: لأقبلن. كما في المفضليات.

(٢) في (م): «الخيّل» بدون حرف جار، والتقدير جرى عليه.



يتعلقا به [١] على حدّ أنه (٢) مفعولٌ بهما، ولكن أحدهما على غير أنه (٣) مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعل إليه بالجارّ أشبه الظرف؛ ولذلك جاز: «سيرَ يزيدٍ فرسخٌ» فأقمتَ الظرفَ مقامَ الفاعل، مع أنّ في الكلام مفعولاً به على المعنى، لما كان المفعولُ به الذي هو الجار والمجرور يُشبهُ الظرف، ولولا ذلك لم يَجُزْ: «سيرَ يزيدٍ فرسخٌ». فالمعنى: لا تقرُّوا أنّ يؤتى أحدٌ إلاّ لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدة. وإن شئتَ حملتَ الكلام على معنى الجحود، لأنّ معنى لا تؤمنوا: اجحدوا، فكأنّه قيل: اجحدوا أنّ يؤتى أحدٌ، أو اجحدوا بأن يؤتى أحدٌ إلاّ من تبع دينكم، كأنه قيل: اجحدوا الناس إلاّ من (٤) تبع دينكم، فتكون اللام على هذا زائدة. وقد تعدى (آمن) باللام في غير هذا، قال تعالى: (فما آمنَ لموسى إلاّ ذُرِّيَّةً) [يونس/٨٣] وقال: (آمَنُتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [الشعراء/٤٩، وطه/٧١] و(يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [التوبة/٦١] فتعدى مرةً بالباء، ومرةً باللام. فأما قوله: (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) [فإنّ قوله: أحدٌ] (٥) إنّما دخل للنفي الواقع في أوّل الكلام، وهو قوله: (ولا تؤمنوا) كما دخلت من في قوله: (ما يودّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يُنزلَ عليكم من خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة/١٠٥] فكما دخلت من في صلة «أن يُنزلَ» لأنّه مفعول النفي اللاحق لأوّل الكلام، كذلك دخل أحدٌ في

(١) في (ط): لم يتعلّق بهما.

(٢) في (ط): أنهما.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط): لمن.

(٥) في (م): «فإنّ أحداً».

صلة «أن» من قوله: (أن يؤتى أحدٌ) لدخول النفي في أول الكلام.

ووجه قول ابن كثير أن: (أن) في موضع رفع بالابتداء. ألا ترى أنه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبل؟ فارتفع بالابتداء. وخبره: تصدقون به، وتعترفون<sup>(١)</sup> به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دل عليه قوله: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم)، وهذا في<sup>(٢)</sup> قول من قال: أزيد ضربته، ومن قال: أزيداً ضربته، كان (أن) عنده<sup>(٣)</sup> في موضع نصب، ومثل حذف خبر المبتدأ هنا، للدلالة ما قبل الاستفهام عليه، حذف الفعل في قوله [جل وعز]<sup>(٤)</sup> (الآن وقد عصيت قبل) [يونس/ ٩١] التقدير: الآن أسلمت حين لا ينفعك الإيمان، للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان، كما قال: (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل) [الأنعام/ ١٥٨] فحذف الفعل للدلالة ما قبل الاستفهام عليه، فكذاك حذف خبر المبتدأ من قوله: (أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم) [آل عمران/ ٧٣] ويجوز أن يكون موضع (أن) نصباً فيكون المعنى<sup>(٥)</sup>: أتشيعون أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد. ويدل على جواز ذلك قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (أتحدثونهم بما

(١) في (ط): أو تعترفون.

(٢) في (ط): «من».

(٣) سقطت «أن» من (م).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): التقدير.

(٦) سقطت من (ط).



فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) [البقرة/٧٦] فحديثهم بذلك إشاعةٌ منهم له ذكر وإفشاء. ومثل هذا في المعنى في قراءة ابن كثير قوله: (وَإِذَا خَلَا بِعَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا: أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [البقرة/٧٦] فوبخ بعضهم بعضاً. بالحديث بما علموه من أمر النبي - ﷺ - <sup>(١)</sup> وعرفوه من وصفه <sup>(٢)</sup>، فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته هذه <sup>(٣)</sup>. فإن قلت: فكيف أوجه دخول أحدٍ في قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفي بلحاق الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطعٌ مما قبله، والاستفهام على قوله تقريرٌ وتوبيخٌ كما أنه في <sup>(٤)</sup> قوله: (أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) تقرير، وإذا كان تقريراً كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجز دخول أحدٍ في الكلام كما لم يجز دخوله في الإيجاب، ألا ترى أن التقرير لا يجابُ بالفاء كما لا يجابُ الإيجابُ بها؟ وأحدٌ على قول ابن كثير أيضاً يدلُّ <sup>(٥)</sup> على الكثرة، كما أنه في قول سائرهم ممن لا يستفهم كذلك، ألا ترى أن بعده: (أَوْ يُحَاجُّوكُمْ) والضمير ضمير جماعة؟ فالقول في ذلك أنه يجوز أن يكون (أحدٌ) في هذا الموضع (أحداً) الذي في نحو: أحدٌ وعشرون <sup>(٦)</sup> وهذه تقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد؟.

(١) سقطت (وسلم) من (ط).

(٢) في (ط): صفته.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط): يدل أيضاً.

(٦) في (ط): أحدٍ وعشرين.

وقد قال أحمد بن يحيى: إن أحداً، ووحداً، وواحداً بمعنى، وجمع ضمير أحد، لأن المراد به الكثرة، فحمل على المعنى في قوله: (أو يحاجوكم)، وجاز ذلك لأن الأسماء المفردة قد تقع للشياع، وفي<sup>(١)</sup> المواضع التي يراد بها الكثرة، فهذا موضع ينبغي أن ترجح له قراءة غير ابن كثير على قراءته، لأن الأسماء التي هي مفردة تدل على الكثرة ليس بالمستمر في كل موضع. وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا ويقوي قوله: (يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) [غافر/٦٧] (واجعلنا للمتقين إماماً) [الفرقان/٧٤] فيمن جعل الإمام مثل كتاب ولم يجعله كصحاف<sup>(٢)</sup>.

اختلفوا في ضمّ الراء وفتحها من قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (ولا يأمرؤكم) [آل عمران/٨٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، (ولا يأمرؤكم) رفعاً، وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: (ولا يأمرؤكم) نصباً.

ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: (أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ) [آل عمران/٨٠] إلا اختلاس أبي عمرو<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ط): في المواضع.

(٢) في (ط): مثل صحاف.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٣.



قال أبو علي : قال سيبويه : قال <sup>(١)</sup> تعالى : ( مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ) [ آل عمران / ٧٩ ] ثم قال : ( وَلَا يَأْمُرُكُمْ ) فجاءت منقطعةً من الأول ؛ لأنه أراد : وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ . قال : وقد نصبها بعضهم على قوله : ( مَا كَانَ لِبَشَرٍ . . . أَنْ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ) <sup>(٢)</sup> .

ومما يقوي الرفع أنه في حرف ابن مسعود زعموا : ( وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ ) فهذا يدل على الانقطاع من الأول . ومما يقوي النصب أنه قد جاء في السير فيما ذكر عن <sup>(٣)</sup> بعض شيوخنا أن اليهود قالوا : لِلنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٤)</sup> : أتريد يا محمد أن نتخذك رباً؟ فقال الله تعالى : ( مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ . . . وَلَا يَأْمُرُكُمْ ) <sup>(٥)</sup> .

اختلفوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد في <sup>(٦)</sup> قوله [ جَلَّ وَعَزَّ ] <sup>(٧)</sup> : ( تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ ) [ آل عمران / ٧٩ ] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : ( تَعْلَمُونَ ) بإسكان العين ونصب اللام .

(١) في (ط) : قوله .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٠/١ .

(٣) «عن» زيادة من (ط) .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) روى هذا الخبر الطبري في تفسيره ٣٢٥/٣ وابن كثير ٣٧٧/١ كلاهما

من حديث أبي رافع القرظي . وانظر القرطبي ١٢٣/٤ .

(٦) في (م) : (من) والمتبى من (ط) والسبعة .

(٧) سقطت من (ط) .

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (تُعَلِّمُونَ) مُثَقَّلًا.  
 قال أبو علي: قال سيبويه: عَلَّمْتُ: أَدَّبْتُ، وَأَعَلَّمْتُ:  
 آذَنْتُ<sup>(١)</sup>، والْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: (بِمَا كُنْتُمْ). متعلقة بقوله: (كونوا) من  
 قوله: (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ) [آل عمران / ٧٩] ومثل ذلك  
 قول طفيل<sup>(٢)</sup>:

نَزَائِعٌ مَقْدُوفًا عَلَى سَرَوَاتِهَا  
 بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغَزَاةُ وَتُرْكَبِ

وقول الأعشى:

..... قالت بما قد أراه بصيرا<sup>(٣)</sup>

فأما (ما) في كلتا<sup>(٤)</sup> القراءتين فهي التي مع الفعل بتأويل  
 المصدر مثل أن الناصبة للفعل في أنها مع الفعل كذلك، والتقدير:  
 بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول، يدل ذلك على  
 ذلك<sup>(٥)</sup> أنه لا يخلو الذكر إن عاد من أن يكون من<sup>(٦)</sup> قوله:

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٦.

(٢) في (م) «الشاعر» بدل «طفيل» والبيت سبق في ٣٠٢/١ وفي المعاني الكبير  
 ٩٩/١، وفي ديوانه ص/ ٢٣ برواية يُسهب، قال ابن قتيبة: المسهب:  
 المهمل المتروك، ويقال: مقذوفاً على سرواتها الشحم، بما لم تخالسها  
 الغزاة. أي: حين ترك ركوبها والمخالسة لها سممت، ولو كان يفعل ذلك  
 بها لضمرت ومن ذهب إلى هذا رواه: «يخالسها الغزاة ويركب».

(٣) جزء من بيت للأعشى وتَمَامُهُ: على أنها إذ رأني أقا... د قالت...  
 انظر ديوانه ٩٥.

(٤) جاء رسمها في الأصل «كلتي» بالألف المقصورة.

(٥) في (م) «يدل على أنه».

(٦) في (م): (في).



(كُتِّم) أو من (تُعَلِّمُونَ) فلا يجوز أن يعود من قوله : كُتِّم ؛ لأنَّ قوله تُعَلِّمُونَ في موضع نصبٍ .

ألا ترى أنَّ التقدير : بكونكم عالمين للكتاب ؟ وإذا كان في موضع نصبٍ لم يجز أن يقدر في الكلام راجعٌ إلى الموصولِ لاستيفائه المفعولَ الذي يقتضيه ظاهراً ، ولا يجوز أن يعود من تُعَلِّمُونَ ؛ لأنَّ قوله تعلمون قد استوفى أيضاً المفعول الذي يقتضيه وهو قوله : الكتاب فإذا كان كذلك علمت أنه لا راجع في الصلة إلى الموصولِ ، ومثل ذلك قوله : (ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يكذبون) [ البقرة / ١٠ ] ومثله قوله : (فاليوم نُنْصَاهُمْ كما نُسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هذا وما كانوا بآياتنا يَجْحَدُونَ) [ الأعراف / ٥١ ] التقدير : كنسيانهم<sup>(١)</sup> لقاء يومهم هذا ، وكونهم<sup>(١)</sup> بآياتنا جاحدين .

فأما قوله : (تُعَلِّمُونَ) : فهو من العلم الذي يرادُ به المعرفةُ فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، كقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [ البقرة / ٦٥ ] (واللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [ البقرة / ٢٢٠ ] . فإذا ضَعُفَت العين تعدى إلى مفعولين ؛ كما أنك لو نقلت بالهمزة كان كذلك ، فالمفعول الثاني من قوله : في قراءة من قرأ : (تُعَلِّمُونَ الكتابَ) محذوفٌ . التقدير : بما كُتِّم تُعَلِّمُونَ الناسَ الكتابَ ، أو : غَيْرُكُمْ الكتابَ ، ونحوُ هذا ، وحُذِفَ [ هنا ]<sup>(٢)</sup> لأنَّ المفعولَ به قد يحذفُ من الكلام كثيراً ،

(١) في (م) : «بنسيانهم . . . وبكونهم» وما أثبتناه من (ط) جارٍ مع قوله تعالى : كما نسوا . . . وما كانوا . . . أي : وكما كانوا . . .

(٢) زيادة من (ط) .

ومثل ذلك قوله تعالى<sup>(١)</sup>: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) [البقرة/ ٣١] فهذا منقول من: عَلَّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ، وَعَلَّمَهُ اللَّهُ الْأَسْمَاءَ. وحجة من قال: (بما كنتم تَعْلَمُونَ)، أن أبا عمرو قال فيما زعموا: يَصْدُقُهَا<sup>(٢)</sup>: (تَدْرُسُونَ)<sup>(٣)</sup>، ولم يقل: تَدْرُسُونَ، ومن حجتها أن العالم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما<sup>(٤)</sup> يكون داعياً إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالم المعلم في تعليمه، ألا ترى أنه يتكرر عليه في درسه ما يتكرر في تعليمه مما يَنْبَهُ وَيَبْصُرُ من اللطائف التي يثيرها النظر في حال الدرس؟. [قال أبو زيد كلاماً معناه: لا يكون الدرس درساً حتى تقرأه على غيرك]<sup>(٥)</sup>. وحجة من قال: تُعَلِّمُونَ، أن التعليم أبلغ في هذا الموضع، لأنه إذا عَلَّمَ النَّاسَ فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الدَّم بترك عمله بعلمه داخلاً في جملة من وُيِّخَ بقوله: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) [البقرة/ ٤٤]، ومن حجتهم: أن الذي يُعَلِّمُ لا يكون إلا عالماً بما يُعَلِّمُ. فإذا عَلَّمَ كان عالماً، فَيُعَلِّمُ في هذا الموضع، أبلغ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدلُّ على عَلَّمَ.

(١) «تعالى» زيادة من (ط).

(٢) في (ط) «تصديقها».

(٣) جاء في هامش (ط) في نهاية الورقة (١١٤): قال أبو زيد: لا يكون دَرْساً حتى تقرأه على غيرك هـ.

(٤) في (ط): (ما).

(٥) ما بين المعقوفين ذكر في (ط) وسقط من (م). وتكرر في (ط) على الحاشية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التعليق؟.

(٦) في (م): «المعنى».



واختلفوا<sup>(١)</sup> في فتح اللام وكسرها من قوله: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ)  
[آل عمران/ ٨١].

فقرأ حمزة وحده: (لِمَا) مكسورة اللّام.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (لَمَّا) مفتوحة اللام.  
وروى هبيرة عن حفص عن عاصم (لِمَا) بكسر اللام، وذلك غير  
محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية  
حفص وغيره فتح اللام<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه قراءة حمزة (لِمَا آتَيْتُكُمْ) بكسر اللّام أنه  
يتعلق بالأخذ كأن المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا، لأن من يؤتى الكتاب  
والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لِمَا أُوتوه من الحكمة، وأنهم  
الأفاضل وأماثل الناس. فإن قلت: رأيت الجملة التي هي قَسَمٌ هل  
يُفْصَلُ بينها وبين المقسم عليه بالجار؟ قيل: قد قالوا: «بالله» والجار  
والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضميرين وكذلك قوله:

ألم ترني عاهدتُ ربي ..  
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهر<sup>(٣)</sup> ..

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) السبعة ص ٢١٣.

(٣) هاتان قطعان من بيتين للفرزدق، وهما:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني لبين رجاج قائماً ومقام  
على حلفة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام

انظر ديوانه ٧٦٩/٢ - وفيه على قسم بدل على حلفة - وسيبويه ١٧٣/١

والكامل للمبرد ١٠٥/١ والمحتسب ٥٧/١ وشرح أبيات المغني ٢٥٤/٥:

وشرح شواهد الشافية ٧٢/٤.

فيمن جعل لا أشتَم يتلقى قسماً. وهو قول الأكثر، علّق قوله: على حلقةٍ بعاهدتُ، فكذلك قوله: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) في قراءة حمزة. فإن قال <sup>(١)</sup> إن (ما) في قوله: (لَمَّا) <sup>(٢)</sup> موصولة، فلا يجوز أن تكون غير موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام، فإذا كان كذلك، لزم <sup>(٣)</sup> أن يرجع من الجملة المعطوفة على الصلة ذكر إلى الموصول وإلا لم يَجْز. ألا ترى أنك لو قلت: الذي قام أبوه ثم انطلق زيد، ذاهب؛ لم يَجْز، إذا لم يكن راجع مذكور، وليس يقدر <sup>(٤)</sup> محذوف؟.

قيل: يجوز أن يكون المظهر بمنزلة المضمَر، ألا ترى أن قوله: ما معكم هو في المعنى: ما أوتوه من الكتاب والحكمة؛ فهذا يكون على قياس قول أبي الحسن مثل قوله <sup>(٥)</sup>: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يوسف/ ٩٠] والمعنى كأنه قال: لا يضيع أجرهم لأن المحسنين هو من يتقي <sup>(٦)</sup> ويصبر، وكذلك قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) [الكهف/ ٣٠] المعنى عنده <sup>(٧)</sup> إِنَّا لَا نُضِيعُ

(١) في (ط): قيل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وجب.

(٤) في (ط): أو مقدر.

(٥) في (ط): قوله تعالى.

(٦) في (ط): «يتق» جاءت على أصل القراءة التي أثبتتها في الأصلين. وجاءت

في (م) «يتقي» بإثبات الياء. على اعتبار أن (من) اسم موصول وليست اسم شرط. وإثبات الياء قراءة قبل عن ابن كثير وحده في الوصل والوقف. كما في

السبعة ص ٣٥١.

(٧) في (ط): «عندهم».



أجرهم لأن من أحسن عملاً هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات .  
 فكذلك قوله : (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ  
 مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) تقديره : مُصَدِّقٌ له : أي : مُصَدِّقٌ لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ  
 كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ . ألا ترى أن ما معهم هو ما أوتوه من كتابٍ وحكمةٍ ؟  
 فهذا وجه . ويجوز فيه شيء آخر ، وهو : أن يكون : (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ  
 كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ [ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لِتُؤْمِنُوا ]  
 به) أي : بتصديقه ، أي : بتصديق ما آتَيْتُكُمْ بِهِ ، فَحُذِفَ مِنْ  
 الصِّلَةِ ، وَحَسُنَ الحذفُ للطول ، كما حَسُنَ الحذفُ للطول فيما  
 حكاها (١) الخليل من قولهم : «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً» (٢) .

فأما من فتح اللام فقال : (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ  
 جَاءَكُمْ) فَإِنَّ (ما) فيه تحتمل (٣) تأويلين : أحدهما : أن تكون  
 موصولة ، والآخر : أن تكون للجزاء . فمن قدرها موصولة ، كان  
 القول فيما يقتضيه قوله : (ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ)  
 [ آل عمران / ٨١ ] من الراجع إلى الموصول ، ما تقدّم ذكره في  
 وجه قراءة حمزة . فأما الراجع إلى الموصول من الجملة الأولى  
 فالضمير المحذوف من الصلة تقديره : لما آتَيْتُكُمْ بِهِ ، فَحُذِفَ  
 الراجعُ كما حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)  
 [ الفرقان / ٤١ ] ونحو ذلك . واللام في لَمَّا فيمن قدر (ما) موصولةً  
 لام الابتداء وهي المتلقية (٤) لما أجري مجرى القسم من قوله :

(١) في (ط) : ذكره .

(٢) في سيويه ٣٩٩/١ : زعم الخليل أنه سمع عربياً يقول «ما أنا . . .» .

(٣) في (ط) : «يحتمل» .

(٤) في (ط) : المنقلبة .

(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ) [آل عمران / ٨١] وموضع (ما) رفعُ بالابتداء، والخبرُ: (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) [آل عمران / ٨١] ولتؤمننَّ: متعلقٌ بقسم محذوفٍ، المعنى: والله لتؤمننَّ به. فإذا قدرت (ما) للجزاء كانت (ما) في موضع نصبٍ بآيتيكم و(جاءكم) في موضع جزمٍ بالعطفِ على (آتيتكم)، واللام الداخلة على (ما) لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) [الأحزاب / ٦٠] والمتلقية للقسم قوله: (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) كما أنها في قوله: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ) قوله: (لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ) [الأحزاب / ٦٠]. وهذه اللام الداخلة على (إِنْ) في لئن لا يعتمد القسم عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة كما قال: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [المائدة / ٧٣] فتَلَحَّقْ هذه اللام مرة (إِنْ) ولا تَلَحَّقْ أخرى، كما أنَّ (أَنْ) كذلك في قوله: والله أن لو فعلت لفعلت، والله لو فعلت لفعلت.

فهذه اللام بمنزلة (أَنْ) الواقعة بعد لو. قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - عن قوله: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ) [آل عمران / ٨١] فقال: (ما) ههنا بمنزلة الذي؛ ودخلتها اللام كما دخلت على (إِنْ) حين قلت: لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في (ما) مثل هذه التي في (إِنْ) واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل ههنا<sup>(٢)</sup>.

(١) سقطت من (ط).

(٢) انظر الكتاب ٤٥٥/١.



قال أبو عثمان: فيما حكى عنه أبو يعلى [ابن أبي زرعة] <sup>(١)</sup>: زعم سيبويه أن (ما) ههنا بمنزلة الذي، ثم فسّر تفسير الجزاء.

والقول فيما قاله من أن (لَمَّا) بمنزلة الذي، أنه أراد أنه اسمٌ كما أن الذي اسمٌ، وليس بحرفٍ كما كان حرفاً في قوله: (وإن كُلاً لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ) [هود/ ١١١] (وإن كل ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا) [الزخرف/ ٣٥] فهذا المعنى أراد بقوله: أنه بمنزلة الذي ولم يرد أنها موصولة كالذي. وإنما لم يحمله سيبويه على أن (ما) موصولة بمنزلة الذي لأنه لو حمّله على ذلك للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصلة، ذكرٌ يعود إلى <sup>(٢)</sup> الموصول فلما لم ير ذلك مظهرًا، ولم ير أن يضع المظهر موضع المضمير كما يراه أبو الحسن، عدل عن القول بأن (ما) موصولة إلى أنها للجزاء، ولا يجيز سيبويه: لعمرك ما معن بتارك حقه

ولا منسى أبو زيد <sup>(٣)</sup>...

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).

(٢) في (ط): على.

(٣) هكذا وقعت الرواية بالأصل: أبو زيد... وبنى عليها الفارسي-كما ترى- تعليله.

وهذا بيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١ ونصه:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ولا متيسر

وهو في الكتاب ٣١/١ والخزانة ١٨١/١ وفي ذيل أمالي القالي ص ٧٣: قال

أبو محلم: ومعن: رجل كان كلاً بالبادية يبيع بالكالي أي: بالنسيئة، وكان

يضرب به المثل في شدة التقاضي وفيه يقول القائل: قال أبو الحسين أنشدناه

المبرد للفرزدق:- لعمرك ما معن... البيت. اهـ وقال البغدادي في =

إذا كان أبو زيد كنيته لأنه ليس باسمه الظاهر ولا المضمّر، وأبو الحسن يجيز ذلك فلم يحمل الآية على ما لا يراه، ولم يحملها على الحذف من المعطوف على الصلة أيضاً، لأنه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف، ألا ترى أنها إنما تذكر للإيضاح. فإن قلت فمن جعل (ما) موصولةً في قوله: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) [آل عمران / ٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداءً، وإذا كانت (١) ابتداءً اقتضت (٢) خبراً، فما خبر هذا المبتدأ؟.

قيل: خبره قوله: (لتؤمنن به)، والذكر الذي في (به) يعود على الذي آتيتكموه، والذكر الذي في (لتنصرنه) يعود على رسول المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكر الأول أيضاً على رسول (٣) لبقاء الموصول حينئذ غير عائد إليه من خبره ذكر. فأما من جعله جزاءً فإنه لا يمتنع على رآيه أن يكون الذكر في لتؤمنن به عائداً أيضاً على رسول المتقدم ذكره، لأن (ما) إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائدٍ ذكرٍ، كما تحتاج إليه (ما) التي بمنزلة الذي في أنها موصولة لأن (ما) إذا كانت جزاءً مفعولٌ بها، والمفعول لا يحتاج إلى عائدٍ ذكرٍ. فإن قلت: فما وجه قوله: (ثم جاءكم رسولٌ

= الخزانة في شرح البيت: قال شراح أبيات الكتاب: عني بالبيت معن بن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب... وهذا غير صحيح، فإن معن بن زائدة متأخر عن الفرزدق، فإنه قد توفي الفرزدق في ستة عشر ومائة وتوفي معن بن زائدة في سنة ثمان وخمسين ومائة.

(١) في (ط): كان.

(٢) في (ط): اقتضى.

(٣) في (ط): رسول الله.



مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ)، والنبِيُّونَ لم يأتهم الرسولُ؟ ألا ترى أنَّ النبي - ﷺ - (١) لم يكن في وقته رسولٌ ولا نبي، وإنما الذين [ كانوا في زمانه أهلُ الكتاب ] (٢). قيل: يجوز أن يُعْنَى بذلك أهلُ الكتاب في المعنى، لأنَّ الميثاقَ إذا أُخذَ على النبيين، فقد أُخِذَ على الذين أوتوا كتبهم من أممهم، وعامةُ ما شُرِعَ للأنبياء قد شرع لأممهم وأتباعهم، من ذلك (٣) أن الفروض التي تلزمنا تلزمُ نبينا ﷺ (٤)، وإذا كان كذلك، فأخذُ الميثاق على النبيين كأخذ ميثاق الذين أوتوا كتبهم من أممهم. ومن ثم جاء نحو: (يا أيُّها النبي إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) [ الطلاق / ١ ] فَجُمِعَ النبي ﷺ (٥) ومن تبعه (٦) في الخطاب الواحد. فهذا من جهة المعنى. ويجوز من جهة اللفظ أن يكون المراد: وإذا أخذ الله ميثاق أمم النبيين أو أتباع النبيين. وأهل الكتاب إنما يأخذ عليهم الميثاق الأنبياء الذين أتوهم بالكتب، كما أخذه نبينا، عليه السلام، على أمته فيما جاء من قوله (٧): (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرُّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ) (٨) إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ [ الحديد / ٨ ].

اختلفوا في التاء والنون من قوله تعالى (٩): (آتَيْتُكُمْ) [ آل عمران / ٨١ ].

(١) سقطت (وسلم) من (ط).

(٢) في (ط): كانوا أهل الكتاب في زمانه.

(٣) في (ط): يبين ذلك.

(٤) سقطت (وسلم) في (ط).

(٦) في (م): «معه».

(٥) سقطت (وسلم) من (ط).

(٧) في (ط): قوله تعالى.

(٨) هذه قراءة أبي عمرو وحده كما سيأتي، وفي (ط) ضبطها (أخذ) على قراءة الجمهور.

(٩) سقطت من (ط).

فقرأ نافع وحده: (آتيناكم) بالنون. وقرأ الباقون: (آتيتكم) بالتاء<sup>(١)</sup>.

[ قال أبو علي ]<sup>(٢)</sup>: الحجة لنافع في قراءته: (لما آتيناكم)، قوله تعالى: (وآتينا داود زبوراً) [الإسراء/ ٥٥] (وآتينا الحكم صبيّاً) [مريم/ ١٢] (وآتيناها الكتاب المستبين) [الصافات/ ١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: آتيتكم، قوله: (هو الذي أنزل على عبده آيات بينات) [الحديد/ ٩] و(نزل عليك الكتاب بالحق) [آل عمران/ ٣] و(الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب) [الكهف/ ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (يَبْغُونَ)، و(تَرْجِعُونَ) [آل عمران/ ٨٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: (يَبْغُونَ)، بالياء مفتوحة (وإليه تُرْجِعُونَ) بالتاء مضمومة. وقرأهما الباقون: (تبغون) (وإليه تُرْجِعُونَ) بالتاء جميعاً.

وروى حفص عن عاصم: (يَبْغُونَ)، و(يُرْجِعُونَ) بالياء جميعاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: هذا مخاطبة للنبي ﷺ<sup>(٥)</sup>، بدلالة قوله: (قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ) [آل عمران/ ٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ

(١) السبعة ص ٢١٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٤.

(٥) سقطت (وسلم) من (ط).



بالتاء على تقدير: قل لهم: (أفغير دين الله تبغون) (وإليه ترجعون) [آل عمران/ ٨٣] ليكون مثل (تبغون) في أنه خطاب. ويؤكد التاء في (ترجعون) أنهم كانوا منكرين للبعث، ويدل على ترجعون (إليّ مرجعكم) [آل عمران/ ٥٥].

وحجة من قرأ بالياء: (يبغون) أنه على تقدير: قل: كأنه قل لهم: أفغير دين الله يبغون، وإليه يرجعون؟! فهذا: لأنهم غيب فجاء على لفظ الغيبة وكذلك: (وإليه يرجعون). وقد تقدم القول في ترجعون ويرجعون. والمعنى على الوعيد، أي: أيبغون غير دين الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه فيجازيهم على رفضهم له. وأخذهم ما سواه<sup>(١)</sup>؟.

[قوله: (إضري) آل عمران/ ٨١] <sup>(٢)</sup>.

قال: كلهم قرأ (إضري) بكسر الألف إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن معلى [ابن منصور] <sup>(٣)</sup> عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (أضري) بضم الألف <sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يشبه أن يكون الضم في «الأضري» لغة في «الإضري».

اختلفوا في نصب الحاء وكسرها من قوله جلّ وعزّ<sup>(٥)</sup>: (حج البيت) [آل عمران/ ٩٧].

(١) في (م): «سواه».

(٢) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، واستدركناه من السبعة.

(٣) زيادة في السبعة ص ٢١٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في (ط): تعالى.

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (حَجُّ البيت) بكسر  
الحاء.

وقرأ الباقر: (حَجُّ البيت) بفتح الحاء<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: قال سيبويه: حَجُّ حَجًّا، مثل: ذَكَرَ ذِكْرًا<sup>(٢)</sup>،  
فَحَجُّ على هذا مصدرٌ، فهذا حجةٌ لمن كسر الحاء. وقال أبو زيد:  
قال المفضل: أنشدني أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن:

لا همَّ إن كنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجُ  
فلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجٍ<sup>(٣)</sup>

قال أبو علي فقوله: حَجَّتِي مصدرٌ حججتُ، حَجَّةٌ.

قال أبو زيد: الحَجَج: السنون، واحدتها<sup>(٤)</sup> حَجَّةٌ.

قال أبو علي: يدلُّ على ذلك قوله عزَّ وجلَّ<sup>(٥)</sup>: (على أن

(١) انظر السبعة ٢١٤. (٢) الكتاب ٢١٦/٢.

(٣) هذان بيتان من مشطور الرجز في النوادر ص ٤٥٦ (ط الفاتح) ومعهما  
ثالث هو: أقمَرُ نَهَاتٍ يَنْزِي وَفَرْتَجُ

وفيها: «يا رب» مكان «لا هم».

والأبيات في سرُّ صناعة الإعراب ١/١٩٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٢١٥،  
٢١٦ وفي المحتسب ١/٧٥ ومجالس ثعلب ١/١٧١ البيتان فقط.

تنويه: توهم البغدادي رحمه الله في شرح شواهد الشافية أن أبا علي الفارسي  
وابن جني لم يخطر على بالهما رواية هذه الأبيات عن أبي زيد في نوادره،  
ولهذا نسبها إلى الفراء. إلخ ما قال، فهذا إن صحَّ عن ابن جني كما في سرُّ  
الصناعة، لأنه رواه عن الفراء - لا يصحُّ عن الفارسي الذي رواه كما نرى عن  
أبي زيد عن المفضل عن أبي الغول، وهو السند نفسه في النوادر.

(٤) في (م): «واحدتها». (٥) في (ط): تعالى.



تأجّرني ثمانِي حَجَجٍ [ القصص / ٢٧ ] . وقال أبو زيد : والحَجَّةُ ،  
من حَجَّ البيت : الواحدة<sup>(١)</sup> .

وقال سيبويه : قالوا : غزاةٌ ، فأرادوا عملَ وجهٍ واحدٍ ، كما  
قالوا : حَجَّةٌ يريد<sup>(٢)</sup> : عمل سنة<sup>(٣)</sup> ، ولم يجيئوا بها على  
الأصل ، ولكنه اسمٌ له<sup>(٤)</sup> :

فقوله : لم يجيئوا به<sup>(٥)</sup> على الأصل ، أي : على الفتح الذي هو  
للدَّفْعَةِ من الفعل ، ولكن كسروه فجعلوه اسماً لذا المعنى كما أن غزاةً  
كذلك ، ولم تجيء فيه الغزوة وكان القياس [ أن تجيء ]<sup>(٦)</sup> .

قال أبو زيد : ويقال : حَجٌّ ، وأنشد :

أصواتٌ حَجٍّ من عمانَ غادي<sup>(٧)</sup>

قال : يريد أصواتَ حُجَّاجٍ ، وأنشد أبو زيد :

وإن رأيتَ الحَجَجَ الرُّوَادِداً

قواصراً للعُمَرِ أو موادداً<sup>(٨)</sup>

(١) النوادر ص ٤٥٧ .

(٢) في (ط) : يريد فيه .

(٣) في (ط) : سنة واحدة .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٠ مع اختلاف يسير في العبارة .

(٥) في (ط) : بها . (٦) زيادة من (ط) .

(٧) سبق البيت في ٢ / ٣٠٦ .

(٨) البيت في النوادر / ٤٥٧ وفيه : مَرَادِداً بدل «مواددا» وفي (م) «مواردا» وهو  
في الخصائص لابن جني ١ / ١٦١ ، ٣ / ٨٧ ، برواية ما أثبتناه من (ط) وموادد :  
على وزن فواعل من صيغ منتهى الجموع وهي قياسية من مادّه في المدة ،  
أي أطالها . وفي الحديث : «إن شاؤوا ماددناهم» انظر اللسان والتاج (مدد)  
والروادد : على وزن فواعل من الفعل (رَدُّ) ، وفي التكملة للصاغاني يشتقها  
من (رودد) ، ويجعل واحد الروادد الرودد ، وفسره بالعاطف .

فالحِجْبُ اسم السنين كما قدّمه. وقولهم: حِجٌّ في الحُجَّاجِ يجوز أن يكون تسميةً بالمصدر على قولٍ من كسر فيكون كزورٍ وعدلٍ، ويجوز أن يكون اسماً صيغاً للجمع كقومٍ ورهطٍ.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله [جلّ وعزّ] <sup>(١)</sup>: (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) <sup>(٢)</sup> [آل عمران/ ١١٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ بالتاء، وكان أبو عمروٍ لا يبالي كيف قرأهما بالياء، أو بالتاء.

وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمروٍ بالياء، ولم يذكُر التاء. وكان حمزةٌ والكسائي وحفصٌ عن عاصمٍ يقرؤونها بالياء <sup>(٣)</sup>.

[قال أبو علي] <sup>(٤)</sup>: حجةٌ من قرأ بالتاء: قوله <sup>(٥)</sup> (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) [الإسراء/ ٧] وقوله: (وما تنفقوا من خيرٍ، يُوفِّ إِلَيْكُمْ) [البقرة/ ٢٧٢] وقوله <sup>(٥)</sup>: (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزُودُوا) [البقرة/ ١٩٧] قوله: (يعلمه الله) أي: يُجازي <sup>(٦)</sup> عليه.

وحجةٌ من قرأ بالياء أنه قد تقدّم (أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتُلُونَ آيَاتِ اللَّهِ) [آل عمران/ ١١٣] (وما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) [آل عمران/ ١١٥].

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بالياء في قوله: «يفعلوا... يكفروه».

(٣) انظر السبعة ص ٢١٥.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) زيادة من (ط).

(٦) في (م): يجازي.



اختلفوا في ضمّ الضاد وتشديد الراء، وكسر الضاد، وتخفيف الراء من قوله تعالى<sup>(١)</sup> (لا يضرّكم) [آل عمران / ١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: (لا يضرّكم) بكسر الضاد وتخفيف الراء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يضرّكم): بضم الضاد وتشديد الراء. [حدثنا ابن مجاهد قال]: أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ<sup>(٣)</sup> عن عبد الرزاق بن الحسن قال حدثنا: أحمد بن جبير قال: حدثنا حجاج الأعور عن حمزة أنه

(١) سقطت من (ط).

(٢) ما بين المعقوفين سقطت من (ط).

(٣) كذا جاء في الأصل عندنا، وفي السبعة: أخبرني بذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الرملي، عن عبد الرزاق بن الحسن... قال الجزري: هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان أبو بكر الضرير الرملي، من رملة لُدّ، يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رُحال مشهور ثقة... حدث عنه ابن مجاهد، وحدث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتاباً في القراءات، قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون، حافظ، ضابط، رحل إلى العراق وإلى الريّ بعد سنة ثلاثمائة، قلت: وقد دلس ابن مجاهد اسمه في كتابه فقال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الرملي المقرئ. قال حدثنا عبد الرزاق، فمحمد بن عبد الله هذا هو الداجوني وقال في مكان آخر حدثنا محمد بن أحمد المقرئ قال حدثنا عبد الرزاق بن الحسن، والمقرئ هذا هو الداجوني، مات في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة عن إحدى وخمسين سنة ١٥٠ هـ منه. الطبقات ٧٧/٢. والمكان الآخر الذي ذكره فيه ابن مجاهد هو في سورة الأنعام، قال: «أخبرني بذلك محمد بن أحمد المقرئ قال حدثنا عبد الرزاق بن الحسن...» انظر السبعة ص ٢٦٨.

قرأ: (لا يَضُرُّكُمْ) مثل قراءة أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: (لا يَضُرُّكُمْ) جعله من ضار يَضِيرُ مثل باع يبيع وحجته قوله: (قالوا: لا ضير) [الشعراء/ ٥٠] فضير مصدر كالبيع.

وقال الهذلي:

فقلت تحمّل فوق طوقك إنها

مُطَبَّعةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لا يَضِيرُهَا<sup>(٢)</sup>

وحجة من قال: لا يَضُرُّكُمْ قوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ من دون الله ما لا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ) [يونس/ ١٨] فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما جميعاً في التنزيل.

قال: وكلهم قرأ (مُنْزِلِينَ)، [آل عمران/ ١٢٤] خفيف<sup>(٣)</sup> الزاي غير ابن عامر فإنه قرأ (مُنْزِلِينَ) مشدد الزاي<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: حجة ابن عامر: (تَنْزِلُ الملائكة والروح فيها) [القدر/ ٤] ألا ترى أن [مطاوع نزل يُنْزَلُ نَزْلَتُهُ فَتَنْزَلُ]<sup>(٥)</sup>، وقوله

(١) السبعة ص ٢١٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، والكتاب لسيبويه ٤٣٨/١ والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة، ٦٤٧/٣ وشرح شواهد الألفية للعيني ٤٣١/٤، والأشمونى ١٨/٤، وشرح أبيات المغني ٣٧٢/١ و ٥٢/٥ قال الأعلام في شرح البيت: وصف قرية كثيرة الطعام، من امتاز منها، وحمل فوق طاقتها، لم ينقصها.

(٣) في (ط): خفيفة.

(٤) السبعة ص ٢١٥.

(٥) جاء ما بين المعقوفين في (ط): «أن تنزل مطاوع نزل ينزل، تقول: نزلته فتنزل».



[ جَلَّ اسمه ]<sup>(١)</sup> : (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة) [ الأنعام ١١١ ]  
 وحجّة من خفف قوله : (وقالوا لولا أنزل عليه ملك) [ الأنعام ٨ ]  
 (ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر) [ الأنعام ٨ ]. ومن حجّة<sup>(٢)</sup> من قرأ :  
 (مُنْزِلِينَ) أن الإنزال يعمّ التنزيل وغيره، قال تعالى<sup>(٣)</sup> : (وَأَنْزَلْنَا  
 إِلَيْكَ الذِّكْرَ) [ النحل / ٤٤ ]. و(إنا أنزلناه في ليلة القدر)  
 [ القدر / ١ ] (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد) [ الحديد / ٢٥ ]  
 (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) [ الزمر / ٦ ].

واختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله [ جَلَّ وعز ]<sup>(٤)</sup> :  
 (مُسَوِّمِينَ) [ آل عمران / ١٢٥ ].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم : (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو.  
 وقرأ الباكون : (مُسَوِّمِينَ) بفتح الواو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي<sup>(٦)</sup> : جاء في التفسير في قوله تعالى : (يُعْرِفُ  
 الْمَجْرُمُونَ بِسِيمَاهُمْ) [ الرحمن / ٤١ ] أنه سواد الوجوه وزرقة  
 الأعين. قال أبو زيد : السومة : العلامة تكون على الشاة ويُجَعَلُ  
 عليها لونٌ يخالف لونها ليتعرّف به<sup>(٧)</sup>. قال أبو علي : فقوله : (مُسَوِّمِينَ)  
 من هذا، وهذه العلامة يُعَلِّمُهَا الْفَارِسُ يَوْمَ الْلِقَاءِ لِيُعْرِفَ بِهَا. قال :

(١) في (ط) : تعالى.

(٢) في (ط) : وحجّة.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) : تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط) : بها.

فَتَعَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ

شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ <sup>(١)</sup>

وقال أبو زيد: سَوْمُ الرجلُ تسويماً فهو مُسَوِّمٌ إذا أغار على القوم إغارة فعاثَ فيهم. وقال: وَسَوِّمْتُ الخيلَ تسويماً إذا أرسلتها وَخَلَّيْتُهَا تَخْلِيَةً. وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: (مُسَوِّمِينَ) فقال أبو الحسن: لأنَّهم هم سَوِّمُوا الخيل. قال: ومن قرأ: (مُسَوِّمِينَ) فلأنَّهم هم سَوِّمُوا. قال: وَمُسَوِّمِينَ. يكون مُعْلِمِينَ، ويكونُ مرسِلِينَ من قولك: سَوِّمَ فيها الخيلَ، أي: أرسلها، ومنه السائمة. وذكر بعض شيوخنا أنَّ الاختيارَ عنده الكسرُ، لما جاء في الخبر أن رسول الله، ﷺ، قال يوم بدر: «سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ» <sup>(٢)</sup> فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمدٌ: وكلُّهم <sup>(٣)</sup> قرأ: (وسارِعُوا) - [آل عمران / ١٣٣] بواوٍ

(١) البيت ثاني أبيات من أصمعية برقم ٣٩ لطريف بن تميم العنبري برواية: فتوسمونني، بدل: تعرفوني، وقبلة:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عِكَازُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَسَوَّمُ  
وانظر الكتاب لسيويه ٢ / ١٢٩، ٣٧٨، والمنصف ٢ / ٥٣،  
٦٦ / ٣، والمحتسب ٢ / ٢٥٣ وأسماء المغتالين ص ٢١٩ من نوادر  
المخطوطات وشرح الشافية ٤ / ٣٧٠ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٤.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٤ / ٨٢ وأخرجه السيوطي في الدر المنثور ٢ / ٧٠ فقال: أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن عمير بن إسحق قال: إن أول ما كان الصوف ليوم بدر، قال رسول الله ﷺ: «تَسَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوِّمَتْ» فهو أول وضع الصوف. قال في النهاية ٢ / ٤٢٥ (سوم) فيه: «أنَّه قال يوم بدر: سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ»، أي: اعملوا لكم علامة يعرف بها بعضكم بعضاً، والسومة والسمة: العلامة.

(٣) السبعة ص ٢١٦.



غير نافع وابن عامرٍ فإنَّهما قرأاً: (سارِعوا) بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي: (وسارِعوا) و(أولئك يُسَارِعُونَ في الخيرات) [المؤمنون/ ٦١] و(نسارع لهم في الخيرات) [المؤمنون/ ٥٦] بالإمالة في كل ذلك<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: [كلا الأمرين سائغ]<sup>(٢)</sup> مستقيمٌ، فمن قرأ بالواو فلأنَّه عطفَ الجملةَ على الجملةِ، والمعطوفُ عليها قوله: (وأطيعوا الله والرُّسولَ) [آل عمران/ ١٣٢] (وسارِعوا). ومن ترك الواو فلأنَّ الجملةَ الثانيةَ ملتبسةٌ بالأولى مُستغنيةٌ بالتباسها بها<sup>(٣)</sup> عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران في التنزيل في قوله: (سيقولون ثلاثة رابعهم كَلْبُهُم) [الكهف/ ٢٢] وقال: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُم كَلْبُهُم) [الكهف/ ٢٢] وقال<sup>(٤)</sup>: (أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) [البقرة/ ٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روي عن الكسائي من إمالة الألف في (وسارِعوا) و(أولئك يُسَارِعُونَ) و(نسارع لهم في الخيرات) فالإمالة هنا في الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنعُ المفتوحةُ الإمالة؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

اختلفوا في فتح القاف وضمُّها من قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: (قَرَحْ) [آل عمران/ ١٤٠].

(٤) في (ط): وقال تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

(١) انظر السبعة ص ٢١٦.

(٢) في (ط): كل الأمر شائع.

(٣) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (قَرَح) بفتح القاف في كُلِّهنَّ.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (قُرَح) بضم القاف في جميعهنَّ. وروى حفص عن عاصم: (قَرَح) بالفتح مثل أبي عمرو. وكلُّهم أسكن الراء في (قَرَح) <sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قَرَحٌ وقُرَحٌ مثل: الضَّعْفِ والضُّعْفِ، والكَرْهِ والكُرْهِ، والفَقْرِ والفُقْرِ، والدَّفِّ والدُّفِّ. والشَّهْدِ والشُّهْدِ. وكان الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب، لأن القرآن عليها نزل.

وقال أبو الحسن: قَرِح، يَقَرَحُ قَرَحاً، وقُرَحاً، فهذا يدل على أنهما مصدران، وأن كل واحدٍ منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إنَّ القَرَحَ الجراحاتُ بأعيانها، والقُرَحُ أَلَمُ الجراحات <sup>(٢)</sup> قَبْلَ ذلك منه إذا أتى فيه برواية، لأن ذلك مما لا يُعلم بالقياس.

اختلفوا في الهمز من قوله تعالى <sup>(٣)</sup> (كَأَيُّنَ) [آل عمران/ ١٤٦].

(١) السبعة ص ٢١٦.

(٢) قال في المحكم ٤٠٢/٢: «وقيل: القَرَحُ: الآثار. والقُرَحُ: الألم. وقال يعقوب: كأنَّ القَرَحَ: الجراحات بأعيانها، وكأنَّ القُرَحَ: ألمها... وقيل سميت الجراحات قَرَحاً بالمصدر، والصحيح أن القَرَحَ: الجراحة، والجمع قَرَحٌ وقروح».

(٣) سقطت من (ط).



فقرأ ابن كثير وحده: (وكائِنْ) الهمزة بين الألف والنون في وزن كاعن.

وقرأ الباقر: (وكَائِي) الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة في وزن كَعِي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: كنا رأينا قديماً في قولهم: وكائِنْ وأكثر ما يجيء في الشعر كقول الشاعر: [كما أنشدته سيويه]<sup>(٢)</sup>:

وكائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ  
يجيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقْنَعًا<sup>(٣)</sup>

وكقوله<sup>(٤)</sup>:

وكائِنْ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ  
جُنُوداً وَأَمْثَالَ الْجِبَالِ كَتَائِبُهُ

وقول جرير<sup>(٥)</sup>:

وكائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ  
يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ الْمُصَابَا

(١) السبعة ص (٢١٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط في (ط).

(٣) في (ط) برواية:

وكائِنْ رددنا عنكم من كتيبة يجيء أمام الألف يَرْدِي مُقْنَعًا  
وكتب في الهامش: في أخرى: مدجج. أي بدل «كتيبة». وفي (م) رسم فوق  
كلمة: «القوم»: «الألف» مشيراً إلى الرواية الثانية.

والبيت لعمر بن شأس في الكتاب ٢٩٧/١، وفي الهمع ٢٥٦/١ صدره،  
والدرر ٢١٣/١ واستشهد به القرطبي في تفسيره لآية ٢٢٨/٤.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) ديوانه ص ١٧ (ط: الصاوي) وابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣ =

وكائِنَ على وزن كاعن، كان الأصلُ فيه كَأَيِّ دَخَلَتْ الكافُ على أَيِّ كما دخلت على (ذا) مِنْ (كذا) و (أَنَّ) مِنْ (كَأَنَّ)، وكثر استعمالُ الكلمة فصارت ككلمة واحدة، فَقُلِبَ قَلْبُ الكلمة الواحدة، كما فُعِلَ ذلك في قولهم: لعمرى وَرَعَمَلِي، حُكِيَ<sup>(١)</sup> لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيَّانَ [مثل كَيِّعٍ]<sup>(٢)</sup> فَحُذِفَت الياءُ الثانية كما حذفت في كينونةٍ فصار كَيِّءٌ بعد الحذف، ثمَّ أبدلت من الياء الألف كما أبدل من طائِيٍّ، وكما أبدلت من «آيَةٍ» عند سيبويه، وكانت «آيَةً». وقد حذفت الياء<sup>(٣)</sup> من أَيِّ في قول الفرزدق:

تَنْظُرَتْ نَصْرًا وَالسُّمَّاكِينَ أَيُّهُمَا  
عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ<sup>(٤)</sup>  
ومن قول الآخر: «بَيَّضُ...»<sup>(٥)</sup>.

فحذف الياءُ الثانية من أَيِّ أيضاً. فأما النون في أَيِّ، فهي التنوين الداخلُ على الكلمة مع الجرِّ، فإذا كان كذلك، فالقياسُ إذا وقفت عليه (كاء) فَتُسَكِّنُ الهمزة المجرورة للوقف، وقياسُ من

= ١٣٥/٤، والهمع ٢٥٦/١، والدرر ٢١٣/١، والخزانة ٤٥٤/٢، والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٧٥/٧ وهو من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف الثقفي. واستشهد به القرطبي في تفسيره ٢٢٨/٤.

(١) في (ط): وحكي.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سبق البيت في ٦٧/١ وهو في المحتسب ٤١/١، ١٠٨ و ٢ / ١٥٢، والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ١٤٦/٢، ١٤٩. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان.

(٥) سقط من (م) قوله: «ومن قول الآخر بَيَّضُ» وهي قطعة من شاهد لم نقف على تمامه.



قال: مررتُ بِزَيْدِي أن يقول: كَائِي، فيبدلُ منه<sup>(١)</sup> الياء. ولو قال قائل: إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة، صارت بمنزلة النون التي من نفس الكلمة، فصار بمنزلة لام فاعل فَأَقْرُهُ نوناً في الوقف، وأجعلُهُ بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، كما جُعِلَت التي في «لَدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد في قول من قال<sup>(٢)</sup>: لَدُنْ غُدُوَّةٌ لكان قولاً. ويقوي ذلك أنهم لَمَّا حذفوا الكلام في قولهم: (إمّا لا) جعلوها بالحذف ككلمة واحدة حتى أجازوا الإمالة في ألف (لا) كما أجازوها في التي تكون من نفس الكلمة في الأسماء والأفعال. وسمعتُ أبا إسحاق يقول: إنها تقالُ مُمَالَةً فجعل القلب في كَائِنٍ بمنزلة الحذف في (إمّالا) لاجتماعهما في التغيير؛ لكان قولاً؛ فيقفُ على كَائِنٍ بالنون، ولا يقف على النون إذا لم تُقْلَبْ، كما لا تميل الألف في (لا) إذا<sup>(٣)</sup> لم تحذف معها.

اختلفوا في ضمّ القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله تعالى: (قُتِلَ معه) [آل عمران/ ١٤٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (قُتِلَ معه) [آل عمران/ ١٤٦] بضم القاف بغير ألف.

وقرأ الباقر: (قاتل) بفتح القاف وبألف<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ط): «منها».

(٢) هذا من قول العرب: قال المبرد وثعلب: العرب تقول: لدن غدوة ولدن غدوة ولدن غدوة، فمن رفع أراد لدن كانت غدوة، ومن نصب أراد: لدن كان الوقت غدوة، ومن خفض أراد من عند غدوة.

انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٧١/٨.

(٣) في (ط): «إذ» بدل «إذا».

(٤) السبعة ص ٢١٧.

[ قال أبو علي ] <sup>(١)</sup>: أَمَا قُتِلَ فيجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير أحد اسمين إلى ضمير «نبي»، والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أن هذه الآية في معنى قوله: (أفإن مات أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) [ آل عمران / ١٤٤ ] وروي عن الحسن أنه قال: «ما قتل نبي في حرب قط» <sup>(٢)</sup> وقال ابن عباس في قوله <sup>(٣)</sup>: (وما كان لنبي أن يُغْلَى) <sup>(٤)</sup> [ آل عمران / ١٦١ ]: «قد كان النبي يقتل فكيف لا يُخَوَّن» <sup>(٥)</sup>! والذي في الآية من قوله: قُتِلَ لم يُذَكَّر أنه في حرب. فإذا أسند قُتِلَ إلى هذا الضمير احتمل قوله: (معه ربيون) أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة لنبي <sup>(٦)</sup>، فإذا قُدِّرَته هذا التقدير كان قوله: ربيون: مرتفعاً بالظرف بلا خلاف <sup>(٧)</sup>. والآخر: أن لا تجعله صفة ولكن حالاً من الضمير الذي في قُتِلَ، فإن جعلته صفة كان الضمير الذي في <sup>(٨)</sup> (معه) المجرور، لنبي، وإن جعلته حالاً كان الضمير الذي في (معه) يعود إلى الذكر المرفوع الذي في قُتِلَ، والاسم الآخر الذي يجوز أن يُسند إليه قُتِلَ ربيون فيكون قوله:

(١) سقطت من (ط).

(٢) ذكره القرطبي في التفسير ٢٢٩/٤.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) وهي قراءة ستأتي في موضعها. وانظر البحر المحيط ١٠١/٣.

(٥) قال السيوطي في الدر المنثور ٩١/٢: «أخرج الطبراني والخطيب في تاريخه عن مجاهد قال: كان ابن عباس ينكر على من يقرأ: (وما كان لنبي أن يُغْلَى) ويقول: كيف لا يكون له أن يُغْلَى وقد كان له أن يقتل؟! قال الله: ﴿ويقتلون الأنبياء بغير حق﴾ ولكن المنافقين اتهموا النبي ﷺ في شيء من الغنيمه فأنزل الله: (وما كان لنبي...)» اهـ منه.

(٦) في (ط): للنبي.

(٧) في (م): لا خلاف.

(٨) سقطت من (ط).

(معه) على هذا التقدير معلقاً<sup>(١)</sup> بِقُتِلَ، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفة والحال متعلقاً في الأصل بمحذوف، وكذلك من قرأ: (قاتل) فهو يجوز فيه ما جاز في قراءة من قرأ (قتل):

والرَّبِّيُّونَ: الذين يعبدون الرب، واحد هم رَبِّي. هكذا فسرهُ أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوب إلى علم الرب وكذا<sup>(٢)</sup> الربَّانيُّون.

وحجّة من قرأ: (قُتِلَ) أن هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سِيرُ أُمَمِ الأنبياء قبلهم ليتأسوا بهم، وقد قال: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) [آل عمران/ ١٤٤] وحجّة من قرأ: (قاتل) أن المقاتل قد مُدِّح كما مُدِّحَ المقتول فقال: <sup>(٣)</sup> (وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا لِأَكْفُرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ) [آل عمران/ ١٩٥]. فمن أسند الضمير الذي في قتل إلى (نبي) كان قوله: (فَمَا وَهَنُوا) [آل عمران/ ١٤٦] أي: ما وهن الرّبِّيُّونَ، ومن أسند الفعل إلى الرّبِّيِّينَ دون ضمير نبي كان معنى: (فما وهنوا) ما وهن باقيهم بعد من قُتِلَ منهم في سبيل الله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ومن جعل قوله: (معه ربّيون) صفةً أضمر للمبتدأ الذي هو كَأَيُّ خَبْرًا، وموضع الكاف الجارة في كَأَيُّ مع المجرور: رفع، كما أن موضع الكاف في قوله<sup>(٤)</sup>: له كذا وكذا: رفع، ولا معنى للتشبيه فيها، كما أنه لا معنى للتشبيه في كذا وكذا.

اختلفوا في تخفيف قوله: [جُلَّ وَعَزَّ]<sup>(٥)</sup>: (الرُّعْبَ)

(١) في (ط): متعلقاً.

(٤) في (ط): قولك.

(٢) في (ط) وكذلك.

(٥) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): فقال تعالى.



وتثقله [ آل عمران/ ١٥١ ] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: (الرُّعْب) ساكنة العين خفيفة. وقرأ ابن عامر والكسائي: (الرُّعْب) مضمومة العين مثقلة حيث وَقَعَتْ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الإلقاء في قوله تعالى: (سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ) [ آل عمران/ ١٥١ ] أصله في الأعيان، واستعمل في غيرها على طريق الاتساع. يدل<sup>(٢)</sup> على ذلك قوله<sup>(٣)</sup>: (وَأَلْقَى الْأُلُوحَ) [ الأعراف/ ١٥٠ ] و(فَأَلْقُوا جِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ) [ الشعراء/ ٤٤ ] و(إِذْ يُلْقُونَ أَفْئَامَهُمْ) [ آل عمران/ ٤٤ ].

وقال سيبويه: «أَلْقَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(٤)</sup>، وليس الرعب بعين، وكذلك قوله تعالى: (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي) [ طه/ ٣٩ ] ومثل الإلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ أي: السهم. وقال<sup>(٥)</sup>:

كَشَهَابِ الْقَذْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ

(١) السبعة ص ٢١٧.

(٢) في (ط): يدل.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) انظر الكتاب ٧٨/١ فقد أطنب سيبويه في قلب وجه إعرابه. وفسر سيبويه هنا ألقى بمعنى أسقط وطرح...

(٥) صدر بيت للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٢ من الطرائف الأدبية وعجزه:

الحماسة البصرية ٤٩/١ والحيوان ٢٧٥/٦، ورسالة الغفران ص ٧٩ وذكر

الجاحظ في الحيوان ٢٨٠/٦، أن البيت من قصيدة مصنوعة.

فارس في كفه للحرب نار.

فأضاف الشهاب إلى القذف لَمَّا كان من رَمِي الرامي به،  
كما قال (١):

يَسُدُّ أَبْيُنُهَا الْأَصَاغُرُ نَخْلَتِي

وإذا مات لم تكن له خلَّةٌ، ولكن أضافها إلى نفسه، لَمَّا كان  
منه من سدِّه لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثيرٌ.  
وقال تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ) [النور/٦] أي: بالزنا،  
فهذا اتساعٌ لأنَّ هذا ليس بعين، وكذلك قوله (٢).

(١) هذا عجز بيت، صدره:

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا أُمْتُ

وهو من قصيدة أوردها أبو زيد في النوادر ص ٣٧٥، وفي الأصمعيات  
ص ١٦١ برقم (١٥٦) نسبها لعباء وفي أمالي القالي ٨١/١ عن الأصمعي  
لسُلَمَى بن ربيعة، وفي الحماسة شرح المرزوقي ٥٤٦/٢ - ٥٥٢ والتبريزي  
٥٥/٢ لسلمى بن ربيعة. وتماضر: امرأته. وهو من شواهد الرضي في  
شرح الكافية ٣٧٩/٣، وابن الشجري ٤٣/١ و ٦٩/٢ وابن يعيش ٥/٩،  
٤١ والخزانة ٤٠٠/٣، والهمم ٦٣/٢، والدرر ٧٩/٢. قال في النوادر:  
«قال أبو الحسن: هكذا وقع في كتابي: سَلَمَى، وحفظي: سُلَمَى».  
قال التبريزي: فقله: أبينوها على هذا: تصغير أبناء مقصوراً عند البصريين  
وهو اسم صيغ للجمع كأروى وأضحى، فهو على أفعل بفتح العين، وعند  
الكوفيين تصغير أبني مثل دَلُوٍّ وأدلٍ على أفعل بضم العين.

(٢) البيت أول بيتين لعمر بن أحمَر، انظرهما في شعره ص ١٨٧، وتتمته:

... ومن أجل الطويِّ رماني

وهو من أبيات سيبويه ٣٨/١. واستشهد به البغدادي في شرح أبيات  
المغني ٩/٦ على أن التمثيل من محاسن الكلام. وهو أن يروم الشاعر ذكر  
معنى فيعدل على الإفصاح به إلى ما يجري مجرى المثل فيكون مبنياً على

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتَ مِنْهُ وَوَالِدِي

بَرِيئًا.....

وقال (٣) :

قَذَفُوا سَيِّدَهُمْ فِي وَرْطَةٍ

قَذَفَكَ الْمَقْلَةَ وَسَطَ الْمَعْتَرَكِ (٤)

فالأول: على الاتساع، والثاني: على الأصل، ألا ترى أن  
المَقْلَةَ تُلْقَى للتصافن، كما يُلْقَى غَيْرُهَا؟ فهذا بمنزلة: أَلْقَيْتَ  
الحجرَ وَنَحْوَهُ. ومما جاء قريباً من الرمي والقذف والإلقاء، الرجمُ،  
ورجمُ ماعزٍ (٥)، ومن الاتساع فيه قوله:

مراده فيه كقوله الشاعر... وأنشد البيت. وأراد أنه رجع إليه ما رمى به،  
من قولهم: «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها» اهـ منه. وقد فاتنا تخريجه في  
شرح أبيات المغني.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) البيت ليزيد بن طعمة الخطمي. انظر المعاني الكبير ٣٠٩/١ وفيه: جارهم  
في هوة بدل: سيدهم في ورطة واللسان (مقل) وشروح سقط الزند  
/١٤٣٣/. والمقلة: حصاة القسم، توضع في الإناء ليعرف قدر ما يسقى  
كل واحد منهم، وذلك عند قلة الماء في المفاوز (اللسان).

(٥) ماعز هو ماعز بن مالك الأسلمي قال ابن حبان له صحبة وهو الذي رجم في  
عهد النبي ﷺ انظر الإصابة ٣١٧/٣ وقصة ماعز بن مالك وإقراره على نفسه  
بالزنى في مسلم برقم /١٦٩٢/ من حديث جابر بن سمرة وبرقم /١٦٩٤/  
من حديث أبي سعيد (حدود) وعند البخاري بشرح الفتح برقم /٦٨١٤/ من  
حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم إلخ الحديث.. وقد  
استوفى ابن حجر طرق الحديث، وشرح قصته شرحاً وافياً. انظره في  
١٢٧-١٢٠/١٢.



هما نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا

على النابحِ العاوي أشدَّ رِجَامٍ<sup>(١)</sup>

فالرِجَامُ المراجعة بالسَّبَاب، فهذا نحو: رمأه بالزُّنَا، وقذفه به، وألقى عليه مسألة، ونَفَثَا السَّبَاب: اتساع أيضاً، لأنه ليس بعين. فأما مثل<sup>(٢)</sup> الرُّعْبِ والرُّعْب، والطُّنْب والطُّنْب، والعُنُق والعُنُق، فقد تقدّم ذكره.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (يغشى طائفة منكم) [آل عمران/ ١٥٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (يغشى طائفة منكم) بالياء. وقرأ حمزة والكسائي (تغشى) بالتاء<sup>(٤)</sup>.

[قال أبو علي<sup>(٥)</sup>: حجة من قرأ بالياء: قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (إذ يغشاكم النعاس) [الأنفال/ ١١] فالنعاس هو الغاشي، وكذلك قراءة من قرأ: (إذ يغشيكُم النعاس) لأنه إنما جعل الفاعل بتضعيف العين مفعولاً. ومن حجّتهم: أن (يغشى) أقرب إلى النعاس،

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٧٧١ برواية: تفلا بدل نفثا ولجامي بدل: رجام. وفي الكتاب ٨٣/٢، ٢٠٢، والمقتضب ١٥٨/٣ والخصائص ١٧٠/١، ١٤٧/٣، والمحتسب ٢٣٨/٢، والإنصاف ٣٤٥/١ والخزانة ٢٦٩/٢، ٣٤٦/٣ وشرح شواهد الشافية ١١٥/٤ واللسان (فوه).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٧.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

فإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ أَوْلَى . وَمِنْهَا (١) أَنَّهُ يُقَالُ : غَشَيْنِي النَّعَاسُ ، وَغَلَبَ عَلَيَّ النَّعَاسُ ، وَلَا يَسْهَلُ : غَشَيْنِي الْأَمَنَةُ ، وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ حَمَلَهُ (٢) عَلَى الْأَمَنَةِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ كَالْمُهْلِ تَغْلِي) [الدخان/٤٥] فَحُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى الشَّجَرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (٣) : (فَإِنَّهُمْ لَا كِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ) [الصافات/٦٦] وَقَالَ : (لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ) [الواقعة/٥٢] فَنسب الأكل إلى الشجر .

وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ : أَنَّ النَّعَاسَ ، وَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْ الْأَمَنَةِ ، فَلَيْسَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي طَرِيقِ مَا يَسْقُطُ مِنَ الْكَلَامِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ .

وَقَالَ :

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ (٤)

فَجَعَلَ الْخَبَرَ عَنْ (٥) الَّذِي أَبْدَلَ مِنْهُ .

(١) فِي (ط) : « مِنْهُ » .

(٢) فِي (ط) : « جَعَلَهُ » .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ط) .

(٤) الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى فِي الْكِتَابِ ٨٠ / ١ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٧ / ٣ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٧٠ / ٢ ، وَالْبَيْتُ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ قَالَ الْأَعْلَمُ : وَصَفَ ثَوْرًا وَحَشِيًّا شَبِهَ بِهِ بَعِيرَهُ فِي حَذَقِهِ وَنَشَاطِهِ ، فَيَقُولُ : كَأَنَّهُ ثَوْرٌ لَهَقَ السَّرَاةَ ، أَيُ : أَيْبَضَ أَعْلَى الظَّهْرِ ، وَسَرَاةُ الظَّهْرِ أَعْلَاهُ أَصْفَعُ الْخَدَيْنِ كَأَنَّمَا عَيْنُ بَسَوَادٍ . اهـ .

(٥) فِي (م) : عَلَى .

واختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله: [ جَلَّ وَعَز ]<sup>(١)</sup>:  
(قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [ آل عمران / ١٥٤ ].

فقرأ أبو عمرو وحده: (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) رفعاً. وقرأ  
الباقون (كُلَّهُ) نصباً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة من نصب: أَنَّ (كُلَّهُ) بمنزلة أجمعين  
وَجُمِعَ في أَنَّهُ للإحاطة والعموم، فكما أَنَّهُ لو قال:  
[ إِنَّ الْأَمْرَ ]<sup>(٣)</sup> أجمع؛ لم يكن إِلَّا نصباً<sup>(٤)</sup>، كذلك إذا قال:  
(كُلَّهُ) لَأَنَّهُ بمنزلة أجمعين، وليس الوجه أن يلي العوامل، كما لا  
يليهما أجمعون. وحجة أبي عمرو في رفعه (كُلَّهُ) وابتدائه به أَنَّهُ وإن  
كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فَإِنَّهُ قد [ ابتدئ بها  
كما ]<sup>(٥)</sup> ابتدئ<sup>(٦)</sup> بسائر الأسماء في نحو<sup>(٧)</sup> قوله: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) [ مريم / ٩٥ ] فابتدأ به في الآية.

ولم يُجْرِهِ على ما قبله، لَأَنَّ قبله كلاماً قد بني عليه فأشبهه  
[ بذلك ما يكون ]<sup>(٨)</sup> جارياً على ما قبله، وإن خالفه في الإعراب،  
ألا ترى أَنَّ اسْمَ الفاعل يعملُ عملَ الفعل إذا جرى صفة لموصوفٍ  
أو حالاً لذي حالٍ أو خبراً لمبتدأ، ولا يَحْسُنُ إِعْمَالُهُ عَمَلَ الفعل،  
إِلَّا في هذه المواضع؟ وقد قالوا: أَقَائِمُ أَخَوَاكَ وَأَذَاهِبُ إِخْوَتِكَ،

(١) في (ط): تعالى.

(٢) السبعة ص ٢١٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): إِلَّا النصب.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).

(٦) في (ط): ابتدأ.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): به اسماً يكون.



وما ذاهبٌ إخوانك، فأعملوا اسم الفاعل لما تقدّمه كلامٌ أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدّم ذكرها، فكذلك حسنٌ ابتداءٌ كلّهم في الآية لما كان قبله كلامٌ، فأشبهه بذلك [اتباعه، ما كان] <sup>(١)</sup> جارياً عليه كما أشبه اسم الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا، ما يجري صفةً على موصوفٍ أو حالاً أو خبرٍ مبتدأ، نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، وهذا زيدٌ قائماً غلامه وزيدٌ منطلقٌ أبواه، فكذلك. حسنٌ الابتداءُ بِكُلِّهِمْ، وَقَطَعُهُ مما قبله لما ذكرتُ من المشابهة.

ومن ثمّ أجاز سيبويه: أينَ تظنّ زيدٌ ذاهبٌ <sup>(٢)</sup>، فالغنى الظنّ، وإن كانَ أينَ غيرَ مستقرٍّ، كما جاز إلغاؤه إذا كان أينَ مُستَقَرّاً لأنّ قبله كلاماً، فجعله، وإن لم يكن مستقراً، بمنزلة المستقر كما جعلوا همزة الاستفهام، وحرف النفي في: أقائم أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أخواه.

واختلفوا <sup>(٣)</sup> في التاء والياء من قوله: [جلّ اسمه] <sup>(٤)</sup> (يُحيي ويميتُ والله بما تعملون بصير) [آل عمران/ ١٥٦] فقرأ ابنُ كثير وحمزة والكسائي يَعمَلون بالياء.

وقرأ الباقر بالتاء. وروى هارون الأعور وعلي بن نصر عن أبي عمرو بالياء <sup>(٥)</sup>.

(١) في (ط): اتباعهم ما يكون.

(٢) انظر سيبويه ٦٣/١ حيث قال: «كما ضعف أظنّ زيد ذاهب، وهو في متى وأين أحسن».

(٣) سقطت الواو من (ط). (٤) في (ط): تعالى.

(٥) في السبعة ص ٢١٧: روى علي بن نصر عن هارون الأعور عن أبي عمرو.

[قال أبو علي<sup>(١)</sup>: حَجَّةٌ من قرأ بالتاء قوله تعالى<sup>(١)</sup>: (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا) [آل عمران/ ١٥٦] وحجَّةُ الياء: أن قبلها أيضاً غيبةٌ وهو قوله: (وقالوا لإخوانهم) [آل عمران/ ١٤٧] وما بعده؛ فَحْمِلَ الكلام على الغيبة.

واختلفوا<sup>(٢)</sup> في ضمِّ الميم وكسرها [من قوله جلَّ وعزَّ] <sup>(٣)</sup>: (مُتَّ) و (مُتَّنَا) و (مُتَّم)، في كلِّ القرآن. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابنُ عامر: (مُتَّ)، و (مُتَّم) و (مُتَّنَا) برفع الميم في كلِّ <sup>(٤)</sup> القرآن. وروى حفص عن عاصم (وَلَيْتُنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّم) [آل عمران/ ١٥٧] (ولئن مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ) [آل عمران/ ١٥٨] برفع الميم في هذين الحرفين، ولم يكن يرفع الميم في غير هذين الحرفين في جميع القرآن.

[حدثنا ابنُ مجاهد قال <sup>(٥)</sup>: حدثنا وَهَيْبُ المَرْوُذِيُّ قال: حدثنا الحسنُ بن المبارك، قال: حدثنا أبو حفص قال: حدثنا سهلُ أبو عمرو قال: قال عاصم: (وَلَيْتُنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّم) [آل عمران/ ١٥٧] بضمِّ الميم من الموت، وباقي القرآن مِثْم <sup>(٦)</sup> بكسر الميم، أي: بَلَيْتُمْ. وَمِثْنَا وَمِيتٌ.

(١) ما بين معقوفين زيادة في (م).

(٢) سقطت الواو من (ط).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٤) في (ط): جميع.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (مِثْم)، وَ (مِثَّ)، وَ (مِثَّنَا) في كل القرآن بالكسر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الأشهر<sup>(٢)</sup> الأقيس: مِتُّ تموت، مثل: قُلْتُ تقولُ وطُفْتُ تطوفُ، وكذلك هذا يستمرُّ على ضمِّ الفاء منه، والكسرُ شاذٌّ في القياس، وإن لم يكن في الاستعمال كشذوذ<sup>(٣)</sup>.  
..... اليَجْدُعُ<sup>(٤)</sup>

ونحوه مما شذَّ عن الاستعمال والقياس، ونظيره: فَضِلْ يَفْضُلُ في الصحيح، وأنشدوا:

ذكرتُ ابنَ عباسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ  
وما مرُّ من عُمرِي ذَكَرْتُ وما فَضِلُ<sup>(٥)</sup>  
وقد أنشد بعضهم:

عِشِّي وَلَا يَوْمِي بَأْنُ تَمَاتِي<sup>(٦)</sup>

ولا أظنه ثَبَتًا، وكذلك شِعْرُ آخرُ فيه «تَدَامُ»<sup>(٧)</sup> وهو عندي مثلُ

(١) السبعة ص ٢١٨ وسقط من السبعة من قوله: وقرأ نافع... إلى بالكسر.

(٢) سقطت من (ط). (٣) في (م) بشذوذ.

(٤) هذا آخر بيت سبق في ١٠١/١.

(٥) البيت أول أبيات ثلاثة لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني في ١٢ / ٣٢٢ وهو في المنصف ١ / ٢٥٦، وفيه وفي الأغاني: عِشِّي بدل عمري. وابن يعيش ٧ / ١٥٤ وفيه: يومي بدل عمري.

(٦) شطر بيت من الرجز: في اللسان (موت) ولم يعزه. ونصه:

بُنَيَّ يا سيدة البنات عِشِّي ولا يؤمن أن تَمَاتِي

(٧) قال في اللسان / دوم / : دام الشيء يدوم ويدام، قال:

يا مِي لا غرو ولا مَلامًا في الحبِّ إنَّ الحبَّ لن يَدَاما..

قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم، دمت



الأول ، ولا أعلم فصلاً بين الموتِ إذا تبعه البلى ، وبينه إذا لم يتبعه البلى .

قال : وَكُلُّهُمْ قَرَأُ : (خيرٌ مما تجمعون) بالتاء [ آل عمران/ ١٥٧ ] إلّا عاصماً في رواية حفص ، فإنه قرأ بالياء ، ولم يروها عن عاصمٍ غيره بالياء<sup>(١)</sup> .

[قال أبو علي]<sup>(٢)</sup> : والمعنى : خيرٌ مما تجمعون . أيها المقتولون في سبيل الله ، أو المائتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التي تتركون القتالَ في سبيله للاشتغال بها وبجمعها عنه .

ومعنى الياء أنه : لمغفرة من الله خيرٌ مما يجمعه غيركم ، مما تركوا القتالَ لجمعه . والأول أظهر وأشكل بالكلام .

اختلفوا في فتح الياء وضم الغين ، وضم الياء وفتح الغين من قوله : [ جلٌ وعز ]<sup>(٣)</sup> : (يُغَلِّ) [ آل عمران/ ١٦١ ] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (يُغَلِّ) بفتح الياء وضم الغين .

وقرأ الباقر : (يُغَلِّ) بضم الياء ، وفتح الغين<sup>(٤)</sup> .

= تدوم إلى أنها نادرة كِمَتْ تموت . وَفَضِلٌ يَفْضُلُ . . . وذهب أبو بكر إلى أنها متركبة فقال : دُمَّتْ تدوم كقلت تقول . ودِمَّتْ تَدَام ، كخفت تخاف ، ثم تركبت اللغتان فظن قوم أن تدوم على دِمَّتْ ، وتَدَام على دُمَّتْ ذهاباً إلى الشذوذ وإثارة له ، والوجه ما تقدّم من أن : تَدَام على دِمَّتْ . اهـ منه .

(١) السبعة ص ٢١٨ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ط) والواو بعدها زيادة منها .

(٣) سقطت من (ط) . (٤) السبعة ص ٢١٨ .

[قال أبو علي] <sup>(١)</sup>: قالوا في الخيانة: أغلَّ يُغِلُّ إغلالاً: إذا خان ولم يُؤدِّ الأمانة، قال النمر بن تولب <sup>(٢)</sup>:

جزى الله عنا جمرَةَ ابْنَةٍ نَوَفَلٍ  
جزاءً مُغِلٌّ بالأمانةِ كاذِبٍ

وقال آخر:

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بالوفاءِ ولم تَكُنْ  
للغدرِ خائنةً مُغِلٌّ الإصْبَعِ <sup>(٣)</sup>

أي: لكراهة الغدر.

فأما <sup>(٤)</sup> «خائنة» فيحتمل أن تكون مصدراً كالعافية،  
والعاقبة، فإن حملته في البيت على هذا قدرت خذف  
المضاف، وإن شئت جعلته مثل راوية.

(١) سقط من (ط).

(٢) البيت أول أبيات أربعة له في الأغاني ٢٩١/٢٢ والبيت في اللسان  
والصحيح / غلل / وكلهم برواية «حمزة» بدل «جمرة» وجاء في هامش  
الأغاني: في مخطوطة: «عمرة» وفي المشوف المعلم ٥٤٩/٢ برواية  
المصنف.

(٣) البيت مع آخر بعده في المشوف المعلم ٥٥٠/٢ عن أحد بني كلاب،  
وهو:

أُقَرِّينُ إِنْكَ لو رأيت فوارسي بعمائتين إلى جوانب ضلفع  
قال العكبري في معناه: حدثت نفسك، أي: لو رأيت جمعنا بهذه  
المواضع لحدثت نفسك بأن تفي ولم تغدر، وكان قد استجار به رجل  
فقتله. وخائنة: الهاء للمبالغة. والإصبع هنا: الأثر الحسن. وقدم ابن  
السيرافي البيت الثاني على الأول وهو الأوجه من حيث المعنى. (انظر  
حاشية المشوف) وانظر اللسان (غلل صبع، ضلفع).

(٤) في (م): فأما ما جاء.

ونسب الإغلال إلى الإصبع كما نسب الآخر الخيانة إلى اليد في قوله:

فَوَلَّيْتُ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيَّهِ  
فَزَارِيًّا أَحْذُ يَدَ الْقَمِيصِ<sup>(١)</sup>

[ الرواية: أأطعمت العراق ]<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: من الغِلُّ الذي هو الشحناء والضُّغْنُ، غُلٌّ يَغْلُ، بكسر الغين. وقالوا في الغلول من الغنيمة: غُلٌّ يَغْلُ بضم الغين.

والحجة<sup>(٣)</sup> لمن قرأ: (يَغْلُ) أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحو (ما كان لنا أن نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ) [يوسف/٣٨] و(مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ) [يوسف/٧٦] (وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله) [آل عمران/١٤٥] (وما كان الله ليُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ) [التوبة/١١٥] (وما كان الله ليُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) [آل عمران/١٧٩]. ولا يكاد يجيء منه<sup>(٤)</sup>: ما كان زيدٌ لِيُضْرَبَ، فَيُسْنَدُ الفعل فيه<sup>(٥)</sup> إلى المفعول به. فكَذَلِكَ (ما كان لنبي أن يَغْلُ) [آل عمران/١٦١] يُسْنَدُ الفعل فيه إلى الفاعل. وروى عن ابن عباس أنه قرأ: (يَغْلُ) وقيل له: إِنَّ

(١) البيت للفرزدق، ثاني أبيات خمسة في هجاء عمر بن هبيرة. وروايته في ديوانه ٤٨٧/٢: أأطعمت بدل فَوَلَّيْتُ، وأراد: أنه قصير اليدين عن نيل المعالي كالبعير الأحذ، وهو الذي لا شعر لذنبه، وانظر الحيوان ١٩٧/٥ وفيه: بعثت بدل: فوليت. وانظر الشعر والشعراء ٨٨/ وفيه أوليت بدل فوليت. والكامل ٨٠٨/٣ والأغاني ٣٣٦/٢١ والسمط ٨٦٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٣) في (ط): الحجة. (٤) في (ط): فيه.

(٥) في (ط) «منه» بدل: «فيه».



عبدالله قرأ: (يُغَلِّ) فقال ابن عباس: بلى والله ويُقْتَلُ<sup>(١)</sup>، وروى أيضاً<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس: «قد كان النبي يُقْتَلُ فكيف لا يُخَوَّنُ»<sup>(٣)</sup>؟ ومن قال: يُغَلِّ احتمل أمرين: أحدهما أن ينسب إلى ذلك، أي: لا يقال له غَلَّت، كقولك: أسقيته. أي<sup>(٤)</sup>: قلت له: سقاك الله. وقال: وأسقيه حتى كاد ممّا أبته

تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ<sup>(٥)</sup>

وكقولهم: [أكفرتني أي: نسبتي] <sup>(٦)</sup> إلى الكفر قال: فطائفة قد أكفرتني بحبكم<sup>(٧)</sup> .....

أي: نسبتي إلى الكفر. ويجوز أن يكون (يُغَلِّ). أي: ليس لأحد أن يغله، فيأخذ من الغنيمة التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يُغَلِّ غير النبي ﷺ<sup>(٨)</sup> من إمام للمسلمين<sup>(٩)</sup> وأمير لهم؛ لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرته، ويكبر كبراً لا يكبر عند غيره [عليه

(١) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٩١/٢ من طريق ابن جرير [الطبري] عن الأعمش. وهو كذلك في تفسيره ١٥٥/٤ بدون جملة القسم: «والله».

(٢) سقطت من (ط).

(٣) وسبق نقله هذا عن ابن عباس في ص ٧٩.

(٤) سقطت من (م).

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ٨٢١/٢، وشرح شواهد الشافعية ٤١/٤ والعيني ١٧٦/٢ والأشموني ٢٦٣/١.

(٦) في (ط): أكفرتني أي نسبته.

(٧) هذا صدر بيت للكميت بن زيد عجزه:

وطائفة قالوا مسيء ومذنب

وهو من قصيدة من قصائده الهاشميات أوردها البغدادى في الخزانة ٢٠٧/٢، ٢٠٨ وفيها: بحبهم، بدل: بحبكم.

(٨) سقطت (وسلم) من (ط). (٩) في (م): المسلمين.

السلام [١]، لأن المعاصي تعظم بحضرته، كما قال: (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي). [الحجرات/٢] فالغلول (٢) وإن كان كبيراً، فهو بحضرته عليه السلام أعظم.

قال: وكلهم قرأ: (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله) [آل عمران / ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: (قتلوا) مشددة التاء (٣).

[قال أبو علي] (٤): وجه من قرأ (قتلوا) بالتخفيف أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلْتُ القومَ فيُصلحُ، التخفيف للكثرة، وضربت زيدا ضربة، فيصلح للقلة. ووجه التثقل أن المقتولين كثرة (٥) فحسُن التثقل، كما قال: (مُفَتَّحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) [ص/٥٠] وفعلٌ يختص به الكثير دون القليل.

اختلفوا في قوله [جل وعز] (٦) (وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ) [آل عمران/١٧١] في كسر الألف وفتحها، فقرأ الكسائي وحده: (وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ) بكسر الألف وقرأ الباكون: (وَأَنَّ اللَّهَ) بفتح الألف (٧).

[قال أبو علي] (٨): وجه الفتح أن المعنى يستبشرون بنعمة من الله، وبأن الله لا يضيع، فأن معطوفة على الباء، المعنى: يستبشرون، بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم، لأنه إذا لم يضيعه،

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في (ط): فكذلك الغلول.

(٣) السبعة ص ٢١٩.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): «كثير».

(٧) السبعة ص ٢١٩.

(٨) سقطت من (ط).

وصل إليهم، فلم يُبَخَّسُوهُ، ولم يُنْقَضُوهُ، فهذا مما يُسْتَبْشَرُ بِهِ (١)، كما أنَّ النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فإلى ذا (٢) المعنى يؤول، لأنه إذا لم يُضِعْهُ وصل إليهم، فلم ينقصوه، فالأول أشدُّ إبانةً لهذا المعنى. اختلفوا في فتح الياء وضم الزاي، وضم الياء وكسر الزاي من قوله تعالى (٣): (وَلَا يَحْزَنْكَ) [آل عمران/ ١٧٦].

فقرأ نافع وحده (يُحْزِنُكَ) و (لِيُحْزِنَ) [المجادلة/ ١٠] و (إِنِّي لِيُحْزِنُنِي) [يوسف/ ١٣] بضم الياء، وكسر الزاي في كل القرآن إلا في سورة الأنبياء: (لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ) [الآية/ ١٠٣] فإنه فتحها، يعني الياء، وضم الزاي.

وقرأ الباقون في جميع ذلك (يَحْزُنُ) بفتح الياء وضم الزاي في كل القرآن (٤).

[قال أبو علي] (٥): قال سيبويه تقول (٦): فَتِنَ (٧) الرجلُ وَفَتْنَهُ، وَحَزَنَ وَحَزْنَهُ. قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فَتْنَهُ

(١) في (ط): له. (٤) انظر السبعة ص ٢١٩.

(٢) في (ط): هذا. (٥) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط). (٦) سقطت من (ط).

(٧) كذا الأصل ضبط: فَتِنَ بكسر التاء في المكانين وهو صحيح. والذي في سيبويه ٢٣٤/٢ بفتحها، وفي تهذيب الأزهري ٣٠٠/١٤: أبو زيد: فَتِنَ الرجلُ يَفْتِنُ فتوناً إذا وقع في الفتنة... وقال ابن شميل: يقال: افْتَنَ الرجلُ وافْتِنَ لغتان. وهذا صحيح، [وَأَمَّا فَتْنَهُ فَفَتْنٌ، فهي لغة ضعيفة]. وهذا الأخير في التكملة ٢٨٥/٦ وفي كتاب الأفعال للسرقسطي ٥١/٤ وزن فَعِلَ، قال في: /فَتِنَ/: وَفَتِنَ فتوناً تحول من حسن إلى قبيح، وَفَتِنَ إلى النساء أراد الفجور بهنَّ، وَفَتِنَ أيضاً فيهما. اهـ. وهذا الضبط لم يذكره القاموس والتاج والصحاح واللسان. والجمهرة. والتكملة. بل جميعهم ضبطه، ضبط شكل، بالفتح.



وَحَزْنَتُهُ لَمْ تَرُدْ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُهُ حَزِينًا وَجَعَلْتَهُ فَاتِنًا، كَمَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: أَدْخَلْتُهُ، أَرَدْتَ: جَعَلْتَهُ دَاخِلًا، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُ فِيهِ حُزْنًا وَفِتْنَةً، فَقُلْتَ: فَتْنَتُهُ، كَمَا قُلْتَ: كَحَلَّتُهُ، أَيِ: جَعَلْتُ فِيهِ كُحْلًا، وَدَهْنَتُهُ جَعَلْتُ فِيهِ دُهْنًا، فَجِئْتُ بِفَعْلَتُهُ عَلَى حَدِّهِ<sup>(١)</sup>. وَلَمْ تُرِدْ بِفَعْلَتُهُ هَهُنَا تَغْيِيرَ قَوْلِهِ: حَزَنَ وَفَتِنَ، وَلَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ أَحْزَنْتُهُ، وَأَفْتِنْتُهُ، وَفَتِنَ مِنْ فَتْنَتُهُ، كَحَزَنَ مِنْ حَزْنَتُهُ. قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَفْتَنْتَ الرَّجُلَ، وَأَحْزَنْتَهُ: أَرَادَ<sup>(٢)</sup> جَعَلْتَهُ حَزِينًا وَفَاتِنًا، فَغَيَّرُوا فَعَلَ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: فهذا الذي حكاه عن بعض العرب حجة نافع في قراءته<sup>(٤)</sup> (لِيَحْزِنُنِي) وَأَمَّا قِراءته: (لَا يَحْزِنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ) [الأنبياء/ ١٠٣] فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثراً أو أحب الأخذ بالوجهين إذ كان كل واحدٍ منهما جائزاً.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله [جَلُّ وَعِزُّ]<sup>(٥)</sup>: (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [آل عمران / ١٧٨] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالياء<sup>(٦)</sup>، (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَخْلُونَ) [آل عمران / ١٨٠] و (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) [آل عمران / ١٨٨] (فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ) [آل عمران / ١٨٨] بضم<sup>(٧)</sup>.

(١) ضبط في سيبويه: حِدَّةٌ.

(٢) في (ط): إذا.

(٣) سيبويه ٢/ ٢٣٤ مع اختصار يسير.

(٤) في (ط): قوله.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٧) في (م): «ضم».

الْبَاءِ فِي (يَحْسِبْنَهُمْ) وَكُلُّهُنَّ بِالْيَاءِ وَكَسَرَ السِّينِ فِي كُلِّ (١) الْقُرْآنِ .  
 وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ [ (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)  
 [آل عمران/ ١٧٨] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) (٢) [آل عمران/ ١٨٠]  
 (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) [آل عمران/ ١٨٨] كُلُّ ذَلِكَ بِالْيَاءِ (٣)  
 (فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ) [آل عمران/ ١٨٨] بِالتَّاءِ وَفَتْحَ الْبَاءِ غَيْرَ أَنَّ نَافِعاً  
 كَسَرَ السِّينَ وَفَتْحَهَا ابْنُ عَامِرٍ . وَقَرَأَ حَمْزَةُ: (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨] (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) . . . فَلَا  
 تَحْسِبْنَهُمْ) [آل عمران/ ١٨٨] بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالسِّينِ وَكُلُّ ذَلِكَ  
 بِالتَّاءِ . وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ بِالتَّاءِ إِلَّا  
 حَرْفَيْنِ: قَوْلُهُ (٤): (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) [آل  
 عمران/ ١٨٠] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨]  
 فَإِنَّهُمَا بِالْيَاءِ غَيْرَ أَنَّ عَاصِمًا فَتَحَ السِّينَ وَكَسَرَهَا الْكَسَائِيُّ . وَلَمْ  
 يَخْتَلِفُوا فِي قَوْلِهِ: (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا) [آل عمران/ ١٦٩]  
 أَنَّهَا بِالتَّاءِ (٥) .

قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبي عمرو، (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ)  
 [آل عمران/ ١٨٠] (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ)

(١) في (ط): جميع .

(٢) سقط ما بين القوسين من (م) واستدرك من (ط) والسبعة .

(٣) وقع في (م) بالتاء بدل بالياء . والصواب ما أثبتناه من (ط) ومن السبعة . والبحر  
 المحيط ١٣٨/٣ حيث قال: وقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ (لَا يَحْسِبَنَّ) بِيَاءِ الْغَيْبَةِ .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) انظر السبعة ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

[آل عمران/ ١٨٨] (فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ) بضم الباء في (يَحْسِبُنَّهُمْ) وكُلُّهُنَّ بالياء وكسر السين في كل القرآن.

[قال أبو علي] <sup>(١)</sup>: (الذين) في هذه الآي في قراءتهما: رفعٌ بأنه فاعلٌ يَحْسِبُ، وإذا كان الذي في الآي فاعلاً اقتضى حسب <sup>(٢)</sup> مفعولين؛ لأنها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعولٍ يسد مسدَّ المفعولين، وذلك إذا جرى في صلة ما يتعدى إليه ذكرُ الحديث والمُحَدَّث عنه نحو: حسبتُ أن زيدا منطلقاً، وحسبتُ أن تقوم <sup>(٣)</sup>، فقوله: (إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ) [آل عمران/ ١٧٨] قد سدَّ مسدَّ المفعولين اللذين يقتضيهما يحسبن. وكسرُ إن في قول من قرأ: (يَحْسِبُنَّ) بالياء لا ينبغي، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أن «إن» يُتَلَقَّى بها القسمُ كما يُتَلَقَّى بلام الابتداء، ويدخلُ كلُّ واحدٍ منهما على الابتداء والخبر فكسرُ إن بعدَ يَحْسِبُنَّ، وعَلَّقَ عليها الحِسبانَ كما يُعَلَّقُ باللام. فقال: (لَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمَلِّي) [آل عمران/ ١٧٨] كما قال: (لَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) للآخرة خيراً لهم. و(ما) تحتمل ضربين أحدهما: أن تكون بمعنى الذي فيكون التقدير: لَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ الذي نمليه خيراً لأنفسهم، والآخر: أن يكون (ما نملّي) بمنزلة الإملاء فيكون مصدراً، وإذا كان مصدراً، لم يقتض راجعاً إليه <sup>(٤)</sup>. وقال أبو الحسن: المعنى: وَلَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ ما نملّي لهم ليزدادوا إثماً، إِنَّمَا نملّي لهم خيراً لأنفسهم. وأما قوله: (وَلَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (م): حسبت.

(٣) في (ط): أن يقوم عمرو.

(٤) في (ط): إليها.



يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ [ آل عمران / ١٨٠ ]  
 فالذين يبخلون فاعل يَحْسِبَنَّ والمفعول الأول محذوف من (١) اللفظ  
 لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شراً له، أي:  
 الكذب، فكذلك: لا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من  
 فضله البخل (٢) هو خيراً لهم، فدخلت (٣) (هو) فصلاً، لأنَّ تقدُّم  
 يبخلون بمنزلة تقدُّم البخل، فكأنَّك قلت: لا يَحْسِبَنَّ الذين  
 يبخلون البخل هو خيراً لهم. فأما قوله: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يَفْرَحُونَ  
 بِمَا آتَوْا) [ آل عمران / ١٨٨ ] (فلا يَحْسِبَنَّهم) فالذين في موضع رفع  
 بأنَّه فاعل يَحْسِبُ، ولم توقع يَحْسِبَنَّ على شيء. قال أبو الحسن لا  
 يعجبني (٤) قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنَّه لم يوقعه على شيء،  
 ونرى أنَّه لم يستحسن أن لا يُعَدَّى حَسِبْتُ، لأنَّه قد جرى مجرى  
 اليمين في نحو: علم الله لأفعلن.

ولقد عَلِمْتُ لتأتين منيتي (٥) .....

وظننتُ لَيْسِبَقْنِي، (وظننوا ما لهم من مَحِيصٍ)  
 [ فصلت / ٤٨ ] فكما أن القسم لا يُتَكَلَّمُ به حتى يُعَلَّقَ بِالْمُقْسَمِ  
 عليه، كذلك ظننت وعلمت، في هذا الباب.

وأيضاً فإنه قد جرى في كلامهم لغواً، وما جرى [ في

(١) في (ط): في. (٢) كذا في (م) وفي (ط): «هو البخل».

(٣) في (ط): «فدخل». (٤) في (ط): لا تعجبني.

(٥) صدر بيت للبيد عجزه: إِنَّ المَنَايا لا تطيش سهامها.

انظر الكتاب ٤٥٦/١ والخزانة ١٣/٤ وهو من شواهد شرح أبيات المغني  
 ٢٣٢/٦ وأما رواية البيت في ديوانه ص ١٧١ والقصائد السبع الطوال ص

كلامهم] <sup>(١)</sup> لغواً لا يكون في حكم الجمل المفيدة، ومن ثم جاء نحو:

وما خِلْتُ أبقي بيننا من مَوَدَّةٍ

عَرَّاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا <sup>(٢)</sup>

إنما هو وما أبقي بيننا، وكذلك <sup>(٣)</sup> قال الخليل: تقول: ما رأيته يقول ذاك إلا زيد، وما أظنه يقول ذاك إلا عمرو، فهذا يدل <sup>(٤)</sup> أنك انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل زيدا موضع فعلك كضربت وقتلت. ولذلك لم يُجر الشرط مجرى الجمل في نحو: إن تفعل، لأن الشرط بمنزلة القسم، والجزاء بمنزلة المقسم عليه، ولذلك فُصل بالشرط بين أمّا وجوابها في نحو <sup>(٥)</sup> (وأما إن كان من أصحاب اليمين، فسَلَامٌ لَكَ) [الواقعة / ٩١] ولو كان بمنزلة الجمل لم يجز به الفصل. ووجه قول ابن كثير وأبي عمرو في أن لم يُعدّيا حَسِبْتُ إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما أن يُحسب في قوله: (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) [آل عمران / ١٨٨] لَمَّا جُعِلَ بدلاً من الأول،

(١) زيادة من (ط).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه / ١٥١ والبحر المحيط ١٣٧/٣ مصحفاً، واللسان (سنف). قال شارح ديوانه:

المذاكي من الخيل: التي قد بلغت أسنانها، المسنّفات: المتقدّمات، القلائص: الإبل، وكانوا في غاراتهم يركبون الإبل ويسوقون أمامها الخيل فلا يركبونها إلا إذا قاربوا موضع الغارة حتى لا يتعبوها، لينزلوا بها إلى القتال موفورة النشاط. وجاء في طرة (ط) تعليق على كلمة المسنّفات فيما يظهر نصه: «بالكسر المتقدّمات وبالفتح: المشدودات بالسّناف» اهـ. والسّناف (في اللسان): خيط يشد من حقب البعير إلى تصديره، ثم يشد إلى عنقه إذا ضمّر.

(٣) في (م): ولذلك.

(٤) في (ط): بذلك على. (٥) في (ط): نحو قوله تعالى.

وَعُدِّي إِلَى مَفْعُولِيهِ اسْتَغْنَى بِهِمَا عَنْ تَعْدِيَةِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِمَا، كَمَا اسْتَغْنَى فِي قَوْلِهِ:

بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ  
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ<sup>(٢)</sup>

بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما<sup>(٣)</sup>  
فإن قلت: كيف يستقيم، تقديرُ البدلِ في قوله: (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا... فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ) [آل عمران ١٨٨/].

وقد دخلت الفاء بينهما<sup>(٤)</sup> ولا يدخلُ بين البدل والمبدلِ منه الفاء؟ فالقولُ أَنَّ الفاءَ زائدة، يدلُّك على أنها لا يجوز أن تكون التي تدخلُ على الخبر، أن ما قبل الفاء ليس بمبتدأ، فتكون الفاء خبره، ولا تكون العاطفة لأنَّ المعنى: لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا أنفسهم بمفازة من العذاب. فإذا كان كذلك لم يجز تقدير العطف لأنَّ الكلام لم يستقل بعد؛ فيستقيم فيه تقدير العطف.

فأما قوله: (فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ) فَإِنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ يَحْسِبُنَّ<sup>(٥)</sup> تَعُدِّي إِلَى ضَمِيرِهِ، وَحُذِفَتْ وَاو الضمير لدخول النون

(١) في (م): الأولى.

(٢) البيت للكميت بن زيد من قصائده الهاشميات. انظر الخزانة ٢/٢٠٨، ٥/٤ والعيني ٤١٣/٢ والمحتسب ١٨٣/١ والهمع ١٥٢/١ والدرر ١٣٤/١ والبحر المحيط ١٣٧/٣.

(٣) في (م): إليها.

(٤) في (م): «فيها» وما أثبتناه من (ط) أوجه.

(٥) في (ط): «يحبسون» جاء بها على أصل الفعل قبل توكيده بالنون التي توجب في مثل هذه الحالة حذف واو الجماعة، والمؤدى واحد.



الثقيلة. فإن قلت: هَلَّا لم يحذف الواو من يَحْسِبُونَ، وأثبتها كما ثبتت في: تُمُودُ الثوب، و(أتحاجوني) [الأنعام/ ٨٠] ونحو ذلك، مما يثبت<sup>(١)</sup> فيه التقاء الساكنين لما في الساكن الأول من زيادة المد التي تقوم مقام الحركة؛ فالقول فيه أنه حذفت كما حذفت مع الخفيفة، ألا ترى أنك لو قلت: لا يَحْسِبُنْ<sup>(٢)</sup> زيدا ذاهباً، لزمك الحذف، فأجرى الثقيلة مجرى الخفيفة لهذا<sup>(٣)</sup>. وقوله: (بمفازة من العذاب) في موضع المفعول الثاني وفيه<sup>(٤)</sup> ذكر للمفعول الأول. وفعل الفاعل في هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه، نحو: ظَنَنْتَنِي أخاه، لأن هذه الأفعال لما كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت إن وأخواتها في دخولهن على الابتداء والخبر [كدخول هذه الأفعال عليهما وذلك قولك] <sup>(٥)</sup>: ظَنَنْتَنِي ذاهباً، كما تقول: إِنِّي ذاهبٌ. ومما يدلُّك على ذلك قُبْحُ دخول اليقين<sup>(٦)</sup> عليها، لو قلت: أَظُنُّ نفسي تفعل كذا لم يَحْسُنْ كما يَحْسُنْ أَظُنُّني فاعلاً. قال: وقرأ نافع وابن عامر: (ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا) (ولا يحسبن الذين يَبْخُلُونَ) [آل عمران/ ١٨٠] (.. وَيَفْرَحُونَ) [آل عمران/ ١٨٨] كُلُّ ذلك بالياء. (فلا تحسبنهم) بالتاء وفتح الباء.

(١) سقطت من (ط).

(٢) شدد التون في (ط) وهو سهو من الناسخ لأن أبا علي يمثل للتون الخفيفة.

(٣) في (ط): في هذا.

(٤) في (م): «ففيه» وما أثبتناه من (ط).

(٥) (م): «كدخولها على الأفعال عليهما وذلك قول..» وما أثبتناه من (ط) أجدر بالصواب.

(٦) في (ط): «النفس» بدل «اليقين».

قراءتهما في ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقد مرَّ<sup>(١)</sup> القول فيها إلا في قوله: (فلا تحسبنهم) بالتاء وفتح الباء. والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسابان في قوله: (ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا) محذوفان، لدلالة ما ذكر من بعد عليهما، ولا يجوز البدل، كما جاز البدل في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

قال: وقرأ حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا) (ولا تحسبن الذين يفرحون) (فلا تحسبنهم) بفتح الباء والسين وكل ذلك بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الذين كفروا) في موضع نصب بأنه المفعول الأول. والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى، فلا يجوز إذا فتح إن في<sup>(٣)</sup> قوله: (ولا تحسبن الذين كفروا إن ما نُملي لهم)، لأن إملاءهم لا يكون إياهم. فإن قلت: فلم لا يجوز الفتح في أن، وتجعله بدلاً من (الذين كفروا) كقوله: (وما أنسانيه) إلا الشيطان أن أذكره [الكهف/٦٣] وكما كان أن من<sup>(٤)</sup> قوله: (وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) [الأنفال/٧]. بدلاً من (إحدى الطائفتين) [٥] قيل: لا يجوز ذلك لأنك إذا أبدلت أن من الذين كفروا، كما أبدلت أن من إحدى الطائفتين لزمك أن تنصب خيراً على تقدير: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيث

(١) في (ط): وقد قَدَّم.

(٢) السبعة ص ٢٢٠.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (ط): في.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (م).

كان المفعول الثاني : لتحسبن وقيل : إنه لم ينصبه أحد . فإذا لم يُنصب علمت <sup>(١)</sup> أن البدل فيه لا يصح ، فإذا لم يصح البدل [ لم يجز فيه إلا كسر إن ] <sup>(٢)</sup> (ولا تحسبن الذين كفروا إن ما نملي لهم خير لأنفسهم) على أن تكون إن وخبرها في موضع المفعول الثاني من تحسبن . فأما قوله : (لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا) [ آل عمران / ١٨٨ ] فحذف المفعول الذي يقتضيه تحسبن ؛ لأن ما يجيء من بعد من <sup>(٣)</sup> قوله : (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) يدل عليه ، ويجوز أن تجعل (تحسبنهم) بدلاً من (تحسبن) ، كما جاز أن تجعل (يحسبنهم) بدلاً من (يحسبن الذين يفرحون) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لاتفاق فعلي الفاعلين <sup>(٤)</sup> . وقد قدمنا أن الفاء زائدة ، والقول فيها أنها لا تخلو من <sup>(٥)</sup> أن تكون للعطف ، أو للجزاء ، أو زائدة ، فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطف جملة على جملة ، أو مفرداً على مفرد ، وليس هذا موضع العطف ، لأن الكلام لم يتم ، ألا ترى أن المفعول الثاني لم يذكر بعد ؟ ولا يجوز أيضاً أن تكون للجزاء كالتي في قوله : (وما بكم من نعمة فمن الله) [ النحل / ٥٣ ] ونحوها ، لأن تلك تدخل على ما كان خبراً من الجمل ، لأن أصلها أن تدخل في الجزاء ، وهي جملة خبر ، وليس ما دخلت عليه الفاء في الآية بجملة ، إنما هو فضلة ، ألا ترى أن مفعولي حسبت فضلة ؟ فإن قلت : إن أصلهما أن يكونا خبراً . فإن

(١) في (ط) : علم .

(٢) في (ط) : «لم يجز إلا الكسر ، كسر إن» .

(٣) في (ط) : في .

(٤) في (ط) : فعل الفاعلين .

(٥) سقطت من (ط) .



ذلك الأصل قد زال بكونهما فضلةً، كما زال في قولك: ليت الذي في الدار مُنْطَلِقٌ، عن أن يكون خبراً بدخول ليت، وكذلك قد زال بدخول حسبتُ عليهما أن يكون جملةً، ويدلُّك على ذلك أنك تقول: حسبتُ زيدا اليومَ منطلقاً. فَتَفْصِلُ بينهما باليوم الذي هو ظرفُ حسبتُ، ولو كان الكلامُ باقياً على ما كان عليه قبل دخول الظنِّ، لم يَجُزْ أن تفصل بينهما بأجنبي منهما، فإذا لم يَجُزْ أن تكون للعطف ولا للجزاء، ثبت أنها زائدة قال:

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي<sup>(١)</sup>

قال: وقرأ عاصمٌ والكسائي: كلُّ ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: قوله: (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ)، (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) فإنَّهُما بالياء، غير أن عاصماً فتح السين وكسرها الكسائي.

قد تقدّم القول في (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) فأما قوله: (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) أَنَّمَا نُمِلِّي لَهُمْ [آل عمران/ ١٧٨] فالوجهُ فتح أن لأنها تسدُّ مسدَّ المفعولين، كما سدَّ الفعلُ والفاعلُ مسدَّهما لما جرى ذكرهما في الصلة في نحو قوله: (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت/ ٢٩].

(١) عجز بيت للنمر بن تولب صدره:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكْتُهُ.

سبق في ٤٤/١.

وجاء هنا على حاشية (م): «ولم يذكر حجة حمزة في: «لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ» بالياء، ولا كيف يكون تقديرها؟»

قلت: الملاحظ أن قراءة حمزة التي أشار إليها بالحاشية هي بالتاء لا بالياء، ومع ذلك فإن أبا علي احتجَّ للقراءتين بما فيه المأرب. انظر ما تقدم ص ٩٨ - ٩٩.

قال: ولم<sup>(١)</sup> يختلفوا في قوله: (ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا)  
[آل عمران / ١٦٩] أنها بالتاء قوله<sup>(٢)</sup>: (تَحْسَبَنَّ) مسندٌ إلى  
الفاعل المخاطب، والذين قُتِلُوا المفعول الأول، والمفعول الثاني  
قوله: أمواتاً. فقد استوفى الحسبانُ فاعله ومفعوليّه.

اختلفوا في فتح الياء والتخفيف وضمّها والتشديد من قوله  
عز وجل<sup>(٢)</sup>: (حتى يميز) [آل عمران / ١٧٩] و (ليميز الله  
الخبيث) [الأنفال / ٣٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (حتى  
يَميز) و (ليَميز الله الخبيث) بفتح الياء والتخفيف. وقرأ حمزة  
والكسائي (حتى يُميز) و (ليُميز الله) بضمّ الياء والتشديد<sup>(٣)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٤)</sup>: قال يعقوب: مِزته، فلم يَنَمِزْ، وَزِلته  
فلم يَنَزَلْ، وأنشد أبو زيد<sup>(٥)</sup>:

(١) في (م): «لم».

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) انظر السبعة ص ٢٢٠.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) البيت لمالك بن الرّيب أول أبيات أربعة له في النوادر ص ٢٨٥ (ط: الفاتح)  
وفي الأغاني ٢٢ / ٣١١ من قصيدة طويلة يقع البيت الشاهد السابع منها.  
ويروى في النوادر: «شرُّ عدوته... ولا بَعِلا» وفي الأغاني: «... شرُّ عدوته  
رقدت لا مشبثاً ذعراً ولا بعلاً» قال في النوادر. مسثياً: «أراد مسثياً فقدم الهمزة  
وهي لغة كما يقال: رأني ورائني... قال أبو الحسن: أمّا روايتهم (لا مسثياً)  
وتفسيرهم لها على تقديم الهمزة فقد صدقوا في ترتيب اللفظ وسهوا عن  
المعنى؛ لأنّ مسثياً لوردٌ إلى أصله فقليل، وإن لم يكن شعراً: لا مسثياً ذعراً؛  
لم يكن له معنى وإن كان قد يجوز على وجه بعيد: لا مسثياً للذعر وذلك أنه =

لَمَّا ثَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرُّ عَزَمَتِهِ  
وَانْمَزْتُ لَا مُسْتِثْنَاءً<sup>(١)</sup> ذُعْرًا وَلَا وَجَلًا

[مستثناً من قول ذي الرُّمَّة<sup>(٢)</sup>]:

... بعيدُ السَّاءِ مهيموم

والسَّاءُ: هو الهمة.

تقول: لا أذعر ولا أهم بالذعر. فَمِيزْتُ وَمِيَّزْتُ لغتان<sup>(٣)</sup>، وليس مِيَّزْتُ بمنقولٍ من مِيزْتُ كما أنَّ غَرَّمْتُهُ منقولٌ من غَرِمَ، يدلُّك على ذلك أنَّه لا يخلو تضعيفُ العين في مِيَّزَ من أن يكون لغةً في ماز، أو يكون تضعيفُ العين لنقل الفعل، كما أنَّ الهمزة في أَقَمْتُهُ له، فالذي يدلُّ على أنَّه ليس للنقل، كما أنَّ غَرَّمْتُهُ للنقل، أنه لو كان للنقل للزم أن يتعدَّى مِيَّزْتُ إلى مفعولين، كما أنَّ غَرَّمْتُ يتعدَّى إلى مفعولين، تقول: غَرَّمْتُ زيداً مالاً. وفي أن مِيَّزْتُ لا يتعدَّى إلى مفعولين إلاَّ بحرف جرٍ نحو قولهم<sup>(٤)</sup>: مِيَّزْتُ

= إذا فزع فقد أساء عند نفسه... والذي قرأناه في شعر مالك بن الريب: «وانحزت لا مونساً ذُعراً» وهذا لا طعن عليه ولا مؤونة فيه». والبعل: المتحير.

(١) في (ط): مستثناً وهو تحريف من الناسخ.

(٢) في ديوانه بشرح الأصمعي ٣٨٢/١ من قصيدة طويلة يقع البيت الحادي عشر منها وتتمته:

كأنني من هوى خرقاء مُطَرَفٌ دامي الأظـل ...

قال في شرحه: بعير مطرف: اشترى طريفاً، لا من بلاد القوم.. فهو يحن إلى ألفه ويشتاق. مهيموم، أي: به هيام، وهو داء يأخذ الإبل شبيه بالحمى.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م) واستدرك من (ط).

(٤) ما بين المعقوفين جاء في (ط) قبل قوله: أنشد أبو زيد السابق.

(١) في (ط): قولك.



متاعك بعضه من بعض ، دلالة بيّنة على أن تضعيف العين ليس للنقل . ومثل مَيَّزْتُ في أن التضعيف فيه ليس للتعدية إنما هو لغير هذا المعنى ، الهمزة في قولهم : أَلْقَيْتُ ألا ترى أن الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من فَعَلَ إلى أَفَعَلَ ليزيد في الكلام مفعول؟ إنما أَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت ، ولو كان منقولاً من لَقِيَ لَتَعَدَّى إلى مفعولين ؛ لأنَّ لَقِيَ يتعدَّى إلى مفعولٍ في قولك : لَقَيْتُ زَيْدًا ، ولو كانت الهمزة في أَلْقَيْتُ للنقل لَتَعَدَّى إلى مفعولين . وفي قولهم : أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض وتعدّيه إلى المفعول الثاني بالجارِّ دلالة على أن أَلْقَيْتُ ليس للنقل<sup>(١)</sup> من لَقِيَ ، وأنَّ أَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت في تعدي أَلْقَيْتُ إلى مفعول واحد كما أن أسقطت يتعدَّى إلى مفعول واحد ، ولا يتعدَّى إلى مفعولٍ ثانٍ ، إلا بحرف الجرِّ ، كما أن أسقطت لا يتعدَّى إلى مفعولٍ ثانٍ إلا بحرف الجرِّ ، كقولك : أسقطت متاعك بعضه على بعض . ومثل مَيَّزْتُ في أن التضعيف فيه ليس للتعدي قَوْلُهُمْ : عَوَّضَ ، فالتضعيف فيه ليس للنقل ، ولو كان للنقل من عاض ، لتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين لأنَّ عاض يتعدَّى إلى مفعولين يدلُّك على ذلك ما أنشده الأصمعي :

عاضها الله غلاماً بعد ما

شابت الأصداغ والضرسُ نقد<sup>(٢)</sup>

(١) في (ط) : بنقل والمؤدى واحد .

(٢) البيت من شواهد شرح أبيات المغني ٦٥/٧ وهو في إصلاح المنطق ص ٤٩ والمشوف المعلم ٧٨٦/٢ والخصائص ٧١/٢ ، والصحاح واللسان والتاج (نقد) اهـ .

قال البغدادي وهذا البيت لم أقف على قائله ولا على تتمته ، والله أعلم .

وتقول: عَوَّضْتُ زَيْدًا مَالًا، فَعَوَّضَ وَعَاضَ لَغْتَانِ كَمَا أَنَّ مِيزَ وَمَازَ لَغْتَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى الْآخِرِ، لَيْسَ عَوَّضٌ مَنْقُولًا مِنْ عَاضٍ، كَمَا أَنَّ مِيزَ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ مَازَ. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْنَا، فَكِلْتَا الْقَرَاءَتَيْنِ حَسَنَةٌ، لِأَنَّ مَازَ فَعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّ مِيزَ كَذَلِكَ. وَلَقَوْلُهُمْ: مَازَ مِنَ الْمَزِيَةِ أَنَّ أَكْثَرَ الْقُرَاءِ عَلَيْهَا، وَكَثْرَةُ الْقِرَاءَةِ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [آل عمران/ ١٨٠] بالياء وقرأ الباقر بالتاء<sup>(١)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٢)</sup>: القول في ذلك أَنَّ مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ أَتْبَعَهُ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ عَلَى الْغَيْبَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (سَيُطَوَّقُونَ) [آل عمران/ ١٨٠] (وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [آل عمران/ ١٨٠] مِنْ مَنَعِهِمُ الْحَقُّوقَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَيَجَازِيهِمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ فَلَأَنَّ قَبْلَهُ خُطَابًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَوَّابُونَ وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ) [آل عمران/ ١٧٩] وَاللَّهُ بِعَمَلِكُمُ الْمَرْضِيِّ خَبِيرٌ<sup>(٣)</sup> فَيَجَازِيكُمْ عَلَيْهِ، فَالْغَيْبَةُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخُطَابِ.

قال: قرأ ابن عامر وحده: (بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ) [آل عمران/ ١٨٤] بِالْبَاءِ وَكَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الشَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) بِغَيْرِ بَاءٍ [فِي الزُّبُرِ]<sup>(٤)</sup> وَكَذَلِكَ هِيَ<sup>(٥)</sup> فِي مَصَاحِفِهِمْ<sup>(٦)</sup>.

(١) السبعة ص ٢٢٠.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) سقطت: «هي» من (ط).

(٦) السبعة ص ٢٢١.

قال أبو علي : وجه قراءة من قرأ : (بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ) أَنَّ الواو قد أغنت عن تكرير العامل ، ألا ترى أَنَّك إذا قلت : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، أَشْرَكْتَ الواوَ عَمْرًا في الباءِ ، فأنت عن تكريرك الباءِ مُسْتَغْنٍ ، وكذلك إذا قلت : جاءني زَيْدٌ وَعَمْرٌو : فالواو : قد أَشْرَكْتَ عَمْرًا في المجيءِ ، وكذلك جميعُ حروفِ العطفِ . ووجهُ قولِ ابنِ عامرٍ أَنَّ إِعَادَةَ الباءِ ، وإن كان<sup>(١)</sup> مُسْتَغْنَى عنها فَإِنَّهُ لَضَرْبٌ من التأكيدِ ، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرفِ العطفِ فمِمَّا جاء على قياسِ قراءة ابنِ عامرٍ قولُ رؤبةَ :

يا دارَ عفراءَ ودارَ البُخْدِنِ<sup>(٢)</sup> .

فكرر الدار ولو قلت : دار زيد وعمرٍو ، لأشْرَكْتَ الحرف<sup>(٣)</sup> في الاسمِ الجار كما تُشْرِكُ بالباءِ ، فكما كرر الدار كذلك كرر الباءِ ، والدارُ في شعرِ رؤبةَ [ دار<sup>(٤)</sup> ] واحدة لهما . يدلُّك على ذلك قوله :

أَمَّا جِزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ  
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ<sup>(٢)</sup>

وكلا الوجهين حسنٌ عربي .

(١) في (ط) : كانت .

(٢) سبقت الأَشْطَارُ الثلاثة - وهي من قصيدة واحدة - في ٢٥٧/١ والشطَرُ الأول في سيبويه ٣٠٥/١ .

(٣) في (ط) : «الواو» وكلاهما بمعنى ، لأنه سبق ذكره عند قوله : «إشراك حرف العطف» .

(٤) زيادة من (ط) .



اختلفوا<sup>(١)</sup> في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا، وَقَتْلُهُمْ  
الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ.. ونقول) [آل عمران/ ١٨١] في الياء والنون  
والرفع والنصب.

فقرأ حمزة وحده: (سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا) بالياء، (وَقَتْلُهُمْ) رفعاً  
(ويقول) بالياء. وقرأ الباقر: (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) بالنون (وَقَتْلُهُمْ)  
نصباً، (ونقول) بالنون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ (سنكتب) أن قبله: (لقد  
سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير) [آل عمران/ ١٨١] فالنون  
ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة، كقوله: (بل الله مولاكم) [آل  
عمران/ ١٥٠] ثم قال: (سنلقي) [آل عمران/ ١٥١] ولو قرئ:  
(سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا) بالياء لكان في الأفراد كقوله: (وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ  
الرُّعْبَ) [الأحزاب/ ٢٦] وقوله: (كُتِبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّا أُنَا)  
[المجادلة/ ٢١] وقوله: (ونقول) [آل عمران/ ١٨١] معطوف  
على سنكتب. ووجه قول حمزة: (ويقول) أن معنى سَيُكْتُبُ،  
سَيُكْتُبُ<sup>(٤)</sup>، كما أن معنى: (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ) [الحج/ ٤]  
كُتِبَ، وَيُقَوِّي سَنَكْتُبُ قَوْلُهُ: (وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا) [المائدة/ ٤٥].  
وأما رفع حمزة (وَقَتْلُهُمْ) [آل عمران/ ١٨١] فَلأنه عَطَفَهُ عَلَى (مَا  
قَالُوا) وهو في موضع رفع بإسناده إلى الفعل المبني للمفعول به.

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) زيادة من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤) في (ط): سَتَكْتُبُ.

ومن قال: (وَقَتَّلَهُمْ) فَنَصَبَ حمله على (سَنَكْتُبُ ما قالوا) وهو في موضع نصبٍ بأنه مفعولٌ به.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلّ وعز]: <sup>(١)</sup> (لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) [آل عمران/ ١٨٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر بالياء فيهما.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بالتاء فيهما <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء قوله <sup>(٣)</sup>: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ) [آل عمران/ ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) [البقرة/ ٨٣] وقد تقدّم القول في ذلك.

وحجة من قرأ بالياء أن الكلام حُمِلَ على الغيبة لأنهم غَيَّبَ. [وقد تقدم القول في ذلك] <sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في قوله: (وَقَاتِلُوا) [آل عمران/ ١٩٥] (وَقُتِلُوا) [آل عمران/ ١٩٥] في تقديم الفعل المبني للفاعل، وتأخيرهِ والتشديد والتخفيف.

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا) مشددة التاء.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٢١.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو: (وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا) خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَقُتِلُوا، وَقَاتِلُوا). يبدأان بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة، غير أن ابن كثير وابن عامر شددوا في التوبة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تقديم (قاتلوا) على (قتلوا) حسن؛ لأن القتال قبل القتل، والتشديد حسن لتكرار القتل، فهو مثل (مُفْتَحَةٌ لَهُم الأبواب) [ص/٥٠]. ومن خفف فقال: (وَقُتِلُوا) فإن فعلوا يقع على الكثير والقليل، والتثقل تختص به الكثرة. ومن قرأ: (قُتِلُوا وقَاتِلُوا) كان حسناً، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة. ووجه قول من قرأ (قُتِلُوا وَقَاتِلُوا) أن يكون لَمَّا قُتِلَ منهم قاتلوا ولم يَهْنُوا ولم يَضْعُفُوا للقتل الذي أوقع بهم، كما قال: (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران/١٤٦].

قال [أحمد]<sup>(٢)</sup>: وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (مع الأبرار) [آل عمران/١٩٣] و (من الأشرار) [ص/٦٢] و (ذات قرار) [المؤمنون/٥٠] وما كان مثله بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن كثير وعاصم بالفتح. وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعي عن سُلَيْم بن عيسى الحنفي عن حمزة أنه كان يُشِمُّ

(١) السبعة ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢) سقطت من (ط).



الراء الأولى من قوله: ذات قرار، والأشوار، وما كان مثل ذلك الكسر من غير إشباع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الإمالة في فتحة الراء حسنة، لأن الراء المكسورة تغلب المفتوحة، كما غلبت المستعلي في قولهم: قارب وطارد، وقادر، فإذا غلبت المستعلي فإن تغلب الراء المفتوحة أجدر لأنه لا استعلاء في الراء، إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير. ومن لم يميل فلأن كثيراً من الناس لا يميل<sup>(٢)</sup> شيئاً من ذلك.

[ آخر الكلام في سورة آل عمران ]<sup>(٣)</sup>

[ سورة النساء ]<sup>(٤)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٥)</sup>

ذكر اختلافهم في سورة النساء

اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله تعالى<sup>(٦)</sup>:  
(تَسَاءَلُونَ بِهِ) [ النساء / ١ ].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (تَسَاءَلُونَ) مشددة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (تَسَاءَلُونَ) مخففة.

(١) انظر السبعة ص ٢٢٢.

(٢) في (ط): لا يميلون.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٤) كذا في (ط)، وسقطت من (م).

(٥) في (م): بسم الله.

(٦) سقطت من (ط).

واختُلِفَ عن أبي عمرو، فروى علي بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه، والواقدي<sup>(١)</sup> عن عدي بن الفضل<sup>(٢)</sup>، وخارجة بن مُصْعَب<sup>(٣)</sup> عنه: (تَسَاءَلُونَ) مخففة. وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه: (تَسَاءَلُونَ) مشددة وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد. وقال عباس عنه: إن شئت خففت، وإن شئت شددت قال: وقراءته التخفيف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من ثَقَلَ (تَسَاءَلُونَ) أراد: تَسَاءَلُونَ فأدغم التاء في السين، وإدغامها في السين حسنٌ لاجتماعهما في أنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، واجتماعهما في الهمس. ومن خَفَفَ فقال: (تَسَاءَلُونَ)، حذف تاء تتفاعلون لاجتماع حروف متقاربة، فأعلها بالحذف، كما أعل<sup>(٥)</sup> بالإدغام في قول من قال: تَسَاءَلُونَ، وإذا اجتمعت المتقاربة خَفَّتْ بالحذف والإدغام

(١) محمد بن عمر بن واقد أبو عبدالله الواقدي المدني ثم البغدادي. روى القراءة عن نافع بن أبي نعيم وعيسى بن وردان وغيرهما، وروى الحروف عن عدي بن الفضل عن أبي عمرو مات سنة ٢٠٩ هـ. (طبقات القراءة ٢/٢١٩).

(٢) عدي بن الفضل أبو حاتم البصري. روى الحروف عن أبي عمرو، وحدث عن مالك بن أنس روى عنه الحروف محمد بن عمر الواقدي. كذا ذكر الحافظ أبو عمرو الداني (طبقات القراءة ١/٥١١).

(٣) خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه. توفي سنة ثمان وستين ومائة (طبقات القراءة ١/٢٦٨).

(٤) السبعة ٢٢٦ وفيه وقرأته بالتخفيف.

(٥) في (ط): أعلها.

والإبدال<sup>(١)</sup>. فالإبدال كقولهم: طُسْتُ، أبدلت من السين الثانية التاء<sup>(٢)</sup> لتقاربهما واجتماعهما في الهمس، قال العجاج:

أَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتِ<sup>(٣)</sup>

وأنشد أبو عثمان:

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيُّلِي قَسٌّ  
أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مُنَدَسٌّ  
حَنٌّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسِّ<sup>(٤)</sup>

(١) في (ط): وبالإدغام وبالإبدال.

(٢) في (ط): تاء.

(٣) الرجز لرؤية لا للعجاج وهو في ديوانه في مجموع أشعار العرب ص ٢٣ من أرجوزة قالها في نفسه أولها:

يَا بِنْتَ عَمْرٍو لَا تَسْبِي بِنْتِي حَسْبَكَ إِحْسَانُكَ إِنْ أَحْسَنْتِ  
وَفِي اللِّسَانِ (طس).

(٤) نسبها للعجاج في البحر المحيط ١٥٦/٣ وهي في ملحق ديوانه ٢٩٥/٢ نقلاً عن البحر المحيط. وبدون نسبة في الفاضل للمبرد ١٩ وسر صناعة الإعراب ١٧٢/١ وشروح سقط الزند ١٣٧٣/٣. والفرق بين الحروف الخمسة ٥٨١ (من منشورات دار المأمون للتراث) واللسان طسس، قسس وفي سفر السعادة ٣٤٩/١ مع بيت سابق لها وهو:

جارية من آل عبد شمس

والقَسْ: هو رئيس من رؤساء النصاري في الدين والعلم، وقيل هو الكيس العالم، والقسيس كالقَسْ، والجمع قساقسة على غير قياس وقسيسون. وفي التنزيل: (ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً) [المائدة/٨٢] والأَيُّلِي والأَيُّلُ: صاحب الناقوس الذي ينقُس النصاري بناقوسه يدعوهم به إلى الصلاة. اللسان (أبل).

والهيكل: معبد النصاري فيه صورة مريم، ومندس: مدفون. وطس: قال في =



واختلفوا<sup>(١)</sup> في نصب الميم وكسرها من قوله (جلّ وعز)<sup>(٢)</sup>: (والأرحام) [النساء/ ١].

فقرأ حمزة وحده: (والأرحام) بالخفض.

وقرأ الباقون: (والأرحام) نصباً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: (واتقوا)، التقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به. واتقوا الأرحام أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها.

وأما من جرّ الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار

---

= سفر السعادة: طس: هو فارسي الأصل. قال أبو عبيدة: ومما دخل في كلام العرب: الطست.. قال الفراء: وطىء تقول: الطُست، وغيرها يقول: الطس، قال: وهم الذين يقولون: لُصت - يعني طيثاً - وغيرهم يقول: لَصُ، والجمع عندهم: لصوت وطسوت... وأنشد الرجز. ومثل ذلك ورد في اللسان عن الأزهري (طسس) والحنين: الشديد من البكاء والطرب، وقيل: هو صوت الطرب كان ذلك عن حزن أو فرح. وقالوا: لا أفعل ذلك حتى يحن الضب في إثر الإبل الصادرة، وليس للضب حنين إنما هو مثل، وذلك لأن الضب لا يرد أبداً، والطست تحن إذا نُقِرَت على التشبيه (اللسان: حُن).

(١) في (ط): اختلفوا. بغير واو.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٢٦.

عَوْضاً مما كان متصلاً باسمٍ نحوَ غلامِهِ وغلَامِكَ، وغلَامِي، من التنوين فَقَبِحُ أن يعطفَ عليه كما لا تَعْطِفُ الظاهرَ على التنوين. ويدلُّك على أنَّه قد جرى عندهم مجرى التنوين حَذْفُهُم الياء من (١) المنادى المضاف إليه (٢) كحذفِهم التنوين، وذلك قولُهم: يا غلامَ، وهو الأكثرُ من غيره في الاستعمالِ وجهةً (٣) الشبه بينهما أنَّه على حرف، كما أنَّ التنوين كذلك، واجتماعهما في السكون، وأنه لا يُوقَف على اسمٍ (٤) منفصلاً منه، كما أنَّ التنوين كذلك، فلما اجتمعا في هذه المعاني جعل بمنزلته في الحذف.

فإن قال قائل: فهلا قُبِحَ أيضاً عطفُ الظاهرِ المجرور على الظاهرِ المجرور (٥)، لأنَّه أيضاً عوضٌ من التنوين وفي محله؟ فالقول في ذلك: أن المضمَر أذهبُ في مشابهةِ التنوين من المَظْهَر، ألا ترى أنه لا ينفصلُ من الاسم، كما أنَّ التنوين لا ينفصل ولا يوقف عليه، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلام دون تمامها، وليس الظاهرُ كذلك، ألا ترى أنَّه قد يفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه إذا كان المضافُ إليه ظاهراً بالظروفِ وبغيرها (٦) نحو:

---

(١) في (ط): في.

(٢) في (ط): إليها.

(٣) في (ط): ووجه.

(٤) في (ط): الاسم.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): بالظرف وبغيره.

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهَنْ بَنَّا -

أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ<sup>(١)</sup> الْفَرَارِيحِ<sup>(٢)</sup>

وَنَحْوُ:

... مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ<sup>(٣)</sup>

(١) في (ط): «أصوات».

(٢) يريد كأن أصوات أواخر الميس أنقاض - أي: أصوات الفراريح من إيغالهن بنا والإيغال: المضي والإبعاد، يقال: أوغل في الأرض: إذا أبعد، والميس: الرجل، والميس: شجر تعمل منه الرحال. والأواخر جمع آخرة، وهي آخرة الرجل، وهو العود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب، ويقال فيه: مؤخر الرجل. والفراريح جمع فروجة وهي صغار الدجاج، يريد: أن رحالهم جدد، وقد طال سيرهم، فبعض الرجل يحك بعضاً، فتصوت مثل أصوات الفراريح من شدة السير واضطراب الرجل، ومن إيغالهن: من للتعليل والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦/٢ والخزانة ١١٩/٢ وروايته، أنقاض كما في (م)، وعند سيويه ٩٢/١، ٣٤٧ والمقتضب ٣٧٦/٤ والإنصاف ٤٣٣/٢ وابن يعيش ١٠٣/١ و ١٠٨/٢ و ٧٧/٣ وشروح سقط الزند ١٥٣٣/٤ والموشع ٢٩٢ برواية «أصوات» بدل «أنقاض» كما في (ط)، وهما بمعنى.

(٣) قطعة من بيت للطرماح وتماه:

يُطْفَنَ بِحُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ  
الأصل: قرع الكنائن القسي، ففصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول وهو القسي. والبيت من قصيدة يصف فيها بقر الوحش (ديوانه ١٦٩).  
قوله: يطفن؛ بضم الياء من أطاف به إذا ألم به وقاربه، ويجوز أن يكون بفتح الياء من الطواف. والحوزي: المتوحد، وهو الفحل منها، وهو من حزت الشيء إذا جمعته أونحيته (الأزهري: حاز) قال العيني: الحوزي ههنا: الثور الذي يجعله بقر الوحش رأساً لهن يتبعنه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوشهن ويحميهن عن يقصدهن من بني آدم وغيرهم. والمراتع: مواضع الرتع، وأراد بالبوادي: البوادر



فليس المضمّر في هذا كالظاهر، فلما صار كذلك لم يستجيزوا  
عطف الظاهر عليه، لأن المعطوف ينبغي أن يكون مُشاكلاً  
للمعطوف عليه، ألا تراهم قالوا:

ولولا رَجَالٌ من رِزَامٍ أَعَزَّةٌ  
وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا (١)

لَمَّا كَانَ أَسْوَعُ فَعَلًا، وما قبله اسمٌ، أَضْمَرَ أَنْ لِيَعْطِفَ شَكْلًا

= (٤٦٤/٣) وهي جمع بادرة وهي ما يظهر عند الغضب. وقد تكون «بواديه» بكسر  
الباء، أي بالوادي الذي هوفيه. وقوله: من قرع القسي الكنائن، أي: من تعرض  
الصياد له.

وقبل البيت:

يَخَافُتُنْ بَعْضَ الْمَضْغِ مِنْ خَشْيَةِ الرُّدَى وَيُنْصِتُنْ لِلْسَّمْعِ انْتِصَاتِ الْقَنَاقِ  
وَالْقَنَاقِ: البصير باستنباط المياه، وجمعه قَنَاقِن - بفتح القاف - (الأزهري  
٢٩٣/٨ وأنشد البيت).

وانظر الخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩/٢، والخزانة ٢٥٢/٢ عرضاً  
والعيني ٤٦٢/٣، والتهذيب ١٧٨/٥ (حاز) واللسان (حوز).

(١) البيت للحصين بن الحمام، شاعر إسلامي من الصحابة، كان سيداً شاعراً  
وفياً. وكان يقال له: مانع الضيم. وهو من مفضلية برقم ١٢ ويقع الثامن عشر  
فيها، وروايته: «من رزام بن مازن» بدل «أعزة». ورزام: هو ابن مازن بن  
ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وسبيع هو ابن عمرو بن فتيّة. وعلقم: ترخيم  
علقمة بن عبيد بن عبد بن فتيّة. وجواب لولا في البيت بعده، وهو:  
لَأَقْسَمْتُ لَا تَنْفَكُ مِنِّي مُحَارِبٌ عَلَى آلِهِ حَدْبَاءٌ حَتَّى تَنْدُمَا

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٩/١ قال الأعلام: الشاهد فيه نصب أسوءك  
بإضمار أن يعطف على ما قبله من الأسماء، والمعنى: لولا هؤلاء وأن أسوءك  
لفعلت كذا، أي: لولا كون هؤلاء الموصوفين أو أن أسوءك لفعلت كذا، أي  
ومساءتك.

وانظر المحتسب ٣٢٦/١، والعيني ٤١١/٤ والأشموني ٢٩٦/٣.

على شكله. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان/ ٣٩] و(يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [الإنسان/ ٣١] فكما روعي التشاكل في هذه المواضع في المعطوف، وفي غيرها، كذلك روعي في المضمرة المجرور فلم يُعْطَفَ عليه الْمُظْهَرُ المجرور، لخروج المعطوف عليه من شَبَّه الاسم إلى شَبَّه الحرف.

ومما يبين ذلك أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوعة<sup>(١)</sup> حتى يُؤَكَّدَ، فَيَقَعَ الْعَطْفُ في اللفظ على المضمرة المنفصل الذي يجري مجرى الأجنبي، وذلك نحو: أَذْهَبُ وَزَيْدٌ وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ، ولا يستحسنون ذلك حتى يُؤَكَّدوه فيقولوا: إِذْهَبْتُ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، لأنه لما اختلط الاسم بالفعل حتى صار كـبعض أجزاءه لوقوع إعرابه بَعْدَهُ في نحو: تَفْعَلِينَ، وَتَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ. ولإسكانهم الآخر منه، إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو: عُلِبْتُ<sup>(٢)</sup> لم يستجيزوا العطف عليه في حال السُّعَةِ إِلَّا بالتأكيد، ليقَعَ الْعَطْفُ عليه في اللفظ، فلا يكون كأنه عطف اسماً على فعلٍ كما يصير في المجرور كأنه عطف اسماً على تنوين. وإذا اتصل علامة الضمير المجرور بالحرف كان كاتصاله بالاسم، ألا ترى أنه لا ينفصل من الحرف كما لا ينفصل من الاسم، ولا يُفْصَلُ بينهما كما لا يُفْصَلُ بينهما إذا اتصل بالاسم، فلا فصل بين اتصاله بالحرف

(١) سقطت من (ط).

(٢) رجل عُلِبْتُ وعُلِبْتُ: ضخم عظيم. وقيل: كل غليظ عُلِبْتُ، وكل ذلك محذوف من فعَالٍ، وليس بأصل لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة (اللسان).

واتصاله بالاسم من حيث ذكرنا. فإن قال قائل: هلاً<sup>(١)</sup> جاز أن يعطف الظاهر المجرور على المضمير المجرور، كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد. قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد، لأن العطف تقدير حرفه أن يقوم مقام الذي يعطف عليه، فإن كان المعطوف فعلاً كان في تقدير الفعل، وإن كان اسماً كان في تقدير الاسم، وكذلك إن كان حرفاً، وإذا كان كذلك وكان المضمير المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف بدلالة أنه لا ينفصل مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويحذف في النداء في الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه في الشعر كما يفصل ذلك في المظهر؛ لم يجز العطف فيه، لأن حرف العطف لسا خرج الاسم الذي يعطف عليه في حكم اللفظ عن حكم الأسماء؛ لم يصح العطف عليه، لأنك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يقم حرف العطف مقام الاسم لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك، لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع، فليس ضعف المؤكد بحرف التأكيد بأبعد من أن لا يكون في الكلام، فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ) [البقرة/٢١٧] لا يخلو ارتفاع قوله: (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو (كبير) كانه:

(١) في (ط): فهلا.

(٢) سقطت من (ط).



قتال فيه كبير، وصد وكفر، أي: القتال قد جمع أنه كبير وأنه صد وكفر. أو يكون مرتفعاً بالابتداء وخبره<sup>(١)</sup> محذوف، لدلالة كبير المتقدم عليه، كأنه قال: والصد كبير، كقولك: زيد منطلق وعمرؤ أو يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر المظهر، فيكون الصد ابتداءً، وما بعده من قوله: (وكفر به وإخراج أهله) يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبر قوله: (أكبر عند الله)، فلا يجوز الوجهان الأولان، وهما جميعاً قد أجازهما الفراء.

أما الوجه الأول فلأن المعنى يصير: قل: قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله كبير، والقتال، وإن كان كبيراً ويمكن أن يكون صداً لأنه يُنفّر الناس<sup>(٢)</sup> عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفراً. ألا ترى أن أحداً من المسلمين لم يقل ذلك، ولم يذهب إليه؟ فلا يجوز أن يكون خبر المبتدأ شيئاً لا يكون المبتدأ. ويمنع من ذلك أيضاً قوله بعد: ( وإخراج أهله منه أكبر عند الله ) [ البقرة / ٢١٧ ] ومحال أن يكون إخراج أهله منه أكبر من الكفر، لأنه لا شيء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثاني أيضاً، لأن التقدير فيه يكون: قتال فيه كبير وكبير الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مثله الفراء<sup>(٣)</sup> وقدره، وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر، فيكون بعض خلال الكفر أعظم منه كله، وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأول، وإذا امتنع هذان ثبت الوجه الثالث: وهو: أن يكون قوله: وصد عن سبيل الله ابتداءً، وكفر به،

(١) في (ط): والخبر.

(٢) في (ط) يُنفّر الناس.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٤١.

وإخراج أهليه منه<sup>(١)</sup>، معطوفان عليه، وأكبر: خبر. فيكون المعنى: صد عن سبيل الله أي: منعهكم لكم أيها المسلمون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم ولآته، والذين هم أحق به منهم، وكفر بالله أكبر من قتال في الشهر الحرام. وهذا القتال في الشهر الحرام هو ما عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحش وأصحابه من المهاجرين<sup>(٢)</sup> عمرو بن الحضرمي [وصاحبه لما]<sup>(٣)</sup>، فصلاً من الطائف في غير في آخر جمادى وأول رجب وأخذهم العير، وهو أول من قتل من المشركين فيما روي، وأول فيء أصابه المسلمون<sup>(٤)</sup> فهذا هو التأويل لا الوجهان الأولان.

وأما قوله: (والمسجد الحرام)، فزعم الفراء أنه محمول على قوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام<sup>(٥)</sup>، هذا لفظه<sup>(٦)</sup>. وهذا أيضاً محتج، لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام، وإنما السؤال عن قتال ابن جحش ابن الحضرمي وأصحابه الذين عابهم به المشركون وعيروهم فقالوا: إنكم استحللتم الشهر الحرام، وهو رجب، فقتلتم فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد<sup>(٧)</sup> الحرام. فإذا لم يجز هذا الوجه، لم يجز حمله أيضاً فيمن جوز عطف

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): من المسلمين المهاجرين.

(٣) سقطت من (م).

(٤) انظر تفصيل القصة في تفسير الطبري ٢/٣٤٧ - ٣٤٩.

(٥) في (م): يسألونك عن القتال وعن الشهر الحرام وعن المسجد، ولفظ الفراء كما في (ط).

(٦) معاني القرآن ١/١٤١.

(٧) في (م): الشهر.

الظاهر على المضممر المجرور، فيكون محمولاً على الضمير في (به) لأن المعنى ليس على كفرٍ بالله أو بالنبي . والمسجد ثبت أنه معطوف على (عن) من قوله: (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وعن المسجد الحرام، لأن المشركين صدّوا المسلمين عنه كما قال الله عزّ وجلّ<sup>(١)</sup>: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الحج/ ٢٥] فكما أن المسجد الحرام في هذه الآية محمولٌ على (عن) المتصلة بالصدّ بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (قياماً) و (قيماً) [النساء/ ٥].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي وأبو عمرو: (قياماً) بـألفٍ<sup>(٣)</sup>.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (قيماً) بغير ألفٍ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: (التي جعلَ اللهَ لَكُمْ قِيَاماً) مصدرٌ يُقِيمُكُمْ. ويجيء في معناها قوامٌ، وإنما هو الذي يُقيمك، فإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياءٌ وتركها بعضهم<sup>(٥)</sup>. قال لبيد:

أَفْتَلَكْ أُمٌّ وَخَشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ  
خَذَلْتُ وَهَادِيَةَ الصَّوَارِ قِوَامُهَا<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): بالألف.

(٤) السبعة ٢٢٦.

(٥) مجاز القرآن ١١٧/١ مع اختلاف يسير في النقل.

(٦) البيت من معلقته في ديوانه ١٧١ قال ابن الأنباري: معناه: أفتلك الأتان التي =



وقال أبو الحسن: جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا، وفي الكلام قِيَامًا، وقِيَامًا، وهو الْقِيَامُ الذي يُقِيمُ شَأْنَهُمْ.

وقال أبو الحسن: في قِيَامٍ ثلاث لغات: قِيَامًا، وقِيَامًا، وَقِيَمًا. قال: وبنو ضَبَّةٍ يقولون: طَوِيلٌ وطِيَالٌ، والعامة على طَوَالٍ.

قال أبو علي: ليس قول من قال: إن الْقِيَمَ جمع قيمة بشيء، إنما الْقِيَمُ بمعنى القيام، ليس أن الْقِيَمَ جمع. والذي يدل على أن قيام الشيء إنما يعنى به دوامه وثباته، ما أنشده أبو زيد:  
إني إذا لم يُنَدِ حَلَقًا رِيْقُهُ  
وَرَكَدَ السَّبُّ فَقَامَتْ سُوقُهُ<sup>(١)</sup>

والراكد: الدائم الثابت، ومن ثم قيل: ماء راكدٌ، لخلاف الجاري، وماء دائم. وفي التنزيل: (فَيُظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ) [الشورى/ ٣٣] وقال:

يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهُ وَيَمُوجُ<sup>(٢)</sup>

= تشبه ناقتي أم بقرة وحشية مسبوعة: أكل السبع ولدها فهي مذعورة. وقوله: خذلت، تأخرت عن القطيع. يريد: خذلت أصحابها من الوحش وأقامت على ولدها ترعى قربها وتلفت إلى البقر، فإذا رأتها طابت نفسها وعلمت أن الصوار لم يفتها. والهادية: التي تهدي الصوار، أي تكون في أوله. والصوار: القطيع من البقر. يقال: صِوَارٌ وَصُورٌ وَصِيَارٌ، والجمع أَصُورَةٌ وَصِيرَانٌ. وقوامها: معناه تهتدي بأول الصوار (أهـ). شرح القصائد السبع الطوال (٥٥٣) وانظر شرح المعلقة السبع ١٠٣ للزوزني.

(١) النوادر ١٦٩ (ط الفاتح) مع أربعة أخرى بعده وعنه في اللسان (سوق)، والثاني في المخصص ٢١/١٧ والسب - بالكسر -: الحبل والخمار والعمامة والوتد وشقة رقيقة كالسبيبة (القاموس).

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، صدره:

فالدوامُ: كالسكون والثباتُ على حالٍ خلافاً التَمَوُّجِ، وهذا يدل على أن تفسيرَ قوله: (يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) يُدِيمُونَهَا، ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبهُ من أن يفسر بِيَتِمُونَهَا.

والدليلُ على أن قِيماً مصدرٌ في معنى القيام قوله: (ديناً قِيماً ملة إبراهيم) [الأنعام/ ١٦١] فالقيمةُ التي هي معادلةُ الشيء ومقاومته لا مذهبَ له هنا<sup>(١)</sup>. إنما المعنى والله أعلم: ديناً ثابتاً دائماً لازماً لا يُنسخُ<sup>(٢)</sup> كما تُنسخُ الشرائعُ التي قبله، وكذلك قوله: (إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِماً) [آل عمران/ ٧٥] أي: في اقتضائك له ومطالبتك إياه.

فقوله: (ديناً قِيماً) ينبغي أن يكون مصدراً وُصِفَ به الدين ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة، لقلة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا ترى أنه إنما جاء في قولهم: قومٌ عِدِيٌّ، ومكانٌ سَوِيٌّ، وفِعْلٌ في

= فجاء بها ما شئتَ من لَطِيمَةٍ

انظر ديوان الهذليين ٥٧/١ وجاءت روايته في شرح أشعارهم للسكري ١٣٤/١ واللسان. (دوم):

تدوم البحار فوقها وتموج

وهي أجود لما سيأتي قال السكري في شرحه: بها، أي: بالدرّة، أي: جلبت في اللطائم، واللطيمة: غير تحمل التجارة والعطر، فإن لم يكن فيها عطر فليست بلطيمة، فجعل هذه الدرّة تحملها غير اللطيمة. تدوم البحار، أي تسكن فوقها. قال الأصمعي: «يدوم الفرات فوقها» والفرات: العذب، ولا يجيء منه الدر، إلا أنه غلط، وظن أن الدرّة إذا كانت في الماء العذب فليس لها شبه، ولم يعلم أنها لا تكون في العذب. (ا هـ). وانظر ما قيل في تفسير اللطيمة من معانٍ في التاج (لطم).

(١) في (ط) ههنا.

(٢) في (ط): ديناً دائماً ثابتاً ولا ينسخ.

المصادر كالشُّبُع والرُّضَا، وحروفٍ أُخَرٍ أَوْسَعُ من الوصفِ، فإذا كان كذلك نُحْمَلُ على الأكثر.

فإن قلت: فكيف اعتلَّ، وهو على وزن ينبغي أن يصح معه ولا يعتلَّ، كما لم<sup>(١)</sup> يعتلَّ العوضُ والحولُ ونحو ذلك؟ فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنما<sup>(٢)</sup> جاء في الجمع مُتَّبِعاً واحداً في الإعلال، نحو: دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ، وَخِيْلَةٌ وَخِيْلٌ، مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحد في نحو: معيشة ومعايش، فإذا كانوا قد أتبعوه في الواحد الجمع، جاز أن يُتبعوه أيضاً في هذا الفعل فَيُعَلَّ، كما يُعَلُّ الفعلُ، لأن المصادر أشدُّ إتباعاً لأفعالها في الاعتلال من الجمع للواحد. فإن قلت: فقد قالوا: وَعَدًا وَوَزْنًا، فصَحَّحوا المصدر مع إعلالهم الفعل نحو يَعِدُ. قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فِعْلٍ»، لأنَّ «فَعْلًا» على بناءٍ لا طريقَ للإعلال عليه، وليس «فِعْلٌ» كذلك، لأن الكسرة توجبُ الإعلالَ في الواو إذا كانت عيناً، لا سيباً إذا انضم إليها ههنا الاعتلال في الفعل. ويدلُّك على أنه مصدرٌ، وأنه مثلُ عَوْضٍ حكايةُ أبي الحسنِ قَوْماً، وَقِيَمًا، وكان<sup>(٣)</sup> القياس تصحيحَ الواو كما حكاها أبو الحسن، وإنما انقلبت ياءً على وجهِ الشذوذِ عن الاستعمالِ كما انقلبت ثيرةً، وكما قالوا: طَوِيلٌ وَطِيَالٌ في لغة بني ضَبَّةٍ فيما حكاها أبو الحسن، وكما قالوا: جميعاً جَوَادٌ، وجيادٌ وكان حكم جوادٍ أن تصحَّ عينُهُ في الجمع<sup>(٤)</sup>، قال الأعشى:

(١) في (ط): لا.

(٢) في (ط): لما.

(٣) في (ط) فكان..

(٤) سقطت: «في الجمع» من (ط).



جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ<sup>(١)</sup> فِي نِعْمَةٍ  
تُصَانُ الْجَلَالُ وَتُعْطَى الشُّعِيرَا<sup>(٢)</sup>

فكما شذت هذه الأشياء عما عليه الاستعمال كذلك شذ قولهم: قِيَمًا، وهو فعلٌ كالشَّبَعَ، ولا وجه للصفة هنا لقلة الصفة، ولا لأن يكون جمع قيمة، لأن ذلك لا مذهب له، ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف الدين بذلك، وقوله: قِيَمًا، وقيامًا بمعنى، وإنما أعلَّ القيام لأنه مصدرٌ قد اعتلَّ فعله، فَاتَّبَعَ الْفِعْلُ فِي الْاِعْتِلَالِ، فَأَمَّا الْقِيَامُ الَّذِي حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ؛ فإنه ينبغي أن يكون اسمًا غير مصدرٍ، كَالْقِيَامِ فَيَمْنِ فَتَح. ويجوز أن يكون مصدرًا قاومًا، كما أن الغَوَارَ مصدرٌ غَاوَرَ، فَأَمَّا الْقِيَامُ وَالصِّيَامُ، وَالْعِيَادُ، وَالْعِيَادَةُ، وَالْحَيَاكَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا قُلِبَتِ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً، فَمَصَادِرُ جَارِيَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قِيَمًا لَيْسَ بِجَمْعِ قِيَمَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ قَوْلُهُ: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) [المائدة/ ٩٧] و(قِيَمًا لِلنَّاسِ)، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى جَعَلَ اللَّهُ حِجَّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ قِيَامًا لِمَعَاشِ النَّاسِ.

قال: وقرأ حمزة وحده: (ضَعَا فَا) [النساء/ ٩]<sup>(٣)</sup> بِإِمَالَةِ الْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ: (خَافُوا) بِإِمَالَةِ الْخَاءِ. وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي الْإِمَالَةِ فَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> بَنُ مُوسَى: (ضَعَا فَا) بِالْفَتْحِ. وَرَوَى خَلْفُ بْنُ

(١) فِي (ط): بِالصَّيْفِ.

(٢) دِيَوَانُهُ / ٩٩ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا هُوَذَةَ بْنَ عَلِيٍّ الْحَنْفِيَّ.

(٣) تَمَامُ الْآيَةِ: (وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضَعِيفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا).

(٤) فِي (ط): عَبْدُ اللَّهِ. وَهُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ بَاذَامٍ. أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنْ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍو وَشَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَمْدَانِيِّ وَرَوَى الْحُرُوفُ سَمَاعًا مِنْ =

هشام عن سليم بن عيسى<sup>(١)</sup> عنه بالكسر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه الإمالة في (ضِعَافاً) أنَّ ما كان على فعالٍ وكان أوله حرفاً مستعلياً مكسوراً نحو: ضِعَافٍ وقَبَابٍ، وَخِبَابٍ، وَغِلَابٍ، يحسن فيه الإمالة وذلك أنه قد تَصَعَّدَ بالحرف المستعلي، ثم انحدر بالكسر فيستحبُّ أن لا يُتَصَعَّدَ بالتفخيم بعد التصويب بالكسر<sup>(٣)</sup>، فيجعل الصوتُ على طريقة واحدة، فلا يُتَصَعَّدُ بالتفخيم بعد التصويب بالكسر<sup>(٤)</sup>، وذلك نحو ما قدمنا من نحو: ضِعَافٍ وقَبَابٍ. ومما يدل على أنَّ الإصعادَ بعد الانحدار يثقلُ عليهم أنهم يقولون: صَبَقْتُ، وَصُقْتُ، فيبدلون من السين الصادَ، ولا تُقَرَّرُ السينُ لثلاثاً يتصعد منها إلى المستعلي فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قِسْتُ، وَقَسَوْتُ، لأنه إذا تصعد بالقاف تَحَدَّرَ بالسين، فيكون الانحدارُ بعد الإصعاد خفيفاً. ومما يدلُّ على حُسْنِ الإمالة في ضِعَافٍ أن الحرفَ المكسورَ إذا كان بينه وبين الألفِ حرفان، وكان الأول منها مستعلياً ساكناً، حَسُنَتْ فيه الإمالة وذلك نحو: مِقْلَاتٍ، وَمِظْعَانٍ، وَمِطْعَامٍ، لأن المستعلي لما كان ساكناً وقبله كسرة صار المستعلي كأنه تحرك<sup>(٥)</sup> بالكسر لما كانت الكسرة قبله كما أن من قال:

= غير عرض عن حمزة، وسمع حروفاً من الكسائي وفاته سنة ٢١٣ هـ. (انظر طبقات القراء ١/٤٩٤).

(١) سليم بن عيسى بن عامر الكوفي المقرئ ضابط محرر حاذق عرض القرآن على حمزة وهو من أخص أصحابه (الطبقات ١/٣١٨).

(٢) السبعة ٢٢٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): بالكسرة.

(٥) في (ط): يتحرك.

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى <sup>(١)</sup> .....

لما كانت الضمة قبل الواو قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزة كما يُبدلها <sup>(٢)</sup> منها إذا كانت مضمومة، فكذلك إذا قال: مِقلاتٌ، صار كأنه قال: قلاتٌ، فحُسنت الإمالة <sup>(٣)</sup>.

وأما الإمالة في (خافوا) فإنها حسنة، وإن كان الخاء مستعلياً، لأنه يطلب الكسرة التي في: خفتٌ، فينحو نحوها بالإمالة <sup>(٤)</sup>. قال سيبويه: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عزة يقول: صار مكانَ كذا كذا <sup>(٥)</sup>.

قال: وكلهم قرأ <sup>(٦)</sup>: (وإن كانت واحدة) [النساء / ١١] نصباً إلا نافعاً فإنه قرأ: (وإن كانت واحدة) رفعاً <sup>(٧)</sup>.

قال أبو علي: الاختيار ما عليه الجماعة، لأن التي قبلها لها خبرٌ منصوبٌ وذلك قوله: (فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين...) وإن كانت

(١) صدر بيت لجريز، سبق في ٢٣٩/١.

(٢) في (م): يبدل.

(٣) في (ط): الإمالة فيه.

(٤) قال السيرافي (طرة سيبويه ٢/٢٦١): أما إمالة خاف فلأنه على فعل، وأصله خَوْف - كفرح - فللكسرة المقدرة في الألف جازت إمالته، ويكسر أيضاً إذا جعلت الفعل لنفسك، فقلت: خفت، وكل ما كان في فعل المتكلم مكسوراً جازت إمالته من ذوات الواو أو من ذوات الياء.

(٥) سقطت من (ط) كذا. وانظر سيبويه ٢/٢٦١ وقد سبق في ٣٠٠/٢.

(٦) في (ط): قرأوا.

(٧) السبعة ٢٢٧ والملاحظ أن المؤلف قدم الكلام في الآية ١١ على الآية ١٠ من النساء.



واحدةً أي : وإن كانت المتروكة واحدةً. كما أن الضمير في الأول تقديره : وإن كُنَّ المتروكات أو الوارثات نساءً.

ووجه قول نافع : إن وقعت واحدة أو وُجِدَتْ واحدةً، أي : إن حدث حكم واحدة، أو إرث واحدة، ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء في إرثها لا ذاتها.

واختلفوا في فتح الياء وضمها<sup>(١)</sup> من قوله [ جلّ وعزّ ]<sup>(٢)</sup> : (وَسَيُصَلُّونَ سَعِيراً) [ النساء / ١٠ ].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (وسَيُصَلُّونَ) : بفتح الياء.

وقرأ ابن عامر : (وَسَيُصَلُّونَ سَعِيراً) بضم الياء. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر بن عيَّاش وأبان، والمفضل عنه : (وَسَيُصَلُّونَ) مثل ابن عامر بضم الياء و (تُصَلَّى ناراً حاميةً) [ الغاشية / ٤ ] بالضم أيضاً. وروى عنه حفص : (وَسَيُصَلُّونَ) و (تُصَلَّى ناراً حاميةً)، (وَيُصَلَّى سَعِيراً) [ الانشقاق / ١٢ ] مفتوحاً كله<sup>(٣)</sup>.

[ وقال أبو علي ]<sup>(٤)</sup> : قال أبو زيد : صَلَّى الرجلُ النارَ يَصْلَاهَا صَلّاً وَصِلاءً، وهما واحدٌ، وأصلُهُ اللَّهُ حَرَّ النَّارِ إِصْلَاءً، وهو صَالِي النارِ في قومٍ صَالِينَ وَصُلِيٍّ.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٢٧.

(٤) سقطت من (ط).

حجة من قال: (سَيُضْلَوْنَ) بالفتح قوله تعالى: (اضْلَوْهَا  
اليوم) [يس/٦٤] و(إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ)  
[الصفات/١٦٣] و(جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا) [إبراهيم/٢٩].

وحجة من قال: (سَيُضْلَوْنَ) أنه من: أصلاه الله، وسيُضْلَوْنَ  
مثل: سَيُعْطَوْنَ، مِنْ أصلاه الله، مثل: أدخله الله النار، وحجته:  
(سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا) [النساء/٥٦].

اختلفوا في ضمّ الألف من (أُمَّ) وكسرها إذا وليتها كسرة أو  
ياء ساكنة.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (فَلَأُمِّهِ)  
[النساء/١١] (وَفِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ) [الزمر/٦] و(فِي أُمَّهَا)  
[القصص/٥٩] و(فِي أُمِّ الْكِتَابِ) [الزخرف/٤] بالرفع.  
وقرأ حمزة والكسائي كل ذلك بالكسر إذا وصل<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من ضمّ: أن الهمزة ليست كالهاء ولا في  
خفائها، وإنما أتبع الهاء الياء والكسرة من أتبع في بهم، وبهي،  
وعليهم، ولديهم، لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن كانت  
تقارب الهاء في المخرج. ويقوي ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة (أُمَّ)  
هذا التغير، ألا ترى أن الهمزة في أد<sup>(٢)</sup> وأف، مضمومة على جميع  
أحوالها وكذلك همزة<sup>(٣)</sup> أناس. ووجه قول حمزة والكسائي أن الهمزة

(١) السبعة ٢٢٨.

(٢) قال ابن دريد: هو اسم رجل، أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وأحسب أن  
الهمزة في «أد» واو، لأنه من الود، أي: الحب، فقلبوا الواو همزة. (الجمهرة  
١/١٥٠).

(٣) في (م) همز.

حرفٌ مُسْتَقْلِلٌ بِدَلَالَةِ تَخْفِيفِهِمْ لَهَا، فَاتَّبَعُوهَا مَا قَبْلَهَا مِنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ، لِيَكُونَ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ. وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّهَا تَقَارِبُ الْهَاءَ وَقَدْ فُعِلَ ذَلِكَ بِالْهَاءِ وَيَقْوِي ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّهُمْ قَدْ اتَّبَعُوا غَيْرَهَا مِنَ الْحُرُوفِ نَحْوَ: هُوَ مُنَحْدَرٌ مِنَ الْجِبَلِ، فَغَيَّرُوا الْبِنَاءَ لِلِاتِّبَاعِ. وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ اتَّبَعُوا مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ الْهَمْزَةُ فِي قَوْلِهِمْ: أَجُوؤُكَ وَأَنْبُوؤُكَ، كَمَا اتَّبَعُوا الْهَمْزَةَ مَا قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ فِي: إِمَّهَا، وَلِأَمِّهِ. فَالْهَمْزَةُ لِمَا يَتَعَاوَرُهَا مِنَ الْقَلْبِ وَالتَّخْفِيفِ، تَشْبَهُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ وَالْهَاءَ، فَتُغَيَّرُ كَمَا تُغَيَّرُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا فَعَلُوا ذَلِكَ بِغَيْرِ هَذَا الْحَرْفِ مِمَّا فِيهِ الْهَمْزَةُ. قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْحَرْفَ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، وَالتَّغْيِيرُ إِلَى مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ أَسْرَعُ. وَقَدْ يَخْتَصُّ الشَّيْءُ فِي الْمَوْضِعِ بِمَا لَا يَكُونُ فِي أَمْثَالِهِ، كَقَوْلِهِمْ: أَطْطَاعَ، وَأَهْرَاقَ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ بِمَا أَشْبَهَهُ، فَكَذَلِكَ هَذَا التَّغْيِيرُ فِي الْهَمْزَةِ مَعَ الْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ اخْتَصَّ بِهِ هَذَا الْحَرْفُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَشْبَهَهُ.

واختلفوا في الميم من (إِمَّهَاتِكُمْ) [النساء/ ٢٣] فكسرها حمزة وفتحها الكسائي<sup>(٢)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٣)</sup> أمّا فتح الكسائي الميم في<sup>(٤)</sup> (إِمَّهَاتِكُمْ) فهكذا ينبغي، لأنَّ التَّغْيِيرَ وَالِاتِّبَاعَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْهَمْزَةِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْمِيمِ، فَغَيَّرَ الْهَمْزَةَ وَتَرَكَ غَيْرَهَا عَلَى الْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمِيمَ لَمْ تُغَيَّرْ، وَإِنَّمَا غُيِّرَتِ الْهَمْزَةُ إِذَا وَلَّيْتُهَا الْكَسْرَةَ أَوِ الْيَاءَ، فَلَمَّا كَانَ

(١) سيأتي تعليل ذلك قريباً ص (١٤٣).

(٢) السبعة ٢٢٨ وهي تابعة لسابقتها عنده.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): «من قوله».



كذلك أتبع الهمزة ما كان<sup>(١)</sup> قبلها من الكسرة<sup>(٢)</sup> والياء، وترك الميم على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: أمّهات. وأمّا كسر الميم في إمّهات، فقول الكسائي أشبه منه. ووجهه أنه أتبع الميم الهمزة، كما قالوا: مُنَحَدَّرٌ من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الإتيان لا يُجسَرُ عليه إلا بالسمع ويقوي ذلك قول من قال: (عَلَيْهِمْ وَلَا) [الفاتحة/٧] ألا ترى أنه أتبع الهاء الياء ثم أتبع الميم الهاء، وإن لم تكن في خفاء الهاء؟ فكذلك أتبع الميم الهمزة في قوله: (إمّهات)، وكما أن قول من قال: (عَلَيْهِمْ)، فاعلم يقوّي ما أخذ به حمزة، فكذلك قول من قال: (عليهمو ولا)، يقوّي قول الكسائي، ألا ترى أنه أتبع الياء ما أشبهها في الخفاء، وترك غير الهاء على أصلها<sup>(٣)</sup>. فكذلك أتبع الكسائي الكسرة أو الياء الهمزة وترك الميم التي بعد الهمزة في قوله: (لإمّها) على أصله فلم يغيره.

واختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله [جلّ وعز] <sup>(٤)</sup> (يوصي بها) [النساء/١١].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (يوصي بها) بفتح الصاد في الحرفين.

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بالكسر (يوصي)، والثانية بالفتح (يوصي).

(١) و (٢) في (ط): الكسر.

(٣) في (ط): أصله.

(٤) في (ط): تعالى.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (يُوصِي) فيهما بالكسر<sup>(١)</sup>.

[ قال أبو علي ]<sup>(٢)</sup>: حجة من قال<sup>(٣)</sup>: (يوصي) أنه قد تقدّم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك، يبين ذلك قوله: (فإن كان له إخوة فلأمّه السُّدُسُ من بعد وصية يوصي) [ النساء / ١١ ] وحجة من قال: (يوصي) أنه في المعنى يؤول إلى يوصي، ألا ترى أن الموصي هو الميت، وكأن الذي حَسَنَ ذلك أنه ليس لميت معين إنما هو شائع في الجميع، فلذلك حَسَنَ (يُوصِي).

اختلفوا في الياء والنون من قوله [ جلّ وعز ]:<sup>(٤)</sup> (يُدْخِلُهُ).

فقرأ ابنُ عامرٍ ونافع: (نُدْخِلُهُ جَنَاتٍ) [ النساء / ١٣ ] بالنون في الحرفين جميعاً، وقرأ الباقر بالياء فيهما<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: كلاهما حَسَنٌ، فمن قرأ (يُدْخِلُهُ) فَلِأَنَّ ذَكَرَ اسم الله عزّ وجلّ<sup>(٦)</sup> قد تقدّم فحملَ الكلامَ على الغيبة، ومن قرأ

(١) السبعة ٢٢٨.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) نقل الفارسي كلام ابن مجاهد في هذا الحرف باختصار، ونصه في السبعة ص ٢٢٨: «واختلفوا في الياء والنون من قوله: (يُدْخِلُهُ جَنَاتٍ) و (يُدْخِلُهُ نَاراً) [ النساء / ١٤ ] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (يُدْخِلُهُ) بالياء في الحرفين. وقرأ نافع وابن عامر: (نُدْخِلُهُ) بالنون في الحرفين جميعاً».

(٦) سقطت من (ط).

(نُدْخِلْهُ) فالمعنى فيه <sup>(١)</sup> كالمعنى في الياء، ويُقَوِّي ذلك قوله تعالى <sup>(٢)</sup>: (بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ) [آل عمران/ ١٥٠] ثم قال: (سَنُلْقِي) [آل عمران/ ١٥١].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عز وجل <sup>(٣)</sup> (وَاللَّذَانِ) [النساء/ ١٦] و(هَذَانِ) [طه/ ٦٣ - والحج/ ١٩] و(فَذَانِكَ) [القصص/ ٣٢] و(هَاتَيْنِ) [القصص/ ٢٧].  
فقرأ ابن كثير: (هَذَانِ)، و(اللَّذَانِ)، و(فَذَانِكَ).  
و(هَاتَيْنِ) مشددة النون.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بتخفيف ذلك كله، وشدد أبو عمرو (فَذَانِكَ) وحدها، ولم يُشَدِّد غيرها.

قال أبو علي: من قرأ: (اللَّذَانِ) و(هَذَانِ) و(هَاتَيْنِ) فالقول في تشديد نون التثنية: أنه عوض من الحذف الذي يُلْحَقُ <sup>(٤)</sup> الكلمة، ألا ترى أن قولهم «ذا» قد حذف لامها، وقد حذفت الياء من «اللَّذَانِ» في التثنية. فإن قلت: فإن الحذف في تثنية اللذان إنما هو لالتقاء الساكنين، وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثبات بدلالة قوله:

ولا ذَاكِرِ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلًا <sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): لحق.

(٥) سبق في ٢/ ٤٥٤.



ألا ترى أنه<sup>(١)</sup> نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟  
 قيل: إن اللام في اللتان واللذان وإن كانت حذفت لالتقاء  
 الساكنين، فإنهما لما لم تظهر في التثنية التي كان يلزم أن  
 يثبت فيها وتتحرك، أشبه ما حذف حذفاً، لغير التقاء الساكنين،  
 فاقتضى العوض منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، واتفقت هذه  
 الأسماء من اللذان وهذان في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير  
 في فتح الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف  
 أواخرهما، وذلك نحو اللتيا، واللذيا، وهاتيا.

فأما تخصيص أبي عمرو التعويض في المبهمة في نحو  
 قوله: (فذانك) وتركه التعويض في اللذان، فيشبه أن يكون ذلك  
 لما رآه من أن الحذف للمبهمة ألزم، فبحسب لزومها الحذف  
 ألزمها العوض ولم يعوض في اللذين، ألا ترى أن اللذين إذا قلت:  
 اللذيا فحقرت أظهرت اللام المحذوفة في التثنية في التحقير، وإذا  
 حقرت المبهم فقلت: هاذيا، فالحذف في الاسم قائم، لأنه كان  
 ينبغي هاذيا، الياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام  
 الفعل، فحذفت التي هي عين الفعل، ولم يجر أن تحذف التي  
 هي لام لأنك لو حذفتها لتحركت ياء التحقير لمجاورتها الألف،  
 وهذه الياء لا تحرك أبداً، ألا ترى أنه<sup>(٢)</sup> لم يلق عليها حركة الهمزة  
 في نحو: أقيس، فلما لم يتم في التحقير، وأتم الموصول خص  
 المبهم بالعوض دون الموصول لذلك. فإن قال قائل: هلا<sup>(٣)</sup> وجب

(١) في (ط): أنه قد.

(٢) في (ط): أنها.

(٣) في (ط): فهلا.

عَوْضُ الْمَنْقُوصِ فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوَ: يَدٌ، وَدَمٌ، وَغَدٍ؟ فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِسُؤَالٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ عَوَّضُوا فِي: أَسْطَاعَ، وَأَهْرَاقَ<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَعَوَّضُوا فِي: أَجَادَ وَأَقَامَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وأيضاً: فَإِنَّ الحذفَ لَمَّا لَمْ يَلْزَمْ هَذِهِ الْمَتَمَكِّنَةُ، كَانَ الحذفُ فِي حَكْمٍ لَا حَذْفٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْهُ مَا يُتَمُّ فِي الْوَاحِدِ نَحْوَ: غَدٍ وَغَدَوْ؟ وَمِنْهُ مَا يُتَمُّ فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوَ:

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ<sup>(٢)</sup> . . . .

ونحو:

جَرَى الدَّمْيَانِ<sup>(٣)</sup> . . . .

(١) قال سيبويه ٨/١: «وقولهم: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ، وَإِنَّمَا هِيَ أَطَاعُ يَطِيعُ، زَادُوا السِّينَ عَوْضاً مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ أَفْعَلٍ». وفي اللسان: وَأَمَّا أَسْطَاعُ مَقْطُوعَةٌ فَعَلَى أَنَّهُمْ أَنَابُوا السِّينَ مِنْ حَرَكَةِ الْعَيْنِ فِي أَطَاعِ الَّتِي أَصْلُهَا: أَطَوَعَ، ثُمَّ قَالَ: وَيُؤَكِّدُ مَا قَالَ سيبويه من أَنَّ السِّينَ عَوْضٌ مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ، أَنَّهُمْ قَدْ عَوَّضُوا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ هَذِهِ الْعَيْنِ حَرْفاً آخَرَ غَيْرَ السِّينِ وَهُوَ الْهَاءُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: أَهْرَقْتُ، فَسَكَنَ الْهَاءَ، وَجَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ، فَالْهَاءُ هُنَا عَوْضٌ مِنْ ذَهَابِ فَتْحَةِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَرْوَقْتُ أَوْ أُرَيْقْتُ . . . ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا الْهَاءَ عَوْضاً مِنْ نَقْلِ فَتْحَةِ الْعَيْنِ عَنْهَا إِلَى الْفَاءِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي أَسْطَاعَ. (اللسان: طوع) وانظره في مادة (هرق) أيضاً.

(٢) قطعة من بيت مجهول القائل تمامه:

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَعَاكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّداً

انظر المنصف ٦٤/١ و ١٤٨/٢ وابن يعيش ١٥١/٤ و ٨٣/٥ و ٥/٦ و ٥٦/١٠ والخزانة ٣٤٧/٣.

(٣) قطعة من بيت لعلبي بن بدال تمامه:

ولو أنا على حَجَرٍ ذُبْحَنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ =

وفي الجمع نحو: أيدٍ ودماءٍ، وفي التحقير نحو: دُمَيٍّ  
ويُدَيَّةٍ، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمرو قدَّرَ  
ذانِكَ تشية ذلك، فَعَوَّضَ الحرفَ في التشية من الحرف الزائد الذي  
كان في الأفراد قبل التشية، والأول أشبه.

اختلفوا في فتح الكاف وضمها من قوله [جل وعز] <sup>(١)</sup> (كَرْهًا)  
[النساء/ ١٩] وذلك في أربعة مواضع في النساء [ ١٩ ]، والتوبة  
[ ٥٣ ]، والأحقاف في موضعين [ ١٥ ] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (كَرْهًا) بفتح الكاف فيهنَّ  
كلَّهنَّ.

وقرأ عاصم وابن عامر: (كَرْهًا) بالفتح في النساء والتوبة.  
وقرأ في الأحقاف: (كَرْهًا) مضمومتين. وقرأ حمزة  
والكسائي: (كَرْهًا) بالضم فيهنَّ كلَّهنَّ. وقال ابن ذكوان في  
حفظي: (كَرْهًا): بفتح الكاف في سورة الأحقاف في  
الموضعين <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الكَرَّةُ والكُرَّةُ: لغتان، كقولهم: الْفَقْرُ والفُقْرُ،  
والضَّعْفُ، والضُّعْفُ، والدَّفُّ والدُّفُّ، والشَّهْدُ والشُّهْدُ. فمن قرأ  
الجميع بالضم فقد أصاب. وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك

= انظر المقتضب ٢٣١/١ ٢٣٨/٢ و ١٥٣/٣ والخزانة ٣٤٩/٣ وابن الشجري  
٣٤/٢ والمنصف ١٤٨/٢ وابن يعيش ١٥١/٤، ١٥٢، ٨٤/٥ و ٥/٦ و  
٢٤/٩.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٢٩.



بالفتح ، وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم ، كل ذلك مستقيم .

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله [ جل وعز ]<sup>(١)</sup> :  
(بفاحشة مبيّنة) [ النساء / ١٩ ] و (آيات مبيّنات)  
[ النور / ٣٤ / ٤٦ ] .

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر : (بفاحشة مبيّنة) ،  
و (آيات مبيّنات) بفتح الياء فيهما جميعاً .

وقرأ نافع وأبو عمرو (بفاحشة مبيّنة) كسراً ، و (آيات  
مبيّنات) فتحاً .

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص ، والمفضل عن  
عاصم (بفاحشة مبيّنة) كسراً و (آيات مبيّنات) كسراً أيضاً .<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي : قال سيبويه : قالوا : أبان الأمر وأبنته واستبان ،  
واستبنته ، والمعنى واحد ، وإذا هنا بمنزلة حزن ، وحزنته ، في  
فعلت . وكذلك : بين وبينته<sup>(٣)</sup> . وقال أبو عبيدة : الفاحشة : الشنار  
والفحش والقبح .

قال أبو علي : الفاحشة : مصدر كالعاقبة والعافية يدل على  
ذلك قوله تعالى : ( وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا آباءنا والله  
أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء ) [ الأعراف / ٢٨ ] فالفحشاء :  
كالنعماء والبأساء والضراء .

(١) سقطت من (ط) .

(٢) السبعة ٢٣٠ .

(٣) سيبويه ٢ / ٢٣٧ في آخر باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى .

وقيل في قوله<sup>(١)</sup>: (وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) [الطلاق/ ١] قولان: أحدهما: إِلَّا أَنْ يَزْنِيَنَّ فَيُخْرِجَنَّ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِنَّ، وقيل: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فِي خُرُوجِهِنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ. فمن فتح العين في مُبَيَّنَةٍ كَانَ الْمَعْنَى: يُبَيِّنُ فُحْشَهَا، فَهِيَ مُبَيَّنَةٌ، وَمُبَيَّنَةٌ: فَاحِشَةٌ: بَيَّنَتْ فُحْشَهَا فَهِيَ مُبَيَّنَةٌ. وقيل: إِنَّهُ جَاءَ فِي التفسير: فَاحِشَةٌ: ظَاهِرَةٌ. فَظَاهِرَةٌ حُجَّةٌ لِمُبَيَّنَةٍ.

وأما الفتح في قوله: (مُبَيَّنَاتٍ) فَحُجَّتُهُ<sup>(٢)</sup>: (قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ) [آل عمران/ ١١٨ - الحديد/ ١٧] وَمَنْ قَرَأَ: (مُبَيَّنَاتٍ) فَحُجَّتُهُ قوله: (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ) [المائدة/ ١٥] فَالْمُبِينُ وَالْمُبَيَّنُ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ) [آل عمران/ ١٣٨] فَمَا هَدَى اللَّهُ بِهِ فَهُوَ مُبَيَّنٌ لِلْمَهْدِيِّ، كَمَا أَنَّ الْبَيَانَ لِلنَّاسِ مُبَيَّنٌ لَهُمْ.

اختلفوا في فتح الصاد وكسرها من قوله جل وعز<sup>(٣)</sup>: (وَالْمُحْصَنَاتُ) [النساء/ ٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: (وَالْمُحْصَنَاتُ) بفتح الصاد في كل القرآن.

وقرأ الكسائي: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) [النساء/ ٢٤] بفتح الصاد في هذه وحدها، وسائر القرآن: (وَالْمُحْصَنَاتُ)<sup>(٤)</sup> و (مُحْصَنَاتٍ) [النساء/ ٢٥] بكسر الصاد. ولم يختلف أحد من القراء في هذه وحدها أنها بفتح الصاد

(١) في (ط): قوله تعالى.

(٢) في (ط): فحجته قوله.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) وهي في: النساء / ٢٥ والمائدة / ٥ والنور ٢٣/٤.

أعني: (والمُحْصَنَاتُ من النساء) [النساء/ ٢٤] حدثنا أحمد قال<sup>(١)</sup>: حدثنا أبو حمزة الأنصاري: قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن مجاهد وعبد الله بن كثير مثل قراءة الكسائي: (والمُحْصَنَاتُ من النساء) مفتوحة الصاد وسائر القرآن: (والمُحْصَنَاتُ)<sup>(٢)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٣)</sup>: قال سيبويه: قالوا: للمرأة حَصْنَتٌ حُصْنًا، وهي حَصَانٌ، كَجَبْنَتٌ جُبْنًا وهي جَبَانٌ. قال: وقالوا: حِصْنًا كما قالوا: عِلْمًا<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء الإحصانُ في التنزيلِ واقعاً على غير شيءٍ. من ذلك وقوعها<sup>(٥)</sup> على الحرائر، يدل على ذلك غير موضعٍ في التنزيل، أحدها: قوله: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ) [النور/ ٤] ألا ترى أنه إذا قذف غير حرة لم يجلد ثمانين. ومن ذلك: قوله<sup>(٦)</sup>: (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء/ ٢٥]. ومن ذلك قوله<sup>(٧)</sup>: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) [النساء/ ٢٥] والمحصنات: المتزوجات بدلالة قوله: (والمُحْصَنَاتُ من النساءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة: ٢٣٠.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سيبويه ٢/ ٢٢٦ باب في الخصال التي تكون في الأشياء.

(٥) في (ط): وقوعه.

(٦) في (ط): قوله تعالى.

(٧) في (ط): قوله تعالى.



أَيَّمَانُكُمْ) [ النساء/ ٢٤ ] فذوات الأزواج محرّمات على كل أحد،  
إلا على أزواجهن، وفسّروا قوله: (إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) إِلَّا مَا  
ملكتموهنّ بالسبي من دار الحرب، ألا ترى أن ذوات الزوج في  
دارنا محرّمة على كل أحد سوى الزوج. فأما إذا كانت متزوجة في  
دار الحرب، فسُبيت منها، فإنّها تحلّ لمالكها، ولا عِدَّة عليها إذا  
دخلت دار الإسلام. ويدل على أن المتزوجة يقال لها مُحَصَّنَةٌ  
قوله: (وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحَصَّنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ)  
[ النساء/ ٢٥ ]. ويدلّ عليه أيضاً قوله: (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ  
مُحَصِّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ) [ النساء/ ٢٤ ] وقد فُسِّرَ قوله: (وَمَنْ لَمْ  
يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحَصَّنَاتِ) [ النساء/ ٢٥ ]  
بالعفاف. ويدلّ على وقوع الإحصان على العفة قوله: (وَمَرِيَمَ ابْنَةَ  
عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا) [ التحريم/ ١٢ ] وروى عن  
إبراهيم<sup>(١)</sup> ومجاهد أن أحدهما قرأ: (أُحْصِنُ) وفسّره بتزوّجن،  
وقرأ الآخر: (أُحْصَنُ)<sup>(٢)</sup> وفسّره: بأُسلمن. فقد ثبت بما<sup>(٣)</sup> ذكرنا أن  
الإحصان يقع على الحرية، وعلى التزويج، وعلى العفة، وعلى  
الإسلام. وليس تبيد هذه الأسماء عمّا عليه موضوع اللغة.

قال أبو عبيدة: في قوله: (وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) الْمُحَصَّنَاتُ: ذوات الأزواج<sup>(٤)</sup>.  
وأنشد الأصمعي:

(١) هو النخعي: ابن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران الكوفي الإمام  
المشهور... قرأ على الأسود بن يزيد... وقرأ عليه الأعمش انظر طبقات  
القراء ٢٩/١.

(٢) وسيأتي الكلام عن هاتين القراءتين قريباً. (٤) مجاز القرآن ١٢٢/١.

(٣) في (ط): مما.

إِذَا الْمُعْشِيَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُو

حَ خَبَّ جَرِيْتُكَ بِالْمُحْصَنِ<sup>(١)</sup>

وَفَسَّرَ الْمُحْصَنَ الْمُدَّخَرَ مِنَ الطَّعَامِ، وَالْمُدَّخَرَ لِلْأَحْرَازِ لَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ الْيَدُ امْتِدَادَهَا إِلَى غَيْرِ الْمَحْرُزِ لِلادِّخَارِ. وَالْحَرِيَّةُ تَبْعُدُ وَتَمْنَعُ مِنْ<sup>(٢)</sup> امْتِهَانِ الرِّقِّ، وَالْإِسْلَامُ يَحْظُرُ الدَّمَ وَالْمَالَ الَّذِينَ كَانَا عَلَى الْإِبَاحَةِ قَبْلُ، وَالتَّزْوِيجُ فِي الْمَرْأَةِ كَذَلِكَ فِي حَظَرِ خُطْبَتِهَا الَّتِي كَانَتْ مَبَاحَةً قَبْلُ وَيَمْنَعُ تَصَدِّيَّهَا لِلتَّزْوِيجِ، وَالْعَفَّةُ: حَظَرُ النَّفْسِ عَمَّا يَحْظُرُهُ الشَّرْعُ. فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ قَرِيبَةٌ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْلُ اللَّغَةِ.

وَأَنشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٣)</sup>:

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ

مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

قَالَ: الْحَاصِنُ: الْعَفِيفَةُ، قَالَ: وَالْوَقْسُ: مِثْلُ تَوَقُّسِ الْجَرَبِ، قَالَ: وَالْمُحْصَنَةُ أَحْصَنُهَا زَوْجَهَا. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْحَاصِنُ

(١) البيت في التهذيب للأزهري (عسا) ٨٦/٣ واللسان (عسا) و(جرا) بغير نسبة. قال ابن الأعرابي: المعشية: الناقة التي يشك فيها أبها لبن أم لا؟ وقد جاءت في (م) واللسان (جرا): المعشيات، وهي تصحيف. والجري: الخادم والوكيل والرسول.

(٢) في (ط): عن.

(٣) مجاز القرآن ١٢٢/١، ونسبه للعجاج وهو في ديوانه ٤٢/٢، ٤٣، وتفسير الطبري ٧/٥ والجمهرة لابن دريد ١٦٥/٢. واللسان (حصن، وقس) مُلْسٍ، يقول: هي ملساء من الأذى، أي: ليس فيها أثر فيه. القراف: المداناة، ويقال: القرف من التلف، أي: مداناة الأرض الوبئة، والوقس: الجرب، فأراد أن يقول: من قراف المكروه كله، (١). هـ عن شرح الديوان ٤٢/٢، ٤٣) وقال في اللسان: الوقس الفاحشة وذكرها، ضرب الجرب مثلاً للفاحشة.

يحتمل ضربين: إما أن يكون على معنى النسب أو يكون مثل:

دلو الدال<sup>(١)</sup> . . . .

وإنما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: (والمحصنات) لما فسروا الحرف عليه من أنه يُعنى به الحربية المتزوجة في دار الحرب.

واختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: (وَأَحَلَّ لَكُمْ) [النساء/ ٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وَأَحَلَّ لَكُمْ) بفتح الألف والحاء.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَأَحَلَّ لَكُمْ) بضم الألف<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله، ألا ترى أن معنى: كتاب الله عليكم: كتب الله عليكم كتاباً، وأحل لكم؟ ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: (وَأَحَلَّ لَكُمْ) فهو في المعنى يؤول إلى الأول، وفي ذاك مراعاة مشاكلة ما بعد بما<sup>(٣)</sup> قبل.

واختلفوا في فتح الألف وضمها<sup>(٤)</sup> من قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: (أُحْصِنُ) [النساء/ ٢٥].

(١) جزء بيت من الرجز للعجاج سبق. في ٢/ ٢٧٧.

(٢) السبعة ٢٣٠. (٣) في (ط): لما.

(٤) ورد في هامش (م) تعلية نصها:

قوله: فتح الألف وضمها تعبير ناقص، لأن الألف لا تقبل الحركة، والعبارة الصحيحة أن يقال: ضم الهمزة وفتحها، وإن كان أراد ذلك في تعبيره بالألف، والله أعلم. هـ.

(٥) سقطت من (ط).



فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (أُحْصِنُ) مضمومة الألف، وقرأ حمزة والكسائي (أَحْصَنُ) مفتوحة الألف. واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر والمفضل: (وَأَحَلُّ لَكُمْ) [النساء/ ٢٤] و(أُحْصِنُ) بالفتح جميعاً. وروى عنه حفص: (وَأَحَلُّ لَكُمْ) و(أُحْصِنُ) بالضم جميعاً. حدثنا<sup>(١)</sup> محمد بن الحسين بن شهر يار قال: حدثنا الحسين بن الأسود قال<sup>(٢)</sup>: حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود، أنه قرأ: (وَأَحَلُّ) بفتح الألف. [حدثنا أحمد: قال<sup>(٣)</sup>: أخبرني علي بن العباس، قال: حدثنا: محمد بن عمر بن الوليد الكندي عن ابن أبي حماد عن شيان عن عاصم: (وَأَحَلُّ) فتحاً، (فإذا أُحْصِنُ) بضم الألف.

قال أبو علي: أُحْصِنُ: أُحْصِنُ بالأزواج، وقد رُوِيَ عن ابن عباس. وفسر بعض السلف أُحْصِنُ: تَزَوَّجْنَ<sup>(٤)</sup>. ومن قرأ: (أُحْصِنُ): فمعناه أَسْلَمْنَ، وكذا فسر إبراهيم أو مجاهد.

اختلفوا في الرفع والنصب في<sup>(٥)</sup> قوله (جَلَّ وَعَزْ)<sup>(٦)</sup>: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) [النساء/ ٢٩].

(١) في (ط): حدثني أبو بكر. وهو أبو بكر القطان البلخي محمد بن الحسين بن شهر يار محدث ثقة روى الحروف سماعاً عن الحسين بن علي بن الأسود صاحب يحيى بن آدم وروى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد والنقاش وأبو بكر بن الأنباري وغيرهم. (طبقات القراء ٢/ ١٣٠ - ١٣١).

(٢) سقطت من (ط). وفي (ط): الحسين بن علي الأسود.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر تفسير الطبري ٥/ ٢٢، ٢٣.

(٥) في (ط): تعالى.

(٦) في (ط): من

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (تجارة) رفعاً.  
 وقرأ حمزة والكسائي وعاصم (تجارة) نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من رفع فالاستثناء منقطع، لأن التجارة عن تراضٍ ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب (إلا أن تكون تجارة) احتمل ضربين: أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارة، ومثل ذلك قوله:

إذا كان يوماً ذا كواكب<sup>(٢)</sup>...

أي إذا كان اليوم يوماً<sup>(٣)</sup>. والآخر: إلا أن تكون الأموال ذوات<sup>(٤)</sup> تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه أيضاً منقطع.

اختلفوا<sup>(٥)</sup> في الياء والنون من قوله [جل وعز]<sup>(٦)</sup>: (نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ) [النساء/ ٣١].

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم (يُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ) بالياء جميعاً.

وقرأ الباقون: بالنون<sup>(٧)</sup>.

(١) السبعة ٢٣١.

(٢) عجز بيت لعمر بن شأس سبق في الجزء الأول ص ١٤٨.

(٣) في (ط) يوماً ذا كواكب.

(٤) في (ط): أموال.

(٥) في (ط): واختلفوا.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ٢٣٢.

[قال أبو علي] <sup>(١)</sup> : من قرأ يكفر بالياء ، فلأن ذكر اسم الله تعالى <sup>(٢)</sup> قد تقدّم في قوله : (إن الله كان بكم رحيماً) [النساء / ٢٩] . ومن قال : (نكفر) : فالمعنى : معنى الياء ، ومثل ذلك (بل الله مولاكم) [آل عمران / ١٥٠] ثم قال : (سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب) [آل عمران / ١٥١] . وأبو الحسن يستحسن النون في هذا النحو .

اختلفوا في ضم الميم <sup>(٣)</sup> وفتحها من قوله [جل وعز] <sup>(٤)</sup> : (مذخلاً) [النساء / ٣١] .

فقرأ نافع وحده : (مذخلاً كريماً) مفتوحة الميم ، وفي الحج : مثله .

وقرأ الباقون : مذخلاً مضمومة الميم ههنا ، وفي الحج . ولم يختلفوا في بني إسرائيل في : (مذخل صدق) و (مخرج صدق) [الإسراء / ٨٠] أنهما بضم الميم .

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم : (مذخلاً) بفتح الميم ههنا وفي الحج <sup>(٥)</sup> .

قال أبو علي : قوله تعالى : (مذخلاً) بعد <sup>(٦)</sup> (يدخلكم) يحتمل وجهين : يحتمل أن يكون مصدراً ، ويجوز أن يكون مكاناً . فإن

(١) سقطت من (ط) .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (م) النون وهو خطأ .

(٤) زيادة في (م) .

(٥) السبعة ٢٣٢ .

(٦) في (ط) : بعد قوله : و



حملته على المصدر أضمرت له فعلاً دَلَّ عليه الفعلُ المذكورُ. ويكون قوله (مَدْخَلًا) فيمن قدره مصدرًا انتصابه بذلك الفعل، التقدير: ويدخلُكم فتدخلون مَدْخَلًا.

ويجوز أن يكون مكانًا، كأنه قال: يدخلُكم مكانًا، ويكون على هذا التقدير منتصبًا بهذا الفعل المذكور، كما أنك إذا قلت: أدخلتُك مكانًا، انتصب بهذا الفعل، والمكانُ أشبه ههنا، لأننا رأينا المكانَ وُصِفَ بالكريم، وهو قوله: (كم تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ) [الدخان/ ٢٥ - ٢٦] فَوُصِفَ المكانُ بالكريم<sup>(١)</sup>، فكذلك يكونُ قوله: (مَدْخَلًا) يراد به المكانُ، مثلَ المقام<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن يكون المراد به: الدخولُ، أو الإدخالُ، وإن كان قد وُصِفَ بالكرم، ويكون المعنى دُخُولًا تَكْرُمُونَ فيه، خلاف من قيل فيه<sup>(٣)</sup>: (الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ) [الفرقان/ ٣٤] فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم، أي: لم أدع منهم أحداً غير محشورٍ، ولكن مثل قوله: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى [أم من يمشي])<sup>(٤)</sup> [الملك/ ٢٢] وكقوله: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الزمر/ ٢٤].

قال<sup>(٥)</sup>: ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: (مَدْخَلٌ صِدْقٍ)، و(مُخْرَجٌ صِدْقٍ) أنهما بضم الميم [قال أبو علي]<sup>(٦)</sup> لا يمتنع في

(١) في (ط): فوصف المكان بالكرم.

(٢) في (ط): المقام والمكان.

(٣) في (ط): فيهم.

(٥) يعني ابن مجاهد.

(٤) ما بين معقوفين زيادة من (ط). (٦) سقطت من (م).

القياس أن تفتح الميم من مُدْخِلٍ على نحو ما قدمنا ذكره من أنه يكون على فعلٍ مضمّر يدل عليه الكلام. ويجوز في المُدْخِلِ إذا ضُمَّ أن يكون مكاناً وأن يكون مصدراً، فإذا جعلته مصدراً جاز أن تريد مفعولاً محذوفاً من الكلام، كأنه قال <sup>(١)</sup>: أدخلني الجنة مُدْخِلاً، أي: إدخال صدقي، والأشبه أن يكون مكاناً، لإضافته إلى صدقي، فهو في هذا كقوله: (في مَقْعَدٍ صِدْقٍ) [ القمر / ٥٥ ] فكما أن هذا المضاف إلى (صدقي) مكان، كذلك، يكون المُدْخِلُ مكاناً، ولا يمتنع الآخر لأن غير العين قد أضيف إلى صدقي في نحو: (أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [ يونس / ٢ ] ألا ترى أنه قد فُسِّرَ بالعمل الصالح.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله تعالى <sup>(٢)</sup>: (وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) [ النساء / ٣٢ ].

فقرأ ابن كثير والكسائي: (وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) و (فَسَل <sup>(٣)</sup> الذين) [ يونس / ٩٤ ] و (فَسَل <sup>(٤)</sup> بني إسرائيل) [ الإسراء / ١٠١ ] (وَسَلُّ مَنْ أَرْسَلْنَا) [ الزخرف / ٤٥ ] وما كان مثله من الأمر المواجه به، وَقَبْلَهُ وَاوَّ أَوْ فَاءً، فهو غير مهموز في قولهما. وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة أنهما لم يهمزاً:

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في الأصل (سل) بإسقاط الفاء.

(٤) في (م): و (سل). وهي من البقرة ٢١١ ولا شاهد فيها. وفي (ط): (فسل) بإسقاط واو العطف قبل الآية.

(وَسَلْ)، ولا (فسل) مثل قراءة الكسائي. وقرأ الباقون بالهمز في ذلك كله<sup>(١)</sup> ولم يختلفوا في قوله: (وَلَيْسَ أَلُوا مَا أَنْفَقُوا) [المتحنة/ ١٠] أنه مهموز<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الهمز وترك الهمز حسنان، ولو خففت الهمزة في قوله: (وَلَيْسَ أَلُوا مَا أَنْفَقُوا) كان أيضاً حسناً، وقد قدمنا ذكر وجوه (سَلْ)<sup>(٣)</sup>.

واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جَلْ وعز] <sup>(٤)</sup>: (عَاقَدَتْ) [النساء/ ٣٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: (عَاقَدَتْ) بالألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (عَقَدَتْ) بغير ألف: <sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: الذَّكْرُ الذي يعود من الصُّلَّة إلى الموصول ينبغي أن يكون ضميراً منصوباً، فالتقدير: والذين عَاقَدَتْهُمْ أَيْمَانُكُمْ فجعل الأيمان في اللفظ هي الْمُعَاقِدَةُ، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحابُ الأَيْمَانِ، والمعنى: والذين عَاقَدَتْ حَلْفَهُمْ أَيْمَانُكُمْ، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. فعَاقَدَتْ أشبه بهذا المعنى، لأنَّ لكل نفرٍ من المعاقدين يميناً على

(١) في السبعة: وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالهمز في ذلك كله.

(٢) السبعة ٢٣٣.

(٣) انظر ٢/٢١٦، البقرة/ ١١٩.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٢٣٣.



المُخَالَفة. ومن قال: عقدت أيمانكم، كان المعنى: عَقَدْتُ حَلِفَهُم أيمانكم، فحذف الحَلِفَ وأقام المضاف إليه مقامه. والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عاقَدْتُ، حيث كان من كل واحد من الفريقين يمينٌ، والذين قالوا: عقدت، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان، لأنَّ الفعل لم يُسند إلى أصحاب الأيمان في اللفظ إنما أُسند إلى الأيمان.

قال أحمد: روى أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن المفضل عن عاصم: (والجارِ الجُنُبِ) [النساء/ ٣٦] بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.

وقرأ الباقون: (الجُنُبِ) بضمين<sup>(١)</sup>.

[قال أبو علي<sup>(٢)</sup>: قال أبو عبيدة: والجار ذي القربى: القريب، والجار الجُنُبِ: الغريب. يقال: ما تأتينا إلا عن جنابة، أي: عن بُعد، قال علقمة بن عبدة<sup>(٣)</sup>:

فلا تحرمني نائلاً عن جنابة  
فلاني امرؤ وسط القباب غريب<sup>(٤)</sup>

(١) السبعة ٢٣٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) ديوانه ص ٤٨ وهو من مفضلية برقم ١١٩ قالها يمدح الحارث بن جبلة، وكان أسر أخاه شأساً، فرحل إليه يطلب فكه. انظر شرح المفضليات ص ٧٧٩ وابن الشجري ١٤٩/١ والكامل ٧٢٣/٢ واللسان والتاج (جُنُبٌ) والأعلم على طرة الكتاب ٤٢٣/٢.

(٤) مجاز القرآن ١٢٦/١.

قال أبو الحسن: قال: والجار الجُنُب، وقال بعضهم:  
الجُنُب.

قال الراجز<sup>(١)</sup>:

الناس جُنُبٌ والأمير جُنُبٌ

يريد: بجُنُبٍ: الناحية، وهذا هو المُتَنَحِّي عن القرابة.

قال أبو علي: قوله تعالى: (والجارِ الجُنُب)، يحتمل  
معنيين: أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذي  
الجُنُب، فحذف المضاف، لأنَّ المعنى مفهومٌ، ألا ترى أنَّ الناحيةَ  
لا يكونُ الجارُ إياها، والمعنى: ذي ناحيةٍ ليس هو الآن بها، أي:  
هو غريبٌ عنها. والآخر: أن يكون وصفاً مثل: ضَرْبٌ، وفَسْلٌ،  
وَنَدْبٌ، فهذا وصفٌ يجري على الموصوف، كما أن الجُنُبَ  
كذلك، وهو في معناه ومعنى اللفظتين على هذا واحدٌ، وهو أنه  
مجانِبٌ لأقاربه متباعدٌ عنهم. فأما الجُنُبُ في قوله: (والجارِ  
الجُنُب). فصفةٌ على فُعْلٍ، مثلُ أُحِدٍ في ناقةٍ أُحِدٍ وسُجَحٍ في  
قوله:

وامشُوا مِشْيَةً سُجْحاً<sup>(٢)</sup>

فالجُنُب؛ المتباعدُ عن أهله، يدلُّك على ذلك مقابله

(١) الراجز في الصحاح واللسان والتاج (جنب) بغير نسبة عن الأخفش أيضاً.

(٢) قطعة من بيت لحسان بن ثابت وتماه

دَعُوا التَّخَايُؤَ وَاَمْشُوا مِشْيَةً سُجْحاً إِنَّ الرِّجَالَ ذُوو عَصَبٍ وَتَذَكِيرٌ  
انظر الكتاب ٣١٥/٢، والخصائص ١١٦/٢ وديوانه ٢١٩/١ واللسان (خجاً).  
وأساس البلاغة (سجج).

بالقريب، في قوله تعالى<sup>(١)</sup> (والجار ذي القربى) من القرب،  
كالبشرى من بشر. ويدل على أنه البعد، والغربة قول الأعشى: <sup>(٢)</sup>  
أتيت حريثاً زائراً عن جنابة  
فكان حريث عن عطائي جامداً

وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

كرام إذا ما جئتهم عن جنابة

أعفاء عن بيت<sup>(٤)</sup> الخليط المجاور

فأما قوله [جل وعز]<sup>(٥)</sup>: (وإن كنتم جنباً فاطهروا)  
[المائدة/ ٦] فمن الجنابة التي تقتضي التطهر<sup>(٦)</sup>، وهو أيضاً صفة  
إلا أنه يقع على الواحد والجميع<sup>(٧)</sup> كما أن بشراً كذلك، وكما أن  
الحلوب يقع على الجميع، فأما الحلوبة والركوبة فيقع على الواحد  
والجميع فيما رواه أبو عمر الجرمي<sup>(٨)</sup> عن أبي عبيدة. وقال أبو  
عبيدة: (والصاحب بالجنب): الذي يصاحبك في سفرك، فيلزمك  
فينزل إلى جنبك<sup>(٩)</sup>.

اختلفوا في ضم الباء في (البخل) [النساء/ ٣٧]  
والتخفيف وفتحها والتثقل.

(١) «تعالى» زيادة في (ط).

(٢) ديوانه / ٦٥.

(٣) لم نعثر على قائله.

(٤) في (ط): جار.

(٥) في (ط): تعالى.

(٦) في (ط): التطهير.

(٧) في (ط): وعلى الجميع.

(٨) كذا في (ط): وسقطت من (م).

(٩) مجاز القرآن ١/ ١٢٦.



فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر:  
(بالبُخل) خفيفاً وقرأ حمزة والكسائي: (بالْبُخْل) مثقلة وكذلك في  
سورة الحديد [ الآية / ٢٤ ] مثله.

قال أبو علي: قال سيبويه: «قالوا: بَخِلَ يَبْخُلُ بُخْلًا،  
فالبُخْل كاللُّؤْم، والفعل: كَشَقِيَ وَسَعِدَ، وقالوا: بخيلٌ، وبعضهم  
يقول: البَخْلُ: كالفَقْر» والبُخْلُ كالفَقْر، وبعضهم يقول: البَخْلُ  
كالكَرَم<sup>(٢)</sup> وقد حكى فيه ثلاث لغات وقرأ باثنتين منها: البُخْلُ،  
والبَخْلُ.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله [جلّ وعزّ<sup>(٣)</sup>]: (وإن  
تَكُ حَسَنَةً) [ النساء / ٤٠ ].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وإن تَكُ حَسَنَةً) رفعاً.  
وقرأ الباقر: نصباً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: النصبُ حسنٌ لتقدم ذكر: (مَثْقَالُ ذَرَّةٍ)  
[ النساء / ٤٠ ]، فالتقدير وإن تكن الحسنَةُ مَثْقَالُ ذَرَّةٍ يَضَاعِفُهَا،  
كما قال: (من جاء بالحسنة فلهُ عَشْرُ أمثالِها) [ الأنعام / ١٦٠ ]  
والرفعُ على: وإن تحدثُ حسنةً، أو إن تقع حسنةٌ يضاعفها.

واختلفوا<sup>(٥)</sup> في إثبات الألف وإسقاطها والتخفيف والتشديد

(١) سيبويه ٢/ ٢٢٥.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٣٣.

(٤) في (ط): اختلفوا. بإسقاط الواو.

من قوله [ جَلَّ وَعَز ]<sup>(١)</sup> : (يُضَاعِفُهَا) [ النساء / ٤٠ ] .

فقرأ ابن كثير وابن عامر : (يُضَعِّفُهَا) مشددة العين بغير ألف .

وقرأ الباقر : (يضاعفها) خفيفةً بِألفٍ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : المعنى فيهما واحدٌ وهما لغتان . قال<sup>(٣)</sup> سيبويه : تجيء فاعلٌ لا تريد به عملَ اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعل ، وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرتُ قال : ونحو ذلك : ضاعفتُ ، وضعفتُ ، وناعمتُ ونعمتُ<sup>(٤)</sup> فدل هذا على أنه لغتان فبأيهما قرأت كان حسناً .

اختلفوا في فتح التاء في<sup>(٥)</sup> قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : (تَسَوَّى) . [ النساء / ٤٢ ] والتشديد وضمها والتخفيف .

فقرأ ابن كثير وعاصم ، وأبو عمرو<sup>(٧)</sup> : (لو تَسَوَّى) مضمومة التاء خفيفة السين .

وقرأ نافع وابن عامر : (تَسَوَّى) مفتوحة التاء مشددة السين .  
وقرأ حمزة والكسائي : (لو تَسَوَّى) مفتوحة التاء خفيفة

(١) سقطت من (ط) .

(٢) السبعة ٢٣٣ .

(٣) في (ط) : وقال .

(٤) سيبويه ٢/٢٣٩ باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني .

(٥) في (ط) : من .

(٦) سقطت من (ط) .

(٧) في (ط) : وأبو عمرو وعاصم .

السين، والواو مَمَالَةٌ مُشَدَّدَةٌ في كلِّ القرآن<sup>(١)</sup>.

[ قال أبو علي ]<sup>(٢)</sup> : من قال<sup>(٣)</sup> : (تَسَوَّى) فهو تَفَعَّلٌ من التسوية، والمعنى : لو تُجْعَلُونَ والأَرْضُ سواءً، كما قال تعالى<sup>(٤)</sup> : (ويقولُ الكافرُ يا ليتني كنتُ تراباً) [ عم / ٤٠ ] ومن هذا قوله : (بلى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [ القيامة / ٤ ] أي : نجعلها صفحةً واحدةً لا تفصل بعضها عن بعض، فتكون كالكف، فَيَعْجِزُ لذلك عَمَّا يَسْتَعَانُ عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فُقِدَتْ البنانُ معها لم يتمكن منها. ومن أيمانهم : لا والذي شَقَّهِنَّ خمساً من واحدة.

وقراءة نافع وابن عامر : لو تَسَوَّى المعنى : لو تتسَوَّى فأدغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع لو تَسَوَّى، لأنك تقول سَوِيَّتُهُ فَتَسَوَّى، ولا ينبغي أن يُكَرَّهَ هذا لاجتماع تشديدين، ألا ترى أن في التنزيل : (أَطْيَرْنَا) [ النمل / ٤٧ ] (وَأَزَيَّنْتَ)، [ يونس / ٢٤ ] و (لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [ الأنعام / ١٥٢ ] ونحو ذلك، وفي هذا الوجه اتساع لأن الفعل مسندٌ إلى الأرض وليس المراد : ودُّوا لو تصيرُ الأرضُ مثلهم، إنما المعنى : ودُّوا لو يصيرون يتسَوَّون<sup>(٥)</sup> بها، لا تتسَوَّى هي بهم، وجاز ذلك لأنه لا يُلبَسُ، وقالوا : أُدْخِلَ فَوْهُ الْحَجَرِ لَمَّا لَمْ يَلْتَبَسْ.

(١) السبعة ٢٣٤. وفي (ط) : في كل ذلك.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط) : قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) : متسوين.



وقول حمزة والكسائي : لو تَسَوَّى هو : لو تَتَسَوَّى فحذفوا التاء التي أدغمها من قال : لو تَسَوَّى لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

وأما إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ وَالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ فِي تَسَوَّى فَحَسَنَةٌ، لَأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا صَارَ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ اسْتَمَرَّتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ لَانْقِلَابِ أَلِفِهِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَتَسَوَّى.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [ جَلَّ وَعَز ]<sup>(١)</sup> (أَوْ لَمْ تَسْتُمْ النِّسَاءُ) [ النساء / ٤٣ ].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر : (أَوْ لَمْ تَسْتُمْ) بألف ههنا، وفي المائدة [ الآية / ٦ ] مثله.

وقرأ حمزة والكسائي : (لَمْ تَسْتُمْ) بغير ألف، وفي المائدة مثله<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : اللمس يكون باليد، وقد اتسع فيه فأوقع على غيره فمما جاء يراد به مس<sup>(٣)</sup> باليد قوله :

وَلَا تَلْمَسِ الْأَفْعَى يَدَاكَ تَنُوشُهَا

وَدَعَهَا إِذَا مَا غَشِيَتْهَا سَفَاتُهَا<sup>(٤)</sup>

ومما جاء يراد به غير اللمس بالجراحة قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : (وَأَنَّا

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٣٤.

(٣) في (ط) : اللمس.

(٤) البيت في اللسان (سفا) وفيه تريدها بدل تنوشها ولم ينسبه . والسفي : التراب.

(٥) سقطت من (ط).

لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا [ الجن / ٨ ] تأويله : عالجتا غيبَ السماءِ  
ورُمنَاهُ لِنَسْتَرِقَهُ فنلقيه إلى الكهنة ونخبرهم به . ولما كان اللمسُ قد  
يكون غيرَ المباشرةِ بالجراحة قال <sup>(١)</sup> : ( وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي  
قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ) [ الأنعام / ٧ ] فخصص باليد لثلاثاً يَلْتَمِسُ  
بالوجه الآخر ، كما جاء ( وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ )  
[ النساء / ٢٣ ] لما كان الابنُ <sup>(٢)</sup> قد يكون متبنًى به من غير الصُّلب ،  
وقد كان يُنسَبُ المتبنى به إلى المتبنّي فقال : ( ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ  
أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ) [ الأحزاب / ٥ ] .

وقد <sup>(٣)</sup> قالوا : التَّمَسَ وهو افتعل من اللمس ، فأوقع على ما  
لا يقع عليه اللمسُ والمباشرة - قال :

الْحُرُّ وَالْهَجِينُ وَالْفَلَنْقَسُ

ثَلَاثَةٌ فَأَيُّهُمْ تَلَمَّسُ <sup>(٤)</sup>

ليس يريد أيُّهم تباشر بيدك ، ولكن أيُّهم تطلبُ .

قال :

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ

لِمَلَّمَسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ <sup>(٥)</sup>

(١) في (ط) : قال تعالى .

(٢) في (ط) : الابن غير .

(٣) سقطت من (ط) .

(٤) الرجز في اللسان (فلقس) ولم ينسبه الفلقس والفلنقس : البخيل اللئيم ،  
والفلنقس : الهجين من قبل أبويه ، الذي أبوه مولى وأمه مولاة ، والهجين :  
الذي أبوه عتيق وأمه مولاة .

(٥) البيت للطفيل وهو في ديوانه / ٣٨ من قصيدة يرثي فيها فرسان قومه : ويذكر  
وقعتهم بطيء . والسهب : موضع هلك فيه رجل منهم حسن الخلق كريم =

فلمتَمَسُ المعروفِ طالِبُهُ ليس مُمَاسَّةً<sup>(١)</sup> ولا مباشرةً.

وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) قد عني به ما لا يكون مَسًّا بيدٍ، وذلك<sup>(٣)</sup> أَنَّ الخلوةَ قد تكون في حكمِ المسِّ في قول عمرَ وعلي [رضي الله عنهما]<sup>(٤)</sup> والخلوة ليست بلمسٍ ولا مسٍ بجارحةٍ.

واختلف الصحابةُ في قوله: (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)<sup>(٥)</sup> على قولين: فحمله حاملون على المسِّ باليد، وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحدٌ منهم على الأمرين جميعاً، فحملهُ عليهما خروجٌ من إجماعهم، وأخذُ بقولٍ قد أجمعوا على رفضه.

وقد أجري المسُّ هذا المجرى لا يُرادُ به المباشرةُ وتلزيق الجارحةِ بالمطلوب، وذلك قوله:

مِسْنَا السَّمَاءِ فَنِلْنَاهَا وَطَالَهُمُ

حتى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوِي وَثَهْلَانَا<sup>(٦)</sup>

فليس يريد باشرناها، ولكن يريد به<sup>(٧)</sup> رَفَعَتَهُمْ وَأَنَّ غَيْرَهُمْ لَا

= الطبيعة. وهو من شواهد الكتاب ١/١٤٩، والمقتضب ٣/٢١٩، وابن يعيش ٢/٢٩.

(١) في (م): ماسه.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وذلك.

(٤) سقطت من (ط). ولم نظفر بقول عمر وعلي.

(٥) في (ط): لمستم.

(٦) البيت لابن مغراء في التهذيب ١٢/٣٢٥ وفيه: مسنا بفتح الميم «ويمشي»

بدل «يهوي» واللسان (مسس).

(٧) سقطت من (ط).



يدريك شأؤهم ولا ينال ما نالوه من رفعة المنزلة وهذا كقوله<sup>(١)</sup> :  
.. وقد فأت يد المتناول

ومن المباشرة قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : (ذوقوا مس سقر) [ القمر/ ٤٨ ] و (إن يمسسكم قرح) [ آل عمران/ ١٤٠ ] و (لن تمسنا النار إلا أياماً) [ آل عمران/ ٢٤ ] فأما قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) [ البقرة/ ٢٣٦ ] فقد يكون من<sup>(٤)</sup> مثل قوله : (ذوقوا مس سقر) وقد لا يكون مساً، ولكن ما يكون في حكم المس، وهو الخلوة بها في قول عمر وعلي رضي الله عنهما.

وحجة من قرأ<sup>(٥)</sup> : (لمستم) أن هذا المعنى جاء في التنزيل في غير موضع على فعلتم، وذلك قوله : (ولم يمسسني بشر) [ مريم/ ٢٠ ] و (لم يطمئنهن إنس) [ الرحمن/ ٥٦ ]. وحجة من قرأ : (لامستم) أن فاعل قد جاء في معنى فعل، نحو عاقبته، وطارقت النعل. وقال أبو عبيدة اللباس<sup>(٦)</sup> النكاح<sup>(٧)</sup>.

اختلفوا في [ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> (نعماً) [ النساء/ ٥٨ ] وقد ذكرته في سورة<sup>(٩)</sup> البقرة. [ الآية/ ٢٧١ ].

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في (ط) : قال.

(٦) في (م) : اللمس.

(٧) مجاز القرآن ١/ ١٢٨.

(٨) كذا في (ط) وسقطت من (م). (٩) سقطت من (ط).

اختلفوا في كسر النون وضمها من قوله [ جَلَّ وَعَز ]<sup>(١)</sup>:  
(أَنْ اِقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا) [ النساء/ ٦٦ ] وكسر الواو  
وضمها.

فروى نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ عن أبيه عن أبي عمرو: (أَنْ اِقْتُلُوا)  
بالكسر (أَوْ اخْرُجُوا) [ مضمومة الواو ]<sup>(٢)</sup> مثل قول  
اليزيدي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ كثيرٍ ونافعٌ والكسائي: (أَنْ اِقْتُلُوا أَوْ  
اِخْرُجُوا) بالضم فيهما. وقرأ عاصمٌ وحمزة: (أَنْ اِقْتُلُوا أَوْ  
اِخْرُجُوا) كلاهما كسراً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أما فصلُ أبي عمرو بين الواو والنون، وكسْرُهُ  
النونَ في (أَنْ اِقْتُلُوا) وَضَمُّهُ الواوَ في (أَوْ اِخْرُجُوا): فلأنَّ الضمَّ في  
الواوِ أحسنُ لأنها تشبهُ واوَ الضميرِ، والجمهورُ في واوِ الضميرِ على  
الضم، نحو: (وَلَا تَسْوَأُوا الْفُضْلَ بَيْنَكُمْ) [ البقرة/ ٢٣٧ ] والنونُ  
إِنَّمَا ضُمَّتْ<sup>(٤)</sup> لأنها مكانُ الهمزةِ التي ضُمَّتْ لضمِّ الحرفِ الثالثِ،  
فجعلت بمتزلفتها، وإن كانت منفصلةً، وفي الواوِ هذا المعنى،  
والمعنى الآخر الذي ذكرنا من<sup>(٥)</sup> مشابهةِ واوِ الضميرِ. والضمُّ  
في سائر هذه أحسنُ، لأنها في موضعِ الهمزة. قال أبو الحسن:  
وهي لغةٌ حسنةٌ، وهي أكثرُ في الكلامِ وأقيسُ. ووجه قول من كسر

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بالضم.

(٣) السبعة ٢٢٤.

(٤) في (ط): تضم.

(٥) في (ط): في.

أن هذه الحروف منفصلة في (١) الفعل المضموم الثالث، والهمزة متصلة (٢) بها، فلم يُجروا المنفصل مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصل في (٣) كلامهم مجرى المتصل أكثر من أن يقتصر.

قال: وكلهم قرأ: (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [النساء/ ٦٦] رفعا، إِلَّا ابنَ عامرٍ فإنه قرأ: (إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) نصبا، وكذلك هي في مصاحفهم (٤).

قال أبو علي: الوجه في (٥) قولهم: ما أتاني أحدٌ إِلَّا زيدٌ، الرفع، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال، والأقيسُ، فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إِلَّا زيدٌ، وما: أتاني إِلَّا زيدٌ؛ واحدٌ فكما اتفقوا على: ما أتاني إِلَّا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إِلَّا زيدٌ، بمنزله ومعناه (٦)، اختاروا الرفع مع ذكر أحدٍ، وأجروا ذلك على «يَذَرُ» و«يَدْعُ» في أن «يَذَرُ» لما كان في معنى «يدْعُ» فُتِحَ، وإن لم يكن فيه حرفُ حلقٍ. ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام وأكثر (٧) الاستعمال يقولون: ما جاءني إِلَّا امرأةٌ، فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يؤنثون ذلك فيما زعم أبو الحسن (٨) إِلَّا في الشعر قال:

(١) في (ط): من.

(٢) في (م): فمتصلة: وهي تحريف.

(٣) في (ط): من.

(٤) السبعة: ٢٣٥.

(٥) في (ط): من.

(٦) في (ط): وبمعناه.

(٧) في (ط): زيادة «في» بعد «أكثر».

(٨) في (ط): «الخليل» مكان أبو الحسن.



بَنَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا  
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ<sup>(١)</sup>

فكما أجروه على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التانيث، كذلك أجروه عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك: أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلام تام. كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعا في أن كل واحدٍ منهما كلام تام. فأما قوله [جل وعز] <sup>(٢)</sup>: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ) [هود/ ٨١] فإذا جعلت قوله تعالى: (امْرَأَتُكَ) مستثنى من: (لا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ)؛ كان فيه الوجهان: الرفع والنصب، والوجه الرفع. ومن قال: (ما فعلوه إلا قليلاً)؛ فقياس قوله في هذه الرفع. وإن جعلت الاستثناء من قوله: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) لم يكن إلا النصب. قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة

(١) البيت لذي الرمة من قصيدة في ديوانه ١٢٩٦/٣ والمحتسب ٢٠٧/٢ وابن يعيش ٨٧/٢ والعيني ٤٧٧/٢ وجاء في الديوان برواية:

طوى النحر والأجراز ما في غرُوضها فما بقيت إلا الصدور الجراشع والنحر (بالنون والزاي): ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير: وهو أن يحرك عقبيه، ويضرب بهما موضع عقبي الراكب. والأجزال: جمع جزل، وهو المكان الصلب الغليظ. والأجراز: الأمحال والواحد: جُرْز ومحل. والغروض: الواحد غرض، وهو حزام الرجل. والجُرْشع واحد الجراشع: وهو المنتفخ الجنين.

(٢) سقطت من (ط).

قولي: أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: (ما فعلوه إلا قليلاً منهم). وحدّثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القوم؛ لما جاز أن يقول: ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز أن يقول: أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الموضع بدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) [النور/٦] <sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر <sup>(٢)</sup>: قوله: ولو كان هذا من قبل الجماعة لما قلت: (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) يعني: أن قوماً يقولون: إذا أخرجت واحداً من جماعة، أو قليلاً من كثير فهو نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجاباً، وهذا خطأ.

قال أبو عمر: وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فهي نفي الناس كلهم لأنّ أحداً جماعة، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحد إلا زيداً فينصبوا <sup>(٣)</sup>.

واختلفوا <sup>(٤)</sup> في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ] <sup>(٥)</sup> (كأن لم تكن بينكم وبينه مودة) [النساء/٧٣].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص والمفضل: (كأن لم تكن) بالتاء.

(١) انتهى نقله عن الكتاب ١/٣٦٠: باب ما يكون استثناءً بإلا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في هامش (م) عبارة: بلغت والحمد لله وحده.

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (يَكُنْ) بالياء (١).

قال أبو علي: من قرأ بالتاء، فلأنَّ الفاعلَ المسندَ إليه الفعلُ مؤنَّثٌ في اللفظ ومن قرأ بالياء، فلأنَّ التانيث ليس بحقيقي، وحسَّنَ التذكيرَ الفصلُ الواقعُ بين الفعل والفاعل. ومثُلُ التذكيرِ قوله: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود/٦٧] وقوله: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة/٢٧٥] وفي أخرى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [يونس/٥٧] فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به. وقوله جلَّ وعزَّ: (كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) (٢) اعتراضٌ بين المفعول وفعله، فكَمَا أَنَّ قوله: (قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا) [النساء/٧٢] في موضع نصب، كذلك قوله: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) في موضع نصب بقوله: (لَيَقُولُنَّ) واتصاله إنما هو بقوله: (قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا) (. . . كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) (٣) أي: لا يعاضدكم على قتال عدوكم، ولا يرعى الذمام الذي بينكم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وعزَّ] (٤): (وَلَا يُظْلَمُونَ) [النساء/٧٧].

(١) السبعة: ٢٣٥.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) تمام الآية ٧٣ مع ما قبلها: (وَلَا يَكُنْ مِنْكُمْ لِمَنْ لِيُطْئَنَ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالِ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا. وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا).

(٤) سقطت من (ط).



فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي: (ولا يُظْلَمُونَ) بالياء. (١).

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: (تظلمون) بالتاء.

قال: ولم يختلفوا في قوله: (يُزَكِّي من يَشَاء ولا يُظْلَمُونَ فتيلًا) [النساء/ ٤٩] [أنه بالياء] (٢).

قال أبو علي: من قرأ: (ولا يُظْلَمُونَ فتيلًا) بالياء، فلما تقدّم من ذكر الغيبة، وهو قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ... ولا يُظْلَمُونَ).

ومن قرأ بالتاء فكأنه ضمّ إليهم في الخطاب النبي ﷺ (٣) والمسلمين (٤)، فغلب الخطاب على الغيبة، والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون (٥) من خير يوفّ إليكم، ويُجازي (٦) مَنْ أُمِرَ بالقتال فتثبّط (٧) عنه، بعد أن كان (٨) كُتِبَ عليه. ويؤكد التاء قوله (٩): (قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ) [النساء/ ٧٧] وما في (قل) من الخطاب. وأما قوله: (بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاء) [النساء/ ٤٩] ففي (يُزَكِّي) ضمير الغيبة (ولا يُظْلَمُونَ) بالياء لأنه إذا كان لمن يَشَاء فهو للغيبة.

واختلفوا في إدغام التاء وإظهارها من قوله [جلّ وعز] (١٠): (بَيَّتَ طَائِفَةٌ) [النساء/ ٨١].

(١) أسقط «السبعة» ابن عامر في قراءة الياء، وأثبت في قراءة التاء.

(٢) تنمة من السبعة ص ٢٣٥. (٧) في (م): فتثبّط.

(٣) سقطت «وسلم» من (ط). (٨) سقطت من (ط).

(٤) في (م): والمسلمون. (٩) سقطت من (ط).

(٥) في (م): ما تفعلونه. وهو خطأ. (١٠) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): يجازي.

فقرأ أبو عمرو وحمزة: (بَيَّت طائفةً) مُدْغماً. وقرأ  
الباقون<sup>(١)</sup>: (بَيَّت طائفةً) بَنَصْب التاء<sup>(٢)</sup>.

[ قال أبو علي ]<sup>(٣)</sup>: وجهُ الإدغام: أن الطاء والتاء والذال  
من حيزٍ واحدٍ، فالتقارب الذي بينهما يُجريهما مجرى المثلين في  
الإدغام. ومما يُحَسِّنُ الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق،  
فَحَسُنَ إدغام الأنقص صوتاً من الحروف في الأزيد، بحسب قُبْحِ  
إدغام الأزيد في الأنقص، ألا ترى أن الضاد لا تدغم في  
مقاربيها، ويُدْغَمُ مُقَارِبُهَا فيها وكذلك الصاد والسين والزاي لا  
تدغم في مقاربيها، ويُدْغَمُ مُقَارِبُهَا فيها، ويُدْغَمُ بعضها في بعض.  
ومن بَيَّنَ فقال: (بَيَّت طائفةً) فلانفصال الحرفين واختلاف  
المخرجين.

اختلفوا<sup>(٤)</sup> في التاء والنون<sup>(٥)</sup> من قوله [ جُلَّ وعز ]<sup>(٦)</sup>.  
(فَتَشَبَّهُوا) [ النساء / ٩٤ ].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر:  
(فَتَشَبَّهُوا). بالنون<sup>(٧)</sup>، وكذلك في الحجرات [ الآية / ٦ ].

وقرأ حمزة والكسائي: (فَتَشَبَّهُوا) بالتاء<sup>(٨)</sup> وكذلك في  
الحجرات<sup>(٩)</sup>.

(١) فصلهم في السبعة وهم: ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي.  
(٢) السبعة ٢٣٥.

(٣) سقطت من (ط). (٤) في (ط): واختلفوا.

(٥) في السبعة: واختلفوا في التاء والتاء والياء والنون.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ط). (٨) في السبعة: بالتاء والتاء.

(٧) في السبعة: بالياء والنون. (٩) السبعة ص ٢٣٦.

[ قال أبو علي ] : <sup>(١)</sup> حجة من قال <sup>(٢)</sup> : (تَثَبَّتُوا) : أن التَثَبَّتَ هو خلاف الإقدام ، والمراد التَّأَنِّي ، وخلافُ التَّقَدُّم ، والتَثَبَّتُ أشد اختصاصاً بهذا الموضع . ومما يبين ذلك قوله : (وأشدُّ تَثَبُّتاً) [ النساء/ ٦٦ ] أي : أشدُّ وقفاً لهم عما وعظوا بأن لا يُقَدِّموا عليه . ومما يقوِّي ذلك قولهم : تَثَبَّتَ في أمرك . ولا يكاد يقال في هذا المعنى : تَبَيَّنَ .

ومن قرأ : (فَتَبَيَّنُوا) فحجته أن التَّبَيَّنَ ليس وراءه شيءٌ ، وقد يكون تبينٌ أشدُّ من تَثَبَّتَ ، وقد جاء أن التَّبَيَّنَ من الله ، والعجلة من الشيطان <sup>(٣)</sup> « فمقابلة <sup>(٤)</sup> التَّبَيَّنَ بالعجلة دلالة <sup>(٥)</sup> على تقارب التثبت والتبين

وقد <sup>(٦)</sup> قال الأعشى :

كَمَا رَاشِدٍ تَجِدُنَّ امْرَأً

تَبَيَّنَ ثُمَّ ارْعَوَى أَوْ قَدِمَ <sup>(٧)</sup>

(١) سقطت من (ط) .

(٢) في (ط) : .قرأ .

(٣) الحديث رواه الترمذي في البرّ برقم ٢٠١٣ ويلفظ : «الأناة» بدل «التبين» وقال : هذا حديث غريب ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد المهيم بن عباس بن سهل (وهو أحد رواة الحديث) وضعفه من قبل حفظه ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن البيهقي في شعب الإيمان وأشار إلى ضعفه ٢٧٧/٣ ورواه بلفظ «التأني» ورواه الطبري في تفسيره ١٢٤/٢٦ عن قتادة بلفظ المؤلف . وفسر ابن الأنباري التَّبَيَّنَ في الحديث بالتَثَبَّت . النهاية لابن الأثير (١/١٧٥) .

(٤) في (ط) : فتقابل .

(٥) في (ط) : دالة .

(٦) سقطت من (ط) .

(٧) ديوانه ص ٣٥ من قصيدة في مدح قيس بن معدي كرب . وفيه : ثم انتهى ، بدل : ثم ارعوى .



فاستعمل التبين في الموضع الذي يقف فيه ناظراً في الشيء حتى يُقَدِّمَ عليه أو يرتدَّع عنه . فالتبين على هذا أولى من التثبت، وقال في موضع الزجر والنهي والتوقف:

أَزِيدَ مَنَاءَ تَوَعَّدُ يَا بَن تِيم  
تَبَيَّنَ أَيْنَ تَاهَ بِكَ الْوَعِيدُ<sup>(١)</sup>

اختلفوا<sup>(٢)</sup> في إدخال الألف وإخراجها من قوله [ جلَّ وعز ]<sup>(٣)</sup>: (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ) [ النساء / ٩٤ ] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، وحفص عن عاصم والكسائي: (السلام) بألف<sup>(٤)</sup>.

وروى قنبل والبرقي ومطرف بن معقل الشَّقْرِيُّ عن ابن كثير، وحكيم عن شبيل<sup>(٥)</sup> عن ابن كثير (السلام) بألف.

وروى محمد بن صالح عن شبيل عن ابن كثير (السَّلام) بغير ألف. وروى عبيد بن عقيل عن شبيل عن ابن كثير: (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ) بغير ألف.

(١) لم نثر على قائله.

(٢) في (ط): واختلفوا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) بالألف، كما في السبعة.

(٥) شبيل بن عباد أبو داود المكي مقيماً بمكة، ثقة ضابط هو أجل أصحاب ابن كثير مولده سنة سبعين، وعرض على ابن محيصة وعبدالله بن كثير وهو الذي خلقه في القراءة. روى عنه القراءة. عبيد بن عقيل وعلي بن نصر ومحمد بن صالح المري... (طبقات القراءة ٣٢٣/١).

قال عبيدٌ: وهم يقرؤون كلَّ شيءٍ في القرآن من الاستسلام بغير ألفٍ.

وروى علي بن نصر<sup>(١)</sup> عن أبان<sup>(٢)</sup> عن عاصم (إليكم السلام) بألف.

[ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ ]<sup>(٣)</sup> حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمِيُّ<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبَانَ عَنْ عَاصِمٍ، وَحَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ هَارُونَ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَاصِمٍ (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ) بِالْكَسْرِ وَتَسْكِينِ اللَّامِ. الْمُفْضَلُ عَنْ عَاصِمٍ: (السَّلَامَ) مِثْلَ حَمْزَةِ.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة: (السَّلَامَ) بغير ألفٍ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: من قرأ: (السَّلَامَ) احتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حياكم هذه<sup>(٦)</sup> التحية: إنما قالها تَعَوُّذًا<sup>(٧)</sup>، فَتَقْدِمُوا

(١) في (ط) نصير. وهو علي بن نصر الجهضمي، سبقت ترجمته.

(٢) أبان بن يزيد بن أحمد أبو يزيد البصري العطار النحوي، ثقة صالح، قرأ علي عاصم، وروى الحروف عن قتادة بن دعامة، روى القراءة عنه بكار بن عبد الله العودي وحرمي بن عمارة، وعلي بن نصر وغيرهم (طبقات القراء ١/٤).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري الأزدي، روى القراءة عن أبان العطار، وروى عنه الحروف أحمد بن صالح (طبقات القراء ١/٢٠٣).

(٥) السبعة ٢٣٦ مع اختلاف يسير في التقديم والتأخير.

(٦) في (ط): بهذه.

(٧) في (ط): مُتَعَوِّذًا.

عليه بالسيف، ولكن كُفُّوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف.

والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكفُّوا أيديهم عنكم، ولم<sup>(١)</sup> يقاتلوكم: لست مؤمناً.

قال أبو الحسن: يقولون: إنَّما فلانٌ سلامٌ إذا كان لا يخالطُ أحداً، فكأنَّ المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم في القتال: لست مؤمناً. ومن قال: (السَّلَم) أراد الانقياد والاستسلام إلى المسلمين، ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ) [النحل/ ٨٧] أي: استسلموا لأمره، ولَمَّا يُرَادُ منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيصٌ ومنه قوله: (وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ) [الزمر/ ٢٩] أي: منقادٌ له غيرُ مخالفٍ عليه ولا متشاكس. ومن قال: (السَّلَم) بكسر السين وسكون اللام، فمعناه: الإسلام. والإسلام: مصدرٌ أسلم، أي: صار سِلماً، وخرج عن أن<sup>(٣)</sup> يكون حرباً.

قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فإن السِّلْمَ زائدةٌ نوالاً

وإنَّ نَوَى المحاربِ لا تؤوبُ

وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

تَبَيَّنُ صُلَاةُ الحربِ مِنَّا ومنهمُ

إذا ما التَقَيْنَا والمُسَالَمُ بادِنُ

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) لم نعر على قائله.

(٣) البيت للمعطل الهذلي وقد سبق في ٣٢٢/٢ عند آية البقرة / ٢٠٨.

(٤) في (ط): فلم.

(٥) سقطت من (ط).



فالمسلم: خلاف المحارب. وقال تعالى <sup>(١)</sup>: (ادخلوا في السلم كافة) [البقرة/٢٠٨] والسلم: الصلح، وقد يفتح فيقال: السلم، ومنه قوله سبحانه <sup>(٢)</sup>: (فلا تهنأوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأغلون والله معكم ..) [محمد/٣٥]. أي: لا تدعو إلى الصلح والمكافاة، ولكن قاوموهم وقاتلوهم، تعلوا عليهم وتعل كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد فيمن قرأ هذه الآية (السلم): الصلح، ولكن الإسلام كقوله: (ادخلوا في السلم) [البقرة/٢٠٨] ألا ترى أن الحربي إذا حاول من المسلم الصلح كان له الخيار في <sup>(٣)</sup> قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجر قتاله.

والمعنى في الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مسلماً. والسلم الذي <sup>(٤)</sup> هو: الصلح، تفتح فاءه وتكسر، ويؤنث ويذكر، قال تعالى <sup>(٥)</sup>: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) [الأنفال/٦١].

اختلفوا في رفع الرء ونصبها من قوله [جل وعز] <sup>(٦)</sup>: (غير أولي الضرر) [النساء/٩٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة (غير أولي الضرر) برفع الرء.

(١) سقطت من (ط) وقد سبق الكلام على الآية في ٢٩٢/٢.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م): وضعت كلمة «بين قتاله» على الهامش.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (م).

[ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ ] <sup>(١)</sup> : حَدَّثَنِي الصُّوفِيُّ الْحُسَيْنُ بْنُ بَشْرٍ <sup>(٢)</sup>  
 قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ <sup>(٣)</sup> قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ  
 شَبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ : (غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ) بِنَصْبِ الرَّاءِ .  
 وَقَرَأَ نَافِعُ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ : (غَيْرَ أُولِي) بِنَصْبِ  
 الرَّاءِ <sup>(٤)</sup> .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : مَنْ رَفَعَ الرَّاءَ جَعَلَ (غَيْرُ) صِفَةً لِلْقَاعِدِينَ عِنْدَ  
 سَيَبَوِيهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ  
 الْمَغْضُوبِ) [الْفَاتِحَةُ / ٧] فَجَرَّ <sup>(٥)</sup> (غَيْرُ) كَانَ عِنْدَهُ أَيْضاً صِفَةً ، وَمِثْلُ  
 ذَلِكَ قَوْلُ لَبِيدٍ :

وَإِذَا جُوزِيتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ  
 إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ <sup>(٦)</sup>

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ (ط) .

(٢) الْحُسَيْنُ بْنُ بَشْرٍ بْنُ مَعْرُوفٍ أَبُو الْحُسَيْنِ الطَّبْرِيُّ الرَّيْشِيُّ ، يَعْرِفُ بِالصُّوفِيِّ ،  
 رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ (طَبَقَاتُ  
 الْقُرَاءَةِ ١ / ٢٧٩) .

(٣) رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ أَبُو الْحَسَنِ الْهَذَلِيُّ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ : مَقْرَأٌ جَلِيلٌ ثِقَةٌ  
 ضَابِطٌ مَشْهُورٌ ، عَرَضَ عَلَى يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ ، وَهُوَ مِنْ جَلَّةِ أَصْحَابِهِ وَرَوَى  
 الْحُرُوفَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى ، وَمَعَاذِ بْنِ مَعَاذٍ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ صَالِحٍ  
 الْمُرِّيَّ وَغَيْرِهِمْ ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ . مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ  
 وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ (طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ ١ / ٢٨٥) .

(٤) فِي (ط) : «نَصْباً» . السَّبْعَةُ : ٢٣٧ . (٥) فِي (ط) بِجَرٍّ .

(٦) سَبَقَ الْبَيْتُ فِي ١٨٦ / ٢ قَالَ الْأَعْلَمُ (طَرَّةُ سَيَبَوِيهِ ١ / ٣٧٠) : الشَّاهِدُ فِيهِ :  
 نَعَتُ الْفَتَى ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، بَغَيْرِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَالَّذِي سَوَّغَ هَذَا أَنَّ التَّعْرِيفَ  
 بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَكُونُ لِلْجِنْسِ فَلَا يَخْصُ وَاحِداً بَعِيْنَهُ فَهُوَ مُقَارِبٌ لِلنَّكْرَةِ ، وَإِنْ  
 غَيْراً مُضَافَةً إِلَى مَعْرِفَةٍ فَقَارِبَتِ الْمَعَارِفُ لِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً فَجَرَتْ عَلَى - =

فغيرُ صفةٌ للفتى . ومثله في «إلا» في (١) قولُ الشاعر:

لو كانَ غيري سُلَيْمِي اليومَ غَيْرُهُ

وقعُ الحوادثِ إلا الصارمُ الذَّكرُ (٢)

كأنه قال: لو كان غيري غيرُ الصارمِ الذَّكرِ، غَيْرُهُ (٣) وقعُ الحوادثِ، قال: والمعنى: أن الصارمَ الذَّكرَ لا يغيرُهُ شيءٌ (٤).

ومن نصبَ غيراً جعله استثناءً من القاعدين . قال أبو الحسن: وبها نقراً . قال: وبلغنا أنها نزلت من بعد قوله: (لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ)، ولم تنزل معها؛ استثنى بها قومٌ لم يقدرُوا على الخروج . (والقَاعِدُونَ) مرتفع بقوله: (يَسْتَوِي) ويستوي هذا يقتضي فاعِلَيْنِ فصاعداً.

وقوله: (والمجاهِدُونَ) معطوف عليه التقدير: لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر والمجاهدون.

واختلفوا (٥) في الياء والثون من قوله تعالى (٦): (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ) [النساء/ ١١٤].

= الأول لذلك . يقول: ينبغي لمن أقرض قرضاً وأحسن إليه أن يجزي عليه ولا يكفر النعمة، فيكون كالبهيمة لا تعرف الإحسان ولا تجازي به . اهـ .

(١) سقطت من (م).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٥٧/، والأشْمُونِي ١٥٦/٢، قال الأعلام: الشاهد فيه جري إلا وما بعدها على غير نعتاً لها . والمعنى: إن وقع الدهر لا يغيره كما لا يغير الصارم الذكر . وهو الماضي من السيوف، والذكر والمذكر: الحديد الذي ليس بأنيث . (طرة الكتاب ١/ ٣٧٠).

(٣) في سيبويه: لغيره .

(٤) انتهى نقله عن الكتاب ٣٧٠/١ باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير .

(٥) في (ط): اختلفوا . (٦) سقطت من (ط) .



فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر<sup>(١)</sup> والكسائي  
(فسوف نؤتيه) بالنون.

وقرأ أبو عمرو وحمة: (يؤتيه) بالياء<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: من قرأ بالياء فلقوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ  
مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ) ومن قرأ: (نؤتيه) فهو مثل (يؤتيه) في  
المعنى.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله [جل وعز]:<sup>(٣)</sup>  
(يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) [النساء/ ١٢٤] فقرأ ابن كثير: (يَدْخُلُونَ  
الْجَنَّةَ)، في ثلاثة مواضع: في النساء، وفي مريم [٦٠]، وفي  
المؤمن<sup>(٤)</sup> [٤٠]، ورابعاً فيه سين، وهو<sup>(٥)</sup> قوله تعالى<sup>(٦)</sup>:  
(سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ) [غافر/ ٦٠].

وروى مطرف الشقري عن معروف بن مُشكان<sup>(٧)</sup> عن ابن  
كثير أنه ضم الحرف الذي في سورة الملائكة<sup>(٨)</sup>: (جَنَّتْ عَدْنِ

(١) سقطت ابن عامر من (م). وهي في السبعة و(ط).

(٢) السبعة ٢٣٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) وتسمى سورة غافر.

(٥) في (ط): فهو.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) معروف به مُشكان أبو الوليد المكي مقرئ مكة مع شبل ولد سنة مائة، وهو  
من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرده الحبشة من اليمن، أخذ  
القراءة عرضاً عن ابن كثير وهو أحد الذين خلفوه في القيام بها بمكة روى عنه  
القراءة عرضاً إسماعيل القسط، وسمع منه الحروف مطرف النهدي وحماد بن  
زيد. مات سنة خمس وستين ومائة (طبقات القراء ٢/ ٣٠٣، ٣٠٤).

(٨) وهي سورة فاطر أيضاً.

يُدْخِلُونَهَا) [ ٣٣ ] ولم يأت بها<sup>(١)</sup> مضموماً عن ابن كثير غيره .

وقرأ عاصم في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عطارٍ عن أبي بكر مثل ابن كثير في الملائكة . وأما خَلَفَ ومحمد بن المنذر وأحمد بن عمر الوكيعي فرووا عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم : بفتح الياء في (يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) في المؤمن . وقال خلف عن يحيى سمعت أبا بكرٍ وقد سئل عنها ، فقال : (سَيَدْخُلُونَ) بفتح الياء .

وقرأ أبو عمرو في النساء ، وفي مريم ، وفي الملائكة ، وفي المؤمن : (يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) بضم الياء ، وفتح الياء من (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) .

وروى حفص عن عاصم أنه كان يفتحهن كُلَّهُنَّ . وروى الكسائي عن أبي بكر وخلاد عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنه فتحهن كُلَّهُنَّ مثل حفص .

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي بفتح الياء فيهنَّ كُلَّهُنَّ<sup>(٢)</sup> . .

[ قال أبو علي ]<sup>(٣)</sup> : حجة من قال : (يَدْخُلُونَ) قوله : (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُخْبَرُونَ) [ الزخرف / ٧٠ ] (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ) [ الحجر / ٤٦ ] (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ) [ يس / ٢٦ ] . ومن قال : (يَدْخُلُونَ) فلأنهم لا يدْخُلونها حتى يَدْخُلُوهَا .

(١) في (ط) : به .

(٢) السبعة ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٣) سقطت من (ط) .

اختلفوا<sup>(١)</sup> في ضم الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله<sup>(٢)</sup>: (أَنْ يَصَالِحَا) [النساء/ ١٢٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (يَصَالِحَا) بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَنْ يُصْلِحَا) بضم الياء والتخفيف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من قال: (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا)؛ فوجهه أَنْ الأعرَف في استعمال<sup>(٤)</sup> هذا النحو: تَصَالِحَا. ويبين ذلك أَنْ سيبويه زعم أَنْ هارون حَدَّثَهُمْ أَنْ بعضهم قرأ: (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بينهما صُلِحَا)<sup>(٥)</sup>، فَيَصْلِحَا: يَفْتَعِلًا، وَاِفْتَعَلَ وتفاعَلَ بمعنى، ولذلك صَحَّتِ الواوُ في: اجْتَوَرُوا، وَاِغْتَوَرُوا، وَاِغْتَوَرُوا، لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى: تَجَاوَرُوا، وَتَعَاوَنُوا، وَتَعَاوَرُوا، فهذه حجةٌ لِمَنْ قرأ (أَنْ يَصَالِحَا)، وكذلك زعموا<sup>(٦)</sup> في حرفِ عبد الله: (فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا إِنْ أَصَالِحَا).

ومن قرأ: (يُصْلِحَا)، فَإِنَّ الإِصْلَاحَ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَالتَّشَاجُرِ أَيْضاً قَدْ اسْتَعْمَلَ كَمَا اسْتَعْمَلَ تَصَالِحَ، قَالَ: (فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوَسَّسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ) [البقرة/ ١٨٢] وَقَالَ: (إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ) [النساء/ ١١٤]

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) في (م) زيادة: جَلَّ وَعَزَّ إِلَّا. وكلمة إِلَّا ليست في آية النساء المذكورة.

(٣) السبعة ٢٣٨.

(٤) في (ط): الاستعمال.

(٦) زادت (م) «أَنْ» بعد زعموا.

(٥) سيبويه ٤٢١/٢.



وليس الصلح على واحد من الفعلين، فيجوز أن يكون اسماً مثل: العطاء والعطية من أعطى، والكرامة من أكرم، فمن قرأ: (يُصْلِحًا) كان تعدّي الفعل إليه كتعدّيه إلى الأسماء، كقولك: أصلحتُ ثوباً. فإن قلت: فمن قرأ: تفاعل، فما وجهه، وتفاعل لا يتعدّى كما تعدّى أفعَل؟ قيل: إن تفاعل قد جاء متعدّياً في نحو قول ذي الرُّمّة:

وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ

به الوشي قرأتُ الرّياح وخورها<sup>(١)</sup>

ويجوز فيه أن يكون مصدراً حذفت زوائده، كما قال:

وإن يَهْلِكَ فَذَلِكَ كان قَدْرِي<sup>(٢)</sup>

أي: تقديري: ويجوز أيضاً أن يكون وُضِعَ المصدرُ موضعَ الاسم كما وُضِعَ الاسمُ في<sup>(٣)</sup> موضعِ المصدر في نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ . . .<sup>(٥)</sup>

وقوله:

ويعد عطائك المائة الرّثاعا<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من قصيدة في ديوانه ٢٣٢/١ والمعاني الكبير ١١٩٢، وفيه: «بها» بدل «به» قال شارح الديوان: الجرّدة من الرمل: بمعنى الجرداء، وغفل: ليس بها علم، بساط: واسعة مستوية، قرأتُ الرّياح: بواردها، وخورها: أراد خور الرّياح وهو: ما لان منها، ولم يكن فيه برّدة. قال ابن قتيبة: شبه آثار الرّياح بالوشي.

(٢) هذا عجز بيت ليزيد بن سنان وقد سبق انظر ١٣٢/٢، ٢٧٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) قطعة من بيت للبيد سبق في ١٨٢/١.

(٥) هذا عجز بيت للقطامي سبق انظر ١٨٢/١، ٣٨٨/٢.

واختلفوا في إسقاط الواو وإثباتها، وضمّ اللام، وإسكانها من قوله [جلّ وعز] <sup>(١)</sup>: (وإنّ تَلُوُوا) [النساء/ ١٣٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: (تَلُوُوا) بواوين الأولى مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزة وابن عامر: (تَلُوا) بواو واحدة، واللام مضمومة <sup>(٢)</sup>.

[قال أبو علي] <sup>(٣)</sup>: حجة من قال: (تَلُوُوا) أنّه <sup>(٤)</sup> قيل: إنّ ابن عباس فسّره بأنّه: القاضي يكون نيّة وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: (تَلُوا) بواو واحدة أن يقول: إن (تَلُوا) في هذا الموضع حسن، لأنّ ولاية الشيء. إقبال عليه، وخلاف الإعراض عنه، فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا، فلا تَلُوا، فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فيجازي المحسن المقبل بإحسانه، والمسيء المعرض بإعراضه وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يُقبل عليه، ويقول: لو قرأت: (وإن تَلُوا أو تُعرضوا)؛ لكان كالتكرير، لأنّ اللّيّ مثل الإعراض، ألا ترى أن قوله: (لَوُوا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ) [المنافقون/ ٥] إنّما هو إعراض عنهم وترك انقياد <sup>(٥)</sup> للحق، وكذلك (لَيّاً بِالسِّتَةِ) [النساء/ ٤٦] إنّما هو انحراف وأخذ فيما لا ينبغي أن يأخذوا فيه، فإذا كان كذلك كان كالتكرير، وإذا قلنا: (تَلُوا) فقد ذكرنا الإعراض وخلافه.

(١) و (٣) سقطت من (ط). (٢) السبعة ٢٣٩.

(٤) في (ط): فقد بدل أنه.

(٥) في (ط): إعراض عنهم وترك الانقياد.

ومن حجة من قال<sup>(١)</sup>: (تَلُّوْا) بواوين من لوى أن يقول: ما ذكرتم أن الدلالة وقعت عليه في قراءتكم (تَلُّوْا) بواو واحدة وقد فهم بما تقدم من قوله: (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا) فَيُسْتَغْنَى به، ولا يُنكر أن يتكرر اللفظان لمعنى واحدٍ نحو قوله: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [الحجر/ ٣٠] ونحو قوله:

وهندُ أتى من دُونِهَا النَّأْيُ والبعدُ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا<sup>(٣)</sup>

وقد قيل: إن (تَلُّوْا) يجوز أن يكون تَلُّوْوا، وأن الواو التي هي عينٌ هُمِزَتْ لانضمامها كما هُمِزَتْ في أَثْوَرٍ، وَأَلْقَيْتُ حركةً الهمزة على اللام التي هي فاءٌ.

اختلفوا في فتح النون والألف من قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: (والكتاب الذي نُزِّلَ على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) [النساء/ ١٣٦] وَضَمُّهَا.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر: (الذي نُزِّلَ على

(١) في (ط): قرأ.

(٢) عجز بيت للحطيئة وصدره:

أَلَا حَبْذَا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدُ

انظر ديوانه / ١٤٠، وابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠.

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة لعدي بن زيد وصدره:

وَقَدَّمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

وهو من شواهد مغني اللبيب انظر شرح أبياته ٩٧/٦ والدرر ١٦٧/٢

واللسان (مين).

(٤) سقطت من (ط).



رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) مضمومتين .

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي : (الذي نزل) . . . .  
والكتاب الذي أنزل) مفتوحتين . وروى الكسائي عن أبي بكر  
عن عاصمٍ مثل قراءة أبي عمروٍ بالضم<sup>(١)</sup> .

[ قال أبو علي ]<sup>(٢)</sup> : حجة من قال : (الذي نزل) : قوله  
تعالى : (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) ، [النحل / ٤٤] وقوله : (تنزيلُ  
الكتاب من الله) [ الزمر / ١ ] فأضيف المصدر إلى المفعول به ،  
والكتابُ على هذا مُنْزَلٌ .

وحجَّتْهم في قوله : (والكتاب الذي أنزل) قوله : (والذين  
آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ)  
[ الأنعام / ١١٤ ] .

وحجة من قرأ : (نزل) قوله<sup>(٣)</sup> : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ  
[ الحجر / ٩ ] وحجَّتْهم في قوله : (والكتاب الذي أنزل من قبل)  
[ النساء / ١٣٦ ] قوله<sup>(٤)</sup> : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)  
[ النحل / ٤٤ ] .

قال : وكلهم قرأ : (وقد نزل عليكم في الكتاب)  
[ النساء / ١٤٠ ] غيرَ عاصم فإنه قرأ : (وقد نزل)<sup>(٥)</sup> .

(١) زادت (ط) : ويفتح النون . وليست ضرورية وزاد في السبعة ص ٢٣٩ قبل كلمة  
بالضم : في (نزل) .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) زادت (ط) : تعالى .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) السبعة ٢٣٩ .

قال أبو علي: الْمُتَزَّلُ في الكتاب قوله تعالى<sup>(١)</sup>: (وَإِذَا رَأَيْتَ  
الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ  
غَيْرِهِ) إلى قوله [جل وعز]<sup>(٢)</sup>: (الظالمين) [الأنعام/٦٨].

اختلفوا في فتح الرء وإسكانها من قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (الدَّرَك)<sup>(٤)</sup>  
[النساء/١٤٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (في الدَّرَك)  
مفتوحة الراء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (في الدَّرَك) ساكنة الراء.  
وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم:  
(في الدَّرَك) مثل أبي عمرو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: الدَّرَك، والدَّرَك لغتان في الكلمة مثل:  
الشَّمْع والشَّمْع، والقَصَص والقَصَص<sup>(٦)</sup>. ومثله في المعتل الغيب  
والعَاب، والذَّيْم والذَّام، ولو كان الشَّمْع مُسَكَّنًا عن الشَّمْع ولم  
يكن لغة فيه، لم يجز أن يُسَكَّن، ألا ترى أن مثل جَمَلٍ وَقَدَمٍ، لا  
يُسَكَّنُ كما يُسَكَّنُ المضموم والمكسور، كما لم يُحذف الألف في  
الفواصل والقوافي، كما حذفت الياء والواو.

حَفْصٌ عن عاصم (أولئك سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ)

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في حاشية (ط) هنا ما نصه: ابتداء المقابلة من قوله: الدرك.

(٥) السبعة: ٢٣٩. (٦) في (ط): والقص والقصص.

[ النساء / ١٥٢ ] بالياء ولم يكن يقرأ بالياء في هذه السورة غير هذا الحرف.

أبو بكر عن عاصم بالنون.

وقرأ حمزة: (أولئك سوف يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ) بالنون. وكذلك قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بالنون.

وقرأ حمزة وحده: (أولئك سيؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) [ النساء / ١٦٢ ] بالياء.

وقرأ الباقون هذا الحرف بالنون<sup>(١)</sup>.

حفص عن عاصم (أولئك سوف يُؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ) بالياء<sup>(٢)</sup> حجته في ذلك (وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً) [ النساء / ١٤٦ ].

حمزة: (سوف يؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ) [ النساء / ١٥٢ ] بالنون. حجته قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ) [ العنكبوت / ٢٧ ] (فَاتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ) [ الحديد / ٢٧ ].

حمزة وحده: (أولئك سيؤْتِيهِمْ) [ النساء / ١٥٢ ] حجته (وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً) [ النساء / ٤٦ ] (وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيؤْتِيهِمْ أَجُورُهُمْ) [ النساء / ١٧٣ ].

(١) السبعة ٢٤٠.

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).



اختلفوا في قوله [ جلّ وعز ]<sup>(١)</sup> (لا تَعْدُوا في السَّبْتِ).  
[ النساء/ ١٥٤ ].

فقرأ نافع: (تَعْدُوا) بتسكين العين وتشديد الدال.  
وروى عنه ورش: (تَعْدُوا) بفتح العين وتشديد الدال.  
وكلهم ضمّ الدال، وقرأ الباقون: (لا تَعْدُو) خفيفة<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو زيد: عدا عليّ اللصّ أشدّ العدوّ، والعدو والعداء  
والعدوان، أي: سَرَقَكَ وظلمك، وعدا الرجل يعدو عدواً في  
الحضر، وقد عدت عينه عن ذاك أشدّ العدوّ فهي تعدو.  
قال أبو علي [ ومن قرأ ]<sup>(٣)</sup>: (لا تَعْدُوا) حجتة قوله تعالى:  
(وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [ البقرة/ ٦٥ ] فجاء  
في هذه القصة بعينها: افعلوا، وقال: (ولا تعتدوا إنّ الله لا يحبّ  
المعتدين) [ البقرة/ ١٩٠ ].

وأما من قال: (لا تَعْدُوا) على: لا تفعلوا، فحجّتهم قوله  
تعالى: (إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ) [ الأعراف/ ١٦٣ ] في هذه القصة،  
وقال: (فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) [ المؤمنون/ ٧ ]  
وقال: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) [ البقرة/ ١٧٣ ]  
[ النمل/ ١١٥ ] [ الأنعام/ ١٤٥ ] فقوله: (ولا عادٍ) يحتمل  
أمرين: أحدهما أنّه فاعل من عدا يعدو: إذا جاوز، وقد تقول<sup>(٤)</sup>: مَا  
عَدَوْتُ أَنْ زُرْتُكَ، أي: ما جاوزت ذلك. وروى عن الحسن: (ولا  
عادٍ) أي: ولا عائدٍ فقلب؛ مِنْ عَادَ إِلَى الشَّيْءِ. ويقوي تفسير  
الحسن ما أثر من قوله [ عليه السلام ]<sup>(١)</sup>: «يجزىء في الضارورة

(١) في (ط): تعالى. (٣) سقطت من (م). (٥) زيادة في (ط).

(٢) السبعة ٢٤٠. (٤) في (ط): ويقولون.

صَبُوحٌ أَوْ غَبُوقٌ»<sup>(١)</sup> أي : لا يعود إليه لأنه إذا أكله مرة واحدة<sup>(٢)</sup> لا يخشى معها على نفسه. ومن حجتهم قوله : (فَلَا عُذْوَانٌ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ) [البقرة/١٩٣] وقوله : (فَلَا عُذْوَانٌ عَلَى) [القصص/٢٨] فهذا مصدر كالشكران والغفران ومصدر افتعل : الاعتداء.

فأما قراءة نافع : (لا تَعْدُوا) فإنه يريد : لا تفتعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً، ولم يكن الأول حرف لين، نحو: دَابَّةٌ، وشَابَّةٌ، وثُمُودُ الثوبِ، وقيلَ لهم، ويقولون : إنَّ المدَّ يصيرُ عوضاً من الحركة. وقد قالوا : ثوبٌ بكر، وجَيْبٌ بكرٍ فأدغموا، والمدُّ الذي فيهما أقلُّ من المد<sup>(٣)</sup> الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفي نحو: أَصَيِّمٌ ومدَيِّقٌ ودُويَّةٌ، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذي فيه، لم يمتنع أن يُجمع بين الساكنين<sup>(٤)</sup> في نحو (تَعْدُوا)، و(تَخْطِفُ)، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدةً؛ صار بمنزلة حرفٍ متحركٍ، يقوي ذلك : أن من العلماء بالعربية من جَعَلَ المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وذلك قولُ يونسَ في النسبِ إلى مُثْنَى :

(١) أورده صاحب النهاية في غريب الحديث مادة (ضرر) ٨٣/٣ عن سمرة.

وقال : والضرورة : لغة في الضرورة : أي إنما يحل للمضطر من الميتة أن

يأكل منها ما يسد الرَّمقَ غَداءً أو عشاءً وليس له أن يجمع بينهما. وانظر اللسان

(ضرر). (٣) زيادة في (ط).

(٢) سقطت من (م). (٤) في (ط) : ساكنين.

مُثَنَوِيٌّ، جعله بمنزلة مَلْهَوِيٍّ، ويقوي ذلك جوازُ نحو أَصِيْمٌ وأنه قول العرب جميعاً مع نقصان المدِّ فيه. ويقوي ذلك أنهم قد وضعوا موضع حرف لين<sup>(١)</sup> غيره. وذلك نحو قوله: (٢)

تَعَفَّفْ وَلَا تَبْتَشْ فَمَا يُقْضَ يَأْتِيكََا

فحرف المدِّ الذي قبل<sup>(٣)</sup> حركة ما قبله منه. وقال (٤):

خَلِيلِي عُوْجَا عَلَى رَسْمِ دَارٍ

خَلْتُ مِنْ سُلَيْمِي وَمِنْ مِيَّةٍ

فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه. وقال:

صَفِيَّةٌ قُومِي وَلَا تَعْجِزِي

وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حَمْزِهِ<sup>(٥)</sup>

فجعل مكان حرف اللين غيره. وقال:

لَقَدْ سَاءَنِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ

وَمَا طَلْبَانِي دُونَهَا بِغَرَامَةٍ<sup>(٦)</sup>

[وَمَا كُلُّ مُوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٌ<sup>(٧)</sup>

(١) في (ط): اللين. (٢) لم نعثر على قائله ولا تتمته.

(٣) في (ط): فحرف المد والذي قبل كل حركة. وشطب على عبارة: الذي قبل كل.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) البيت لكعب بن مالك، وقد سبق في ٧٣/١، ٢١٢.

(٦) البيت في مجالس العلماء للزجاجي ١٥١، أنشده الأصمعي ولم ينسبه.

(٧) عجز بيت صدره:

وَمَا كُلُّ ذِي لَبٍ بِمَوْتِكَ نَصَحَهُ

وهو في الكتاب ٤٠٩/٢ قال الأعلام: الشاهد فيه وقوع الياء ساكنة، وقبلها كسرة لما فيها من المد موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن، ولذلك لزمّت هذه الياء حرف الروي وكانت ردفاً له لا يجوز في موضعها إلا =



مخالف للبيت الأول، لأنَّ حرف اللين فيه أطول من البيت الأول. . . [ (١) ]

فإذا كانوا قد جعلوا مواضع حرف اللين غيرَه في هذه الأشياء التي ذكرنا؛ جاز أن يُجعل موضع حرف اللين غيرَه في هذه المواضع التي قرأت بها القراء، ولم يكن ذلك لحناً وإن كان الوجه الآخر أكثر في الاستعمال، ويقوي ذلك أن ما بين حرف اللين وغيره يسير، فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع في الوزن واحداً، ألا ترى أن الضاد وإن شغلت في خروجها مواضع لتفشيها واستطالتها بمنزلة النون التي تخرج من الخياشيم في الوزن، فكذلك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله من جنسه، وبين سائر الحروف التي ليست بليّنة، يسير يُحتمل ذلك ولا يتفاوت. ويقوي ذلك ما أنشده سيبويه:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ

وَمَسَّحَ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ (٢).

قال: قرأ حمزة وحده: (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُوراً) [ النساء/ ١٦٣ ] بضم الزاي حيث وقعت (٣).

قال أبو علي: القول فيه على وجهين: أحدهما: أن يكون

= الواو، إذ كانت في المد بمنزلتها. والمعنى: إن الإنسان قد ينصح من يستغشه، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحقاً للنصيحة.

(١) ما بين معقوفتين سقط من (م).

(٢) سبق انظر ٣٩٧/٢.

ووضع في طرة (ط): يريد: ومسحه فأدغم.

وقد رسمت في (م) ومسحه، على الأصل.

(٣) السبعة ٢٤٠ وزاد بعده: ومثله (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر) [ الأنبياء ١٠٥ ] وقرأ الباقون: (زبوراً) و(في الزبور) مفتوحتين.

جمع زُبُرٍ فأوقع على المزبور اسمُ الزُّبُرِ كقولهم: ضَرَبُ الأمير. ونسجُ اليمن، كما سُمِّي المكتوب الكتابُ ثمَّ جُمعَ الزُّبُرُ على زُبُور<sup>(١)</sup>، وجَمَعَهُ لوقوعه موقع<sup>(٢)</sup> الأسماء التي ليست بمصادر، كما جُمعَ الكتابُ على كتبٍ لَمَّا اسْتُعْمِلَ استعمالُ الأسماء، فقالوا: زُبُورٌ. والآخر: أن يكونَ جَمَعَ زُبُوراً بحذف الزيادة على زُبُورٍ كما قالوا: ظريفٌ وظُرُوفٌ، وكَرَوَانٌ وكِرَوَانٌ، وَوَرَشَانٌ وَوَرُشَانٌ ونحو ذلك مما جُمعَ بحذف الزيادة. ويدل<sup>(٣)</sup> على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطرَد هذا الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهرَ وزهيرٍ وحارِثٍ، وحُرَيْثٍ، وثابتٍ، وثُبَيْتٍ فالجمعُ مثله في القياس، وإن كان أقلَّ منه في الاستعمال.

[ آخر الكلام في سورة النساء ]<sup>(٤)</sup>

(١) في (ط): الزبور.

(٢) في (ط): مع.

(٣) في (ط): ويدلك.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط). وفي (ط): سورة المائدة بسم الله الرحمن الرحيم.

[ ذكر اختلافهم في

سورة المائدة ]

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من (شَنَان) [ المائدة/ ٢ ].

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن كثير: (شَنَان) متحركة النون.

وقرأ ابن عامر: (شَنَان) ساكنة النون.

واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر (شَنَان) ساكنة النون، وروى عنه حفص (شَنَان) متحركة النون.

واختلف عن نافع أيضاً فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبي والواقدي: (شَنَان) ساكنة النون<sup>(١)</sup>. وروى عنه ابن جَمَازٍ والأصمعي وورش وقالون: (شَنَان) متحركة النون<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: تأويل (لا يَجْرِمَنَّكُمْ): لا يَكْسِبَنَّكُمْ أن تعتدوا.

(١) في (ط) زيادة مقحمة بين إشارتين تعادل سطرًا.

(٢) السبعة ٢٤٢ مع اختلاف يسير في العبارة.



فَيَجْرِمَنَّكُمْ: فعلٌ متعدٍ إلى مفعولين، كما أنَّ يكسبنكم كذلك.  
ويَدُلُّ<sup>(١)</sup> على ذلك قولُ الشَّاعِرِ في صِفَةِ عُقَابٍ:

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ  
تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا<sup>(٢)</sup>

وقوله: «جريمة ناهض» يحتمل تقديرين<sup>(٣)</sup>: أحدهما: جريمة قوت ناهض أي: كاسب<sup>(٤)</sup> قوته، وقد قالوا: ضارب قِدَاحٍ، وضرب قِدَاحٍ، وعارف وعريف. والآخر: أن لا يُقَدَّرَ حذف المضاف، وتضيف جريمة إلى ناهض، والمعنى كاسب ناهض، كما تقول: بديع<sup>(٥)</sup> كاسب مولاة، تريد: أنه يسعى<sup>(٦)</sup> له ويرد عليه. فَجَرَمَ يستعمل في الكسب وما يرد سعي الإنسان عليه. وأما أجرم ففي اكتساب الإثم، قال [جل وعز]<sup>(٧)</sup>: (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ

(١) في (ط) ويدلك.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي، وقبلة:

كَأَنِّي إِذْ عَدَوْتُ ضَمَنْتُ بَزْيٍ مِنْ الْعُقْبَانِ خَائِنَةٌ طُلُوبَا  
وهو يذكر عقاباً شبه فرسه بها، والمعنى: كأني إذ غدوا للحرب ضمنت بزي، أي سلاحي عقاباً، خائنة أي: منقضة، وجريمة: بمعنى كاسبة، والناهض: فرسخها، والنيق: أرفع موضع في الجبل، والصليب: ودك العظام. انظر اللسان (صلب) وانظر ديوان الهذليين ١٢٠٥/٣.

(٣) في (ط): أمرين.

(٤) في (ط): كاسبة.

(٥) في (م): بزيغ.

(٦) في (ط): أي يسعى.

(٧) سقطت من (ط).

مُتَّقِمُونَ) [السجدة/٢٢]. وقال تعالى<sup>(١)</sup>: (فَعَلَيْ إِجْرَامِي) [هود/٣٥] والتقدير: فعلي عقوبة إجرامي، أو إثم إجرامي، ومعنى: (لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقُومٍ): لا تكتسبوا<sup>(٢)</sup> لبغض قومٍ عدواناً ولا تقترفوه. ومن فتح أن وقع النهي في اللفظ على الشنان، والمعني بالنهي: المخاطبون، كما قالوا: لَا أَرَيْنَكَ ههنا، (وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران/١٠٢]. وكذلك قوله: (وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ) [هود/٨٩] (فَأَنْ يُصِيبَكُمْ) المفعول الثاني، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أن المفعول الأول في الآية الأخرى المخاطبون، والثاني قوله: (أَنْ تَعْتَدُوا) ولفظ النهي واقع على الشقاق والمعني بالنهي المخاطبون بها<sup>(٣)</sup>.

وقال<sup>(٤)</sup> أبو زيد: شَنِتُّ الرجلَ أَشْنُوهُ شَنًّا، وَشَنَانًا، وَشُنًّا، وَمَشْنَأَةً: إِذَا أَبْغَضْتَهُ. ويذهب<sup>(٥)</sup> سيويه إلى أن ما كان من المصادر على فَعْلَانٍ لم يتعدَّ فِعْلُهُ قَالَ<sup>(٦)</sup>: إِلَّا أَنْ يَشُدَّ شَيْءٌ نَحْوَ: شَنِتُّهُ شَنَانًا<sup>(٧)</sup>. ولا يجوز أن يكون شَنِتُّهُ<sup>(٨)</sup> يرادُّ به حرفُ الجرِّ والحذف، كما قال سيويه في فِرْقَتُهُ، وحذَرْتُهُ إِنَّ أَصْلَهُ حَذَرْتُ مِنْهُ<sup>(٩)</sup>. وذلك

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لا تكسبوا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (ط): وذهب.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) الكتاب ٢/٢١٨.

(٨) سقطت من (م).

(٩) انظر الكتاب - ٢/٢١٩.

أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل نحو شَانِيءٌ و (إِنَّ شَانِيكَ هُوَ  
الْأَبْتَرُ) [الكوثر / ٣] وقال:

لشَانِيكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ<sup>(١)</sup>

فهذا يقوي أنه مثل: علم يعلم فهو عالمٌ، وشَرِبَ يشربُ فهو  
شاربٌ، ونحو ذلك من المتعدي.

ومما يقوي ذلك: أن شَنَيْتُهُ في المعنى مثلُ أَبْغَضْتُ<sup>(٢)</sup>،  
فلما كان بمعناه عُذِّي كما عُذِّي أَبْغَضْتُ، كما أن الرفث لما كان  
بمعنى الإفضاء عُذِّي بالجار كما عدي الإفضاء به.

ومما يدل على تَعَدَّيه ما حكاه أبو زيد في مصدره في<sup>(٣)</sup>  
الشَّنْءِ والشُّنْءِ، فالشَّنْءُ مثل: الشَّتْمِ، والشُّنْءُ مثل: الشُّغْلِ.

وقال سيبويه: وقالوا<sup>(٤)</sup>: لَوَيْتُهُ<sup>(٥)</sup> حَقَّهُ لَيَّانًا، على فَعْلَانٍ<sup>(٦)</sup>.  
فيجوز على هذا: أن يكون شَنَانٌ فيمن أسكن النون مصدرًا  
كاللَّيَّانِ، فيكون المعنى: لا يعجزمنكم بُغْضُ قومٍ، كما كان التقديرُ

(١) عجز بيت لساعدة بن جؤية يصف ضبعاً ومصدره:

ألا قالت أمانة إذ رأته

قال شارحه أبو سعيد: كأنها قد رآته قد ضرع وكل من المرض، فكرهت أن  
تقول له شيئاً، فقالت: «لشانتك الضراعة والكلول» كما تقول: لعدوك البلاء.  
والكلول: أن يكل بصره. (شرح أشعار الهذليين ١١٤٢/٣. واللسان:  
كلل).

(٥) في (ط) ألويته.

(٦) الكتاب ٢/٤١٦.

(٢) في (ط): أبغضته.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (م): «قالوا».



فيمن فتح كذلك، وقال أبو زيد: رجلٌ شَنَّانٌ وامرأةٌ شَنَّانةٌ، مصروفان. قال<sup>(١)</sup>: وقد يقال: رجلٌ شَنَّانٌ بغير صرفٍ، ولأنك<sup>(٢)</sup> تقول: امرأةٌ شَنَّاءُ. أبو عبيدة: شَنَّانٌ قومٌ: بغضاء قومٍ، وهي متحركة الحروف: مصدرٌ شَنَنْتُ، وبعضهم يسكنُ النون الأولى، وأنشد للأحوص:

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي

وإنَّ لَامَ<sup>(٣)</sup> فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا<sup>(٤)</sup>

قال أبو عبيدة: وَشَنَنْتُ في موضعٍ آخرَ معناه: أقررتُ وبُؤْتُ به، وأخرجته وأنشد للعجاج:

زَلَّ بَنُو الْعَوَامِ عَنِ آلِ الْحَكَمِ

وَشَنِنُوا الْمُلْكَ لِمُلْكٍ ذِي قَدَمٍ<sup>(٥)</sup>

وقال الفرزدق:

ولو كان هذا الأمرُ في جاهليَّة

شَنَنْتَ به أو غَصَّ بالماء شارِبُهُ<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لأنك.

(٣) في (م): عاب.

(٤) البيت في ديوان الأحوص ص ٥٨، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٤ والشعر والشعراء ٥١٩ وتفسير الطبري ٤٨٧/٩ والبحر المحيط ٤٢٢/٣ والصحاح واللسان والتاج (شَنَّ) مع اختلاف في الرواية. والشَّنَان: الشَّنَان، سهل همزته، وسيشير إلى ذلك المصنف موضحاً.

(٥) ديوانه ١٧٣/١، واللسان والتاج (شَنَّ).

(٦) ديوانه ٤٩/١ واللسان (شَنَّ) مع اختلاف في الرواية فيهما وفي مجاز القرآن.

انتهى كلام أبي عبيدة<sup>(١)</sup>. [قال أبو علي]<sup>(٢)</sup> وفي قوله<sup>(٣)</sup>:  
بعضهم يُسْكِنُ النون الأولى يَدُلُّ على أَنَّ الشَّنَّانَ بِإِسْدَانِ النون  
مصدرٌ كما أَنَّ الشَّنَّانَ كذلك.

فأما الشَّنَّانُ على فَعْلَانٍ، فَإِنْ فَعْلَانٌ قد جاء مصدرًا وجاء  
وصفًا، وهما جميعًا قليلان. فَمِمَّا جاء فيه فَعْلَانٌ مصدرًا ما حكاه  
سيبويه<sup>(٤)</sup> من قولهم: لَوَيْتُهُ حَقَهُ لَيَّانًا، فيجوز على قياس هذا، وإن  
لم يَكْثُرْ أَنْ يَكُونَ شَنَّانَ مَثَلُهُ، في أَنَّهُ مصدرٌ على أَنَّ في قول أبي  
عبيدة دَلَالَةٌ على أَنَّ شَنَّانَ الْمُسْكِنِ العين مصدرٌ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ  
وَصْفًا على فَعْلَانٍ، وفَعْلَانٌ أيضًا في الوصفِ ليس بالكثير إذا لم  
يَكُنْ له فَعْلَى، فمما جاء من فَعْلَانِ صِفَةً لَا فَعْلَى له ما حكاه سيبويه  
من قولهم: خَمَصَانٌ، وحكى غيره نَدْمَانٌ قال<sup>(٥)</sup>:  
ونَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَاسَ طَيِّبًا<sup>(٦)</sup>

وأنشد أبو زيد ما ظاهره أَنَّ يكون فَعْلَانٌ فيه صِفَةٌ، وهو:

(١) مجاز القرآن ١/١٤٧ - ١٤٨ مع اختصار يسير.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): قوله وبعضهم.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سبق قريباً.

(٦) صدر بيت من قصيدة للبرج بن مُشهر وعجزه:

سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النجوم

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٧٢، والمؤتلف والمختلف للآمدي

٨٠/ وانظر اللسان (ندم) وهو من أبيات المغني انظر شرحها للبغدادي

٢/٢٣٤.

لما استمرَّ بها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ

بالبين عنك بها يَرَاكَ شَنَّانًا (١)

ويقربُ أن يكونَ مثلَ شَنَّانٍ في أنَّه فَعْلَانٌ، وإن كان شَنَّان له مؤنث هو شَنَّأى. فيما حكاه أبو زيد، وليس لَشَيْحَان.

فإن قلت: فلم لا يكون شاح يشيح مما (٢) يجوز أن يكون منه فَعْلَانٌ له مؤنثٌ على فَعْلَى، كما أنَّ عامَّ يعيمُ، وعَيِّمانٌ كذلك. فإنه لا يكونُ مثله، ألا ترى أن يقول: إنَّ قولهم (٣) في مصدره: عيمَةٌ، ولحاق علامة التانيث به صار بدلاً من تحريك العين، فجاء فيه فَعْلَانٌ وفَعْلَى، كما جاء فيما كان مصدره على فَعَلٍ، نحو: العَطَشُ، فمن ثمَّ جاء: غِرَّتْ تَغَارُ غَيْرَةً وَغَيْرَانُ وَغَيْرَى، وَحِرَّتْ تحارُ حَيْرَةً وَحيرانُ وحيرَى، وليس شَيْحَانُ كذلك، ألا ترى أنه قد جاء:

.... وشايحتَ قَبْلَ اليوم إنك شَيْحٌ (٤)

(١) البيت بغير نسبة في النوادر ص ٤٩٤ (ط. الفاتح) والمحتسب ١٢٩/١ مع آخرين قبله وفي سر صناعة الإعراب ٨٧/١ واللسان (بجح، شيح، رأى) مع اختلاف في الرواية. المبتجع: المفتخر، وشيخان: اختلف في ضبط فائه بالفتح والكسر، وهو الغيور.

(٢) في (ط): ومما.

(٣) في (ط): في قولهم.

(٤) عجز بيت لأبي نؤيب في ديوان الهذليين ق ١ / ١١٦ من قصيدة يرثي بها نسيبة، صدره:

بدرت إلى أولاهم فسبقتهم

والعجز في الكامل ٨١/١ واللسان (شيح).



وفاعل في أكثر الأمر يجيء فيما كان على فَعَلَ نحو: ضَارَبَ وضَرَبَ، وجاء في الحديث: «أَعْرَضَ وَأَشَاح»<sup>(١)</sup>. فأما تركُ صرفِ شَيْحَانِ في البيت مع أنه لا فَعْلَى له، فإنه يجوز أن يكون اسماً علماً، ويجوز أن يكون على قولٍ مَنْ يجيز<sup>(٢)</sup> ترك صرفِ ما ينصرف في الشعر.

فأما الشَّنَانُ فإن فعلاً يجيء على ضربين: أحدهما: اسمٌ، والآخر: وصفٌ. والاسم<sup>(٣)</sup> على ضربين؛ أحدهما أن يكون مصدراً، كالنَّقْزَانِ، والنَّغْرَانِ، والغَلْيَانِ، والنَّفْيَانِ، والطَّوْفَانِ، والنَّعْبَانِ<sup>(٤)</sup> والغَثْيَانِ، وعامة ذلك يكون معناه: التحركُ، والتقلبُ، فالشَّنَانُ على ما جاءت<sup>(٥)</sup> عليه هذه المصادرُ. والاسمُ الذي ليس بمصدرٍ نحو: الورْشَانِ والعَلْجَانِ. وأما<sup>(٦)</sup> مجيءُ فَعْلَانٍ وصفاً فنحو: الزَّفْيَانِ والقَطْوَانِ، والصَّمْيَانِ<sup>(٧)</sup>، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد [من

(١) قطعة من حديث رواه مسلم في كتاب الزكاة عن عدي بن حاتم ٦٨ (١٠١٦) قال: ذكر رسول الله ﷺ النار فأعرض وأشاح ثم قال: «اتقوا النار» ثم أعرض وأشاح، حتى ظننا أنه كأنما ينظر إليها، ثم قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة».

(٢) في (ط): يجوز.

(٣) في (ط): فالاسم.

(٤) سقطت من (م). والنعبان: صوت الغراب.

(٥) في (ط): ما جاء.

(٦) في (ط): فأما.

(٧) النقر والنقزان: كالثوبان صُعْدًا في مكان واحد، وقد غلب على الطائر المعتاد الثوب كالغراب والعصفور. اللسان / نقز / .

نغرينغر نغراناً: غلى وغضب وقيل: هو الذي يغلي جوفه من الغيظ اللسان / نغر / .

قولهم<sup>(١)</sup>: إِنْ عَذُوكَ لَرَضَمَانٌ، أي: ثَقِيلٌ؛ إِذَا ثَقُلَ عَذُوهُ مِثْلَ  
عَدُوِّ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ.

وقال أبو زيد أيضاً: يقال: كَبَشُ آلٍ، مثل: عالٍ، وأَلْيَانٌ،  
وكَبَاشُ أَلْيٍ، مثل: عُمِيٍّ، ونَعَجَةُ أَلْيَانَةٍ. وأَلْيَانَتَانِ، وأَلْيَانَاتٌ،  
وكَبَشُ أَلْيَانٍ، وكَبَاشُ أَلْيَانَاتٍ، مثل: أَتَانٍ قَطْوَانَةٍ، وحمَارٍ قَطْوَانٍ: إِذَا  
لَمْ يَكُنْ سَهْلَ السَّيْرِ، وَقَطْوَانَتَانِ وَقَطْوَانَاتٌ قَالَ: وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ قَطَا  
يَقْطُو قَطُوءًا وَقُطُوءًا، إِذَا قَارَبَ بَيْنَ خَطْوِهِ، فَإِنْ قَلَّتْ: كَيْفَ لَا يَكُونُ نَحْوُ<sup>(٢)</sup>  
رَضَمَانَ وَصَمَيَانَ، مَصَادِرُ وَلَيْسَتْ بِصِفَاتٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَرَى<sup>(٣)</sup> عَلَى  
الْمَوْصُوفِ كَمَا أَنَّ عَدْلًا وَرَضِيًّا كَذَلِكَ؟ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ  
الْأَسْمَاءُ<sup>(٤)</sup> صِفَاتٌ وَلَيْسَتْ بِمَصَادِرَ مَجِيئُهَا فِي نَحْوِ<sup>(٥)</sup>: كَبَشُ أَلْيَانٍ، فَلَا  
يَخْلُو هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا أَوْ مَصْدَرًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا  
لَأَنَّ مَصَادِرَ نَحْوِ: نَعَجَةِ أَلْيَاءٍ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ<sup>(٦)</sup> نَحْوِ:  
الْحَمْرَةِ وَالصَّفْرَةِ، أَوْ الصَّلَعِ<sup>(٧)</sup> وَالْفَطَسِ، وَلَمْ يَجِءْ مِنْهُ شَيْءٌ  
عَلَى فَعْلَانٍ فِيمَا عَلِمْنَا. وَيَقْوِي ذَلِكَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي أَلْيَانٍ مِنْ  
التَّأْنِيثِ وَالتَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصِّفَاتِ، وَلَا يَكَادُ

= النفيان: نفيان السيل ما فاض من مجتمعه. اللسان / نفي / .

الغثيان: خبث النفس وهو تحلب الفم فربما كان منه القيء. اللسان / غثا /

الزفيان: شدة هبوب الريح. اللسان / زفا / .

الصمميان: الشجاع الصادق الحملة. والجريء على المعاصي. والتلفت.

والوثب، اللسان / صما / .

(١) زيادة في (ط)

(٢) في (ط): مثل.

(٥) في (ط): مثل.

(٣) في (ط): كانت. قد جرت.

(٦) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): أسماء.

(٧) في (ط): والصلع.

يجيء ذلك في المصادر. وما حُكي من تأنيث زورٍ وعدلٍ ليس  
بالشائع، فأما ما أنشده أبو عبيدة من قول الأحوص:  
وإن عاب فيه ذو الشنان وفندا<sup>(١)</sup>

فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون على التخفيف القياسي  
كقولك في تخفيف: ملآن وظمان: ظمان وملان، تحذفها وتلقي  
حركتها على ما قبلها، والآخر أن يكون على حذف الهمزة التي هي  
لام، كما حذفت من السواية التي أصلها سَوَائِيَّة، مثل الكراهية،  
وكما يذهب إليه أبو الحسن في أشياء: أنه جمع شيء، على  
أفعلاء، كما قيل: سمح وسمحاء، فحذفت الهمزة التي هي لام  
فأما الأظهر في قوله: ذو الشنان، فأن يكون مصدراً كالليان، ألا  
ترى أنه قد أضيف إليه ذو، فلا يكون من أجل ذلك وصفاً. فإن  
قلت: قد<sup>(٢)</sup> جاء (ذو) في مواضع غير معتد بها كقول الشماخ:  
وأدمج دمج ذي شطن بديع<sup>(٣)</sup>

فإن حمله على الوجه الأول أقرب عندنا. وأما ما حكاه أبو  
زيد من قولهم: كبش آل، على مثال<sup>(٤)</sup>: فاعل، فشاذ، وكان  
القياس أن يكون ألي<sup>(٥)</sup> على أفعل، مثل: أعمى. فأما ما حكاه من

(١) سبق انظر الصفحة ١٩٣ من هذا الجزء.

(٢) في (ط): فقد.

(٣) عجز بيت صدره في ديوانه ٢٣٣: «أطار عقيقه عنه نَسْالاً»، العقيقة والعقيق  
والعقه: الشعر الذي يكون على المولود حين يولد من الناس والبهائم،  
والنسال: اسم ما سقط من الشعر والصوف والريش. أدمج: أي أحكمت  
أعضاؤه. الشطن: الحبل الشديد. بديع: جديد. وانظر اللسان (بدع).

(٤) في (ط): مثل.

(٥) سقطت من (م).



قولهم: كِبَاشٌ أُلِّيَ فيجوز<sup>(١)</sup> أن يكون الجمعُ وقع على القياس الذي كان يجب في الكلمة كأحمر<sup>(٢)</sup> وحُمِرٍ، ويجوز أن يكون كَبُزْلٍ وَعِيطٍ<sup>(٣)</sup>. ومن قال: شَنَانٌ وشَنَائٍ [وقد حكاهما أبو زيد]<sup>(٤)</sup> مثل عطشانٍ وعطشي، وحرَّانٌ وحرَّي، فشئتُ على هذا<sup>(٥)</sup> غير متعَدٍّ، كما أن عَطِشَ كذلك، لأنَّ هذا المصدر في أكثر الأمر ينبغي أن يكون الشَّنْءُ أو الشَّنْءُ مثل الشَّنْعِ<sup>(٦)</sup>، وقد حكاها<sup>(٧)</sup> أبو زيد. ومصدر هذا<sup>(٨)</sup> الذي لا يتعدَّى ينبغي أن يكون الشَّنَانُ، مثل الغليانِ والطَّوفانِ [لأنَّ هذا هو المصدرُ في أكثر الأمر]<sup>(٩)</sup>، ويجوز أن يكون الشَّنَانُ بتسكين العين مثل اللَّيَّانِ، ومن زعم أنَّ فعلاً إذا أُسْكِنَتْ<sup>(١٠)</sup> عينه لم يكُ مصدرًا، فقد أخطأ، لأنَّ أبا زيد قد حكى في عَيْمَانَ أَيْمَانَ أن بني تميم تنصبُ اللام فتقول: لويتهُ حقه لَيَّانًا بنصب اللام. ومن قال:

(١) في (م): «فيكون» بدل: «فيجوز».

(٢) في (ط): مثل أحمر.

(٣) جمع بازل وهو البعير إذا فطر نابه، وعيط: جمع أعيط وهو البعير الطويل العنق، والناقة عيطاء (اللسان عيط).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٥) في (ط): هذا القول.

(٦) في (ط): الشَّنْع. والشَّنْع: من شنع بالأمر: رآه شنيعاً.

(٧) في (ط): حكاهما.

(٨) في (ط): «ومصدرهما» بدل «ومصدر هذا».

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط) وقد وضع الناسخ إشارة عنده لاستدراك النقص غير أنه سها عنه فيما يبدو.

(١٠) في (ط): سكنت.

شَنِتُّ الْعَقْرَ عَقَرَ بَنِي شُلَيْلٍ<sup>(١)</sup>

و: لَشَانَتِكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ<sup>(٢)</sup>

و (إِنَّ شَانَتَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) [الكوثر/ ٣] كان شَنِتُّ على قوله متعدياً، وليس كالوجه الأول، ولكن تجعله في التقدير مثل شربتُ وَلَقِمْتُ، ومثل هذا أنه جاء الفعل منه على ضربين من التعدي. وغير التعدي قولهم: جَزَلَ السَّيِّئُ يَجْزُلُ، وقالوا: جَزَلْتُهُ. قال:

مَنَعَ الْأَخِيظِلَّ أَنْ يُسَامِيَ قَوْمَنَا

شَرَفُ أَجَبٌ وَغَارِبٌ مَجْزُولٌ<sup>(٣)</sup>

فهذا يدلُّ على جَزَلْتُهُ. ومن ذلك: الْقَصْمُ وَالْقَصَمُ، فالْقَصْمُ مصدرُ قَصَمَ<sup>(٤)</sup>. وفي التنزيل: (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ) [الأنبياء / ١١] وقال الأعشى<sup>(٥)</sup>:

وَمَبْسِمَهَا عَنْ شَتِيَتِ النَّبَا

تِ غَيْرِ أَكْسٍ وَلَا مُنْقَصِمٍ<sup>(٦)</sup>

(١) هذا صدر بيت عجزه:

إِذَا هَبْتَ لِقَارِيهَا الرِّيحُ

العقر: موضع، وقاريها: متبعتها، انظر المحتسب ٢٨٢/٢ واللسان (عقر) وفيه: «كرهت العقر» بدل «شنت».

(٢) سبق انظر الصفحة ١٩٢ / من هذا الجزء.

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل انظر ديوانه ٩٥/١، واللسان (جزل) والجَزَلُ: أَنْ يَصِيبَ الْغَارِبَ - وهو ما بين السنام والعنق - دَبْرَةً فيخرج منه عظم، ويشد فيطمئن موضعه، يقال: جَزَلَ غَارِبَ الْبَعِيرِ، فهو مجزول، مثل جَزَلَ. ورواية الديوان: قرمنا: بدل قومنا.

(٤) في (ط): قَصَمْتُ.

(٥) في (ط): الشاعر.

(٦) البيت في ديوانه / ٣٥ وفيه منقضم بالضاد.

وقال آخر:

عَجِبْتُ هُنَيْدَةً أَنْ رَأَتْ ذَا رُثَّةٍ

وفماً به قَصَمَ وجلداً أسوداً<sup>(١)</sup>

فهذا مصدرُ قَصِمَ الذي لا يتعدى، ومن ذلك قولهم: عَجِي

وهو عَجٍ.

وأنشدنا<sup>(٢)</sup> علي بن سليمان:

عداني أن أزورك أن بهمى

عجايًا كُلُّها إلا قليلاً<sup>(٣)</sup>

فعجايًا كأنه جمعُ عَجِيٍّ مثل: طَبٌّ وطبيب، ومَذِلٌّ<sup>(٤)</sup>

ومَذِيلٌ وقال:

..... فماتع جوه إلا عُفَافَةٌ أو فُواقُ<sup>(٥)</sup>

(١) البيت في أساس البلاغة (قضم) بغير نسبة وروايته:

قالت بثينة إذ رأت ذارُثَةً وفماً به قضم وجلد أسود  
والرثة: عجلة في الكلام وقلة أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياء، والقضم:  
من قَضِمَت أسنانه إذا تكسرت أطرافها. وقريب منه القضم بالصاد، في  
اللسان: رجل أقضم الشية إذا كان منكسرها من النصف بين القضم.

(٢) في (ط): وأنشد.

(٣) البيت في تهذيب الأزهري (عدا) واللسان (بهم - عجا - عدا) بغير نسبة.  
وعداني: شغلني، والبهم: صغار المعز. والعجي: الفصيل تموت أمه  
فيرضعه صاحبه بلبن غيرها ويقوم عليه وجمعه عجايًا، بضم العين وفتحها.

(٤) المَذَل: الضجر والقلق مَذِل مَذَلًا فهو مَذِل والأنثى مَذَلَّة اللسان / مذل /.

(٥) البيت للأعشى من قصيدة قالها بنجران يتشوق إلى قومه مفتخرًا بهم وتماحه

في ديوانه ص ٢١١:

ما تعادى عنه النهار ولا تع جوه إلا عُفَافَةٌ أو فُواقُ



ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلبُ أُذُنَهُ  
أشدَّ الغضفان<sup>(١)</sup>، وقال الشاعر:

غُضِفًا طواها أمسٍ كلابي<sup>(٢)</sup>

فهذا يدل على غَضِفَ يَغْضِفُ. ومن ذلك قولهم: طَوِي  
يَطْوِي فهو طَيَّان. وقالوا: طَوَيْتُهُ أَطْوِيهِ طَيًّا. وقال<sup>(٣)</sup>:

فقام إلى حَرْفٍ طواها بِطِيَّه  
بها كُلُّ لَمَاعٍ بعيدِ المساوِفِ<sup>(٤)</sup>

وقال:

.... طواها أمسٍ كلابي

= وهو في اللسان [ عدا - عفف ] مع اختلاف في الرواية ينبنى عليها اختلاف في  
تفسير البيت. تعادى: تباعد. والعُقَافَة: بقية اللبن في الضرع بعد أن يحلب أكثر  
ما فيه. والفواق: اجتماع الدرة. يصف ظبية وغزالها فيقول: لا تبعد عنه طول  
النهار، ولا تؤخر رضاعته إلا ريشما يجتمع في ضرعها بعض اللبن.

(١) النوادر ٥٤٤ (ط: الفاتح).

(٢) هذا الشطر من أرجوزة طويلة للعجاج، وهو في وصف ثور وحشي رأى كلاب  
صيد ضممرها صاحبها. غضفًا: أي كلاباً مسترخية الأذان وهو وصف غالب  
لكلاب الصيد وانظر ديوانه ٥١٨/١ والخصائص ١٠٤/٣، ٢٠٥.

(٣) سقطت من (ط) وقال.

(٤) البيت لذي الرمة انظر ديوانه بشرح الأصمعي ١٦٣٦/٣ قال في شرحه:

فقام هذا الرجل إلى «حرف»: ناقة ضامر، طواها، أي: أضمرها بطيه كل  
لماع «بها» أي بالناقة. والمساوف: الواحدة مسافة ما بين الأرضين. ولماع:  
بلد يلعب بالسراب. وانظر أساس البلاغة / سوف/.

وقال: (١)

بَاتَ الْحَوِيرُثُ وَالْكَلابُ تَشْمُهُ

وَعَدَا بِأَحَدَبٍ كَالْهَلَالِ مِنَ الطَّوَى

ومن قال: شَنَّانٌ وَشَنَّائِي، فشنتت على هذا ينبغي أن لا يتعدى، فأما من قال: شَنَّانٌ وامرأة شَنَّانَةٌ، فالفعل المتعدي إنما هو من هذا دون الأول، وكلاهما قد حكاه أبو زيد. ونظير هذا في أنه اشتق منه فعل متعدي وآخر غير متعدي: ما حكاه أبو إسحاق من أنهم يقولون<sup>(٢)</sup>: جَزَلَ السَّنامُ يَجْزُلُ جَزْلاً: إذا فسدَ وَجَزَلَتْهُ أَجْزُلُهُ: إذا قطعته، فاشتق منه المتعدي وغير المتعدي، وأنشد أبو زيد فيما جاء فيه فَعَلَانٌ وصفاً:

وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرَّجَالُ ظِلَامَتِي

وَفَقَّاتُ عَيْنِ الْأَشْوَسِ الْأَبْيَانِ<sup>(٣)</sup>

وأنشد غيره: (٤)

هَلْ أَغْدُونُ يَوْمًا وَأُمْرِي مُجْمَعٌ  
وَتَحْتَ رَحْلِي زَفْيَانٌ مَيْلَعٌ<sup>(٥)</sup>

(١) لم نعثر على قائله. (٢) في (ط): ما حكاه أبو إسحق تقول:

(٣) البيت لأبي المُجَشَّرِ الضبي - جاهلي - وهو من مقطعة، انظر النوادر (٤٢٦).

ط الفاتح) والأشوس: الرافع رأسه تكبراً. اللسان (شوس).

(٤) في (ط): وقال الآخر.

(٥) هذا رجز لم يعرف قائله، وقبله:

يا ليت شعري والمنى لا تنفع

الزفیان: السريعة، الميْلَعُ: الجواد الخفيفة. انظر النوادر/١٣٣، والخصائص

١٣٦/٢ وشرح أبيات المغني ١٩٦/٦ والدرر ٢٠٤/١.

فحجّة من قرأ (شَنَان) أنّه مصدرٌ، والمصدرُ يكثر على فَعْلَانْ نحو: النزوان والغثيان والنَّفَيَان<sup>(١)</sup> والشَنَان يقارب الغليان<sup>(٢)</sup>، فجاء على وزنه لمقاربتة<sup>(٣)</sup> له في المعنى<sup>(٤)</sup>. ومن حجّة ابن عامر في إسكان النون أنّه مصدر وقد جاء المصدر على فَعْلَان في غير هذا [وذلك قولك]<sup>(٥)</sup>: لَوَيْتُهُ ذَيْنَهُ لَيَّاناً وقال<sup>(٦)</sup>:

وما العيشُ إلّا مَا تَلَذُّ وتَشْتَهِي  
وإنْ لَامَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا<sup>(٧)</sup>

فهذا مخففٌ [من الهمزة]<sup>(٨)</sup> على قياسِ الجمهور، والأكثر<sup>(٩)</sup> الشَّنَان، ألا ترى أنّه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن الذي<sup>(١٠)</sup> قبلها والمعنى فيه البغضاء. فإذا كان كذلك فالمعنى في القراءتين واحدٌ وإن اختلف اللفظان والمعنى. ومن زعم أن إسكان النون لحنٌ؛ لم يكن قوله مستقيماً، لأنّه يجوز أن يكون مصدراً كاللَّيَان، وأن يكون وصفاً كالنَّفَيَان، حكى ذلك أبو زيد. [ولا ينبغي أن يُحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله:

- (١) سقطت من (م): الغثيان والنفيان.
- (٢) في (ط): يقارب في المعنى كالغليان.
- (٣) في (ط): لموافقته.
- (٤) في (ط): وهي.
- (٥) في (ط): نحو.
- (٦) في (ط): وقال الشاعر.
- (٧) قريباً ص ١٨٩، وقد أسقطت (م) صدره:
- (٨) كذا في (ط) وسقطت من (م).
- (٩) زادت (م) «من» بعد الأكثر.
- (١٠) زيادة في (ط).



يَا بَا الْمَغِيرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُعْضِلٍ  
فَرَجَّتُهُ بِالنَّكَرِ مِنِّي وَالذَّهَابُ<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبُسُونِي بَرَقَعَا<sup>(٢)</sup>

لأنك تجد له مذهباً في الشائع المستقيم<sup>(٣)</sup> والمعنى: لا  
يجرمينكم بغض قوم. أي: بغضكم قوماً لصدّهم إياكم، ومن أجل  
صدّهم إياكم أن تعتدوا، فأضيف المصدر إلى المفعول به وحذف  
الفاعل، كقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: (مَنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/ ٤٩]  
و (بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ) [ص/ ٢٤] ونحو ذلك مما أضيف المصدر فيه  
إلى المفعول به، وحذف الفاعل في المعنى من اللفظ، وفي  
التفسير فيما زعموا: لا يحملنكم بغض قوم، فعلى هذا يُحمَلُ  
الشَّانُ<sup>(٥)</sup> فيمن حَرَّكَ أو أسكن. أما من أسكن فلأن هذا البناء  
قد<sup>(٦)</sup> جاء في الصفات<sup>(٧)</sup>، نحو غَضْبَانٍ وَسَكْرَانٍ، وحكى أبو زيد:

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ١٦/٢ ونسبه لأبي الأسود الدؤلي. وفي الخزانة  
٣٣٥/٤ (عَرَضاً). والبحر المحيط ٥٢/٥.

(٢) رجز أورد معه الفارسي في الجزء الأخير من هذا الكتاب بيتاً آخر هو:  
وفتحات في اليمين أربعا

ولم ينسبه. ونقله ابن جني عنه في الخصائص ١٥١/٣. وانظر المحتسب  
١٢٠/١ والبحر المحيط ٥٢/٥.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من (م).

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): الشَّانُ والشَّان.

(٦) في (م): وإن، وليست بشيء.

(٧) في (ط): في الصفة.

رجل<sup>(١)</sup> شَنَّانٌ وامرأةٌ شَنَّاءُ شَنَّاءُ فَإِنْ حَمَلَتْهُ عَلَى هَذَا دُونَ الْمَصْدَرِ فَقَدْ أَقَمْتَ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ تَعْتَدُوا فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الصِّفَةِ كَانَ التَّقْدِيرُ لَا يَحْمِلَنَّكُمْ بِغِضِ قَوْمٍ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا مَنْ حَرَّكَ فَقَالَ: الشَّئَانُ فَإِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي مَعْنَاهَا التَّقَلُّبُ وَالتَّرْعُزُ كَثِيرٌ، وَالصِّفَةُ دُونَهُ فِي الْكثَرَةِ، فَإِذَا كَثُرَ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَاسْتَقَامَ فِي الْمَعْنَى، وَعَضِدَهُ التَّفْسِيرُ، لَمْ يَكُنْ عَنْهُ مَذْهَبٌ إِلَى مَا لَمْ تَجْتَمِعْ فِيهِ هَذِهِ الْخِلَالُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَنْ صَدُّوكُمْ) [المائدة/٢].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: (إِنْ صَدُّوكُمْ) بِالْكَسْرِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ<sup>(٢)</sup>: (أَنْ صَدُّوكُمْ)<sup>(٣)</sup> بِالْفَتْحِ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حُجَّةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو فِي كُسْرِهِمَا الْهَمْزَةُ أَنَّهُمَا جَعَلَا (إِنْ) لِلْجَزَاءِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ الْجَزَاءُ هُنَا وَالصَّدُّ مَاضٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ مَا<sup>(٤)</sup> كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ صَدَّهِمُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْبَيْتِ فِي الْحَدِيثِ، وَالْجَزَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا لَمْ يَأْتِ، فَأَمَّا مَا

(١) سقطت من (ط).

(٢) فصلهم في السبعة ٢٤٢ بقوله: وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٣) سقطت من (ط) الآية.

(٤) سقطت من (ط): هو ما.

كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء. فالقول فيه: أن الماضي قد يقع في الجزاء وليس على أن المراد بالماضي الجزاء، ولكن المراد أن<sup>(١)</sup> ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، كأنه<sup>(٢)</sup> يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حُرَّتَا  
جِهَاراً، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ<sup>(٤)</sup>

وعلى ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لِم تَلِدُنِي لَثِيمَةً

وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بُدًّا<sup>(٥)</sup>

فانتفاء الولادة أمر ماضٍ، وقد جعله جزاءً، والجزاء إنما يكون بالمستقبل، فكأن المعنى: إن تنسب لا تجدني مولوداً لثيمة<sup>(٦)</sup>، وجواب (إن) قد أغنى عنه ما تقدم من قوله: (ولا يجرمنكم)، المعنى: إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): كذا وكذا.

(٤) ديوانه ٢ / ٨٥٥ وفيه: «ليوم» بدل: «لقتل» وانظر شرح أبيات المغني ١١٧/١.

(٥) البيت لزائدة بن صعصة يعرض فيه بزوجه وكانت أمها سرية انظر شرح أبيات المغني ١٢٥/١.

(٦) في (م): لثيم.



وأما قول من فتح فبين لا مؤونة فيه، وهو أنه مفعول له التقدير: ولا يجرمنكم شنان قومٍ لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. فإن الثانية في موضع نصبٍ لأنه<sup>(١)</sup> المفعول الثاني والأول منصوبٌ لأنه مفعول له.

واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (وأرجلكم) [المائدة/ ٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة: (وأرجلكم) خفضاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي<sup>(٣)</sup>: (وأرجلكم) نصباً.

وروى أبو بكر عن عاصم: (وأرجلكم) خفضاً، وحفص عن عاصم (وأرجلكم) نصباً<sup>(٤)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٥)</sup>: الحجة لمن جر فقال: (وأرجلكم) أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر: الباء الجارة. ووجه العاملين إذا اجتمعا في التزليل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) [الجن/ ٧] ونحو قوله: (يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة) [النسا/ ١٧٦] ونحو قوله: (هاؤم اقرؤوا كتابيه) [المعارج/ ١٩] وقوله: (قال: آتوني أفرغ عليه قطراً) [الكهف/ ٩٦] فلما رأى العاملان إذا اجتمعا<sup>(٦)</sup> حُمِلَ الكلام على أقربهما إلى المعمول، حمل<sup>(٧)</sup> في هذه الآية أيضاً

(١) في (م): بأنه.

(٥) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٦) في (ط) اجتمعتا.

(٣) زادت (ط): حفصاً بعد الكسائي.

(٧) سقطت من (م).

(٤) السبعة ٢٤٢ - ٢٤٣.

على أقربيهما، وهو الباء دون قوله: (فاغسلوا) وكان ذلك<sup>(١)</sup> الموضع واجباً، لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغسل.

وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غسل. ويقوي ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله تعالى: (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالُسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ) [ص/٣٣] إلى أنه الضرب.

وحكى التوزي عنه أنه قال: قالوا مسح علاوته بالسيف<sup>(٢)</sup> إذا ضربه<sup>(٣)</sup>، فكأن المسح في الآية غسل خفيف، كما أن الضرب كذلك، ليس في واحدٍ منهما متابعة ولا موالاة. فإن قلت: فإن المستحب أن يغسل ثلاثاً؛ قيل: ذلك السنة والاستحباب، وإنما جاءت الآية بالمفروض دون المسنون، فهذا وجه.

والوجه الآخر: أن التحديد والتوقيت إنما جاء في المغسول ولم يَجِءْ في الممسوح، فلما وقع التحديد مع المسح، عُلِمَ أنه في حكم الغسل لموافقة الغسل في التحديد. فإن قلت: فقد<sup>(٤)</sup> يجوز أن يكون على المسح، ألا ترى أنك تقول: مررتُ بزيد وعمراً فتحملُهُ على موضع الجار والمجرور، فحملُهُ على المسح

(١) في (ط): في هذا الموضع.

(٢) سقطت من (ط) ومن مجاز القرآن.

(٣) انظر مجاز القرآن ١٨٣/٢.

(٤) في (ط): فإنه.

قد ثبت وجاز، جررت اللام أو نصبته؟ قيل: ليس الحمل على  
الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحمل على اللفظ.

ووجه من نصب فقال: (وأرجلكم) أنه حمل ذلك على  
الغسل دون المسح، لأن العمل<sup>(١)</sup> من فقهاء الأمصار فيما علمت  
على الغسل دون المسح. وروي أن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> رأى قوماً وقد  
توضؤوا وأعقابهم تلوح، فقال [عليه السلام]:<sup>(٣)</sup> «ويل للعراقيب  
من النار»<sup>(٤)</sup> وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل، لأن  
إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى<sup>(٥)</sup>:  
(قاسية) [المائدة/ ١٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (قاسية)  
بألف.

وقرأ حمزة والكسائي (قسيّة) بغير ألف.

[قال أبو علي]<sup>(٦)</sup>: حجة من قرأ: قاسية على فاعلة قوله  
تعالى<sup>(٧)</sup>: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) [البقرة/ ٧٤] وقوله

(١) في (ط): الجمهور.

(٢) سقطت «وسلم» من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) رواه مسلم في الطهارة برقم ٢٤٠ وأحمد ٢٠١/٢ و٤٠٧. وابن ماجه  
١٥٥/١ برقم (٤٥٤).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت من (ط).



تعالى<sup>(١)</sup>: (فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ) [الحديد/١٦]  
 وقال: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) [الزمر/٢٢].  
 ومن قرأ: (قَسِيَّةٌ) على فعيلة: أنه قد يجيء فاعلٌ وفعلٌ،  
 مثل: شاهدٍ وشهيدٍ، وعالمٍ وعليمٍ، وعارفٍ وعريفٍ، . والقسوة  
 كأنه<sup>(٢)</sup> خلاف اللين والرقّة. وقد وصف الله عزّ وجل<sup>(٣)</sup> قلوب  
 المؤمنين باللين فقال<sup>(٤)</sup>: (ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)  
 [الزمر/٢٣] فالقسوة كأنها خلاف ذلك، وقال تعالى<sup>(٥)</sup>: (فَطَالَ  
 عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ) [الحديد/١٦]  
 أي: كثيرٌ ممن قست<sup>(٦)</sup> قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا  
 قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر:

ما زودوني غير سَحَقِ عِمَامَةٍ

وخمسٍ مِنِّي منها قَسِيٌّ وزائِفٌ<sup>(٧)</sup>

فإنَّ القَسِيَّ أَحْسَبُهُ مُعَرِّبًا، وإذا كان مُعَرِّبًا لم يكن من القَسِيِّ  
 العربي، ألا ترى أن قابوس وإبليس وجالوت وطالوت، ونحو ذلك  
 من الأسماء الأعجمية التي من ألفاظها عربي لا تكون مشتقة من

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): كأنها.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) في (م): قال تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): قد قست.

(٧) البيت في اللسان (زيف، قسا) وفيه «وما» بدل: «ما» بدون خرم ونسبه إلى  
 مُزَرَّد، له ترجمة موجزة في معجم الشعراء للمرزباني / ٤٨٣. وقسي: رديئة.

باب القبس والإبلاس، يدل على ذلك منعهم الصرف، فأما قوله:  
فإن يَقْدِرُ عليك أبو قُبَيْسٍ<sup>(١)</sup>

فليس صرفه للضرورة، ولكن رَحْمَةً ترخيم التحقير، فردّه  
إلى الأصل، فصار مثل نوحٍ ولوطٍ، وهذا النحو مصروفٌ في كل  
قولٍ، فكذلك أبو قبيسٍ. وأنشد أبو عبيدة:  
وقد قَسَوْتُ وقَسَا لِدَاتِي<sup>(٢)</sup>

فكأن معنى هذا: فارقني لين الشباب ولدونته.

واختلفوا في قوله تعالى: (واخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا)  
[المائدة/ ٤٤].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزةٌ وابن عامرٌ والكسائي، بغير ياء  
في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمروٍ بياءٍ في الوصل.

واختلف عن نافع فروى ابن جَمَازٍ وإسماعيل بن جعفرٍ  
بالياء في الوصل وروى المسيبي وقالون وورش بغير ياءٍ في وصل  
ولا وقف<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، عجزه برواية ابن السكيت ١٤٩.  
تَحُطُّ بك المنيّة في رَهَانٍ

وأبو قبيس هو النعمان بن المنذر، وهو مصغر من قابوس. ولهذا الشطر  
روايات أخرى انظرها في ديوانه، وانظر اللسان (قبس) وفيه: يحط بك  
المعيشة.

(٢) مجاز القرآن ١/ ١٥٨ وروايته: «لَدَتِي» بدل «لِدَاتِي». قال فيه: وَلَدَتِي وَلِدَاتِي  
واحد. ولم ينسبه.

(٣) السبعة ٢٤٤.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن الإثبات حسنٌ والحذف حسنٌ، وذلك أن الفواصل في أنها أواخر الآي مثل القوافي في أنها أواخر البيوت، فكما أن من القوافي ما لا يكون إلا محذوفاً منه، ومخالفاً لغيره؛ كذلك الفواصل. وكما أن من القوافي ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعاً، كذلك تكون الفواصل. فمما لا يكون من القوافي إلا ما قد حُذِفَ منه هذه الياء وحذف منها غير هذه الياء قول الأعشى:

فَهَلْ يَنْفَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا

دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ

وَمِنْ شَانِيٍّ كَاسِفٍ وَجْهُهُ

إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَّ<sup>(١)</sup>

فهذا لا يكون إلا محذوفاً منه، ألا ترى أن هذا الضرب لا يخلو من أن يكون: فعولن، أو فعول، أو فَعَلْ، ولا يجوز تحريك الياء في شيء من ذلك، فعلى هذا يكون من<sup>(٢)</sup> الفواصل ما يكون ملزماً الحذف، وأما ما يجوز فيه الحذف والإتمام فقولُه:

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ

وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظٍ إِنَّ<sup>(٣)</sup>

(١) البيتان من قصيدة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب في ديوانه / ١٥ - ٢٥ ورواية الأول: «فهل يمتنعني» بدل «ينفعني» وانظر الكتاب ١٥١/٢ و ٢٩٠، والمحتسب ٣٤٩/١، وابن يعيش ٤٠/٩، ٨٦ والعيني ٣٢٤/٤، وابن الشجري ٧٣/٢ (الثاني من البيتين).

(٢) في (ط): في.

(٣) البيت للنايعة الذبياني برواية ابن السكيت / ١٩٩ وفيه: «إني» بدل «إن». عكاظ: سوق بين مكة والطائف، والجفار: ماء معروف لبني أسد وكانت عليه



فهذا فعولُن قد حذفه، ويجوز أن يتمم فيقول: إني. وقد  
أجرى قوم القوافي مجرى غيرها<sup>(١)</sup> من الكلام فقالوا:  
أقْلِي اللّومَ عاذِلَ والعتابَ<sup>(٢)</sup>  
واسأل بمَصْقَلَةِ البكريِّ ما فَعَلُ<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا القياس يجوز أن تجرى الفواصل مثل غير  
الفواصل ولا تُغَيَّر بحذفٍ ولا غيره كما فعل ذلك بالقوافي.

وإنما فعلوا ذلك بالقوافي لأن اقتضاء الوزن للمحذوف  
وتمامه به يجعلانه في حكم المثبت في اللفظ، فصار هذا يسوِّغ  
الحذف فيه إذ قد حُذِفَ مما لا يقتضيه الوزن، فصار المحذوف منه  
في حكم المثبت، مع أن الوزن لا يقتضيه، وذلك نحو قوله:  
إِرْهَنَ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرْهَنَ بَنِيَّ<sup>(٤)</sup>

فياؤ المتكلم التي<sup>(٥)</sup> تُزَادُ في بني في حكم المثبت، يَدُلُّ  
على ذلك حذف النون من<sup>(٦)</sup> الجميع، كما تحذف مع إثبات الياء

---

= وقعة وانظر الكتاب ٢/ ٢٩٠، والنوادر / ٥٣٥ (ط. الفاتح) قال: وزعم  
الأصمعي أنه منحول، وابن الشجري ٢/ ١٦٥.

(١) في (م): غيره.

(٢) هذا صدر بيت لجريز سبق في ١/ ٧٣، و ٢/ ٣٦١، ٣/ ١٨.

(٣) هذا عجز بيت للأخطل سبق انظر ٢/ ٢١١، ٢١٢، و ٣٦٢.

(٤) شطر من الرجز في اللسان (رهن) وقال فيه: وزعم ابن جني أن هذا الشعر  
جاهلي.

(٥) في (م) الذي.

(٦) في (ط): في.

في بنيّ، وإن كان الوزن لا يقتضيه، ألا ترى: أن: أرهن بنيّ: مستفعلن، وإنما خُصَّ القوافي والفواصل بالحذف في أكثر الأمر، لأنها مما يوقف عليها، والوقف موضع تغيير فجعل التغيير فيه الحذف، كما جعل التغيير فيه الإبدال وتخفيف التضعيف، ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير. وقال بعض من يضبط القراءة: لم يذكر أحمد بن موسى كيف يقف أبو عمرو قال: وهو يقف. (واخشون) بغير ياء ويصل بياء.

اختلفوا في ضمّ الحاء وإسكانها من قوله تعالى<sup>(١)</sup>: (السُّحُت) [ المائدة / ٦٢ / ٦٣ ].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (السُّحُت) مضمومة الحاء مثقلةً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: (السُّحُت) ساكنة الحاء خفيفةً.

وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مُصعب عن نافع: (أَكَالُونَ لِلْسُّحُتِ) [ المائدة / ٤٢ ] بفتح السين [ وجزم الحاء ]<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup> أبو عبيدة<sup>(٤)</sup>: السُّحُت: أكل ما لا يحلُّ. يقال: سَحَتَهُ وَأَسَحَتَهُ: إذا استأصله، وفي التنزيل: (فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ)

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط). السبعة ٢٤٣.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر مجاز القرآن ١٦٦/١ عند تفسير سورة المائدة / ٤٢ و ٢٠/٢ عند تفسير سورة طه / ٦١.

[ طه/٦١ ] أي : نستأصلكم<sup>(١)</sup> به ، وَمِنْ أَسْحَتْ قول الفرزدق :  
إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ<sup>(٢)</sup>

وَالسُّحْتُ وَالسُّحْتُ لغتان ، ويستمر التخفيف والتثقيب في هذا النحو ، وهما اسم الشيء المسحوت ، وليس بالمصدر . فأما من قرأ (أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ) [المائدة/٤٢] فَالْسُّحْتُ مصدر سَحَتَ ، وأوقع اسم المصدر على المسحوت كما أوقع الضرب على المضروب في قولهم : هذا الدرهم ضرب الأمير . والصيد على المصيد في قوله : (لا تقتلوا الصيد) [المائدة/٩٥] وَالسُّحْتُ أعم من الربا ، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا . في قوله : (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ)<sup>(٣)</sup> [النساء/١٦١] إِلَّا أَنَّ السُّحْتَ أعم من الربا نحو ما أخذوا فيه من كتمانهم<sup>(٤)</sup> ما أنزل عليه<sup>(٥)</sup> وتحريفهم إياه ونحو ذلك لأنه يشمل الربا وغيره .

واختلفوا<sup>(٦)</sup> في الرفع والنصب من قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : (أَنْ

(١) في (ط) : يستأصلكم .

(٢) هذه قطعة من بيت وتماه :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ  
انظر ديوانه / ٥٥٦ ، والخزانة / ٣٤٧ والجمهرة / ١٠٧/٢ واللسان والتاج (سحت)  
المُسْحَت : المُهْلَك ، والمَجَلَّفُ : الذي بقيت منه بقية ، أو الرجل الذي جلفته  
السنون ، أي : أذهبت أمواله . اللسان (جلف) .

(٣) وردت هذه الآية في الأصل : (وأكلهم الربا . .) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه . .

(٤) في (ط) : ما أخذوه في كتمانهم .

(٥) في (ط) : عليهم .

(٦) في (ط) : اختلفوا .

(٧) سقطت من (ط) .



النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) إلى قوله: (وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) [المائدة/ ٤٥].  
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ  
 وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ)  
 [المائدة/ ٤٥] ينصبون ذلك كله، ويرفعون: (وَالْجُرُوحُ  
 قِصَاصٌ) [المائدة/ ٤٥].

كان نافع وعاصم وحمزة ينصبون ذلك كله. وروى عن<sup>(١)</sup>  
 الواقدي عن نافع: (وَالْجُرُوحُ) رفعاً.

وقرأ الكسائي: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) نصباً، ورفع ما بعد ذلك  
 كله<sup>(٢)</sup>.

[قال أبو علي]:<sup>(٣)</sup> حجة من نصب (العين بالعين) وما  
 بعده: أَنَّهُ عطف ذلك على أَنَّ، فَجَعَلَ الواو للاشتراك في نصب  
 أَنَّ، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما فعل ذلك من رفع.

فأما من رفع بعد النصب فقال: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ  
 بِالْعَيْنِ) فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملةً على جملةٍ وليست  
 للاشتراك في العامل كما كان كذلك<sup>(٤)</sup> في قول من نصب،  
 ولكنها عطفت جملةً على جملة، كما تعطف المفرد على  
 المفرد.

(١) زيادة في (م).

(٢) السبعة ٢٤٤.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): ذلك.

والوجه الثاني أنه حملَ الكلام على المعنى ، لأنه إذا قال :  
 (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [ المائدة / ٤٥ ] فمعنى  
 الحديث : قلنا لهم : النفسُ بالنفسِ ، فحملَ (العينُ بالعين) على  
 هذا كما أنه لما كان المعنى في قوله : (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ  
 مَعِينٍ) [ الصافات / ٤٥ ] يُمنَحُونَ كَأْسًا مِنْ مَعِينٍ ؛ حَمَلَ حوراً عِيناً  
 على ذلك ، كأنه : يُمنَحُونَ كَأْسًا ، ويمنَحُونَ حوراً عِيناً ، وكما أن  
 معنى الحديث في قوله :

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ<sup>(١)</sup> .....

أَنَّ هُنَاكَ مُنَاخَ مَطِيَّةٍ ، حملَ قوله :

وَسُمِرَ ظَمَاءٌ

(١) هذا صدر بيت لكعب بن زهير من قصيدة في ديوانه ص ٥٢ ، استشهد

سيبويه ٨٨/١ بثلاثة أبيات منها ، وهو أولها وعجزه :

تَجَافَى بِهَا زورٌ نَبِيلٌ وَكَلْكَلُ

وما بعده من قوله : «وسمر ظماء» قطعة من البيت الثالث منها :

والبیتان بعد الأول هما :

وَمَفْخَصُهَا عِنْدَ الْحَصَى بِجِرَانِهَا وَمَشَى نَوَاجٍ لَمْ يَخْنُتْهُنَّ مَفْصِلُ

وَسُمِرَ ظَمَاءٌ وَاتَرْتَهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلُ

قال الأعلام : وصف منزلاً رحل عنه فطرقة ذئبان يعتسفانه ، فلم يجداه إلا

موضع إناخة مطيته ، وموضع فحصى الحصى عند البروك بجيرانها ، وهو باطن

عنقها ، ومواضع قوائمها وهي المشى لأنها تقع بالأرض مشية . والنواجي :

السريعة يعني قوائمها ، ووصفها بتجافى الزور لتوثه وضمورها ، فإذا بركت

تجافى بطنها عن الأرض والزور : ما بين ذراعيها من صدرها . والنبيل :

المشرف الواسع . والكلكل : الصدر . وأراد بالسمر الظماء : بعرها ، ووصفها

بهذا لعدمها المرعى الرطب وقلة ورودها للماء لأنها في فلاة ، ومعنى

واترتهنَّ : تابعت بينهنَّ عند انبعاثها ، والهجعة : النومة في الليل خاصة ،

والذبل : من وصف السمر الظماء .

على معنى الحديث، كأنه قال: ثُمَّ مُنَاخٌ <sup>(١)</sup> مَطِيَّةٌ وَسَمَرٌ  
ظمَاءٌ وكذلك قوله:

وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ  
فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَةٍ الْمَعْزَاءِ <sup>(٢)</sup>

لما كان المعنى في:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيُهُنَّ مَعَ الْبَلَى <sup>(٣)</sup> إِلَّا رَوَاكِدَ <sup>(٤)</sup> . .

بها رَوَاكِدُ، حَمَلَ مُشَجِّجاً عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُنَاكَ رَوَاكِدُ  
وَمُشَجِّجٌ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ وَجْهُ الْآيَةِ. وَمِثْلُ هَذَا مِنْ <sup>(٤)</sup> الْحَمَلِ  
عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي التَّنْزِيلِ وَغَيْرِهِ.

والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله (وَالْعَيْنُ) <sup>(٥)</sup> عَلَى . الذِّكْرِ

(١) فِي (ط): مَنَاخٌ مَطِيَّةٌ.

(٢) وَهُوَ مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي الْكِتَابِ ٨٨/١ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ فِيهِ وَاللِّسَانُ (شَجَجَ)  
وَمُشَجِّجٌ: هُوَ الْوَتْدُ. وَانْظُرْ أَسَاسَ الْبَلَاغَةِ (شَجَجَ).

(٣) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيُهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ  
قَالَ الْأَعْلَمُ: أَرَادَ بِالرَّوَاكِدِ الْأَثَافِي، وَرَكُودَهَا ثُبُوتَهَا وَسُكُونُهَا، وَوَصَفَ الْجَمْرَ  
بِالْهَبَاءِ لِقَدَمِهِ وَانْسِحَاقِهِ، وَالْهَبَاءُ: الْغُبَارُ وَمَا يَبْدُو عَنْ شِعَاعِ الشَّمْسِ إِذَا دَخَلَتْ  
مِنْ كُوَّةٍ. وَأَرَادَ بِالْمُشَجِّجِ وَتَدَا مِنْ أَوْتَادِ الْخَبَاءِ. وَتَشْجِيجُهُ: ضَرْبُ رَأْسِهِ  
لِيُثْبِتَ، وَمِنْهُ الشَّجَّةُ فِي الرَّأْسِ. وَسَوَاءٌ قَذَالُهُ: وَسَطُهُ، وَأَرَادَ بِالْقَذَالِ أَعْلَاهُ،  
وَهُوَ مِنَ الدَّابَّةِ: مَعْقَدُ الْعِذَارِ بَيْنَ الْأُذْنَيْنِ. وَقَوْلُهُ: وَغَيْرَ سَارَةٍ، أَرَادَ: سَائِرَهُ،  
فَحَذَفَ عَيْنَ الْفِعْلِ لَاعْتِلَالِهِ، وَنَظِيرُهُ: هَارٍ، بِمَعْنَى هَائِرٍ، وَشَاكَ بِمَعْنَى  
شَائَكَ. وَالْمَعْزَاءُ: أَرْضٌ صَلْبَةٌ ذَاتُ حَصَى، وَكَانُوا يَتَحَرَّوْنَ النَّزُولَ فِي  
الصَّلَابَةِ لِيَكُونُوا بِمَعْزَلٍ عَنِ السَّبِيلِ، وَلِثُبُوتِ أَوْتَادِهَا الْأَبْنِيَّةِ، وَمَعْنَى بَادَتْ:  
تَغَيَّرَتْ وَبَلِيَتْ وَالْآيُ: جَمْعُ آيَةٍ وَهِيَ عَلَامَاتُ الدِّيَارِ، وَالْبَلَى: تَقَادُّمُ الْعَهْدِ.  
(٤) فِي (ط): فِي. (٥) فِي (ط): وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ.



المرفوع في الظرف الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد في نحو (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) [الأعراف/ ٢٧] ألا ترى أنه قد جاء: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) [الأنعام/ ١٤٨] فلم يؤكد بالمنفصل، كما أكد في الآي الأخر. فإن قلت: فإن (لا) في قوله: (ولا آبَاؤُنَا) عوض من التأكيد، لأنَّ الكلام قد طال بها<sup>(١)</sup>، كما طال في نحو: حضر القاضي اليوم امرأة؛ قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف ليكون عوضاً من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف العطف لم يسد ذلك المسد. ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة اليوم<sup>(٢)</sup> القاضي، لم يغن طول الكلام في غير هذا<sup>(٣)</sup> الموضع الذي كان ينبغي أن يقع فيه التعويض.

فأما قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) فمن رفعه بقطعه<sup>(٥)</sup> عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في قول من رفع: (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ).

ويجوز أن يستأنف: (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك، ويُقوي أنه من المكتوب عليهم في التوراة نصب من نصبه، فقال: (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ).

(١) في (ط): به.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): فقطعه.

قال: وكلّهم ثَقُلَ (الأُذُنَ) إلّا نافعاً فإنّه خففها في كل القرآن<sup>(١)</sup>.

القول في ذلك أنّهما لغتان، كما أنّ السُّحْتَ والسُّحُتَ لغتان، وقد تقدّم القول في ذلك. قال أبو زيد: يقال<sup>(٢)</sup>: رجلٌ أُذُنٌ وَيَقْنٌ، وهما واحد، وهو الذي لا يسمع بشيء إلّا أيقن به، وقد ذكرنا ذلك<sup>(٣)</sup> في سورة التوبة أيضاً<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم [في قوله تعالى]<sup>(٥)</sup>: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) [المائدة/ ٤٧].  
فقرأ حمزة وحده: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم<sup>(٦)</sup>.

[قال أبو علي]<sup>(٧)</sup>: حجة حمزة في قراءته: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) بما أنزل الله فيه [المائدة/ ٤٧] أنه جعل اللام متعلقة بقوله: (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ) [المائدة/ ٤٦] لأنّ إتياءه<sup>(٨)</sup> الإنجيل

(١) السبعة ٢٤٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وقد ذكرناه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): من قوله.

(٦) السبعة ٢٤٤.

(٧) سقطت من (م).

(٨) في (ط): إتيانه.

إنزال ذلك عليه، فصار<sup>(١)</sup> بمنزلة قوله: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) [النساء/ ١٠٥] فكأنَّ المعنى: آتيناه الإنجيل ليحكم، كما قال: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَحْكُمَ) فالحكمان جميعاً حكمان لله<sup>(٢)</sup> تعالى<sup>(٣)</sup>، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزله الله، والآخر حكماً بما أراه الله، فكلاهما حكمُ الله.

وأما حجة من قرأ: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) فهي نحو قوله: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) فكما أمر عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قال: وكلهم قرأ (أَفْحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) [المائدة/ ٥٠] بالياء إلا ابن عامر فإنه قرأ: (تبغون) بالتاء<sup>(٤)</sup>.

[قال أبو علي]:<sup>(٥)</sup> من قرأ بالياء فلأنَّ قَبْلَهُ غِيْبَةٌ لقوله: (وإنَّ كثيراً من الناس لَفَاسِقُونَ) [المائدة/ ٤٩].

والتاء على قوله<sup>(٦)</sup>: قل لهم: (أَفْحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ تَبْغُونَ) والياء أكثر في القراءة، زعموا، وهي أَوْجَهُ لِمَجْرَى<sup>(٧)</sup> الكلام على ظاهره،

(١) في (ط): فصار ذلك.

(٢) كذا في (ط) وفي (م): حكما الله.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٤٤.

(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): لجري.



واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر لكثرتة وإن كان الأول أظهر.

واختلفوا في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله [جل وعز] <sup>(١)</sup>: (ويقول الذين آمنوا) [المائدة/ ٥٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) نصباً. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: (ويقول الذين آمنوا) نصباً (ويقول الذين آمنوا) رفعاً.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (ويقول الذين آمنوا) رفعاً.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (يقول الذين آمنوا) بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة واللام (من يقول) مضمومة <sup>(٢)</sup>.

[قال أبو علي] <sup>(٣)</sup>: إن قلت: كيف قرأ أبو عمرو: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) ولا يجوز عسى الله أن يقول الذين آمنوا؛ فالقول في ذلك أنه يحتمل أمرين غير ما ذكرت، أحدهما: أن يحمله على المعنى لأنه إذا قال: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [المائدة/ ٥٢] فكأنه قد <sup>(٤)</sup> قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا. كما أنه إذا قال: (فَأَصْدُقْ وَأَكُنْ) [المنافقون/ ١٠] فكأنه قد <sup>(٥)</sup> قال: أَصْدُقْ

(١) في (ط): تعالى.

(٢) السبعة ٢٤٥.

(٣) سقطت من (م) ما بين المعقوفين، وفيها: فإن قلت.

(٤) و (٥) سقطت من (م).

وَأَكُنْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقَعَ فِي مَوْضِعِ قَوْلِهِ: (لَوْلَا<sup>(١)</sup>) أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقَ): هَلَّا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدُقَ، لِأَنَّ هَلَّا لِلتَّخْضِيفِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَخَّرْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدُقَ<sup>(٢)</sup>، كَمَا تَقُولُ: أَعْطَنِي أَكْرَمَكَ، فَلَمَّا وَقَعَ قَوْلُهُ: (فَأَصْدُقَ) مَوْضِعَ قَوْلِهِ: أَصْدُقَ حُمِلَ (أَكُنْ) عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ لَوْ وَقَعَ مَوْضِعَ الْفَاءِ وَالْفِعْلِ. الَّذِي بَعْدَهُ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ:

أَنْتِ سَلَكْتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ

وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدَ<sup>(٣)</sup>

حُمِلَ أَزْدَدَ فِيهِ عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جَزَاءٌ، فَكَذَلِكَ حُمِلَ: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) عَلَى مَا كَانَ يَجُوزُ وَقَوْعُهُ بَعْدَ عَسَى مِنْ أَنْ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَوَازَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَمَسَاغُهُ كَجَوَازِ الْآخِرِ وَقَدْ جَاءَ التَّنْزِيلُ بِهِمَا [قَالَ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٤)</sup>]: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقرة/٢١٦] (وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَّ بِأَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا) [النساء/٨٤] فَلَمَّا كَانَ مَجَازَهُمَا وَاحِدًا؛ صَرَتْ إِذَا ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَكَأَنَّكَ ذَكَرْتَ الْآخَرَ، فَجَازَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ.

وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) [المائدة/٥٢] جَازَ أَنْ يُبَدَلَ (أَنْ يَأْتِيَ) مِنْ اسْمِ اللَّهِ كَمَا أُبْدِلَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ: (هَلَّا) وَصَوِّتْ عَلَى الْهَامِشِ.

(٢) فِي (ط): قَالَ: أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدُقَ. وَمَا فِي (م) أَصُوبَ.

(٣) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي مَعْجَمِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (أَي) ٦٥٣/١٥، وَعَنْهُ فِي اللِّسَانِ (أَيَا) بِرَوَايَةِ «أَيَا فَعَلْتُ» مَكَانَ «أَنْتِ سَلَكْتَ». وَلَمْ يَعْزِ لِقَائِلَ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

أن من الضمير في قوله: (وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣] وإذا أبدلت<sup>(١)</sup> منه حَمَلَتِ النصبَ في: (ويقول) على ذلك، كأنك قلت: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا.

فأما من رفع، فحجته أن يجعلَ الواو لعطف جملةٍ على جملةٍ، ولا يجعلها عاطفة على مفردٍ، ويدلّ على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: (يقول الذين آمنوا).

وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: (ويقول الذين آمنوا) فالقول فيه<sup>(٢)</sup> إن حذفها في المسامح والحسن كإثباتها. فأما الحذف فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها، وذلك أن من وصف بقوله: (يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ: نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) إلى قوله: (نادمين) [المائدة/٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: (أَهْؤْلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ) [المائدة/٥٣] فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكرٌ من الأخرى حَسَنَ عَظْفُهَا بالواو وبغير الواو، كما أن قوله: (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ، وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] لما كان في كل واحدة من الجملتين ذكرٌ مما تقدّم، اكتفي بذلك عن الواو، لأنها بالذكر وملابسة بعضها ببعض به ترتبط إحداها بالأخرى كما ترتبط بحرفِ العطف، وعلى هذا قوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

(١) في (ط) أبدلته.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

خالدون] [البقرة/٣٩] ولو أدخلت<sup>(١)</sup> الواو فقليل: وهم فيها خالدون؛ كان حسناً، ويدلّك على حُسن دخول الواو قوله: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ) فحذف الواو من قوله: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) كحذفها في هذه الآي، وإلحاقها كإلحاقها في قوله: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] فقد تبين لك بمجيء التنزيل بالأمرين أنّ هذا الموضع أيضاً مثل ما جاء التنزيل به في غير هذا الموضع.

واختلفوا<sup>(٢)</sup> في إظهار الدال وإدغامها من قوله جلّ وعز: (مَنْ يَرْتَدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) [المائدة/ ٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي بإدغام الدال الأولى في الآخرة.

وقرأ نافع وابن عامر: (مَنْ يَرْتَدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) بإظهار الدالين وجزم الآخرة<sup>(٣)</sup>.

حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم حتى يسكن، لأنّ اللسان يرتفع عن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام في الساكن<sup>(٤)</sup>، لأنّ

(١) في (ط): دخلت.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) السبعة ٢٤٥.

(٤) في (ط): (إذا كان كذلك). زيادة بعد الساكن.



المدغم إذا كان ساكناً، والمدغم فيه كذلك، التقى ساكنان، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحوليس من كلامهم، فأظهر الحرف الأول وحركته، وأسكن الحرف الثاني من المثليين، وهذه لغة أهل الحجاز فلم يلتق الساكنان.

وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين ليدغمه في الثاني<sup>(١)</sup> وكان الثاني ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام حرك المدغم فيه لالتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك، وهذه لغة بني تميم. وإنما حرك بنو تميم ذلك لتشبيههم إياه بالمعرب، وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بمعرب مشابهاً للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف نحو:

.. أشرب غير مستحق<sup>(٢)</sup>

ألا ترى أنهم<sup>(٣)</sup> شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في إدغامهم في الساكن المحرك<sup>(٤)</sup> بغير حركة الإعراب، فكما شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب، كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشرب غير مستحق

(١) عبارة (ط): ولم يدغم في الثاني...

(٢) سبق انظر ١١٧/١ و ٤١٠.

(٣) في (ط): قد.

(٤) في (ط): المتحرك.

وليس ذلك بأبعد من تشبيههم أفكَلْ بأذْهَبْ، وقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً<sup>(١)</sup> قال [ جَلَّ وَعَزَّ ]<sup>(٢)</sup> : (ومن يُشَاقِقِ الرسولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى) [ النساء/ ١١٥ ] وقال : (وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [ الأنفال/ ١٣ ] .

واختلفوا<sup>(٣)</sup> في نصب الرءاء وخفضها من قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : (والكفار أولياء) [ المائدة/ ٥٧ ] .

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة : (والكفار نصباً)<sup>(٥)</sup> .

وقرأ أبو عمرو والكسائي : (والكفار) خفضاً، وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو (والكفار) بالنصب<sup>(٦)</sup> .

حجة من قرأ بالجر فقال : (والكفار) أنه حمل الكلام على أقرب العاملين وقد تقدّم أن لغة التنزيل الحملُ على أقرب العاملين، فَحْمِلَ<sup>(٧)</sup> على عامل الجرّ من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وَحَسُنَ الحملُ على الجرّ، لأنَّ فِرْقَ الكفار الثلاث : المشرك، والمنافق، والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الهزء فساغ لذلك أن يكون (الكفار) مجروراً وتفسيراً

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) في (ط) : اختلفوا .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) في (ط) : بالنصب .

(٦) السبعة ٢٤٥ .

(٧) في (ط) : فحملة .

للموصول، وموضحاً له، فالدليل على استهزاء المشركين قوله: (إنا كفيْنَاكَ المستهزئين. الذين يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ [الحجر/ ٩٥- ٩٦] والدليل على استهزاء المنافقين قوله: (وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة/ ١٤]. وَأَمَّا<sup>(١)</sup> الكتابي الذي لم يسلم فيدا، على وقوع ذلك منه قوله: (لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا<sup>(٢)</sup>) من الذين أوتوا الكتاب) [المائدة/ ٥٧] وكلُّ مَنْ ذَكَرْنَا من المشركين والمنافقين ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسمُ كافرٍ ويدل على ذلك قوله: (لم يكن الذين كَفَرُوا من أهل الكتاب والمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ) [البينة/ ١] وقال: (ألم تر إلى الذين نافقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) [الحشر/ ١١] وقال: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا) [النساء/ ١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسمُ كافرٍ حَسَنَ أن يكون قوله: (والكفار) تفسيراً للاسم الموصول، كما كان قوله: (من الذين أوتوا الكتاب) تفسيراً له، ولو فُسِّرَ الموصولُ بالكفار لعمَّ الجميع. ولكنَّ الكفارَ كأنه أغلب على المشركين وأهل الكتاب، على من إذا عاهد دخل<sup>(٣)</sup> في ذمَّة المسلمين وقُبِلت<sup>(٤)</sup> منه الجزية، على دينه أغلب فلذلك فُصِّلَ ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: (والكفار) قوله: (ما يؤدُّ الذين كَفَرُوا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يُنَزَّلَ عليكم من خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة/ ١٠٥] فكما

(١) سقطت «أما» من (ط).

(٢) في (م) لعباً ولهواً. وهو خطأ.

(٣) في (م): «ودخل».

(٤) في (م): قبلت.

أَنَّ الاتفاق فيما علمنا على الجرّ في قوله: (ولا المشركين) ولم يُحْمَلْ على العامل الرافع، كذلك ينبغي أن يتقدم الجرّ في قوله: (والكفار أولياء).

وحجّة من نصب فقال: (والكفار أولياء) أنه عطف على العامل الناصب، فكأنه قال: لا تتخذوا الكفار أولياء، وحجتهم في ذلك قوله: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) [آل عمران/ ٢٨] فكما وقع النهي عن اتّخاذ الكفار أولياء في هذه الآية، كذلك يكون في الأخرى معطوفاً على الاتّخاذ.

واختلفوا<sup>(١)</sup> في ضم الباء وفتحها من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ) [المائدة/ ٦٠].

فقرأ حمزة وحده: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ) بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من الطاغوت.

وقرأ الباقون: (وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ) منصوباً كُله<sup>(٣)</sup>.

حُجّة حمزة في قراءته (عَبَدَ الطَّاغُوتِ): أنه يحمله على ما عمل فيه (جعل) فكأنه قال: <sup>(٤)</sup> وجعل منهم عَبَدَ الطَّاغُوتِ. ومعنى (جَعَلَ): خلق كما قال: (وَجَعَلَ مِنْهَا زُوجَهَا) [الأعراف/ ١٨٩] وكما قال: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) [الأنعام/ ١] وليس (عَبَدَ)

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٤٦.

(٤) سقطت من (م).



لفظ جمع، ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة، ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الأفراد ومعناه الجمع؟ وفي التنزيل: (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [النحل/ ١٨] [يريد: نِعَمَ اللَّهِ] (١) فكذلك قوله: (وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ) وجاء على فعل لأن هذا البناء تُراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقُطِّ، وَنَدُسُ (٢)، وفي التنزيل: (وَتَحْسِبُهُمْ أَيُّقَاطًا) [الكهف/ ١٨] فكأن (٣) تقديره أنه قد ذهب في عبادة الطَّاغُوتِ، والتدليل له كلُّ مذهبٍ وتحقق به، وجاء على هذا لأنَّ عبداً في الأصل صفةٌ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه كونه صفةً، ألا ترى أن الأبرق والأبطح، وإن كانا استعمالاً استعمال الأسماء حتى كُسِّرَ هذا النحو تكسيرها عندهم في نحو قوله:

بِالْعَذْبِ فِي رَصْفِ الْقِلَاتِ مَقِيلُهُ

قَضُّ الْأَبَاطِحِ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا (٤)

لم يزل عنهما (٥) حُكْمُ الصِّفَةِ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَرْكُهُم

(١) سقطت من (ط).

(٢) نَدُسَ: فَهِمَ سَرِيعَ السَّمْعِ فَطَنَ (اللسان).

(٣) فِي (م): فَهَذَا كَانَ.

(٤) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ يَهْجُو الْفَرَزْدَقَ.

وَالْقِلَاتُ جَمْعُ قَلْتٍ: هِيَ الْبَثْرُ تَكُونُ فِي الصَّخْرَةِ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، وَلَا مَادَّةَ لَهَا

مِنْ مَاءِ الْأَرْضِ. وَالْقَضُّ: الْمَوْضِعُ الْخَصْبُ.

انظر ديوانه ٤٥٣/ (الصاوي).

(٥) فِي (ط): عَنْهُ.

صرفها<sup>(١)</sup> كتركهم صرف آخر<sup>(٢)</sup>، ولم يجعلوا ذلك كأفكل، وأيدع<sup>(٣)</sup>، فكذلك عبّد، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، لم يخرج ذلك عن أن يكون صفةً وإذا لم يخرج عن أن يكون صفةً، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات على فعلٍ نحو يَقْظ<sup>(٤)</sup>.

فأما من فتح فقال<sup>(٥)</sup>: (وعبّد الطاغوت) فإنه عطفه على مثال الماضي الذي في الصلة وهو قوله: (لَعَنَهُ اللَّهُ) [النساء/ ١١٨] وأفرد الضمير الذي<sup>(٦)</sup> في (عبّد)، وإن كان المعنى فيه الكثرة<sup>(٧)</sup> لأنّ الكلام محمولٌ على لفظٍ من دون معناه، وفاعله ضميرٌ مَنْ كما أن فاعلَ الأمثلة المعطوف عليها ضميرٌ مَنْ، فأفردَ لحملِ ذلك جميعاً على اللفظ ولو حمل الكلُّ على المعنى أو البعض على اللفظ والبعض على المعنى كان مستقيماً.

واختلفوا<sup>(٨)</sup> في التوحيد والجمع في قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: (فما بُلِّغَتْ رِسَالَاتُهُ)<sup>(١٠)</sup> [المائدة/ ٦٧].

(١) في (ط): لصرفه.

(٢) في (ط): أحمر.

(٣) الأفكلُ على أفعل: الرعدة تعلو الإنسان ولا فعل له اللسان (فكل) الأيدع: صبغ أحمر وقيل هو خشب البقم أو دم الأخوين أو الزعفران. اللسان (يدع).

(٤) ضبطها في (ط) على: فعلٍ نحو يَقْظ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) زيادة في (ط).

(٧) في (ط): كثرة.

(٨) في (ط): اختلفوا.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) في (ط): (فما بلغت رسالته).

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) واحدة، وفي الأنعام: (حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) [الآية/ ١٢٤] جماعة، وفي الأعراف: (بِرِسَالَاتِي) [١٤٤] على الجمع أيضاً.

وقرأ ابن كثير: (رِسَالَتَهُ) على التوحيد، وفي الأنعام: (حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) وفي الأعراف: (بِرِسَالَتِي) على التوحيد ثلاثهْن.

وقرأ نافع: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ) جماعة، وقرأ في الأنعام: (حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) جماعة<sup>(١)</sup>، وقرأ: (على الناس برسالتي) واحدة.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ) (وحيث يجعل رسالاته) و (على الناس برسالاتي) جماعة ثلاثهْن. وروى حفص عن عاصم: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) واحدة (وحيث يجعل رسالته) واحدة أيضاً و (على الناس برسالاتي) جماعة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أرسل فعلٌ يتعدى إلى مفعولين: ويتعدى إلى الثاني منهما بحرف الجر<sup>(٣)</sup>، كقوله: (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) [نوح/ ١] (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ) [الصافات/ ١٤٧] ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو: أعطيت، وكسوت،

(١) في (ط) جماعة أيضاً.

(٢) السبعة ٢٤٦.

(٣) في (ط): بالجاء.

وليس من باب حَسِبْتُ كقوله: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى) [المؤمنون/٤٤] وقوله: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً) [الأحزاب/٤٥] وقال: (فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ) [الشعراء/١٣] فَعَدَّى إِلَى الثاني، والأول مَقْدَرٌ فِي المعنى، التقدير: أرسل رسولاً إلى هارون، فَأَمَّا قوله: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ) [الحديد/٢٥] فالجار في موضع نصب على الحال، كما تقول: أرسلتُ زيداً بِعُدَّتِهِ، وكذلك قوله: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعْ) [يوسف/١٢] إن رفعت المضارع كان حالاً، وإن جزمته كان جزاءً.

وقد يستعمل الإرسال على معنى التخلية بين المرسل وما يريد<sup>(١)</sup> وليس يُراد به البعثُ قال الراجز:

أَرْسَلَ فِيهَا مُقَرَّمًا غَيْرَ قَفِرٍ  
طَبًّا بِإِرسال المِرابيع السُّورِ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر:

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ  
وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ<sup>(٣)</sup>

(١) في (ط) وبين ما يريد.

(٢) لم نعثر على قائله. المقرم: البعير المكرم الذي لا يحمل عليه ولا يذل، ولكن يكون للفحلة والضراب، القفر: المنسوب إلى القفر، أو القليل اللحم. المِرابيع: جمع مرباع، وهي التي تنتج في الربيع. والسور جمع سورة وهي جيد المال.

(٣) هذا رجز أوردته أبو زيد في نوادره ص ٤٦١ ونسبه لرجل زعموا أنه من كلب. وقال البغدادي في شرح الشافية ١٧٧/٤: وقال خضر الموصلي شارح شواهد التفسيرين: البيت من رجز لرؤية أوله:

قلت لوزير لم تصله مريمه



فهذا إنما يريد خلّى بين الفحل وبين طروقته، ولم يمنعها  
منها وقال:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا  
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ<sup>(١)</sup>

المعنى: خلّى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها من ذلك، فمن هذا الباب قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ) [مريم/ ٨٣] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لَعَمْرِي لَقَدْ جَاءَتْ رِسَالَةُ مَالِكٍ  
إِلَى جَسَدٍ بَيْنَ الْعَوَائِدِ مُخْتَبِلٍ  
وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِثُّنَا  
وَأَشْفَقَ مِنْ رِيبِ الْمُنُونِ فَمَا وَأُلْ

= أقول: قد فتشت هذه الأرجوزة مراراً، فلم أجد فيها البيت الشاهد. اهـ.  
منه. وبعده:

وانظر الأزهري ١١٧/١٣ واللسان (سما) وأساس البلاغة (قرم)، المنصف ٦٠/١.

(١) البيت للبيد يصف إبلًا أوردتها الماء مزدحمة. والعراك الازدحام ولم يشفق على ما تنغص شربه منها، والدخال: أن يدخل القوي بين ضعيفين أو الضعيف بين قوين. فيتغص عليه شربه. انظر ديوانه ١٠٨/١ وسيبويه ١٨٧/١، والمقتضب ٢٣٧/٣ وابن الشجري ٢٨٤/٢ وروي على نغص بالضاد، وانظر ابن يعيش ٦٢/٢، ٥٥/٤، والخزانة ٥٢٤/١، والعيني ٢١٩/٣، والمخصص ٢٢٧/١٤ واللسان (عرك نغص دخل).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) النوادر (ط. الفاتح) ٢٠٣ والبيتان من مقطعة في ستة أبيات للبعيث واسمه خدّاش بن بشر بن خالد.

فالرسالة ههنا بمنزلة الإرسال، والمصدر في تقدير الإضافة إلى الفاعل والمفعول الأول، في التقدير<sup>(١)</sup> محذوف كما كان محذوفاً في قوله: (فَأَرْسَلْ إِلَى هَارُونَ) [الشعراء/١٣] والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور في موضع نصب لكونه مفعولاً ثانياً، والمعنى: إلى ذي جسد، لأن الرسالة لم تأت الجسد دون سائر المرسل إليه. ومثل ذلك قوله:

..... وبعد عطائك المائة الرّثاعا<sup>(٢)</sup>

في وَضْعِهِ العطاء في موضع الإعطاء.  
وقوله:

وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحْثُنَا<sup>(٣)</sup> .....  
يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يَسْتَحْثُنَا، ودخول الجار كدخوله في قوله: (وَلَهُمْ<sup>(٤)</sup> فِيهَا) [يس/٥٧]، ويستحثنا حال من مالك. وإن شئت قلت: تستحثنا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكرّت، لأن الرسالة والإرسال بمعنى.

والرسولُ جاء على ضربين أحدهما أن يراد به المرسلُ. والآخرُ [أن يراد به] <sup>(٥)</sup> الرسالة، فالأول كقولك: هذا رسولُ زيدٍ،

(١) سقطت من (ط) في التقدير.

(٢) هذا عجز بيت للقطامي صدره:

أكفراً بعد رد الموت عني.

وقد سبق في ١/١٨٢.

(٣) سبق قريباً.

(٥) زيادة من (م).

(٤) في (م): كدخوله لهم.

تريد<sup>(١)</sup> مرسله وقال [ جلّ وعز ]<sup>(٢)</sup> : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) [ آل عمران / ١٤٤ ] فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوي ذلك قوله : (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) [ يس / ٣ ] . ومثل هذا في أنه فعولٌ : يراد به المفعول قوله<sup>(٣)</sup> :

وما زلت خيراً منك مذعُضَّ كارهاً

بلحيتك عاديّ الطريق ركوبُ

المعنى أنه طريق مركوبٌ مسلوكٌ، وقال<sup>(٤)</sup> :

تَضَمَّنْهَا وَهُمْ رَكُوبٌ كَأَنَّهُ

إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدَقُ

وقالوا: الحلوبة والحلوب، والركوبة والركوب لما يُحْلَبُ ويُرْكَبُ. فأما استعمالهم الرسولَ بمعنى الرسالة فكقول الشاعر:

لقد كذب الواشون ما فُتُّ عندهم

بسرٍّ ولا أرسلتهم برسول<sup>(٥)</sup>

أي : برسالة، فيجوز علي هذا في قوله : (إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ) [ طه / ٤٧ ] أن يكون التقدير: إِنَّا ذُوو رِسَالَةٍ رَبِّكَ. فلم يُشَنَّ رسولٌ كما لا يشنى المصدرُ. ويجوز أن يكون وُضِعَ الواحدُ موضعَ التثنية كما وُضِعَ موضعَ الجمع<sup>(٦)</sup> في قوله : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ)

(١) زادت (ط): «أي» بعد تريد.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) لم نعر على قائله. (٤) لم نعر على قائله.

(٥) البيت لكثير عزة. انظر تهذيب اللغة للأزهري ٣٩١/١٢.

(٦) في (ط): الجميع.

[الكهف/٥٠] (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ) [النساء/٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالة: رسالات، وعلى<sup>(١)</sup> التفسير رسائل ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِي) [الأنعام/١٢٤] فلا يخلو (حيث) فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب المفعولين<sup>(٣)</sup> ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، لأن عِلْمَ القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل أَفْعَلُ على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل الناصب مضمّر دلّ عليه قوله: (أَعْلَمُ) كما أن القوانس في قوله:

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا<sup>(٤)</sup>

ينتصب على مضمّر دلّ عليه أضرب، فكذلك حيث إذا انتصب انتصاب المفعول به، ألا ترى أن المفعول به لا ينتصب بالمعاني ومثل ذلك في انتصاب حيث على أنه مفعول به قول الشماخ:

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكِ عَامِرٌ  
أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ<sup>(٥)</sup>

(١) في (ط): حكي.

(٢) في (ط): عز وجل: (الله أعلم...).

(٣) في (ط): المفعول به.

(٤) هذا عجز بيت للعباس بن مرداس، وقد سبق انظر ٢٧/١.

(٥) انظر ديوانه ١٨٢. حلّاهَا: منعها من الماء والضمير للحمر، عامر أخو =



فحيثُ مفعول به، ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكوى النواحر، إنما يرمي حيثُ تكوى النواحر، فحيث تكوى مفعول به وليس بمفعول فيه.

فحجة من جمع فقال: (برسالاتي) أن الرسل يرسلون بضروبٍ من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنك تقول: رأيت تموراً كثيرةً، ونظرت في علومٍ كثيرةٍ<sup>(١)</sup> فجُمِعَت هذه الأسماء<sup>(٢)</sup> إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ المصوغة<sup>(٣)</sup> للجمع، وتدل على الكثير<sup>(٤)</sup> كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك

= الخضر قانص مشهور، وقيل له الرامي، وفيه يقول الشماخ البيت. والخضر: هم ولد مالك بن طريف بن خلف بن محارب بن خصفه بن قيس عيلان وسموا بذلك لشدة سمرتهم، والخضرة في ألوان الناس: السمرة. ذو الأراكة: نخل بموضع من اليمامة لبني عجل، انظر معجم البلدان (أراك) النواحر: التي بها نحاز: وهو داء يأخذ الدواب والإبل في رثاتها فتسعل سعالاً شديداً. فتكوى في جنوبها وأصول أعناقها فتشفى انظر المعاني الكبير ٧٨٢/٢ والبحر المحيط ٢١٦/٤.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فجميع هذه الأسماء جمعت.

(٣) في (ط): الموضوع.

(٤) في (ط): التكثير.

قوله تعالى<sup>(١)</sup>: (لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً) [الفرقان/ ١٤] فوق الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالة ولو وضع موضع القراءة بالإنفراد الجمع، أو موضع الجمع الإفراد، لكان سائغاً في العربية؛ إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع<sup>(٢)</sup> أبين.

والقراء قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها. إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازاً واحداً.

واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله [جل وعز]:<sup>(٣)</sup> (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) [المائدة/ ٧١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) نصباً.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) رفعاً.

ولم يختلفوا في رفع فِتْنَةٍ<sup>(٤)</sup>. قيل: إن المراد بقوله: (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ): حَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ بقولهم<sup>(٥)</sup>: (نحن أبناء الله وأحببواؤه) [المائدة/ ١٨].

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب: فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو العلم واليقن والتبين،

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الجميع.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٤٧.

(٥) في (ط): لقولهم.

والتَّثَبُّتُ، وفعلٌ يدلُّ على خلاف الاستقرار والثبات. وفعلٌ يُجَذَّبُ مرةً إلى هذا القبيل، وأخرى<sup>(١)</sup> إلى هذا القبيل، فما كان معناه العلم وقعت<sup>(٢)</sup> بعده أنَّ الثَّقِيلَةَ، ولم تقع بعده الخفيفةُ الناصبةُ للفعل، وذلك أنَّ أنَّ الثَّقِيلَةَ معناها ثبات الشيء واستقراره، والعلمُ وبابه كذلك أيضاً، فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقهً وملائماً له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقهً فتباينا وتدافعاً، ألا ترى أنَّ «أنَّ» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتاً مستقراً. فمن استعمال الثَّقِيلَةَ بعد العلم ووقعه<sup>(٣)</sup> عليها قوله: (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) [النور/٢٥] و(أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) [العلق/١٤] لأنَّ الباء زائدة وكذلك التَّيِّبُ والتَّيَّقُنْ، وما كان معناه العلم كقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: (ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ) [يوسف/٣٥] فـ (بدأ) ضربٌ من العلم، ألا ترى أنَّه تَبَيَّنَ لأمرٍ لم يكن قد تَبَيَّنَ، فلذلك كان قَسَمًا، كما كان علمتُ قَسَمًا في نحو قوله:

ولقد عَلِمْتُ لتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي<sup>(٥)</sup>

(١) في (ط): ومرة. (٢) في (ط): وقع.

(٣) في (ط): وإيقاعه. (٤) سقطت من (ط).

(٥) هذا صدر بيت عجزه:

إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَامَهَا.

انظر الكتاب ١ / ٤٥٦، والخزانة ٤ / ١٣، ٣٣٢ وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٣٢ والعيني ٢ / ٤٠٥، والأشموني ٢ / ٣٠ قال البغدادي: ونسبه سيويه في كتابه للبيد والموجود في معلقته إنما هو المصراع الثاني وصدوره: صادفن منها غرة فأصبه.

ولم يوجد للبيد في ديوانه شعر على هذا الروي غير المعلقة والله أعلم (انظر ديوانه ص ١٧١).

قال: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جَنَّتُهُ) [يوسف/٣٥] فهذا بمنزلة: علموا ليس جنته<sup>(١)</sup>، وعلى هذا قول الشاعر:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى<sup>(٢)</sup> . . .

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد علمت.

وأما ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمع وأخاف وأخشى وأشفق وأرجو، فهذه ونحوها تستعمل بعد<sup>(٣)</sup> الخفيفة الناصبة للفعل، قال: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي) [الشعراء/٨٢] و(تخافون أن يتخطفكم الناس) [الأنفال/٢٦] و(إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فإن خفتما ألا يقيما) [البقرة/٢٢٩] (فخشينا أن يرهقهما) [الكهف/٨٠] (أأشفقتم أن تقدّموا) [المجادلة/١٣] وكذلك أرجو وعسى ولعل.

وأما ما يُجذب مرة إلى هذا الباب ومرة إلى الباب الأول<sup>(٤)</sup> فنحو: حسبت، وظننت وزعمت، فهذا النحو يجعل مرة بمنزلة أرجو وأطمع من حيث كان أمراً غير مستقر، ومرة يجعل بمنزلة

(١) في (ط) زيادة: حتى حين.

(٢) هذا صدر بيت لزهير عجزه:

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً.

انظر الكتاب ٨٣/١ وغيرها، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، ابن يعيش

٥٣/٢، الخزانة ٦٦٥/٣ والعيني ٢٦٧/٢، ٣٥١/٣، وديوانه / ٢٨٧ وفيه:

ولا سابقي شيء.

(٣) في (ط): فهذا ونحوه يستعمل بعده.

(٤) في (ط): هذا الباب بدل: «الباب الأول».



العلم من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان خلافه، والشيء قد يجري خلافه<sup>(١)</sup> في كلامهم نحو: عطشان ورَّيان. فأما استعمالهم إياه استعمال العلم فهو أنهم قد أجابوه بجواب القسم، حكى سيبويه: ظننتُ لَيْسَبِقْنِي<sup>(٢)</sup>. وقيل في قوله: (وظننوا ما لهم مِنْ مَحِيصٍ) [فصلت/٤٨] أَنَّ النفي جوابٌ للظن، كما كان جواباً لعلمتُ في قوله: (لَقَدْ عَلِمْتُ ما أنزلَ هؤلاءِ إِلَّا رُبُّ السَّمَوَاتِ) [الإسراء/١٠٢]. فكلتا القراءتين في قوله: (وَحَسِبُوا أَنَّ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ)، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، فمثل قول من نصب فقال: (أَنْ لا تَكُونُ) قوله: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا) [العنكبوت/٤] (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ) [الجاثية/٢١] (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت/٢]. ومثل قراءة من رفع: (أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ) [الزخرف/٣٧] (أَيَحْسِبُونَ أَنَّ ما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مالٍ وَبَنِينَ) [المؤمنون/٥٥] (أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) [القيامة/٣] فهذه مخففة من الشديدة. ومثل ذلك في الظن قوله: (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) [القيامة/٢٥]. وقوله: (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) [البقرة/٢٣٠]. وفي<sup>(٣)</sup> الرفع قوله: (وَأَنَا ظَنْنَا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) [الجن/٥] وقوله: (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) [الجن/٧] ف«أَنْ» ههنا المخففة من الشديدة، لأنَّ الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لَنْ» لاجتماع

(١) في (ط): الخلاف.

(٢) الكتاب ٤٥٦/١ وفيه: «أظن» بدل: «ظننت».

(٣) في (ط): ومن.

الحرفين في الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبة مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعني واحد، فمن ثم كانت أن في قوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ) [المزمل/ ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قوله: (وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ) [يونس/ ٢٢].

فأما قوله: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة/ ٤٦] فالظن ههنا علم، وكذلك قوله: (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ) [الحاقة/ ٢٠] وقال سيويه: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلم إلا أن تدعه» لَنَصَبْتُ، وهذا<sup>(١)</sup> لأنَّ المشورة أمرٌ غيرٌ مستقرٍّ. ولا متيقنٌ من المشير، فصار بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار. وحسن وقوع المخففة من الشديدة في قول من رفع، وإن كان بعدها<sup>(٢)</sup> فعلٌ لدخول لا، وكونها عوضاً من حذف الضمير معه، وإيلاؤه ما لم يكن يليه. ولو قلت: علمت أن تقول لم يحسن حتى تأتي بما يكون عوضاً نحو: قد، ولا، والسين، وسوف، كما قال: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ) [المزمل/ ٢٠] فإن قلت: فقد جاء: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) [النجم/ ٣٩] فلم يدخل بين أن وليس شيء. فإنما جاء هذا لأنَّ (ليس) ليس بفعل على الحقيقة.

قال أحمد: وكلهم قرأ: (أن لا تكون فتنة) بالرفع [في فتنة<sup>(٣)</sup>] فهذا لأنهم جعلوا كان بمنزلة وقع، ولو نصب فقيل: أن لا

(١) في (ط): فهذا.

(٢) في (ط) بعده.

(٣) سقطت من (ط).

يكونَ فتنَةً أي: أن لا يكونَ قولُهم فتنَةً: لكان جائزاً في العربية، وإنَّما رفعوه فيما نرى لاتِّباع الأثر، لا لأنَّه لا يجوز في العربية غيره<sup>(١)</sup>.

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها وإدخال الألف وإخراجها من قوله [عزَّ وجلَّ]<sup>(٢)</sup> (عَقَّدْتُمُ الأيمانَ) [المائدة/ ٨٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (بما عَقَّدْتُم) بغير ألف مشددة القاف.

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (بما عَقَّدْتُم) بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي. وقرأ ابن عامر (عاقَدْتُم) بألف<sup>(٣)</sup>.

قالوا: أعقدتُ العسلَ، فهو مُعَقَّدٌ وعقيدٌ. وأخبرنا أبو إسحاق أنَّ بعضهم قال: عَقَّدْتُ العسلَ، قال: والكلامُ أَعَقَّدْتُ.

من قال: (عَقَّدْتُم) فشدد القاف احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل لقوله: (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ) فخاطب الكثرة فهذا مثلُ: (غَلَقَتِ الأبوابَ) [يوسف/ ٢٣] والآخر: أن يكون عَقَّدَ مثلُ ضَعَّفَ، لا يرادُّ به التكثير، كما أن ضاعف لا يرادُّ به فعلٌ من اثنين.

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٤٧.

ومن قال: (عَقَدْتُمْ) فخفف جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل، إلا أن فعلَ يختص بالكثير، كما أن الرُّكْبَةَ تختص بالحال التي يكون عليها الركوب. وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهد، واليمين: عهد، ألا ترى أن عاهدت يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم قال:

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَارِهِمْ<sup>(١)</sup>

وأما قراءة ابن عامر (بما عاقدتم الأيمان) فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون (عاقدتم) يراد به عقدتم، كما أن عافاه الله وعاقبت اللص، وطارقت النعل بمنزلة فعلت، فتكون قراءته في المعنى<sup>(٢)</sup> على هذا كقراءة من خفف. ويحتمل أن يراد بعاقدتم: فاعلت. الذي<sup>(٣)</sup> يقتضي فاعلين فصاعداً، كأنه يؤاخذكم بما عاقدتم عليه اليمين. ولما كان عاقد في المعنى قريباً من عاهد عُدِّي<sup>(٤)</sup> بعلی كما يُعَدَّى عاهد بها، قال: (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ) [الفتح/ ١٠] ونظير ذلك في تعديته بالجار لما كان

(١) هذا صدر بيت للحطيئة من قصيدة يمدح فيها بغيضاً وعجزه:

شدوا العِناجَ وشدوا فوقه الكَرَبَا

انظر ديوانه / ١٢٨. قال شارحه: العناج: حبل يُشدُّ أسفل الدلو إذا كانت ثقيلة، والكرب: عقد الرشء الذي يشد على العراقي. والعراقي: العودان: المصلبان اللذان تشد إليهما الأوزام، فأراد أنهم إذا عقدوا لجارهم عقداً أحكموه.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): التي.

(٤) في (ط): عداه.



بمعنى ما يتعدى به قولهم: ناديتُ، قالوا: ناديتُ زيداً، (وناديتناه من جانب الطور) [مريم/ ٥٢]، وقال: (وإذا ناديتم إلى الصلاة) [المائدة/ ٥٨] فعُدِّي بالجار لما كان بمعنى ما يتعدى بالجار، وهو دعوتُ تقول: دعوته إلى كذا، وقال: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ) [فصلت/ ٣٣] فكما عُدِّي نادى لما كان في معنى دعا بالجار، كذلك عُدِّي عاقد - لما كان بمعنى عاهد - به واتسع فيه، وحذف الجار فوصل الفعل إلى المفعول، ثم حُذِفَ من الصلة الضمير الذي<sup>(١)</sup> كان يعود إلى الموصول، كما حذف<sup>(٢)</sup> من قوله: (فاصدع بما تؤمر) [الحجر/ ٩٤] ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر:

كأنه واضحُ الأقربِ في لِقَحٍ  
أسمى بهنَّ وعزتهُ الأناصيلُ<sup>(٣)</sup>

إنما هو عزت عليه، فأتسع فيه<sup>(٤)</sup>، فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه، ثم عاقدتموه الأيمانَ فحُذِفَ الراجعُ. ويجوز أن يُجعلَ ما التي مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ (عقدتم) و(عقدتم)، ولا يقتضي<sup>(٥)</sup> راجعاً، كما لا تقتضيه في نحو قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بما كانوا يكذبون) [البقرة/ ١٠]

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): حذفه.

(٣) البيت في اللسان والتاج (نصل) ولم يعز لقائل. والأنصولة بالضم:

نُورُ نَصْلِ البُهْمَى، وقيل: هو ما يؤبسه الحر من البهيمى فيشتد على الأكلة.

اللَّقَح: جمع لِقْحَةٍ، وهي الناقة اللبنون. الأقرب: جمع قُرْب وهو الخاصرة.

(٤) سقطت من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) فلا تقتضي.

وقوله : (فاليوم نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ) [الأعراف/ ٥١] والكفارة في الإيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عُقِدَ عليه دون اليمين التي لم يُعَقَدَ عليها. يدل على ذلك قوله : (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ) [المائدة/ ٨٩] أي : كفارة ما عقدتم عليه، والمعقود عليه ما كان موقوفاً على الحنث، والبر، دون ما لم يكن كذلك.

واختلفوا<sup>(١)</sup> في الإضافة والتنوين في<sup>(٢)</sup> قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : (فجزاء مثل ما قتل)<sup>(٤)</sup> [المائدة/ ٩٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر : (فجزاء مثل ما) مضافة بخفض<sup>(٥)</sup> مثل .

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (فجزاء مثل) جزاء منون، ومثل مرفوع.

حجة من رفع المثل أنه صفة للجزاء، والمعنى : فعليه جزاء من النعم مماثل المقتول، والتقدير : فعليه جزاء وفاء للآزم له، أو : فالواجب عليه جزاء من النعم مماثل ما قتل من الصيد، (فمن النعم) على هذه القراءة صفة للنكرة، والتي<sup>(٦)</sup> هي جزاء وفيه

(١) في (ط) : اختلفوا.

(٢) في (ط) : من.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زادت (ط) بعدها : مضافة وبخفض مثل.

(٥) في (ط) : وبخفض.

(٦) في (ط) : «التي» بإسقاط الواو.

ذكره، ويكون (مثل) صفةً للجزاء، لأنَّ المعنى عليه جزاءٌ مماثلٌ للمقتول من الصيد من النعم. والمماثلة في القيمة أو الخلقة<sup>(١)</sup> على حَسَبِ اختلاف الفقهاء في ذلك، ولا ينبغي إضافة جزاءٍ إلى المثل، ألا ترى أنه ليس عليه جزاءٌ مثل ما قتل في الحقيقة. إنما عليه جزاءُ المقتول لا جزاءٌ مثله، ولا جزاءٌ عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله، فإذا كان ذلك<sup>(٢)</sup> كذلك، علمت أنَّ الجزاء لا ينبغي أن يضاف إلى المثل<sup>(٣)</sup>، لأنه يوجب جزاء المثل، والموجبُ جزاءُ المقتول من الصيد، لا جزاءٌ مثله الذي ليس بمقتول. ولا يجوز أن يكون قوله: (من النعم) على هذه القراءة متعلقاً بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقاً به في<sup>(٤)</sup> قوله: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) [يونس/٢٧]، لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلق به بعد الوصف شيئاً، كما أنك إذا عطفت عليه أو أكدته لم يجز أن تعلق به شيئاً بعد العطف عليه، والتأكيد له.

وأما<sup>(٥)</sup> قراءة من أضاف الجزاء إلى المثل، فإنَّ قوله: (من النعم) يكون صفة للجزاء، كما كان في قول من نَوَّنَ ولم يُضِفْ صفةً له. ويجوز فيه وجهٌ آخر لا يجوز في قول من نَوَّنَ ووصف، وهو أن يقدره متعلقاً بالمصدر، ولا يجوز على هذا القول أن يكون

(١) في (ط): والخلقة.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): مثل.

(٤) في (ط): به من.

(٥) في (ط): وأما في.

فيه ذكرٌ كما تضمَّن الذكرَ لما كان صفةً، وإنما جاز تعلُّقه بالمصدر على قولٍ من أضاف لأنَّك لم تصف الموصولَ كما وصفته في قولٍ من نوَّن، فيمتنع تعلُّقه به، والدليل على أن المثلَّ منفصلٌ مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقع عليه المثلُّ في المعنى قولُ دريد بن الصِّمَّة:

وَقَاكَ اللَّهُ يَا بَنَةَ آلِ عَمْرٍو  
 من الأزواج أمثالي ونفسي  
 وَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ  
 وهل نَبَّأْتُهَا أَنِّي ابْنُ أُمِّسٍ (١)

ألا ترى أنَّ نفسه لو دخلت في جملة قوله: أمثالي، لم يحتج أن يقول: نفسي.

وأما من أضاف الجزاء إلى مثلٍ، فقال: (فجزاءٌ مثلٌ ما قَتَلَ من النعم) [المائدة/٩٥] فإنه وإن كان عليه جزاءُ المقتول لا جزاءٌ مثله، فإنَّهم قد (١) يقولون: أنا أَكْرِمُ مِثْلَكَ، يريدون: أنا أَكْرَمُكَ، فكذلك إذا قال: (فجزاءٌ مثلٌ ما قَتَلَ)، فالمراد: جزاء ما قتل، كما أن المراد في: أنا أَكْرِمُ مِثْلَكَ: أنا أَكْرَمُكَ. فإذا كان كذلك كانت الإضافة في المعنى كغير الإضافة، لأنَّ المعنى: فعليه جزاءٌ ما قتل، ومما يؤكد أنَّ المثلَّ، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله الذي لم

(١) البيتان من قصيدة لدريد بن الصِّمَّة يهجو بها الخنساء لأنها رفضت أن تتزوج منه.

الأغاني ٢٣/١٠ وفيهما اختلاف يسير في الرواية.

(٢) سقطت من (م).



يقتل : قوله تعالى (١) : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) [ الأنعام / ١٢٢ ] والتقدير : أفمن جعلنا له نوراً يمشي به كمن هو في الظلمات ، والمثل والمثُل ، والشَّبه والشَّبه واحدٌ ، فإذا كان مثله في الظلمات فكأنه هو أيضاً فيها . وقوله : (وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ) كقوله : (يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ) [ الحديد / ٢٨ ] وقال : (انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) [ الحديد / ١٣ ] وقال : (نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) [ التحريم / ٨ ] ولو قدرت الجزاء تقدير المصدر ، فأضفته إلى المثل ، كما تضيف المصدر إلى المفعول به ، لكان في قول من جرّ مثلاً على الاتساع الذي وصفنا ، ألا ترى أنَّ المعنى : فجزاء مثل ما قتل (٢) أي يجازى مثل ما قتل ، والواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول .

واختلفوا (٣) في الإضافة والتنوين من قوله [ جلّ وعز ] (٤) : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) [ المائدة / ٩٥ ] .

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي : (أو كفارة) منونا (طعام) رفعا (مساكين) جماعة .

وقرأ نافع وابن عامر : (أو كفارة) رفعا غير منون ، (طعام

(١) في (ط) : عز وجل .

(٢) في (م) : معنى فجزاء مثل .

(٣) في (ط) : اختلفوا .

(٤) سقطت من (ط) .

مساكين) على الإضافة، ولم يختلفوا في (مساكين) أنه جمع<sup>(١)</sup>.  
وجه قول من رفع (طعام مساكين) أنه جعله عطفاً على  
الكفارة عطف بيان لأن الطعام هو الكفارة، ولم يُضف الكفارة إلى  
الطعام لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد،  
فلذلك لم يضيفوا الكفارة إلى الطعام.

ومن أضاف الكفارة إلى الطعام؛ فلأنه لما خيّر المكفر بين  
ثلاثة أشياء: الهدي، والطعام، والصيام، استجاز الإضافة لذلك،  
فكأنه قال: كفارة طعام لا كفارة هدي، ولا كفارة صيام،  
فاستقامت الإضافة عنده ليكون الكفارة من هذه الأشياء.

واختلفوا<sup>(٢)</sup> في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى:  
(قياماً للناس) [المائدة/ ٩٧].

فقرأ ابن عامر وحده: (قياماً) بغير ألف.

وقرأ الباقر (قياماً) بألف<sup>(٣)</sup>.

قوله عز وجل: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ)  
[المائدة/ ٩٧] التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام]  
قياماً<sup>(٤)</sup> أو نُصِبَ الكعبة قياماً لمعاش الناس ومكاسبهم<sup>(٥)</sup>، لأنه  
مصدر قاموا، كأن المعنى: قاموا بنصبه ذلك لهم فاستتبت

(١) السبعة ٢٤٩.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) السبعة: ٢٤٨.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (م).

(٥) في (ط): أو مكاسب الناس.

معاشهم به<sup>(١)</sup> واستقامت أحوالهم له. ويؤكد إثبات الألف في القيام قوله: (ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) [النساء/ ٥] فالقيام: كالعياذ، والصيام والقياد<sup>(٢)</sup> وعلى هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على فِعَالَةٍ كالزيارة والعياسة<sup>(٣)</sup> والسياسة والحياكة. فكما جاءت هذه المصادر على فِعَالَةٍ<sup>(٤)</sup>، كذلك حكم القيام أن يكون على فِعَالٍ.

ووجه قول ابن عامر (قِيَمًا) على أحد أمرين: إما أن يكون جعله مصدرًا كالشَّبَع<sup>(٥)</sup>، أو حَذَفَ الألف وهو يريد بها كما يقصر الممدود. وحكم هذا الوجه أنه يجوز في الشعر دون الكلام وحال السعة. فإن قلت: فإذا جعله مصدرًا كالشَّبَع<sup>(٥)</sup> فهلأ صححه كما صحح الجحول والعوض مما<sup>(٦)</sup> ليس على بناء من أبنية الفعل؟ فالقول فيه أنه لما اعتلَّ فعله اعتلَّ المصدرُ على اعتلال فعله، ألا ترى أنهم قالوا: دِيْمَةٌ وَدِيمٌ، وَحِيلَةٌ وَحِيلٌ، فَأَعْلَوْا الجُمُوعَ لاعتلال آحادها<sup>(٧)</sup>، فإذا أَعْلَوْا الجُمُوعَ لاعتلال الآحاد، فأن تُعَلَّ المصادرُ لاعتلال أفعالها أولى، ألا ترى أنهم قد أَعْلَوْا بعض الآحاد، وصححوا الجُمُوعَ نحو معيشة ومعاش، ومقام ومَقَاوِمَ، ولم

(١) سقطت من (ط).

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سقطت من (م). والعياسة: من عاس ماله: أحسن القيام عليه.

(٤) في (ط): على فعالٍ أو فعالة.

(٥) في (م): «كالشبع» وهو تصحيف.

(٦) في (ط): وما.

(٧) في (ط): الآحاد.

يَصْحَحُوا مَصْدَرًا أَعْلَوْا فَعْلَهُ، لكي يجري المصدرُ على فعله، إن صحَّ حرفُ العلةِ في الفعل صحَّ في مصدره، نحو اللّوازِ والغوارِ، وإن اعتلَّ في الفعل اعتلَّ في مصدره. وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام] <sup>(١)</sup> أو نصبَ الكعبة قياماً لمعيش الناس ومصالحهم. وقوله تعالى: (والشهر الحرام) [المائدة/٩٧] معطوفٌ على المفعول الأول: لَجْعَلْ. ونحو ذلك: ظننتُ زيدا منطلقاً وعمراً، أي: فعلَ ذلك ليعلموا أن الله يعلمُ مصالح ما في السموات والأرض، وما يجري عليه شأنهم في معاشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكلِّ شيءٍ يقيمهم ويصلحهم عليهم. وقيل في قوله: (قياماً للناس): أمناً لهم. وقيل: (قياماً للناس) أي: مما ينبغي أن يقوموا به، والقول الأول عندنا أبين.

واختلفوا <sup>(٢)</sup> في التثنية والجمع في قوله: (استحقَّ عليهم الأوليان) [المائدة/١٠٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (من الذين استحقَّ عليهم) مضمومة التاء، (الأوليان) على التثنية.

وروى نصر بن عليّ عن أبيه عن قُرّة قال: سألتُ ابنَ كثير فقرأ: (استحقَّ) بفتح التاء (الأوليان) على التثنية.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة (استحقَّ) بضم التاء (الأولين) جماعاً <sup>(٣)</sup>.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) في (ط): جماعاً.



وروى حفص عن عاصم (استحق) بفتح التاء. (الأوليان) على التثنية<sup>(١)</sup>.

قال الواقدي: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه قال: كان تميم الداري وأخوه عدي نصرانيين، وكان متجراًهما إلى مكة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة وهو يريد الشام تاجراً، فخرج هو وتميم الداري وأخوه عدي، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، فكتب وصيةً بيده ودسها في متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحوا<sup>(٢)</sup> متاعه، فوجدوا وصيته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئاً فسألوهما فقالا: لا ندري، هذا الذي قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>، فنزلت الآية<sup>(٤)</sup>: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم) [المائدة/١٠٦] فأمر رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> أن يستحلفوهما بالله ما قبضا له غير هذا ولا كتماه. قال الواقدي: فاستحلفهما رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثم ظهر على إناء من فضة منقوش بذهب<sup>(٥)</sup> معهما، فقالوا: هذا من متاعه، فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية: (فإن عثر على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما) [المائدة/١٠٧] قال: فأمر

(١) السبعة ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) في (ط): فتحا.

(٣) في (ط): صلى الله عليه.

(٤) في (ط): فأنزل الله الآية.

(٥) في (ط) مذهب.

رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> رجلين من أهل الميت أن يحلفا<sup>(٢)</sup> على ما كتما وغيباً. قال الواقدي: فحلف عبدالله بن عمرو والمطلب بن أبي وداعة، فاستحقا، ثم إن تميماً أسلم، وباع رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>، وكان يقول: صدق الله وبلغ رسوله، أنا أخذت الإناء<sup>(٤)</sup>.

قال: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان) فشهادة مرتفع بالابتداء، واتسع في بين، وأضيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التي تستعمل أسماء يجوز أن تستعمل أسماء في غير الشعر، ألا ترى أنه قد جاء ذلك<sup>(٥)</sup> في التنزيل وكذلك<sup>(٦)</sup>: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) [الأنعام/٩٤] في قول من رفع، فجاء في غير الشعر، كما جاء في الشعر نحو قوله:

فصادف بين عينيهِ الجُبُوبَا<sup>(٧)</sup>

(١) في (ط): صلى الله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): صلى الله.

(٤) أخرج حديث سبب النزول على نحو آخر البخاري في كتاب الوصايا ٤٠٩/٥ برقم ٢٧٨٠ عن ابن عباس. والترمذي في التفسير ٢٢٤/٨ عن ابن عباس عن تميم الداري وقال: هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح. وفيه اختلاف في الرواية عما هنا. وانظر تفسير ابن كثير ٢١٤/٣ (ط الشعب).

(٥) و(٦) سقطت من (ط).

(٧) عجز بيت لأبي خراش الهذلي ونصه في ديوان الهذليين ١٢٠٥/٣.

فَلَاقَتْهُ بَبْلَقْعَةٍ بِرَازٍ فَصَادَمَ بَيْنَ عَيْنَيْهَا الْجُبُوبَا

وانظر اللسان (جيب) وفيه: براح مكان براز وتصادم مكان فصادم.

هذا وقد جاء ضبطها في الهذليين بالفتح ولم يشر السكري إلى ضبطها وما يجب أن يكون عليه. وكذلك ورد ضبطها في اللسان خطأ بالفتح مخالفاً ما نصص عليه.

فأما قوله: (إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) [المائدة/ ١٠٦] فيجوز أن يتعلق بالشهادة فيكون معمولها، ولا يجوز أن يتعلق بالوصية لأمرين: أحدهما أن المضاف إليه لا يعمل في ما قبل المضاف، لأنه لو عمل فيما قبله للزم أن يُقَدَّر وقوعه في موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف، ومن ثم لم يجز: القتال زيدا حين نأتي. والآخر: أن الوصية مصدر فلا يتعلق به ما يتقدم عليه، فأما قوله: (حين الوصية) فلا يجوز أن تحمله على الشهادة، لأنه إذا عمل في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه<sup>(١)</sup>، ولكن تحمله على ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>، أحدها: أن تعلقه بالموت، كأنه الموت من<sup>(٣)</sup> ذلك الحين، وهذا إنما يكون على ما قرب منه<sup>(٤)</sup>. يدلُّك على ذلك قوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: (حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ) [النساء/ ١٨]، وكذلك قوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا) [الأنعام/ ٦١]، وقوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) [المؤمنون/ ٩٩] فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربتة، لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت. والثاني<sup>(٦)</sup>: أن تحمله على حضر، أي: إذا حضر في هذا الحين. والثالث: أن تحمله على البدل من إذا، لأن ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان، فتبدله منه كما تبدل الشيء

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (ط): أحد ثلاثة أشياء.

(٣) في (ط): في.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): والآخر.

من الشيء إذا كان إياه. وقوله تعالى: (اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) [المائدة/ ١٠٦]، هو خبر المبتدأ الذي هو شهادة بينكم، والتقدير شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام<sup>(١)</sup> المضاف إليه مقام المضاف، ألا ترى أن الشهادة لا تكون إلا باثنين. وقوله: منكم، صفة لقوله: اثنان، كما أن (ذوا عدل) صفة لهما وفي الطرف ضميرهما.

وقوله: (أو آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) تقديره: أو شهادة آخرين من غيركم، و(مِنْ غَيْرِكُمْ) صفة للآخرين<sup>(٢)</sup> كما كان (مِنْكُمْ) صفة الاثنين<sup>(٣)</sup>، وأما (مِنْ غَيْرِكُمْ) فقليل في تفسيره: إنه من غير أهل مِلَّتِكُمْ.

حدثنا الكندي قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألت عبيدة عن هذه الآية: (اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) قال: اثنان ذوا عدل من أهل الملة، أو آخران من غيركم من غير أهل الملة، وهو فيما زعموا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبیر، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقوله: (إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ) [المائدة/ ١٠٦] اعتراض بين الصفة والموصوف، وعلم به أن شهادة الآخرين اللذين هما من غير أهل مِلَّتِنَا إنما تجوز في السفر. واستغني عن جواب (إِنْ) بما تقدم من قوله: (أو آخران من

(١) في (ط): فأقيم.

(٢) في (ط): لآخرين.

(٣) في (ط): لاثنين.



غيركم) لأنه وإن كان على لفظ الخبر فالمعنى على الأمر، كأن المعنى: ينبغي أن تشهدوا إذا ضربتم في الأرض آخرين من غير أهل ملتكم. ويجوز أيضاً أن يستغنى عن جواب إذا في قوله: (إذا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الموتُ) بما تقدمها من قوله: (شهادة بينكم) فإن جعلت إذا بمنزلة حين، ولم تجعل له جواباً، كان بمنزلة الحين، وينتصب الموضع بالمصدر الذي هو (شهادة بينكم) كما تقدم. وإن قُدِّرَتْ له جواباً فإن قوله: (شهادة بينكم) يدل عليه ويكون موضع (إذا) في قوله: (إذا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الموتُ) نصباً بالجواب المقدر المستغنى عنه بقوله: (شهادة بينكم) لأنَّ المعنى ينبغي أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت، وقوله: (تَحْسِبُونَهُمَا من بَعْدِ الصَّلَاةِ) صفة ثانية لقوله: (أو آخِرَانِ من غيركم). وقوله: (من بَعْدِ الصَّلَاةِ) مُعَلَّقٌ، وإن شئت لم تقدر الفاء في قوله: (فيقسمان بالله) لعطف جملة على جملة ولكن تجعله جزاءً كقول ذي الرُّمَّةِ:

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ مَرَّةً

فَيَدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ<sup>(١)</sup>

تقديره عندهم: إذا حَسَرَ بدا، فكذلك إذا حبستموهما أقسما. وقال: من بعد الصلاة، لأنَّ الناس فيما ذكروا كانوا يُحْلِفُونَ بالحجاز بعد صلاة العصر، لاجتماع الناس وتكاثرهم في ذلك الوقت.

(١) ديوانه ٤٦٠/١ وفيه: «تارة» بدل «مرة».

وانظر المحتسب ١٥٠/١، وشرح أبيات المغني ٧٩/٧ برقم (٧٤١)،

والعيني ٥٧٨/١ ١٧٨/٤، ٤٤٩، والهمع ٨٩/١، والدرر ٧٤/١،

والأشموني ١٩٦/١ ٩٦/٣.

وقوله: (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنَّ ارْتَبْتُمْ) أي: ارتبتم في قول الآخرين اللذين ليسا من أهل ملتنا، أو غير قبيلة الميت، فغلب في ظنكم خيانتهم.

وقوله: (لا نشتري به ثمنًا): لا نشتري جواب ما يقتضيه قوله: (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) لأنَّ أقسم ونحوه، يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الأيمان. وقوله: (لا نشتري به ثمنًا): لا نشتري بتحريف شهادتنا ثمنًا، فحذف المضاف وذكر الشهادة، لأنَّ الشهادة قول، كما جاء: (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ) ثم قال: (فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ) [النساء/ ٨] لما كان القسم يراد به المقسوم، ألا ترى أنَّ القسمَ التي هي إفراز الأنصباء لا يُرْزَقُ منه، إنما يُرْزَقُ من التركة المقسومة؟ وتقدير (لا نشتري به ثمنًا): لا نشتري به ذا ثمن، ألا ترى أنَّ الثمن لا يشتري، وإنما الذي يُشْتَرَى المبيع دون ثمنه؟ وكذلك قوله: (اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا) أي: ذا ثمن، والمعنى: أنهم آثروا الشيء القليل على الحق، فأعرضوا عنه وتركوه له. ولا يكون (اشْتَرَوْا) في الآية بمعنى باعوا، وإن كان ذلك يجوز في اللغة، لأنَّ بيع الشيء إخراج وإبعاد له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد، إنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق. (وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربي. وخُصَّ ذو القربي بالذكر لميل الناس إلى قراباتهم ومن يناسبونه. (ولا نكتم شهادة الله) إنا إن كتمانها لمن الآثمين. وقال: (شهادة الله)، فأضيفت الشهادة إليه سبحانه لأمره بإقامتها والنهي عن كتمانها في قوله: (ومن يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) [البقرة/ ٢٨٣]. وقوله: (وأقيموا الشهادة لله) [الطلاق/ ٢] (فإن عُثِرَ على أنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا)

[المائدة/١٠٧] أي غير أهل الميت أو من يلي أمره، على أن الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا استحقاً إثماً بقصدهما في شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحرّيا الحق فيها، فأخران يقومان مقامهما، أي: مقام الشاهدين اللذين هما من غيرنا (من الذين استحق عليهم الأوليان) - فقلوه: (من الذين) <sup>(١)</sup> صفة للآخرين. فأما (الأوليان) فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخرج، كأنه في التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهم كقولهم: تميمي أنا. أو يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فأخران يقومان: مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذي في (يقومان) فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكون مسنداً إليه استحق.

وقد أجاز أبو الحسن <sup>(٢)</sup> شيئاً آخر وهو أن يكون الأوليان صفة لقلوه: (فأخران) لأنه لما وُصفَ اختصَّ فوصف من أجل الاختصاص الذي صار له بما يوصف به المعارف.

ومعنى (الأوليان): الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما <sup>(٣)</sup> كانا أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا، لأنهما <sup>(٤)</sup> أعرف بأحوال الميت وأمره، ولأنهما من المسلمين، ألا ترى أن وصفهم

(١) في (ط) اللذين.

(٢) في (ط): زيادة فيه.

(٣) في (م): وأنهما، وأثبت إنما على الهامش.

(٤) في (ط): لأنهم.

بأنه (١) استحق عليهم يدل على أنهم مسلمون، لأن الخطاب من أول الآية مصروف إليهم. فأما ما يُسند إليه استحق فلا يخلو من أن يكون الأنصباء (٢) أو الوصية أو الإثم أو الجار والمجرور، وإنما جاز: استحق الإثم لأن أخذه بأخذه إثم، فسُمي إثماً كما سمي ما يؤخذ منا بغير حق مظلمة. قال سيويه: المظلمة اسم ما أخذ منك (٣)، فكذاك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأما قوله (عليهم) فيحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون على فيه بمنزلة قولك: استحق على زيد مال بالشهادة، أي: لزمه ووجب عليه الخروج منه، لأن الشاهدين لما عثر على خيانتهم استحق عليهما ما ولياه من أمر الشهادة والقيام بها ووجب عليهما الخروج منها وترك الولاية لها، فصار إخراجهما منها مستحقاً عليهما كما يستحق على المحكوم عليه الخروج مما وجب عليه.

والآخر: أن يكون «على» فيهم بمنزلة «من»، كأنه: من الذين استحق منهم الإثم، ومثل هذا قوله: (إذا اکتالوا على الناس) [المطففين/٢] أي: من الناس.

والثالث: أن يكون «على» بمنزلة «في» كأنه استحق فيهم، وقام «على» مقام «في» كما قام «في» مقام «على» في قوله تعالى:

(١) في (ط): بأنهم.

(٢) في (ط): الإيصاء.

(٣) سيويه ٢/٢٤٨.



(لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ) [ طه / ٧١ ] والمعنى : من الذين استحق عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا.

فإن قلت : فهل يجوز أن يسند (استحق) <sup>(١)</sup> إلى الأوليان؟ فالقول : إن ذلك لا يجوز <sup>(٢)</sup> لأن المستحق إنما يكون الوصية أو شيئاً منها <sup>(٣)</sup> والأوليان بالميت لا يجوز أن يستحقاً فيُسند استحق إليهما.

وأما <sup>(٤)</sup> مَنْ قرأ : (من الذين استحق عليهم الأولين <sup>(٥)</sup>) فتقديره : من الأولين الذين استحق عليهم الأنصباء أو الإثم ، وإنما قيل لهم الأولين من حيث كانوا الأولين في الذكر ، ألا ترى أنه قد تقدّم : (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم) وكذلك (اثنان ذوا عدل منكم) ذكرنا في اللفظ ، قبل قوله : (أو آخران من غيركم).

واحتج من قرأ (الأولين) على من قرأ : (الأوليان) بأن قال : رأيت إن كان الأوليان صغيرين؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصغرها أولى بالميت ، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به (فيقسمان بالله) ، أي : يقسم

(١) في (ط) : استحق فيه .

(٢) في (ط) : زيادة : [ ولا يجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت ] .

(٣) سقطت من (ط) الأولين .

(٤) في (ط) : فأما .

(٥) في طرة (ط) هنا تعلية نصها : قد أجاز ذلك أبو القاسم الجرمي على حذف مضاف وتقديره : من الذي استحق عليهما ابتداء الأولين ، وقام الأوليان المضاف إليه بمقام المضاف ، وذلك سائغ .

الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا.

وقوله: (لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا) مُتَلَقًى بِهِ (فيقسمان بالله) (وما اعتدينا) فيما قلناه من أن شهادتنا أحق من شهادتهما. وأما من قرأ: (من الذين استَحَقُّ عليهم الأوليان) فتقديره: من الذين استَحَقُّ عليهم الأوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف، وحذف المفعول من هذا النحو كثير.

واختلفوا<sup>(١)</sup> في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [المائدة/ ١١٠] في اسم الفاعل والمصدر.

فقرأ ابن كثير وعاصم ههنا وفي هود [٧] والصف (إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [الآية/ ٦] بغير ألف<sup>(٣)</sup>.

وقرأ في يونس: (لَسَاحِرٌ مُبِينٌ) [٢] بألف.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر في كل ذلك: (سِحْرٌ مُبِينٌ) بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الأربعة: (سَاحِرٌ) بألف<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت: «بغير ألف» من (م).

(٤) السبعة ٢٤٩.

قال [ أبو علي : قال تعالى ]<sup>(١)</sup> : (وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) فمن قرأ : (إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) جعله إشارة إلى ما جاء به ، كأنه قال : ما هذا الذي جئت به إِلَّا سِحْرٌ ، ومن قال : إِلَّا ساحرٌ ، أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذي أتى به ، وكلاهما حسنٌ لاستواء كل واحدٍ منهما في أن ذكره قد تقدم ، وكذلك ما<sup>(٢)</sup> في سورة الصف في قصة عيسى أيضاً<sup>(٣)</sup> وهو قوله : (فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ) [ ٦ ] وكذلك ما في هود في<sup>(٤)</sup> قوله : (وَلَيْسَ قُلْتِ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ) [ ٧ ] فمن قال : (سحرٌ) جعل الإشارة إلى الحدث ومن قال : (ساحرٌ) فالإشارة إلى الشخص .

فأما اختيار من اختار (ساحر) في هذه المواضع لما ذهب إليه من أن الساحر يقع على العين<sup>(٥)</sup> والحدث ، فإن وقوع اسم فاعل على الحدث ، ليس بالكثير ، إنما جاء في حروف قليلة . ولكن لمن اختار سِحْرًا<sup>(٦)</sup> أن يقول : إنه يجوز أن يراد به الحدث والعين جميعاً ، ألا ترى أنه يستقيم أن يقول : (إن هذا إِلَّا سِحْرٌ) وأنت تريد به<sup>(٧)</sup> :

(١) ما بين معقوفين ساقط من (م) .

(٢) في (م) : فيما .

(٣) أيضاً : زيادة في (ط) .

(٤) في (ط) : من .

(٥) في (ط) : المعنى ، وهو سبق قلم من الناسخ .

(٦) في (ط) : سحرٌ .

(٧) سقطت من (م) .

ذو سحر، كما جاء (ولكن البر من آمن بالله) [البقرة/ ١٧٧] و (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام) [التوبة/ ١٩] أي: أهلها، ألا ترى قوله: (كمن آمن بالله). وقالوا: إنما أنت سير، وما أنت إلا سير.

..... وإنما هي إقبال وإدبار<sup>(١)</sup>

فيجوز أن يريد بسحر، ذا سحر.

وساحر لا يجوز أن يراد به سحر، وقد جاء فاعل يراد به المصدر في حروف ليست بالكثيرة نحو: عائداً بالله من شرها، أي: عياداً، ونحو: العاقبة. ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها. وحكي أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان بعده: (مبين) فهو (سحر)، وإذا كان بعده (عليم) فهو (ساحر)، ولا إشكال في الوصف بعليم أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن (مبين) يقع على الحدث كما يقع على العين، فإذا كان كذلك لم يمتنع: ساحر مبين، كما لم يمتنع: سحر مبين.

واختلفوا<sup>(٢)</sup> في الياء والتاء من قوله جل وعز: (هل يستطيع ربك) [المائدة/ ١١٢].

(١) هذا عجز بيت للخنساء صدره:

ترتع مارتعت حتى إذا أذكرت فإنما....

ديوانها ٥٠/ وهو من شواهد سيويه ١٦٩/١ والمقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤ والمحتسب ٤٣/٢ والمنصف ١٩٧/١ وابن الشجري ٧١/١ والخزانة ٢٠٧/١.

(٢) في (ط): اختلفوا.



فقرأ الكسائي وحده: (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالتاء، ونصب الباء واللام مدغمة في التاء.

وقرأ الباكون: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالياء ورفع الباء<sup>(١)</sup>.

[ قال أبو علي ]<sup>(٢)</sup> وجه قراءة الكسائي: (تستطيع) بالتاء أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم، كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتعلم أن تذهب عني فإني مشغول؟ أي: اذهب لأنك غير عاجز عن ذلك. وأما (أن) في قوله: (هل يستطيع ربك أن ينزل) فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك، ألا ترى أنه لا يصح: هل يستطيع أن يفعل غيرك؟ وأن الاستفهام لا يصح<sup>(٣)</sup> عنه، كما لا يصح في الإخبار: أنت تستطيع أن يفعل زيد، فأن في قوله: (أن ينزل علينا) متعلق بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به. فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيبويه، وقد قال: إن بعض الاسم لا يضم في قوله:

..... إلا الفرقدان<sup>(٤)</sup>

فإن ذلك لا يمتنع، لأنه في تقدير المذكور في اللفظ وإن

(١) السبعة ٢٤٩.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): لا يقع.

(٤) وهو قطعة من بيت سبق بتمامه في ١/٢٢.

كان محذوفاً منه، إذ كان الكلام لا يصحُّ إلّا به، كما ذهب إليه في قوله:

..... ونارٍ توقدُ بالليل نارا<sup>(١)</sup>

إلى أن كُلا في تقدير الملفوظ به من حيث لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده، فكذلك قياسُ الآية على قوله.

وأما قراءة من قرأ: (هل يستطيع ربك) فليس على أنهم شكوا في قدرة القديم سبحانه على ذلك، لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه، ليكون علماً<sup>(٢)</sup> لك ودلالة على صدقك، وكأنهم سألوه ذلك ليعرفوا صدقه ودمجاً أمره من حيث لا يعترض عليهم منه إشكال ولا تنازعهم فيه شبهة، لأن علم الضرورة لا تعرض فيه الشبهة التي تعرض في علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه فمن ثم قالوا: (وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُنَا) [المائدة/ ١١٣] كما قال إبراهيم عليه السلام: (بلى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) [البقرة/ ٢٦٠] بأن أعلم ذلك، من حيث لا يكون لشبهة ولا إشكال عليّ طريق. وليس قول عيسى عليه السلام لهم: (اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ)

(١) عجز بيت لأبي ذؤاد الإيادي وصدره:

أكل امرئٍ تحسبين امرأً

انظر الكتاب ٣٣/١، والكامل ٢٤٧/١، ٨٢٥/٣، ابن الشجري ٢٩٦/١

والإنصاف ٤٧٣/٢، وابن يعيش ٢٦/٣، ٢٩ ٢٧، ٧٩، ١٤٢/٥، ٥٢/٨.

١٠٥/٩ وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥ والدرر ٦٥/٢ والأشموني ٢٧٣/٢.

(٢) ضبطت (م) الكلمة بكسر العين وتسكين اللام وليس ذلك بالوجه.

[ المائدة/ ١١٢ ] إنكاراً لسؤالهم، ولكن قال لهم هذا، كما جاء:  
 (يا أيُّها الذين آمنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ) [ آل عمران/ ١٠٢ ] (يا أيُّها  
 الذين آمنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ) [ المائدة/ ٣٥ ] (يا أيُّها  
 الذين آمنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ) [ الحشر/ ١٨ ] ونحو هذا من  
 الآي.

وأما إدغام الكسائي اللام في التاء فحسنٌ، ألا ترى أن أبا  
 عمرو قد أدغمها في التاء، فيما حكى عنه سيبويه<sup>(١)</sup> من قوله:  
 (هَثُوبُ الْكُفَّارِ) [ المطففين/ ٣٦ ] والتاء أقرب إليها من الشاءِ  
 والإدغام في المتقاربين<sup>(٢)</sup>، إنما يحسن بحسب قرب الحرف من  
 الحرف، وإذا جاز إدغامها في الشين مع أنها أبعدُ منها من حروفِ  
 طرفِ اللسان والثنايا لأنها تتصل بمخارج هذه الحروف فأن يجوز  
 في التاء ونحوها من حروف طرفِ اللسان وأصول الثنايا أجدرُ،  
 وأنشد سيبويه:

تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَا لَا لِلذَّةِ  
 فُكَيْهَةٌ هَشِيَّةٌ بِكَفِّكَ لَائِقُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) في (م): المقاربين.

(٣) الكتاب ٤١٧/٢ وانظر ابن يعيش ١٤١/١٠، واللسان (ليق) والبيت

لطريف بن تميم العنبري كما نُسبه سيبويه قال الأعلام: الشاهد فيه: إدغام لام  
 هل في الشين لا تساع مخرج الشين وتفشيها، وإجرائها وإن كانت من وسط  
 اللسان إلى طرفه، واختلاطها بطرفه، واللام من حروف طرف اللسان فادغمت  
 فيها لذلك، وإظهارها جائز لأنهما من كلمتين مع انفصالهما في المخرج،  
 واللائق: المستقر المحتبس.

قال سيبويه: وقد قرىء: (بَتُّوثِرُونَ الحياة الدنيا)  
[الأعلى/ ١٦] وأنشد:

فَذَرُ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينَ مُتِّمًا

على ضوء برقي آخر الليل ناصب<sup>(١)</sup>

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع وحده: (طائراً) بألف مع الهمز.

وقرأ الباقون: (طيراً) بغير ألف<sup>(٢)</sup>. [المائدة/ ١١٠].

حكى أبو الحسن الأخفش: (٣) طائرة، وطوائر. ونظير<sup>(٤)</sup> ما  
حكاه من ذلك قولهم: ضائنة، وضوائن<sup>(٥)</sup>. فأما الطير فواحدة  
طائر. مثل ضائن وضائن، وراكب وركب، والطائر كالصفة الغالبة،  
وقد قالوا: أطيّار، فهذا مثل صاحب وأصحاب، وشاهد وأشهاد،  
وشبهوا فِعْلاً بفاعلٍ، فقالوا: مَيّت وأموات، ويمكن أن يكون  
أطيّار جمع طير، جعله مثل بيت وأبيات، وجمعوه على العدد  
القليل كما قالوا: جمالان ولقاحان، وإذا<sup>(٦)</sup> جاز أن يُثنى، جاز  
العدد القليل أيضاً فيه، وكما جُمع على أفعال كذلك جُمع على

(١) نسبة سيبويه لمزاحم العقيلي. انظر الكتاب ٤١٧/٢ وفيه: فدع، بدل: فذر.  
وانظر ابن يعيش ١٤١/١٠.

(٢) السبعة ٢٤٩.

(٣) سقطت كلمة (الأخفش) من (م).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في اللسان: الضوائن جمع ضائنة وهي الشاة من الغنم خلاف المعز.

(٦) في (ط): فإذا.



العدد الكثير، فقالوا: طيورٌ فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إِنَّ الطائر قد يكونُ جمعاً مثلَ الجامل، والباقر. والسامر، فيكونُ على هذا معنى القراءتين واحداً؛ لكان قياساً. ويقوي ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائراً، فيكون [على هذا] <sup>(١)</sup> من باب شعيرة وشعير.

فأما قوله: (أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) [آل عمران/ ٤٩] وفي هذه: (فَتَنْفُخُ فِيهَا) [المائدة/ ١١٠] وفي آل عمران: (فَأَنْفُخُ فِيهِ) فالقول في ذلك أَنَّ الضمير الذي في قوله (فيها) لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكر في الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالة من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطين، والهيئة، والطير، فلا يجوز أن يعود إلى الطين لتأنيث الضمير [الراجع إليه] <sup>(٢)</sup> وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذكور مذكراً لم يسهل أن يعود إليه، ألا ترى أن النفخ إنما يكون في طين مخصوص، وهو ما كان منه مهياً للنفخ <sup>(٣)</sup>، والطين المتقدم ذكره عام، فلا يكون العائد على حسب ما يعود إليه. فإن قلت: يعود الذكر من (فيها) إلى الهيئة. فإنَّ النفخ لا يكون في الهيئة إنما يكون في المهياً، ذي <sup>(٤)</sup> الهيئة، إلا أن تجعل الهيئة التي هي

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): وذو.

المصدر في (١) موضع المهيأ، كما يقع الخلق موضع المخلوق. وإذا ذكر فقال: (أنفخ فيه) جاز أن يكون الضمير عائداً على ذي الهيئة، كما قال: (وإذا حضر القسمة أولو القربى... فارزقوهم منه) (٢) إذ (٣) جعلت القسمة المقسوم. ويجوز أن يعود إلى الطير لأنها مؤنثة (٤)، قال: (أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات) [الملك/ ١٩]. ويجوز أن يعود الذكر إذا ذكر على ما وقعت عليه الدلالة (٥) في اللفظ، وهو أن يخلق يدل على الخلق، كما أن يخلون يدل على البخل، فيجوز في قوله: (فأنفخ فيه) أي: في الخلق، ويكون الخلق بمتزلة المخلوق. ويجوز أن يعود الذكر حيث ذكر إلى ما دل عليه الكاف من معنى المثل، أو إلى الكاف نفسه فيمن يجوز أن يكون اسماً في غير الشعر، وتكون الكاف في موضع نصب على أنه صفة للمصدر المراد، تقديره: وإذا تخلق خلقاً من طين (٦) كهيئة الطير، فتنفخ في الخلق الذي يراد به المخلوق.

ويجوز في قراءة نافع: (فيكون طائراً)، أن يكون الذكر المؤنث يرجع إلى الطائر على قوله: (أعجاز نخلٍ خاوية)

(١) سقطت من (ط).

(٢) وتام الآية: (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً) [النساء / ٨].

(٣) في (ط): إذا جعلت.

(٤) في (ط): مؤنث.

(٥) في (ط): على ما وقعت الدلالة عليه.

(٦) في (ط): فتنفخ.

(٧) في (ط): الطين.

[ الحاقة/٧ ] والموضع الذي ذُكر فيه يكون على قوله: (أعجازُ نخلٍ منقعرٍ) [ القمر/٢٠ ] و(الشجر الأخضر) [ يس/٨٠ ] ويكون أيضاً على من جعله<sup>(١)</sup> جمعاً: كالسامر، والجمال، والباقر، فأما قول الشاعر:

هَمْ أَنْشَبُوا زُرُقَ الْقَنَا فِي نُحُورِهِمْ  
وَبَيْضاً تَقِيضُ الْبَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهُ<sup>(٢)</sup>

فإن الدماغ يسمى الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السري، وتقيض: تكسر. وقد قال غيره: الدماغ يُقال له الفرخ، فوضع الطائر موضع الفرخ، لأنه في المعنى طائرٌ وحرف الاسم عما كان عليه لما احتاج إليه من إقامة القافية، كما حُرِّف لإقامة الوزن في نحو ما أنشدناه علي بن سليمان:

بَنِي رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا

فَمَا أَنْتُمْ فَنَعَذِرْكُمْ لِفِيلٍ<sup>(٣)</sup>

أراد ربيعة الفرس، فوضع الجواد موضعاً، وأنشدنا علي بن سليمان:

(١) في (ط): يجعله.

(٢) البيت في المعاني الكبير ٩٨٧/٢ وعزاه إلى عبدالله بن الحويرث الحنفي. ونقله عن الفارسي صاحب اللسان (نشب - طير) وقال: عني بالطائر الدماغ، وذلك من حيث قيل له: فرخ.

(٣) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٥١/٢ وانظر معجم تهذيب اللغة ٣٧٦/١٥ والصحاح واللسان (فيل) وإصلاح المنطق ٨٩ والمشوف المعلم ٥٨٧ ومقاييس اللغة ٤٦٧/٤ والضرائر ٢٤٣. ورجل فيل الرأي، أي ضعيف الرأي والجمع أفيال.

كَأَنَّ نَزَّوْ فَرَاخِ الْهَامِ بَيْنَهُمْ  
نَزَّوْ الْقَلَاتِ زَهَاها قَالَ قَالَيْنَا<sup>(١)</sup>

فأراد بفراخ الهام الدماغ. فقوله: فراخ الهام ليس<sup>(٢)</sup>  
يضيف الشيء إلى نفسه، ولكن الهام جمع هامة، فتشمل<sup>(٣)</sup>  
الدماغ وغيره، فصار بمنزلة نصل السيف، لأن السيف يقع على  
النصل وغيره [وعلى نفسه]<sup>(٤)</sup> فأضاف الطائر إلى البيض في  
قوله: «من حيث طائره» لالتباسه به كما قال: (وَلْيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ  
دِينَهُمْ) [الأنعام/ ١٣٧] يريد الدين الذي شرع لهم، فأضافه إليهم  
لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودُعوا إليه، وإن لم يتدينوا به.  
وقوله:

هُمْ أَنْشَبُوا زَرْقَ الْقَنَا<sup>(٥)</sup>

على حذف المضاف التقدير: هم أنشَبُوا زَرْقَ أَسْنَةِ الْقَنَا،  
لأن الذي يوصف بالزرق السنان دون الرماح، ألا ترى أن الرماح

(١) البيت لابن مقبل وهو في ملحقات ديوانه ٤٠٧/ وفي اللسان (قول، طير،  
قلا) ونسبه إلى ابن مقبل. وهو في المعاني الكبير ٩٨٧/٢ من غير عزو. فراخ  
الهام: يريد بها الرؤوس، ونزو فراخ الهام: تطاير الرؤوس في الحرب من  
ضرب السيوف، والقلا: جمع قلة، وهي الدوامة التي يلعبون بها، والقال:  
الخشبة التي تضرب بها الدوامة، والقالون: الذين يلعبون بالقلة ويضربون بها  
من قلا يقلو، زهاها: رفعها وأطارها.

(٢) في (ط): لم يضيف.

(٣) في (ط): فهو يشمل.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سبق قريباً.



توصف بالسُّمُورَةِ في نحو<sup>(١)</sup> قوله :

وَأَسْمَرَ خَطِيئًا كَأَنَّ كَعُوبَهُ<sup>(٢)</sup>

ووصفت الأُسْنَةُ بالزَّرْقَةِ في نحو قوله :

وَزُرْقٍ كَسَتَهُنَّ الْأُسْنَةُ هَبُوءَ

أَرْقٍ مِنَ الْمَاءِ الزُّلَالِ كَلِيلُهَا<sup>(٣)</sup>

الأُسْنَةُ : واحدها سَنَانٌ، وهي المَسَانُ، فإذا كان الكلِيلُ أَرْقٍ  
من الماءِ الزُّلَالِ، فكيفَ الحَادُّ، وما لم يَكِلْ، وإن شئتَ جعلتَ  
الزُّرْقَ الأُسْنَةَ على إقامة الصفة مقام الموصوفِ، كأنه : هم أنشَبوا  
أُسْنَةَ القَنَا. فأما قول الكُمَيْتِ :

وليس التفحُّش من شأنهم

وَلَا طَيْرَةُ الْغَضَبِ الْمُغْضَبِ

فقوله : طَيْرَةُ الْغَضَبِ، يحتمل ضربين : أحدهما مصدرُ طَارَ  
الغَضَبُ يَطِيرُ طَيْرَةً، وقد قالوا : طَارَ طَيْرٌ فَلَانٍ إِذَا غَضِبَ وَخَفَّ،  
وأنشد بعضُ أصحاب الأصمعي :  
فَلَمَّا أَتَانِي مَا يَقُولُ تَطَايَرَتْ

عَصَافِيرُ رَاسِي وَانْتَشَيْتُ مِنَ الْخُمُرِ

(١) سقطت من (ط).

(٢) لم نعثر على قائله وتتمته.

(٣) البيت لزيد الخيل في المعاني الكبير ١٠٤٢/٢ وفي أساس البلاغة (سنن)  
بغير عزو. قال ابن قتيبة : زرق : نصال بيض، والأُسْنَةُ : المَسَانُ التي يحدد  
بها، واحدها سَنَانٌ، وهبُوءَ : يعني من صفاتها. كأن عليها غبرة.

ويجوز في قوله: طيرة الغضب أن يكون سَمَى الطائر الذي استعمل في الغضب باسم المصدر.

قال [أحمد بن موسى] <sup>(١)</sup>: قرأ نافع وعاصم وابن عامر (مُنزَّلها) [المائدة/ ١١٥] مشددةً.

وقرأ الباقون: خفيفةً <sup>(٢)</sup>.

وجه التخفيف أنه قال: (أُنزِل علينا مائدة) فقال: (إني مُنزلها) فيكون الجواب كالسؤال. ومن قال: (مُنزلها) فلأن نَزَلَ وأُنزِل، قد استعمل كل واحدٍ منهما موضع الآخر؛ قال: (نَزَلَ عليك الكتاب بالحق) [آل عمران/ ٣] وقال: (وَأُنزِلَ الفرقان) [آل عمران/ ٤] وقال تعالى <sup>(٣)</sup>: (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ) [الفرقان/ ١] وقال: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ) [الكهف/ ١] فقد صار كل واحدٍ من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرى.

اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله تعالى <sup>(٤)</sup>: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائدة/ ١١٩].

فقرأ نافع وحده: (هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ) بنصب الميم.

وقرأ الباقون (هذا يَوْمٌ) برفع الميم <sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٥٠.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٢٥٠.

من رفع يوماً جعله خبرَ المبتدأ الذي هو (هذا) وأضاف يوماً إلى ينفع، والجملة التي من المبتدأ وخبره في موضع نصبٍ بأنه مفعول القول، كما تقول: قال زيد: عمرو أخوك.

ومن قرأ<sup>(١)</sup>: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) احتمال أمرين: أحدهما أن يكون مفعول (قال)، تقديره: قال الله هذا القَصَصَ، أو هذا الكلام: يوم ينفع الصادقين صدقهم، فيوم ظرفٌ للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ [المائدة/ ١١٦]، وجاء على لفظ الماضي وإن كان المراد به الآتي: كما قال: (ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة) [الأعراف/ ٥٠] ونحو ذلك، وليس ما بعد (قال) حكاية في هذا الوجه، كما كان إياها في الوجه الآخر. ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره: قال الله هذا يوم ينفع. أي: هذا الذي اقتصصنا يقع، أو يحدث يوم ينفع الصادقين، فيوم خبرُ المبتدأ الذي هو هذا لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث، والجملة في موضع نصبٍ بأنها في موضع مفعول. قال: ولا يجوز أن تكون في موضع رفع وقد فتَحَ لإضافته إلى الفعل، لأن المضاف إليه معرب، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنياً، والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) [هود/ ٦٦] و(مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) [المعارج/ ١١]. وصار في المضاف البناء للإضافة إلى المبنى كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به نحو: غلام من

(١) في (ط): قال.

انت؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ  
وليس المضارع في هذا كالماضي في نحو قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا<sup>(١)</sup>

لأن الماضي مبني والمضارع معرب، فإذا كان معرباً؛ لم  
يكن شيء يحدث من أجله في المضاف البناء، ولا يلزم أن تُقدَّرَ  
في الفعل هنا عائداً إلى شيء، لأن الفعل قد أضيف إليه وليس  
بصفة، ولا يلزم أن يكون في المضاف ذكر من المضاف إليه<sup>(٢)</sup>،  
فليس قوله: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيمن رفع أو نصب  
كقوله: (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) [البقرة/ ٤٨]  
لأن الفعل هنا<sup>(٣)</sup> صفة للنكرة، فلا بد من ذكر عائِدٍ منه إلى  
الموصوف، ولو نُونَ اليوم هنا لكان (ينفع) صفةً له، ولما لم يُنَوَّنْ  
كان مضافاً إليه، والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى  
مصدره، ولو كانت الإضافة إلى المصدر لم يُبَيَّنْ المضاف لبناء  
المضاف إليه في نحو:

على حين عاتبت المشيب على الصبا<sup>(٤)</sup>

[ تمت سورة المائدة والحمد لله وحده ]<sup>(٥)</sup>

(١) هذا صدر بيت للناطقة الذبياني عجزه:

فقلت: ألما تصح والشيب وازع

انظر ديوانه / ٤٤، والكامل ١٥٨/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٣/٧. مع  
بقية تخريجه.

(٢) عبارة (م) هنا: ولا يلزم أن يكون في المضاف إليه عائِدٌ إلى الأول.

(٣) في (ط): ههنا.

(٤) سبق قريباً.

(٥) سقط ما بين المعقوفين من (ط).



[بسم الله]<sup>(١)</sup>  
سورة الأنعام

اختلفوا في ضمّ الياء وفتحها من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (من يُصْرِفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ) [الأنعام/ ١٦].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ (يُصْرِفُ عنه) مضمومةً الياء مفتوحة الراءِ.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَصْرِفُ عنه) مفتوحة الياء مكسورة الراء<sup>(٣)</sup>.

واختلفَ عن عاصم فرَوَى أبو بكر عنه (من يَصْرِفُ) مثلُ حمزة وروى حفص: (يُصْرِفُ عنه) مثل أبي عمرو. فاعِلُ (يَصْرِفُ) الضميرُ العائد إلى (رَبِّي) من قوله: (إِنِّي أَخَافُ إِنَّ عَصِيْتُ رَبِّي) [الأنعام/ ١٥]، وينبغي أن يكون حَذَفَ الضميرُ العائد إلى

(١) زيادة من (م).

(٢) زيادة من (م).

(٣) السبعة ص ٢٥٤.

العذاب، والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة أبي فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة، لأن (مَنْ) جزاء، ولا يكون صلة على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحو: (أَهَذَا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [الفرقان/ ٤١]. (وسلامٌ على عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى) [النمل/ ٥٩] أي: بَعَثَهُ واصطفاهم. ولا يعود الضمير المحذوف هنا<sup>(١)</sup> إلى موصولٍ ولا إلى (مَنْ) التي للجزاء إنما يرجع إلى العذاب في قوله: (قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) [الأنعام/ ١٥] وليس هذا بمنزلة قوله: (والحافظين فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) [الأحزاب/ ٣٥]؛ لأن هذا فعلٌ واحدٌ قد تكرر، وعُدِّي الأول منهما إلى المفعول، فَعَلِمَ بتعدية الأول، أن الثاني بمنزلة.

وأما قراءة من قرأ (يُضْرَفُ) فالمسند إليه: الفعل المبني للمفعول، ضميرُ العذاب المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: (يُضْرَفُ) بفتح الياء، لأن ضمير المنصوب هنا محذوف، وفي قول من قرأ: (يُضْرَفُ) مضمرٌ ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأ الذي هو مَنْ في القراءتين جميعاً الضمير الذي في عنه. ومما يقوي ذلك قوله: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود/ ٨]. أَلَا تَرَى أَنَّ الفعل مبني للمفعول به وفيه ضمير العذاب؟ ومما يُحَسِّنُ قراءة من قرأ: (يُضْرَفُ)، بفتح الياء، أن ما

(١) في (ط): ههنا.

بعده من قوله: (فَقَدْ رَحِمَهُ) فعلٌ مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالى<sup>(١)</sup>، فقد اتَّفَقَ الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ (يَصْرِفُ)<sup>(٢)</sup> بفتح الياء.

ومما يقوي قراءة من قرأ: (من يَصْرِفُ)<sup>(٣)</sup> بفتح الياء، أنَّ الهاء المحذوفة مِنْ (يَصْرِفُهُ) لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدّمه، بمنزلة ما في الصلة، في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول، حَسُنَ حذفُ الهاء منه، كما حَسُنَ حذفها من الصلة.

واختلفوا<sup>(٤)</sup> في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله [جلَّ وعزَّ]:<sup>(٥)</sup> (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ) [الأنعام/ ٢٣].

فقرأ ابن كثير في رواية قُنبِلٍ عن القواس، وعبيد بن عجيل عن شبيل عن ابن كثير، وابنُ عامرٍ، وحفصٌ عن عاصم (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بالتاء (فِتْنَتَهُمْ) رفعاً.

وروى خلفٌ وغيره عن عُبيدٍ عن شبيلٍ عن ابن كثير: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بالتاء (فِتْنَتَهُمْ) نصباً.

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (ط): (مَنْ يَصْرِفُ).

(٣) في (ط): (يَصْرِفُ).

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (تكن) بالتاء (فتتھم) نصباً<sup>(١)</sup>.

وقرأ حمزة والكسائي (ثم لم يكن) بالياء (فتتھم) نصباً<sup>(٢)</sup>.

[ قال أبو علي ]<sup>(٣)</sup> من قرأ: (ثم لم تكن فتتھم إلا أن قالوا) [ الأنعام / ٢٣ ] تكن بالتاء ورفَّع الفتنة، كان ذلك حسناً لإثباته علامة التانيث في الفعل المسند إليه الفتنة، والفتنة مؤنثة بلحاقها علامة التانيث<sup>(٤)</sup> و (أن قالوا) على هذه القراءة: في موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتتھم إلا قولهم. فأما ما روي عن ابن كثير من<sup>(٥)</sup> قراءته: (ثم لم تكن) بالتاء (فتتھم) نصباً، فقد أنث، (أن قالوا) لما كان الفتنة في المعنى، وفي التنزيل: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [ الأنعام / ١٦٠ ] فَأَنْتُ الْأَمْثَالُ، وواحدها مثل، حيث كانت الأمثال في المعنى الحسنات، وقد كثر مجيء هذا في الشعر والرواية الأولى أوجه من حيث كان الكلام محمولاً فيها على اللفظ. ومثل هذا قراءة نافع، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر. ومما جاء على هذا في الشعر قوله:

(١) جاء في (م) بعد كلمة نصباً العبارة التالية، وهي مستدركة على هامشها: «لم يذكر في هذه الآية قراءة حمزة والكسائي». اهـ ويلاحظ أن قراءة حمزة والكسائي مذكورة بعدها مباشرة.

وهي زيادة ليست في (ط) ولا في السبعة.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٥ فهناك اختلاف يسير في التقديم والتأخير والمؤدى واحد.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (م): «بلحاق علامة التانيث إياها».

(٥) في (ط): في.



.....وكانت عادةً

مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا<sup>(١)</sup>

فَأَنْتَ الْإِقْدَامَ لما كان العادة في المعنى ، وهذا البيت ، وهذه الآية إذا قرئت على القياس<sup>(٢)</sup> أقرب من قول الشاعر:

هُمْ أَهْلُ بَطْحَاوِي قَرِيشٍ كِلَيْهِمَا  
هُمْ صُلْبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ<sup>(٣)</sup>

لأنَّ بَطْحَاوِي مكة مؤنث ، والمذكر: الأبطح ، فهو لفظ غير لفظ المؤنث ، والفتنة هي : القول .

وقد جاء في الكلام : ما جاءت حاجتك ، فَأَنْتَ ضمير (ما) حيث كان الحاجة في المعنى : وَالزِمَ التَّائِيثَ وَنُصِبَتْ<sup>(٤)</sup> الحاجة . ومثل

(١) من بيت للبيد في معلقته وتماهه :

فمضى وقدمها وكانت . . .

انظر ديوانه / ١٧٠ وفي السبع الطوال ص ٥٥٠ . ومضى : أي الحمار ، وقدم الأتان لكيلا تعند عليه . عَرَّدت : تركت الطريق وعدلت عنه وأصل التعريد : الفرار . وانظر اللسان (عرد) .

(٢) في (ط) : قياسه .

(٣) البيت في اللسان (وشظ) وقال فيه : ويقال : بنو فلان وشيظة في قومهم ، أي : حشوفهم ، وأنشد البيت ولم يعزه وفي شعر الأخطل ٤٧/١ بيت شطره الثاني كأنه له برواية :

على ابن أبي العاصي قريش تعطفت

له صلبها ليس الوشائظ كالصلب

(٤) في (ط) : ونصب .

ذلك قولهم: من كانت أمك، فأنت ضمير (من) حيث كان الأم<sup>(١)</sup> ومثله: (ومن تَقُنْتُ مِنْكُنَّ) [الأحزاب/ ٣١]. ومما يقوي [نصب فتنتهم] <sup>(٢)</sup> أن قوله: (أن قالوا): أن يكون الاسم دون الخبر أولى، لأن (أن) إذا وُصِلَتْ لم تُوصَفْ فأشبهت بامتناع وصفها المضمر<sup>(٣)</sup>. فكما أن المضمر إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك (أن) إذا كانت مع اسم غيرها، كانت أن تكون الاسم أولى.

قال: وقرأ عاصم في رواية حفص (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) [الأنعام/ ٢٢] بالنون حرفين ههنا، وفي يونس قبل الثلاثين<sup>(٤)</sup> أيضاً: (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا) [يونس/ ٢٨] وباقي القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقر بالنون إلا أنهم اختلفوا في سورة الفرقان، ويأتي في موضعه [إن شاء الله] <sup>(٥)</sup>.

حجة من قرأ بالنون قوله: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) [الكهف/ ٤٧] وقوله: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) [الأنعام/ ٢٢]، والياء في المعنى كالنون.

(١) ذكر ذلك سيويه في ٢٤/١.

(٢) في (ط): قراءة من قرأ فتنتهم بالنصب.

(٣) في (ط): الضمير.

(٤) المراد في الآية ٢٨ وهي قبل الثلاثين. كما قال.

(٥) سقطت من (م)، وهي في السبعة ص ٢٥٤.

اختلفوا في الخفض والنصب من قوله تعالى<sup>(١)</sup> : (والله ربنا) [ الأنعام / ٢٣ ] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما .

وقرأ حمزة والكسائي : (والله ربنا) بالنصب<sup>(٢)</sup> .

من قرأ (والله ربنا) : جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد، ومثل ذلك : رأيتُ زيداً صاحبنا، وبكراً جاركم . وقوله : (ما كنا مُشْرِكِينَ) [ الأنعام / ٢٣ ] جواب القسم .

ومن قال : (والله ربنا) ، فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء ، والفصل به لا يمتنع ، وقد فصل بالمنادى بين الفعل ومفعوله [ كما فعل ذلك ]<sup>(٣)</sup> في نحو قوله : (إِنَّكَ آتِيَتْ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) [ يونس / ٨٨ ] والمعنى آتيتهم زينة<sup>(٤)</sup> وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا<sup>(٥)</sup> ، وفصل به في أشد من ذلك ، وهو الفصل بين الصلة والموصول قال :

(١) في (ط) : عز وجل .

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٤ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

(٤) سقطت من (ط) .

(٥) في (ط) : فلا يؤمنوا به .

فَلَا حُشَاءُكَ مِشْقَصًا

أَوْسًا أَوْيُسُ من الهَبَالَةِ<sup>(١)</sup>

وهذا لكثرة النداء في الكلام ومثل ذلك في الفصل قوله:  
ذَاكَ الَّذِي وَأَيُّكَ تَعْرِفُ مَالِكَ

والحق يدفع ترهات الباطل<sup>(٢)</sup>

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله [ جَلَّ وَعَزَّ ]: <sup>(٣)</sup> (ولا نكذبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ) [ الأنعام / ٢٧ ].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر: (ولا نُكْذِبُ) (ونكونُ) جميعاً بالرفع.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ وعاصمٌ في رواية حفص: (ولا نُكْذِبُ) (ونكونُ) بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن<sup>(٤)</sup> أيوب بن تميم عن ابن عامر. وقال هشام ابن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: (ولا نكذبُ) مرفوعةً، (ونكونُ) نصباً<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت مع آخر قبله في الخصائص ٧٢/٢ برواية المصنف، ومع اختلاف في الرواية يسير في السمط ٤٣٧/١. وهو ثالث أبيات ثلاثة في تهذيب الألفاظ ص ٥٧٩ ولم أجدها منسوبة فيما تقدم وتنسب للفرزدق وهي في ديوانه. ٦٠٧/٢ وهي في اللسان (حشأ - أوس - هبل) لأسماء بن خارجة وتنسب للكُميت كما في الأزمنة ٢٥٩/١ وسبق ذكر البيت في ١٠٨/١.  
(٢) البيت لجريز.

في ديوانه ٥٨٠/٢ وروايته يدمغ بدل: يدفع، والخصائص ٣٣٦/١ وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٢١٢/٦، وانظر ص ١٩٢، ٢١٤، ٢٣٨ منه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت: «عن» من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٥٥.



[ قال أبو علي<sup>(١)</sup> : [ فأمّا<sup>(٢)</sup> من قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان : أحدهما : أن يكون معطوفاً على (نُرَدُّ) فيكون قوله : (ولا نكذبُ) (ونكونُ)<sup>(٣)</sup> داخلاً في التمني دخول (نُرَدُّ) فيه ، فعلى هذا : قد تمنى الردَّ ، وأن لا نكذبُ ، والكونُ من المؤمنين . ويحتمل الرفع وجهاً آخر : وهو أن تقطعه من الأول ، فيكون التقديرُ على هذا : يا ليتنا<sup>(٤)</sup> نردَّ ونحن لا نكذبُ بآيات ربنا ، ونكونُ .

قال سيبويه : وهو على قولك : فإننا لا نكذبُ ، كما تقول : دعني ولا أعودُ ، أي : فإنني ممن لا يعودُ ، فإنما يسألك الترك ، وقد أوجب على نفسه أن لا يعودَ تركَ أو لم يُترك ، ولم يردَّ أن يسأل : أن يُجمعَ له الترك وأن لا يعودَ<sup>(٥)</sup> .

وهذا الوجه الثاني ينبغي أن يكون أبو عمرو ذهبَ إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع ، فالأول الذي هو [ عطفُ على ]<sup>(٦)</sup> الردَّ داخل في التمني ، وقوله : ( ولا نكذبُ بآيات ربنا ) (ونكونُ) على نحو : دعني ولا أعودُ ، يُخبرون على البتات أن لا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين ، لأنَّ أبا عمرو روي عنه أنه استدَلَّ على خروجه من التمني بقوله : (وإنَّهم لَكَاذِبُونَ) [الأنعام/ ٢٨] فقال : قوله : (وإنَّهم لَكَاذِبُونَ) يدلُّ على أنَّهم أَخْبَرُوا بذلك عن أنفسهم ، ولم

(١) سقطت من (ط).

(٢) و(٣) سقطت من (م).

(٤) في (م) : «أننا» .

(٥) انظر الكتاب ٤٢٦/١ .

(٦) سقطت من (ط).

يتمنوه، لأنَّ التمني لا يقع فيه الكذب، إنَّما يكونُ الكذبُ في الخبر دون التمني. وأهل النظر يذهبون إلى أنَّ الكذبَ لا يجوزُ وقوعه في الآخرة، فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويلُ قوله: (وإنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ). على تقدير: إنَّهُمْ لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل، وإنكارهم البعث، ويكون قوله: (وإنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) حكايةً للحال التي كانوا عليها في الدنيا، كما أنَّ قوله: (وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطُ ذِرَاعِيهِ) [الكهف/ ١٨] حكايةً للحال الماضية، وكما أنَّ قوله: (وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل/ ١٢٤] حكايةً للحال الآتية. ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجةً للرفع على الوجه الذي ذكرنا.

وحجة من نصب فقال: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ) (ونكون) [الأنعام/ ٣٧] أنه أدخل ذلك في التمني، لأنَّ التمني غير موجب، فهو كالاستفهام والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول، كأنه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا ردٌّ وانتفاء للتكذيب<sup>(١)</sup>، وكون من المؤمنين. ومن رفع (نُرَدُّ) (ولا نكذب) ونصب (ونكون) [فإنَّ الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين] <sup>(٢)</sup> يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني فيكون في

(١) في (م): «وانتفاء التكذيب».

(٢) في (م): «فإنَّ الموضوع» وما أثبتناه من (ط) أوضح، لأنَّ ما في (م) قد ينصب على الفعلين المرفوعين وليس هو المراد. بل المراد الفعل الثاني «ولا نكذب».

المعنى كالنصب. والوجه الآخر أنه يخبر على البتة أن لا يكذب رُدُّ أو لم يُردِّ. ومن نصب (ولا نكذب) (ونكون) جعلهما جميعاً داخلين في المعنى في التمني كما أن من رفع ذلك، وعطفه على التمني كان كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله<sup>(١)</sup>: (تَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [الأنعام/ ٣٢] في خمسة مواضع في الأنعام والأعراف [١٦٩] ويوسف [١٠٩]، ويس<sup>(٢)</sup> [٦٨]، والقصص [٦٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالياء في أربعة مواضع وفي القصص بالتاء.

وقرأ نافع ذلك كله بالتاء.

وقرأ عاصم في رواية حفص ذلك بالتاء إلا قوله في يس: (في الخلق أفلا يعقلون) [الآية/ ٦٨] بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كله بالياء إلا قوله في يوسف (أفلا تعقلون) فإنه قرأه بالتاء وفي القصص أيضاً: بالتاء.

وقرأ ابن عامر واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، وهو قوله في يس: (نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ) وكلهم قرأ في القصص بالتاء إلا أبا عمرو فإنه يقرأ بالتاء والياء<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ط): قوله عز وجل.

(٢) في (ط) رسمها هكذا: «ياسين» في المواطن الآتية كلها.

(٣) السبعة ص ٢٥٦.

[ قال أبو علي <sup>(١)</sup> العقل والحجبا والنهى كليم مختلفة  
الألفاظ متقاربة المعاني، قال الأصمعي: بالدهناء خبراء، فالدهناء  
يقال لها: معقلة، قال: [ أبو علي <sup>(٢)</sup> ] ونراها سُميت معقلة لأنها  
تمسك الماء، كما يمسك الدواء البطن، فالعقل: الإمساك، عن  
القيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن. والحجبا أيضاً:  
احتباس وتمكث، قال:

فهنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا <sup>(٣)</sup>

رَوَى محمد بن السري، وأنشد الأصمعي:  
حيث تَحَجَّى مطرقً بالفالق <sup>(٤)</sup>

تَحَجَّى: أقام، فكأنَّ الحجا مصدر كالشبع. ومن هذا  
الباب، الحُجَيَّا: للغز؛ لِمَكْثِ الَّذِي يَلْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَهَا.  
قال أبو زيد: حُجَّ حُجَيَّاك <sup>(٥)</sup> فالحُجَيَّا جاءت <sup>(٦)</sup> مصغرةً  
كالثريَّا، والحُدَيَّا، ويشبه أن يكون ما حكاه أبو زيد من قولهم: حُجَّ

(١) زيادة من (ط).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) هذا من رجز للعجاج في ديوانه ٢٤/٢ وقبله:

يَتَبَعْنَ ذَيَّالاً مُوَشَّى هَبْرَجَا

ويعكفن به: يطفن به ويقمن عليه، حَجَا: وقف، يقول: هذه البقر يُقْبَلْنَ على  
الثور إذا وقف، لا يصرفن وجوههنَّ عنه. هبرج: يتبختر وانظر المعاني الكبير  
٧٦٧/٢. واللسان (عكف).

(٤) الفالق اسم موضع انظر اللسان (فلق، حجا) وقال في (حجا): وأنشد  
الفارسي لعمارة بن أيمن الرياني، ثم أنشد البيت.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في النوادر ص ٣١٠ (ط - الفاتح).



حُجِّيَّاكَ، على القلب، تقديره: فُع، وحذف اللام المقلوبة إلى موضع العين. وهذا يدلُّ على أنَّ الكلمة لامُها واو. وكذلك النُّهْي لا يخلو من أن يكون مصدراً كالهْدَى، أو جمعاً كالظُّلَم، وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: (لِأُولِي النُّهْي) [طه/١٢٨] يقوِّي أنه جمعٌ لإضافة الجمع إليه، وإن كان المصدرُ يجوز أن يكون مفرداً في موضع الجمع<sup>(٢)</sup> وهو في المعنى ثابتٌ وحسب. ومنه النُّهْي والنَّهْي والتَّهْيَةُ: للمكان<sup>(٣)</sup> الذي ينتهي إليه الماء فيستنقع فيه لتسفله، ويمنعه ارتفاع ما حوله من أن يسبح ويذهب على وجه الأرض.

ووجه<sup>(٤)</sup> القراءة بالياء في قوله: (وَلِلْدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفْلا يَعْقِلُونَ) أنه قد تقدّم ذكر الغيبة وهو قوله: (لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ) والمعنى: أفلا يعقلُ الذين يتَّقون أنَّ الدار الآخرة خيرٌ لهم من هذه الدار [فيعملوا لما ينالون]<sup>(٥)</sup> به الدرجة الرفيعة [والنعم الدائمة]<sup>(٦)</sup> فلا يفترون في طلب ما يوصلُ إلى ذلك.

وفي الأعراف: (وإن يأتهم عرضٌ مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاقُ الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحقَّ ودرسوا ما فيه والدارُ الآخرةُ خيرٌ للذين يتَّقون أفلا يعقلون) [الآية/١٦٩] [أفلا

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الجميع.

(٣) في (م): «المكان».

(٤) في (م): «وجه».

(٥) في (م): «فعملوا لما ينالوا، وما أثبتناه من (ط) أصوب».

(٦) في (ط): والنعيم الدائم.

يعقل [١] هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم في أخذ عَرَض هذا الأدنى، وأخذ مثله مع أنهم [٢] أخذ الميثاق عليهم في كتابهم، ومعرفتهم له بدرسهم ما في كتابهم أن لا يقولوا على الله إلا الحق، فلا [٣] يستحلوا ما حُرِّمَ عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفي يوسف: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلِلذَّارِ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [الآية/١٠٩]، محمول على الغيبة التي [٤] قبله في قوله: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) أي [٥]: أفلا يعقلون أن من تَقَدَّمَكَ من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة، فلا يقترحوا إنزال الملائكة في قولهم: (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) [الأنعام/٨] وقولهم [٦]: (لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ) [الفرقان/٢١] وليعتبروا [٧] بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب [٨].

ووجه القراءة في القصص بالتاء، أن قبله خطاباً، وهو قوله تعالى [٩]: (وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) وزينتها وما عند الله خير وأبقى [أفلا تعقلون] [القصص/٦٠] [أي أفلا

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): «ولا...».

(٤) في (ط): الذي.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط): وقوله.

(٧) في (ط): ويعتبروا.

(٨) في (م) ينتهي هنا الجزء الثالث بينما يستمر الكلام في (ط). ويبدأ الثالث في (م) بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم: استعنت بالله.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) في الأصل «فما أوتيتم...» وهذه بداية آية الشورى ٣٦ أما آية القصص ٣٦

تَعْقِلُونَ] <sup>(١)</sup> فتعملوا بما تستحقون به المنزلة في التي هي خير وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلة التي تفتنى <sup>(٢)</sup> ولا تبقى.

وقراءة نافع ذلك كله بالتاء، أنه <sup>(٣)</sup> يصلح أن يوجه الخطاب في ذلك كله <sup>(٤)</sup> إلى الذين خوطبوا بذلك، ويجوز أن يراد الغيب والمخاطبون، فيُغلب الخطاب، وهكذا وجه <sup>(٥)</sup> رواية حفص عن عاصم في قراءته ذلك كله بالتاء، وقراءته في (يس) <sup>(٦)</sup> بالياء (أفلاً يَعْقِلُونَ) [الآية/ ٦٨]. وجهه أن يحمله على أن فاعل (يعقلون) من تقدم ذكره من الغيب في قوله: (وَمَنْ نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ) [يس/ ٦٨] أفلاً يعقل من عمره أنه يصير إلى حالة لا يقدر فيها. أن يعمل ما عمله قبل الضعف للسن، فيقدم قبل ذلك من القرب والأعمال الصالحة ما يُرفع له، ويُدخر، ويُجازى <sup>(٧)</sup> عليه الجزاء الأوفى.؟.

ورواية أبي بكر بن عياش ذلك كله بالياء، إلا قوله في يوسف (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [الآية/ ١٠٩] أي: أفلا تعقلون أيها

= فهي ما أثبتناه واقتصر في (ط) على بداية الآية ونهايتها وأسقط ما بين المعقوفين، كما أسقط في (م): «وزيتها». وآية الشورى لا تنتهي بقوله: «أفلاً تعقلون».

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): «يفنى» وهو حسن.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط) ..

(٦) رسمها في (ط): «ياسين».

(٧) في (ط): «فيجازى».

المخاطبون أن ذلك خير؟ أو على: قل لهم: أفلا تعقلون؟ وفي القصص أيضاً بالتاء، فهذا لأن قبله خطاباً، وقد تقدّم ذكر ذلك. وقراءة ابن عامر من ذلك واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، فوجه التاء قد ذُكر.

وأما وجه الياء في قوله: (أَفَلَا يَعْقِلُونَ) فللغيبة التي قبل، وهو<sup>(١)</sup> قوله: (وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ) [يس/٦٨]، وجاء (يعقلون) على معنى من؛ لأن معناها الكثرة، وجاء في قوله: (نُعَمِّرْهُ) و(نُنَكِّسْهُ) على لفظ (من)، ولو جاء على معناها لكان حسناً أيضاً، ومثل ذلك في المعنى قوله<sup>(٢)</sup>: (وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ) [النحل/٧٠]، وقوله: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ، ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) [التين/٥].

وقراءة أبي عمرو في القصص بالياء والتاء وتخييره في ذلك، فوجه التاء أبين للخطاب الذي قبله، وهو قوله: (وما أُوْتِيتُمْ.. أَفَلَا تَعْقِلُونَ) والياء على قوله: أفلا يعقل المُمَيِّزُونَ ذلك؟ أراد: أفلا يعقل المخاطبون. بذلك أن هذا هكذا.

قال: وكلهم قرأ (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ) [الأنعام/٣٢] بلامين ورفع الآخرة غير ابن عامر فإنه قرأ: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ) بلام واحدة وخفض الآخرة<sup>(٣)</sup>.

الحجة لقراءتهم قوله: (وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ لَهِيَ الْحيوانُ)

(١) في (ط): وهي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٥٦.



[العنكبوت/٦٤]، وقوله: (تلك الدار الآخرة)  
[القصاص/٨٣]، فالآخرة صفة للدار، وإذا كانت صفة لها<sup>(١)</sup>  
وَجَبَ أن يُجرى عليها في الإعراب، ولا يُضاف إليها.

والدليل على كونها صفة للدار قوله: (وللآخرة خير لك من  
الأولى) [الضحى/٤] فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هي، وليس  
غيرها، فيستقيم أن يُضاف إليها. ووجه قول ابن عامر أنه لم  
يَجْعَل الآخرة صفة للدار، ولكنه أضاف الآخرة إلى الدار، فلا  
تكون الآخرة على هذا صفة للدار؛ لأن الشيء لا يضاف إلى  
نفسه، ولكنه جعلها صفة للساعة، فكأنه قال: ودار الساعة  
الآخرة، وجاز وصف الساعة بالآخرة، كما وُصف اليوم بالآخر في  
قوله: (وارجوا اليوم الآخر) [العنكبوت/٣٦] وحسن إضافة الدار  
إلى الآخرة ولم يقبح من حيث استقبح<sup>(٢)</sup> إقامة الصفة مقام  
الموصوف لأن الآخرة صارت كالأبطح<sup>(٣)</sup> والأبرق<sup>(٤)</sup>، ألا ترى أنه  
قد جاء: (وللآخرة خير لك من الأولى)؟ فاستعملت استعمال  
الأسماء، ولم تكن مثل الصفات التي لم تُستعمل استعمال  
الأسماء<sup>(٥)</sup>، ومثل الآخرة في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم:  
«الدنيا» لما استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق لأم

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): استقبح.

(٣) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى.

(٤) الأبرق: كثير التهديد والتوعد.

(٥) في (ط): الآخرة. بدل الأسماء.

التعريف في نحو قوله<sup>(١)</sup> :

فِي سَعْيٍ دُّنْيَا طَالَ مَا قَدْ مَدَّتْ<sup>(٢)</sup>

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله تعالى : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) [ الأنعام / ٣٣ ] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم وابن عامر : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) مشددة .

وقرأ نافع والكسائي (يُكَذِّبُونَكَ) خفيفة<sup>(٣)</sup> .

يجوز أن يكون المعنى في من ثقل فقال : (يُكَذِّبُونَكَ) : قُلْتُ له : كَذَبْتَ ، مثل : زَنْيْتُهُ وَفَسَقْتُهُ ، نَسَبْتُهُ إِلَى الزُّنَا وَالْفِسْقِ<sup>(٤)</sup> ، وَفَعَلْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ نَحْوَ : خَطَأْتُهُ أَي<sup>(٥)</sup> ، نَسَبْتُهُ إِلَى الْخَطَا ، وَسَقَيْتُهُ ، وَرَعَيْتُهُ ، قُلْتُ له : سَقَاكَ اللَّهُ ، وَرَعَاكَ اللَّهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْمَعْنَى «أَفَعَلْتُهُ» قَالُوا : أَسَقَيْتُهُ ، قُلْتُ له : سَقَاكَ اللَّهُ ، قَالَ<sup>(٦)</sup> :

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ

تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحداً ؛ وإن

(١) عجز بيت للعجاج . سبق في ج ١٣٣/٢ وانظر ابن يعيش ١٠٠/٦ والخزانة ٥٠٨/٣ وشرح أبيات المغني ١٧٥/٦ .

(٢) كذا في الأصل ضبط «مدت» بالبناء للفاعل وضبطه في الديوان وفي الخزانة وأبيات المغني بالبناء للمفعول .

(٣) السبعة ص ٢٥٧ ، وفي (ط) : «مخففة» بدل خفيفة .

(٤) سقطت من (ط) . (٥) سقطت أي من (م) .

(٦) البيت لذي الرمة . ديوانه ٨٢١/٢ . الكتاب ٢٣٥/٢ ، شرح شواهد =

اختلف اللفظان، إلا أن: فَعَلْتُ إذا أراد أن ينسبه إلى أمر أكثر من أَفَعَلْتُ. ويؤكد أن القراءتين بمعنى، أنهم قالوا: قَلَلْتُ وكَثَرْتُ، وَأَقَلَلْتُ وأَكثَرْتُ بمعنى، حكاة سيبويه<sup>(١)</sup>.

ومعنى (لا يكذبونك): لا يقدرون أن ينسبوك إلى الكذب فيما أخبرت به مما جاء في كتبهم.

ويجوز (لا يكذبونك) لا يصادفونك كاذباً، كما تقول: أَحَمَدْتُهُ، إذا أصبته محموداً، لأنهم يعرفونك بالصدق والأمانة، ولذلك سمي الأمين قال أبو طالب<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ ابْنَ أَمِنَةَ الْآمِينَ مُحَمَّدًا

(ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) [الأنعام/ ٣٣] أي يجحدون بالسنتهم ما يعلمونه يقيناً لعنادهم، وما يؤثرونه من ترك الانقياد للحق، وقد قال في صفة قوم (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) [النمل/ ١٤]، ويدل على أن (يكذبونك) في قول من خَفَّفَ [ينسبونك إلى الكذب] <sup>(٣)</sup> قول الشاعر<sup>(٤)</sup>.

فطائفة قد أكفرتني بحبكم

وطائفة قالوا مسيء ومذنب

= الشافعية ٤١، العيني ١٧٦/٢، الأشموني ٢٦٣/١، التصريح ٢٠٤/١.

(١) في الكتاب ٢٣٧/٢.

(٢) سبق في ٣٣٩/١.

(٣) سقطت من (م).

(٤) البيت للكُميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت. انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥/١ - وشرح الهاشميات للرافعي ٣٦/١.

أي: قد نسبتني إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائي يحكي عن العرب: أَكْذَبْتُ الرَّجُلَ؛ إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ<sup>(١)</sup> جاءَ بِكَذِبٍ، وَكَذَّبْتُهُ: إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ كَذَّابٌ، فَقَوْلُهُ: أَكْذَبْتُهُ: إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ جاءَ بِكَذِبٍ كَقَوْلِهِمْ: أَكْفَرْتُهُ؛ إذا نسبوه إلى الكفر، وَكَذَّبْتُهُ: أَخْبَرْتَ أَنَّهُ كَذَّابٌ، مِثْلُ: فَسَّقْتُهُ؛ إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ فَاسِقٌ.

قرأ نافع وحده: (قَدْ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) [الأنعام/ ٣٣] بضم الياء وكسر الزاي.

وقرأ الباقون (لَيَحْزُنُكَ) بفتح الياء وضم الزاي<sup>(٢)</sup>.

يقال: حَزَنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وَحَزْنًا، قال: (ولا تَحْزَنُ عَلَيْهِمْ) [النمل/ ٧٠]، (ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة/ ٦٢].

قال سيبويه: قالوا: حَزَنَ الرَّجُلُ وَحَزْنَتُهُ، قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت حَزْنَتُهُ لم تُرد أن تقول: جعلته حزيناً، كما أنك حيث قلت: أَدْخَلْتُهُ، أردت جَعَلْتُهُ دَاخِلاً، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حُزْنًا، كما قلت: كَحَلَّتُهُ<sup>(٣)</sup>؛ جعلت فيه كُحْلاً. ودهنته؛ جعلت فيه دُهْنًا، ولم تُرد بَفَعَلْتُهُ ها هنا. تغيير قوله: حَزَنَ، ولو أردت ذلك لقلت: أَحْزَنْتُهُ.

ومثل ذلك شَتَرَ الرَّجُلُ وَشَتَرَتْ عَيْنُهُ؛ فإذا أردت تغيير شَتَرَ

(١) في (ط): قد.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٧.

(٣) في (ط): أي.



الرجل، قُلْتُ: أَشْتَرْتُ، كما تقول: فَرَعَ وَأَفْرَعْتُه. انتهى كلام  
سيبويه<sup>(١)</sup>.

فَعِلَ وَفَعَلْتُه جاء في حروف، واستعمال<sup>(٢)</sup> حَزَنْتُهُ أَكْثَرُ مِنْ  
أَحْزَنْتُهُ، فإلى كثرة الاستعمال ذهب عامة القراء.

وقال: (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) [يوسف/١٣] وَحُجَّةُ  
نافع: أَنَّهُ أَرَادَ تَغْيِيرَ حَزَنَ فَنَقَلَهُ بِالْهَمْزِ.

وقال الخليل: إِذَا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ حَزَنَ قُلْتُ: أَحْزَنْتُهُ؛ فدل هذا  
من قوله على أَنَّ أَحْزَنْتُهُ مُسْتَعْمَلٌ. وَإِنْ كَانَ حَزَنْتُهُ أَكْثَرَ فِي  
الاستعمال.

ويقوي قوله: أَنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكَى فِي كِتَابِ «خُبَاءة»: أَحْزَنْنِي  
الْأَمْرُ إِحْزَانًا وَهُوَ يُحْزِنُنِي، ضَمُّوا الْيَاءَ.

وقال سيبويه<sup>(٣)</sup>: قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ،  
وَأَحْزَنْتُهُ، وَأَرْجَعْتُهُ، وَأَعَوَزْتُ عَيْنَهُ، أَرَادُوا: جَعَلْتُهُ حَزِينًا وَفَاتِنًا؛  
فَغَيَّرُوا ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالْبَابِ الْأَوَّلِ.

واختلفوا<sup>(٥)</sup> فِي الْهَمْزِ وَتَرْكِهِ، وَإِثْبَاتِ الْأَلِفِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ  
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَرَأَيْتُمْ) [الأنعام/٤٦] وَ (أَرَأَيْتَكُمْ)  
[الأنعام/٤٠]، وَ (أَرَأَيْتَ) [الكهف/٦٣].

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة:

(١) الكتاب ٢٣٤/٢ مختصراً.

(٢) في (ط): والاستعمال في.

(٣) انظر الكتاب ٢٣٤/٢.

(٤) في سيبويه مكان ذلك فعل. (٥) في (ط): اختلفوا.

(أَرَأَيْتُمْ وَأَرَأَيْتُكُمْ وَأَرَأَيْتَ) بِأَلْفٍ<sup>(١)</sup> فِي كُلِّ الْقُرْآنِ بِالْهَمْزِ .  
 وقرأ نافع: (أَرَأَيْتُمْ، وَأَرَأَيْتُكُمْ، وَأَرَأَيْتَ) بِأَلْفٍ فِي كُلِّ  
 الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ عَلَى مَقْدَارِ ذَوْقِ الْهَمْزِ .  
 وقرأ الكسائي: (أَرَيْتُمْ، وَأَرَيْتُكُمْ، وَأَرَيْتَ، وَأَرَيْتَكَ)<sup>(٢)</sup>  
 بِغَيْرِ هَمْزٍ وَلَا أَلْفٍ<sup>(٣)</sup> .

[ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ]<sup>(٤)</sup> مِنْ قَالَ: (أَرَأَيْتُمْ)<sup>(٥)</sup> وَأَرَأَيْتُكُمْ) فَهَمْزٌ،  
 وَحَقَّقَ الْهَمْزَ<sup>(٥)</sup> فَوَجَّهَ قَوْلَهُ بَيْنَ، لِأَنَّهُ فَعَلْتُ مِنَ الرُّؤْيَةِ؛ فَالْهَمْزَةُ عَيْنُ  
 الْفَعْلِ .

وقوله: قرأ نافع بِأَلْفٍ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ عَلَى مَقْدَارِ  
 ذَوْقِ الْهَمْزِ، يَرِيدُ: أَنْ نَافِعًا كَانَ يَجْعَلُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ، وَقِيَاسُهَا إِذَا  
 خَفَّفْتُ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، أَيِ<sup>(٦)</sup> بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ، فَهَذَا  
 التَّخْفِيفُ عَلَى قِيَاسِ التَّحْقِيقِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْكَسَائِيِّ (أَرَيْتُمْ، وَأَرَيْتَ) فَإِنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ حَذْفًا  
 عَلَى غَيْرِ التَّخْفِيفِ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّخْفِيفَ الْقِيَاسِيَّ فِيهَا أَنْ تُجْعَلَ  
 بَيْنَ بَيْنَ، كَمَا قَرَأَ نَافِعٌ؟ وَهَذَا حَذْفٌ لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا قَالُوا: وَيُلْمُهُ،  
 وَكَمَا أَنْشَدَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٧)</sup> :

(١) و(٢) سقطت من (م).

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) في (ط): أَرَأَيْتَ .

(٥) في (ط): الْهَمْزَةُ .

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سبق في الكلام عن أول المائدة ص (٢١٠) من هذا الجزء .

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبُسُونِي بُرْقَعًا

وكقول<sup>(١)</sup> أبي الأسود<sup>(٢)</sup>:

يَا الْمَغِيرَةَ رَبُّ أَمْرٍ مَعْضِلٍ

ولو كان ذلك كله على التخفيف القياسي ؛ لكانت بينَ بينَ ،  
ولم تُحذفْ ، وقد زعموا أنَّ عيسى كذلك كان يقرؤها على  
الحذفِ .

ومما يقوي ذلك من استعمالهم قول الشاعر :

فمن<sup>(٣)</sup> رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى

إِذَا مَا النِّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ<sup>(٤)</sup>

فهذا على أنه قلب الهمزة ألفاً كما قلبها في قوله<sup>(٥)</sup>:

لَا هِنَاكَ الْمَرْتَعُ

فاجتمعت مع المنقلبة عن اللام ، فحذفت إحداهما لالتقاء  
الساكنين ، فهذا يقوي قول عيسى والكسائي .

ومما جاء على ذلك قول الراجز<sup>(٦)</sup>:

(١) في (ط) : وقول .

(٢) سبق البيت في ٢٠٥ .

(٣) رواية (ط) بالجزم أي «من» بدل «فمن» وهي كذلك في اللسان .

(٤) ورد هذا البيت في اللسان (رأي) برواية :

فمن را مثل معدان بن يحيى .

ولم ينسبه .

(٥) سبق في ٣٩٨/١ - ٢١٨/٢ .

(٦) شطران من الرجز مع ثالث لهما وهو :

أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودًا  
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

فأما القول في : أَرَيْتَكَ زِيداً ما فَعَلَ، وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في ذلك أن الكاف في (أَرَيْتَكَ) لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسم مخلوع منه<sup>(١)</sup>، [أو يكون دالاً عليه مع دلالة<sup>(٢)</sup>] على الخطاب فالدليل على أنه للخطاب مجرداً من علامة الاسم أنه لو<sup>(٣)</sup> كان اسماً لوجب<sup>(٤)</sup> أن يكون

أقائلن أحضري الشهودا

في المحتسب ١٩٣/١ والخصائص ١٣٦/١، وهي من شواهد شرح الكافية ٤٨٨/٤ (ط: الفاتح) واللسان (رأى) عن ابن جني والخزانة ٥٧٤/٤، وشرح أبيات المغني ٣٢/٦.

والرجز مختلف في قائله، وأورده السكري في شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ لرجل من هذيل لم يسم، مع أشطار ثلاثة أخرى، ونسبه العيني في المقاصد ١١٨/١ و ٣٣٤/٤ لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٣، واستبعد البغدادي هذه النسبة في شرح أبيات المغني والخزانة، كما استبعد رواية: أحضروا، بواو الجمع، لأن المخاطب به امرأة ومن قصتها فيما نقله البغدادي في شرح أبيات المغني. قال: أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة قال: أتى رجل من العرب له أمة، فلما حبلى جردها فأنشأت تقول: الأبيات... ويروى: «جاءت» بدل «جئت». وقوله: أملود، قال الجوهري: غصن أملود، أي: ناعم... والمرجل: اسم مفعول من رَجَلَ شعره ترجيلاً، أي: سرحه. ورواية (ط): «أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ» بكسر التاء في الموطنين. والمثبت من (م) وكلاهما وجه.

(١) في (ط): منها.

(٢) في (ط): أو تكون دالة على الاسم مع دلالتها.

(٣) في (ط): إن.

(٤) في (ط): وجب.



الاسم الذي <sup>(١)</sup> بعده في نحو قوله : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) [الإسراء/ ٦٢] وقولهم : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً ولم يكن حرفاً للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف الكاف <sup>(٢)</sup> في المعنى ، ألا تَرَى أَنَّ (أَرَأَيْتَ) <sup>(٣)</sup> : يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف ، وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم ، وإذا لم يَكُنْ اسماً كان حرفاً للخطاب مجرداً من معنى الاسمية ، كما أَنَّ الكاف في «ذلك - وهنالك - وأبصرَكَ زَيْدًا» للخطاب ، وكما أَنَّ التاء في أَنْتَ ، كذلك ، فإذا ثَبَتَ أَنَّ للخطاب مُعْرًى من معنى الاسمية <sup>(٤)</sup> ثَبَتَ أَنَّ التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى <sup>(٥)</sup> الخطاب ، ألا تَرَى أَنَّ لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب ، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث ، ولا علامتان للاستفهام فلما لم يَجْزَ <sup>(٦)</sup> ذلك ، أُفْرِدَتِ التاء في جميع الأحوال ، لما كان الفعل لا بدَّ له من فاعِلٍ ، وجُعِلَ في جميع الأحوال على لفظ واحد ، لأنَّ ما يلحق الكاف من <sup>(٧)</sup> معنى الخطاب يُبَيِّنُ الفاعلين ، فيخصَّصُ التأنيث من التذكير ، والتثنية من الجمع ، ولو لَحِقَتْ

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت كلمة «الكاف» من (ط).

(٣) في (ط) : «رَأَيْتُ».

(٤) في (ط) : الأسماء.

(٥) في (ط) : بمعنى.

(٦) في (ط) : «ولم يَجْزَ . . .» بدل «فلما لم يَجْزَ . . .».

(٧) في (ط) : في.

علامة التانيث والجمع التاء، لااجتمعت<sup>(١)</sup> علامتان للخطاب مما<sup>(٢)</sup> يلحق التاء وما يلحق الكاف، فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له، رفض، وأجري على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو.

وكلهم قرأ: (به، انظر) [الأنعام/ ٤٦]<sup>(٣)</sup> بكسر الهاء إلا أن ابن المسيبي روى عن أبيه عن نافع (به انظر) برفع<sup>(٤)</sup> الهاء، وكذلك أبو قرّة عن نافع أيضاً، ولم يروه عن نافع غيرهما<sup>(٥)</sup>.

من قال: (به انظر) حذف الياء التي تلحق الهاء في نحو: بهي عيب، لالتقاء الساكنين: وهما<sup>(٦)</sup> الياء والفاء من (انظر).

ومن قال: (به انظر) فهو على قول من قال: (فخسفنا بهو وبيداره) [القصص/ ٨١] فحذف الواو لالتقاء الساكنين، كما حذف الياء من<sup>(٧)</sup> (بهي) لذلك فصار (به انظر)، ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة في (أن اقتلوا) [النساء/ ٦٦] (أو انقص) [المزمل/ ٣] ونحو ذلك.

فأما قوله: (قل رأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم، وختم على قلوبكم) [الأنعام/ ٤٦] ثم قال: (يأتيناكم به) [الأنعام/ ٤٦] فقال أبو الحسن: هو على السمع أو على ما أخذ منكم.

(١) في (ط): «لحق... لااجتمع». (٢) في (ط): ما.

(٣) ورد في السبعة قبل هذه الآية الكلام عن الآية ٤٤ (فتحنا عليهم) وقد أخرها المصنف في الذكر إلى آخر السورة، وكأنه استدرکها هناك.

(٤) في (ط): فرفع.

(٥) السبعة ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٦) كذا في (ط): وسقطت من (م).

(٧) في (ط): في.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [ جَلَّ وَعَزَّ ]: <sup>(١)</sup> (إِنَّهُ مِنْ عَمِلَ . . . فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [ الأنعام / ٥٤ ].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (إِنَّهُ مِنْ عَمِلَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) مكسورة <sup>(٢)</sup> الألف فيهما.

وقرأ عاصم وابن عامر (أَنَّهُ مِنْ عَمِلَ فَأَنَّهُ) بفتح الألف فيهما.

وقرأ نافع (الرَّحْمَةُ أَنَّهُ) [ الأنعام / ٥٤ ] بفتح الألف (فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) كسراً <sup>(٣)</sup>.

من كسر فقال: (الرَّحْمَةُ إِنَّهُ مِنْ عَمِلَ مِنْكُمْ) جعله تفسيراً للرحمة، كما أن قوله: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) [ المائدة / ٩ ] تفسير للوعد.

فأما كسر إن من <sup>(٤)</sup> قوله: (فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فَلِأَنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ومن ثَمَّ حُمِلَ <sup>(٥)</sup> قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [ المائدة / ٩٥ ] على إرادة المبتدأ بعد الفاء، وحذفه.

وأما من فتح أن في قوله: (أَنَّهُ) فَإِنَّهُ جعل (أَنَّ) الأولى بدلاً من الرحمة، كأنه: كتب ربكم على نفسه أَنَّهُ مِنْ عَمِلَ مِنْكُمْ.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بكسر.

(٣) في (ط): مكسوراً. وانظر السبعة ص ٢٥٨.

(٤) في (ط): في.

(٥) كذا ضبطه في (ط) بالبناء للمفعول وفي (م) ضبطه بالبناء للفاعل.

وأما فتحها بعد الفاء من قوله: <sup>(١)</sup> (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام/ ٥٤]، فعلى أنه أضمر له خبراً تقديره: فَلَهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، أي: فَلَهُ غَفْرَانُهُ، أو أضمر مبتدأ يكون أن خبره، كأنه؛ فَأَمْرُهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وعلى هذا التقدير يكون الفتح في قول من فتح: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [التوبة/ ٦٣] تقديره: فَلَهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، إلا أن إضماره هنا <sup>(٢)</sup> أحسن لأن ذكره قد جرى في صلة (أَنَّ)، وإن شئت قَدَّرْتَ؛ فَأَمْرُهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، فيكون خبر هذا المبتدأ المضمرة.

ومثل البدل في هذا قوله: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) [الأنفال/ ٧] المعنى: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ كَوْنِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، مثل قوله: (وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ) [الكهف/ ٦٣].

ومن ذهب في هذه الآية إلى أن أن <sup>(٣)</sup> التي بعد الفاء تكرير من الأولى لم يستقم قوله وذلك أن (مَنْ) لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه، أو تكون موصولة، ولا <sup>(٤)</sup> يجوز أن يُقَدَّرَ التكرير مع الموصولة، ولو كانت موصولة لبقى المبتدأ بلا خبر. ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم؛ لأن الشرط يبقى بلا جزاء؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك؛ ثبت أنه على ما ذكرنا، على أن ثبات الفاء في قوله: (فَأَنَّ لَهُ)، يمنع من أن يكون بدلاً، ألا ترى أنه لا يكون بين البدل

(١) سقط من (ط): من قوله.

(٢) في (ط) ههنا.

(٣) سقطت: (أَنَّ) من (م).

(٤) في (ط): «فلا».



والمبدل منه الفاء العاطفة، ولا التي للجزاء؟ فإن قلت: إنها زائدة، بقي الشرط بلا جزاء؛ فلا يجوز إذا تقدير زيادتها هنا<sup>(١)</sup>، وإن جاءت زائدة في غير هذا الموضع.

وأما قراءة نافع (كتب أنه.. فإنه)! فالقول فيها أنه أبدل من الرحمة واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيويه<sup>(٢)</sup>: بلغنا أن الأعرج قرأ: (أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة.. فإنه غفور رحيم) [الأنعام/ ٥٤] قال: ونظيره البيت الذي أنشدتك<sup>(٣)</sup> يعني بالبيت الذي أنشده<sup>(٤)</sup>: قول ابن مقبل<sup>(٥)</sup>.

وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ

قَلَائِصُ تُخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحُ

وَأَنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مُنَاخَهَا

فَأَنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ

يريد أن قوله: وَأَنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ،

(١) في (ط): ههنا.

(٢) في الكتاب ٤٦٧/١.

(٣) في (ط): أنشد.

(٤) في (ط): أنشد.

(٥) وهذه رواية سيويه وفي ص ٤٥ - ٤٩ من الديوان كما يلي:

وعاودت أسدام المياہ ولم تزل قلائص تحتي في طريق طلائح

وإني إذا ملّ ركابي مناخها ركب ولم تعجز عليّ المناح

ورواية (ط) هي رواية سيويه ما عدا: «تخدي» فإنه ضبطها بالبناء

للفاعل. ورواية (م) محرفة إلى: «تحدّا - طلائح - جانح».

كما أن قوله: (من عملَ) محمولٌ على ما قبله، وما بعده <sup>(١)</sup> من قوله: «فإني على حظي من الأمر» مستأنفٌ، كما أن قوله: (فإنه غفورٌ رحيمٌ) مستأنفٌ به <sup>(٢)</sup> منقطعٌ مما قبله.

اختلفوا في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله [جلٌ وعزٌّ]: (وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ) [الأنعام/ ٥٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: (ولتستبين) بالتاء، (سبيلٌ) رفعاً.

وقرأ نافعٌ: (ولتستبين) بالتاء أيضاً <sup>(٣)</sup>، (سبيلُ المجرمين) نصباً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ (ولتستبين) بالياء (سبيلٌ) رفعاً حفصٌ عن عاصمٍ مثل أبي عمرو <sup>(٤)</sup>.

وجهُ قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو وابنِ عامرٍ (ولتستبين) بالتاء <sup>(٥)</sup> (سبيلٌ) رفعاً، [أنهم جعلوا السبيلَ فاعلَ الاستبانةِ] <sup>(٦)</sup>، وأنتَ السبيلُ كما قال: (قل هذه سبيلي أَدْعُو) [يوسف/ ١٠٨] وقد ذكرَ السبيلَ أيضاً في قوله: (وإن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا) [الأعراف/ ١٤٦].

فالسبيلُ على هذا فاعلُ الاستبانةِ. قال سيبويه: استبان

(١) في (م) بعد.

(٢) سقطت به من (ط).

(٣) سقطت أيضاً من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٥٨.

(٥) زيادة من (ط).

(٦) ما بين المعقوفين في (ط). فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة.

الشيء واستتبته<sup>(١)</sup>. وقراءة نافع : (ولتستبين سبيل) التاء فيها ليس على ما تقدم ولكنها لك أيها المخاطب ففي الفعل ضمير المخاطب. والفعل في القراءة الأولى<sup>(٢)</sup> فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤذن بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث.

ومثل هذا في أن (تفعل) يحتمل الأمرين؛ الخطاب والتأنيث، قوله: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا) [الزلزلة/ ٤]، أي: يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ الأرض، يريد: أهل الأرض، ويكونُ تحدُّثُ أنت أيها الإنسان؛ فأما قولُ الهذلي<sup>(٣)</sup>:  
زجرت لها طير الشمالِ فإن تَكُنْ

هواك<sup>(٤)</sup> الذي يهوى يصبك اجتنابها  
فالفعل للغائبه على حد قولك: هند تهوى كذا.

وقول الأعشى<sup>(٥)</sup>:

فَالَيْتُ لَا أَرِثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ

وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

يكون تلاقى فيه: مرة للخطاب وأخرى<sup>(٦)</sup> للغيبة؛

(١) الكتاب ٢٣٧/٢ وعبارة سيويه كاملة: ويقال: أبان الشيء نفسه وأبنته، واستبان واستبتته، والمعنى واحد.

(٢) في (ط): الأخرى.

(٣) هو أبو ذؤيب ويريد: إن صدق هذا الطير السنيح سيصيبك اجتنابها أي: تجنبها وتبعدها. انظر شرح السكري ٤٢/١.

(٤) ضبطه في (ط) بالكسر وفي (م) بالفتح وفي السكري كما في (م) إلا أنه ضبط: «زجرت» بفتح التاء.

(٥) سبق في ٩٤/١.

(٦) في (ط): ومرة.

فالخطاب: على أن تكون الياء في تلاقي ضمير المؤنث على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، كقوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ثم قال: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/ ٥].

وأما الغيبة فإنه على حد قولك: هندُ تفعلُ، إلا أنه أسكن الياء للضرورة كما قال:

سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّ (١)

فالتاء في قراءة نافع للخطاب دون التأنيث على قولك: استَبَنْتُ الشيءَ.

وقراءة (٢) حمزة والكسائي: (وليستبين) بالياء (سبيل) رفعاً. فالفعل على هذا مُسَنَّدٌ إِلَى السَّبِيلِ إِلَّا أَنَّهُ ذُكِرَ السَّبِيلُ عَلَى قَوْلِهِ: (يَتَخَذُوهُ سَبِيلًا) [الأعراف/ ١٤٦].

والمعنى: وَلَيْسَتْبِينَ سَبِيلُ الْمَجْرَمِينَ وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ، فُحْذِفَ لِأَنَّ ذَكَرَ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ (٣) يدل على الآخر، ومثله: (سراييلُ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) [النحل/ ٨١] ولم يذكر البرد لدلالة الفحوى عليه.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر (خفية) بكسر الخاء ها هنا

(١) لرؤية وبعده:

تفليل ما قَارَعَنَ من سمر الطُّرُق

وصف حوافر حمر الوحش - أي أن الحجارة سوت حوافرها كأنما قططت تقطيط الحقق. والتقطيط: قطع الشيء. ديوانه/ ١٠٦ - وسيويه ٥٥/٢ واللسان (حقق وقطط).

(٢) في (ط): وقرأ.

(٣) في (ط): القبيلين.



[ الأنعام/ ٦٣ ] وفي الأعراف عند قوله: (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) [ الآية/ ٥٥ ].

وقرأ الباقر (خُفْيَةً) بضم الخاء ها هنا، وفي الأعراف.  
وروى حفص عن عاصم (خُفْيَةً) بضم الخاء أيضاً في  
الموضعين.

قال (١) أبو عبيدة: خُفْيَةً: تُخْفُونَ فِي أَنْفُسِكُمْ (٢).  
وحكى غيره: خُفْيَةً، وَخُفْيَةً وهما لغتان.  
وروي عن الحسن: التَضَرُّعُ: العلانية، والخُفْيَةُ بالنية.  
وأما (٣) قوله تعالى: (تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) فخيفة (٤) فِعْلَةٌ من  
الخوف، وانقلبت الواو للكسرة والمعنى: ادعوا خائفين وَجِلِينَ،  
قال (٥):

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زُخَّةٍ  
وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجْدًا وَخُفْيًا

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في مجاز القرآن ١/ ١٩٤.

(٣) في (ط): «فأما».

(٤) سقطت كلمة «فخيفة» من (ط). وبعدها: ففعلة، بدل: فعلة.

(٥) البيت لصخر الغي من قصيدة أبياتها (٢٧) بيتاً في شرح أشعار الهذليين  
٢٩٩/١ ويقع البيت الشاهد السابع عشر منها. قال السكري: زخة: غيظ،  
ولم أسمع في شيء من كلام العرب ولا في أشعارها إلا في هذا البيت.  
والخيف: جمع الخيفة. ويروى: غيظاً وخيفاً، أي مخافة. ويروى على زكة،  
والزكة: الغم والبيت في اللسان (زخخ).

اختلفوا في الضاد والصاد من قوله [ جلّ وعزّ ] : (يقضي<sup>(١)</sup> الحقّ) [ الأنعام/ ٥٧ ] .

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم : (يقصّ الحقّ) بالصاد .  
وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي : (يقضي<sup>(١)</sup> الحقّ) بالضاد<sup>(٢)</sup> .

حُجَّةٌ من قرأ (يقضي) أنهم زعموا أنّ في حرف ابن مسعود (يقضي بالحقّ)، بالضاد<sup>(٣)</sup> وذكر عن أبي عمرو أنه استدلّ على يقضي بقوله : (وهو خير الفاصلين) [ الأنعام/ ٥٧ ] قال<sup>(٤)</sup> : والفصل في القضاء ليس في القصص .

ومن حجّتهم قوله تعالى : (والله يقضي بالحقّ وهو يهدي السبيل) [ الأحزاب/ ٤ ] .

وحجّة من قال (يقصّ الحقّ) قوله : (نحن نقص عليك أحسن القصص) [ يوسف/ ٣ ] و (إنّ هذا لهو القصص الحقّ) [ آل عمران/ ٦٢ ] .

وأما ما احتجّ به من قرأ : (يقضي) من قوله : (وهو خير الفاصلين) [ الأنعام/ ٥٧ ] في أنّ الفصل في الحكم لا في القول ؛ فإنّهم قالوا : قد جاء الفصل في القول أيضاً في نحو قوله : (إنّه لقول فصل) [ الطارق/ ١٣ ] وقال : (أحكمت آياته ثمّ فصلت)

(١) في (ط) رسمها «يقض» في الموطنين .

(٢) السبعة ص ٢٥٩ .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) في (ط) : قالوا .

[ هود/ ١ ]، وقال: (نفصل الآيات) [ الأنعام/ ٥٥ ]؛ فقد حُمِلَ الفصلُ على القول، واستعملَ معه كما جاء مع القضاء، وقال: (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثاً يُفْتَرَى، ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء) [ يوسف/ ١١١ ]؛ فقد ذكر في القصص أنه تفصيل. فأما الحق في قوله: (يقضي الحق) [ الأنعام/ ٥٧ ] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون صفة مصدرٍ محذوف؛ يقضي القضاء الحق، أو يقص القصص الحق. ويجوز أن تكون مفعولاً به مثل (يفعل الحق) كقوله:

قضاها داؤد<sup>(١)</sup>

كلُّهم قرأ (بالغداة والعشي) [ الأنعام/ ٥٢ ] بألف، غير ابن عامر، فإنه قرأ: (بالغدوة والعشي) في كل القرآن بواو<sup>(٢)</sup>.  
الوجه: الغداة، لأنها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام<sup>(٣)</sup>.

وأما غدوة فمعرفة، وهو علم صيغ له.  
قال سيبويه: غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ، جُعِلَ كُلُّ واحدٍ منهما اسماً للحيين، كما جعلوا أم حُبَيْنِ اسماً لدابةٍ معروفة<sup>(٤)</sup>.

(١) هذه قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي ونصه:  
وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنَّع السوابغ تبَّع  
انظر شرح السكري ٣٩/١ وفيه: وعليهما ماذيتان، والمسرودتان: درعان  
تعاورهما بالطعن، والسرد: الخرز في الأديم. وقضاهما: فرغ من عملهما.  
والصنَّع: الحاذق بالعمل. والصنع ههنا تبَّع.  
(٢) السبعة ٢٥٨. (٣) في (م) باللام.  
(٤) أم حبين: دُويَّة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن وقيل: هي  
أنثى الحرباء انظر اللسان (حبن).

قال: وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله: - وهو القياس -  
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَقِيْتَهُ يَوْمًا مِنْ الْأَيَّامِ: غُدُوَّةً أَوْ بُكْرَةً، وَأَنْتَ تَرِيدُ  
الْمَعْرِفَةَ لَمْ تُنَوِّنْ<sup>(١)</sup>، فهذا يقوي قراءة من قرأ: (بالغداة والعشي).

ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال: زعم الخليل أنه يجوز  
أن تقول: أَتَيْتَكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً وَبُكْرَةً؛ فجعلهما بمنزلة ضحوة<sup>(٢)</sup>.

ومن حجته أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولام  
نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لَقِيْتَهُ فَيْنَةً، غَيْرَ مَصْرُوفٍ، وَالْفَيْنَةُ  
بعد الفينة؛ فَأَلْحَقَ لَامُ الْمَعْرِفَةِ مَا اسْتَعْمَلَ مَعْرِفَةً.

ووجه ذلك أنه يقدر فيه التنكير والشياع، كما يقدر فيه  
ذلك إذا تُنِي، وذلك مستمر في جميع هذا الضرب من  
المعارف. ومثل ذلك ما حكاه سيبويه<sup>(٣)</sup> من قول العرب: هذا  
يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فيه<sup>(٤)</sup> وَأَتَيْتَكَ يَوْمَ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فيه. فجاء معرفة  
بلا ألف ولام كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال،  
ومثل ذلك قولهم: هذا ابن عرس<sup>(٥)</sup> مقبل.

إمّا أن يكون جعل عرساً نكرة، وإن كان علماً، وإمّا أن يكون  
أخبر عنه بخبرين.

(١) انظر سيبويه ٤٨/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في المصدر السابق.

(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٥) ابن عرس: دوية معروفة دون السنور أشتى - أصله أصك له ناب والجمع  
بنات عرس ويجوز أن تقول: هذا ابن عرس مقبلاً.



كُلُّهُمْ قَرَأَ: (تَوَفَّيْتُهُ رُسُلَنَا) [ الأنعام / ٦١ ] بِالتَّاءِ غَيْرَ حَمْزَةٍ فَإِنَّهُ قَرَأَ: (تَوَفَّاهُ)<sup>(١)</sup>

حُجَّةٌ مِنْ قَالَ<sup>(٢)</sup>: (تَوَفَّيْتُهُ) بِالتَّاءِ قَوْلُهُ: (كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) [ الأنعام / ٣٤ ]، وَقَوْلُهُ: (إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ) [ فصلت / ١٤ ].

(وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالَتْ رُسُلُهُمْ: أَفِي اللَّهِ شَكٌّ) [ إبراهيم / ٩ ].

وَحُجَّةٌ حَمْزَةً أَنَّهُ فَعَلَ مُتَقَدِّمٌ مُسْنَدٌ إِلَى مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِي، وَإِنَّمَا التَّأْنِيثُ لِلْجَمْعِ؛ فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [ يوسف / ٣٠ ]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَأْنِيثُهُ تَأْنِيثُ الْجَمْعِ.

وَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ فِي الْمُصْحَفِ بِسِينَةٍ<sup>(٣)</sup>، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِخِلَافٍ لَهُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ الْمَمَالَةَ قَدْ كُتِبَتْ بِيَاءٍ.

وَاخْتَلَفُوا<sup>(٤)</sup> فِي التَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مِنْ قَوْلِهِ [ جَلَّ وَعَزَّ ]: (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ . . . . قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) [ الأنعام / ٦٣ ، ٦٤ ].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ) مُشَدَّدَةً (قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) مُخَفَّفَةً<sup>(٥)</sup>.

(١) السبعة ص ٢٥٩ وأضاف ابن مجاهد: «مالة الألف».

(٢) فِي (ط): قَرَأَ.

(٣) أَيِ بِيَاءٍ غَيْرِ مَنْقُوطَةٍ، وَالسَّيْنَةُ: شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ حُرُوفِ السَّيْنِ الثَّلَاثَةِ، انْظُرْ

الصَّحَاحَ وَاللِّسَانَ (سَيْن).

(٤) فِي (ط): اخْتَلَفُوا.

(٥) فِي (ط): خَفِيفَةٌ.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو (قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ)  
خفيفة<sup>(١)</sup>، (قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ) مثله مخففة<sup>(١)</sup>.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ) . قُلِ اللَّهُ  
يُنَجِّكُمْ) مشددتين .

وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي: (لِئِنْ أَنْجَانَا)  
بألف .

وقرأ الحجازيون وأهل الشام: ابن كثير ونافع وابن عامر:  
(لِئِنْ أَنْجَيْتَنَا) [يونس/ ٢٢] وأبو عمرو مثلهم (لِئِنْ أَنْجَيْتَنَا).

وكان حمزة والكسائي يُميلان الجيمَ وغيرهما لا يُميل<sup>(٢)</sup>.

وجه التشديد والتخفيف في (يُنَجِّكُمْ وَيُنَجِّكُمْ) أنهم قالوا:  
نجا زيد، قال<sup>(٣)</sup>:

نَجا سالمُ والنَّفْسُ منه بِشِدْقِهِ

فإذا نُقِلَ الْفِعْلُ فَحُسِّنَ نُقْلُهُ بِالْهَمْزَةِ فِي أَفْعَلَ كَحُسِّنَ نُقْلُهُ  
بتضعيف العين، ومثل ذلك: أَفْرَحْتُهُ وَفَرَحْتُهُ، وَأَغْرَمْتُهُ وَغَرَّمْتُهُ، وما  
أشبه ذلك. وفي التنزيل: (فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ)  
[العنكبوت/ ٢٤]، (فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ) [الأعراف/ ٦٤]

(١) في (ط): خفيفاً.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣) صدر بيت من قصيدة لحذيفة بن أنس الهذلي وعجزه:

ولم ينج إلا جَفَنَ سَيْفٍ وَمِثْرًا

«النفس بشدقه» أي: كادت تخرج فبلغت شدقه، أي: إنما نجا بجفن سيف.

انظر السكري ٥٥٨/٢ اللسان مادة (نجا) وفيه عامر بدل سالم.

وفيه<sup>(١)</sup> (وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا) [ فصلت/ ١٨ ] (وَلِئِنْ أُنْجِيتَنَا مِنْ هَذِهِ) [ يونس/ ٢٢ ]، (فَلَمَّا أُنْجَاهُمْ) [ يونس/ ٢٣ ]؛ فإذا جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبينَت من ذلك استواء القراءتين في الحُسن.

فأما حُجَّة من قرأ (لِئِنْ أُنْجَانَا) [ الأنعام/ ٦٣ ] فهي أنه حمّله على الغيبة، وذلك قوله: (تَدْعُونَهُ) (لِئِنْ أُنْجَانَا)، وكذلك ما بعده (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ) (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ) [ الأنعام/ ٦٥ ]؛ فهذه كلّها<sup>(٢)</sup> أسماء غيبة؛ فأنجانا أولى من أنجيتنا، لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبله وما بعده كان أولى وموضِع (تَدْعُونَهُ) نصبٌ على الحال، تقديره: قل من يُنْجِيكُمْ داعين وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: (لِئِنْ أُنْجِيتَنَا) تقديره داعين وقائلين<sup>(٣)</sup>: لئن أنجيتنا، فواجهوا بالخطاب، ولم يُراعوا ما راعاه الكوفيون من المشاكلة.

ويُقَوِّي قول من خالف الكوفيين قوله في أخرى (لِئِنْ أُنْجِيتَنَا من هذه لنكونن من الشاكرين) [ يونس/ ٢٢ ]. (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ)، فجاء أنجيتنا على الخطاب وبعده اسم غيبة.

فأما إمالة حمزة والكسائي في (أنجانا) فمذهبٌ حسنٌ، لأنّ هذا النحو من الفعل إذا كان على أربعة أحرف. استمرت فيه

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فهذا كله.

(٣) في (ط) قائلين. بحذف الواو.

الإمالة لانقلاب الألف إلى الياء في المضارع، وإذا كانت الإمالة قد حُسِنَتْ في «غَزَا» مع أنه <sup>(١)</sup> على ثلاثة أحرف لأنَّ الياء تثبت فيه إذا بُنِيَ الفِعْلُ للمفعول، مع أنَّ الواو تصبَحُ فيه في فَعَلْتُ، فلا إشكال في حُسْنِهَا في أنجا وأغزا ونحو ذلك.

كُلُّهُمْ قَرَأَ (وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ) [الأنعام/ ٦٨] بتسكين النون الأولى، وتشديد الثانية غير ابن عامر فإنه قرأ (يُنْسِيَنَّكَ) بفتح النون وتشديد السين مع النون الثانية <sup>(٢)</sup>.

الْحُجَّةُ لَهُمْ فِي قِرَاءَتِهِمْ (وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ) قوله: (وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/ ٦٣] فجاء في التنزيل: على أَفْعَلَ.

ووجه قول ابن عامر أنك تقول: نسيْتُ الشيء، فإذا أردت أن غيرك أُنْسَاكُهُ جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غَرَّمْتُهُ وَأَغْرَمْتُهُ، ففَعَّلَ وَأَفْعَلَ يجري كل واحدٍ منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل: (فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهَّلَهُمْ رَوِيداً) [الطارق/ ١٧].

كُلُّهُمْ قَرَأَ: (اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ) [الأنعام/ ٧١] بالتاء غير حمزة فإنه قرأ: (اسْتَهْوَاهُ) بألف [و] <sup>(٣)</sup> يُمِيلُهَا.

(١) في (ط): أنها.

(٢) السبعة ص ٢٦٠.

(٣) سقطت الواو من (م) وهي في (ط) والسبعة ص ٢٦٠.



قال<sup>(١)</sup> أبو عبيدة: (كالذي استهوته الشياطين) أي: استمالته، أي: ذهبت به<sup>(٢)</sup>.

وقرأ حمزة (استهواه الشياطين). على قياس قراءته (توفاه رسلنا) [ الأنعام / ٦١ ] وكلا المذهبين حسن.

قال الشاعر:<sup>(٣)</sup>

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدٍ تَبَعَ  
طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

وأرى قولهم: استهواه كذا، إنما هو من قولهم: هوى من خالق: إذا تردى منه، ويشبه به الذي يزل عن الطريق المستقيم، كما أن زل إنما هو من العثار في المكان كقوله<sup>(٤)</sup>.  
قام إلى منزعه زلخ فزل

ثم يشبه به المخطيء في طريقته. وتقول: أزله غيره، كما قال: (فأزلهما الشيطان عنها) [ البقرة / ٦٣ ]؛ فذلك: هوى<sup>(٥)</sup> هو، وأهواه غيره، قال: (والمؤتفكة أهوى) [ النجم / ٥٣ ]، فتقول: أهويته واستهويته، كما قال: (فأزلهما الشيطان) وإنما استزلهم الشيطان، فكما أن استزله بمنزلة أزله. كذلك استهواه

(١) زيادة من (ط).

(٢) لم نجده بنصه في مجاز القرآن ١٩٦/١ عند تفسيره للآية.

(٣) البيت للفرزق وقد ورد في ديوانه كما يلي:

قديماً ورثناه على عهد تبع طوالاً سواريه شداداً دعائمه  
انظر ديوانه ٧٦٥/٢ - وسيبويه ٢٣٨/١.

(٤) سبق في ١٧/٢ وأنشده ثعلب في مجالسه ص ٥٨١ وقبله:

يا عين بكّي عامراً يوم النهل ربّ العشاء والرشاء والعمل

(٥) سقطت كلمة: «هوى» من (ط).

بمنزلة أهواه، كما أنَّ استجابته بمنزلة أجابه في قوله<sup>(١)</sup>:

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

واختلفوا<sup>(٢)</sup> في فتح الراء والهمزة وكسرها من قوله تعالى: (رَأَى كَوْكَبًا) [ الأنعام/ ٧٦ ].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص؛ (رَأَى) بفتح الراء والهمزة.

وقرأ نافع: بين الفتح والكسرة<sup>(٣)</sup>.

وقرأ أبو عمرو: (رَأَى كوكباً) بفتح الراء وكسر الهمزة.

وروى القطعي<sup>(٤)</sup> عن عبيد بن عقيل عن أبي عمرو: بكسر الراء والهمزة جميعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة والكسائي

(١) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية رقم ٢٥ ص ٩٦. وصدوره:

وداعِ دَعَا يا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى

وانظر شرح أبيات المغني ١٦٧/٥ - وأمالى ابن الشجري ٦٢/١ وسبق البيت

٣٥٢/١ و ١٥٢/٢.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) في (ط): الكسر.

(٤) القطعي: محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبدالله القطعي البصري، إمام

مقرئ ومؤلف متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن المتوكل، وهو أكبر

أصحابه وروى الحروف سماعاً عن أبي زيد الأنصاري وعبيد بن عقيل...

روى القراءة عنه أحمد بن علي الخزاز والفضل بن شاذان... ذكره أبو أحمد

الحاكم وقال: هو من زبيد من اليمن، وروى عنه أبو داود، وَوَهَمَ فيه أبو العزِّ

فسماه علي بن محمد. انظر طبقات القراء ٢٧٨/٢ للجزري.

(رَأَى) بكسر الراء والهمزة<sup>(١)</sup>.

وجه قول ابن كثير وعاصم في إحدى الروايتين عنه أنهما لم يُمِلا ، كما أن من قال: رعى ورمى لَمَّا لم يُمِلِ الألف لم يُمِلِ الفتحة التي قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافع بين الفتح والكسر

[قوله: بين الفتح والكسر]<sup>(٢)</sup> لا يخلو من أن يريد الفتحيتين اللتين على الراء والهمزة، أو الفتحة التي على الهمزة وحدها، فإن كان يريد فتحة الهمزة فإنما أمالها نحو الكسرة لَتَمِيلَ الألف التي في رأى نحو الياء، كما أمال الفتحة التي على الدال من (هدى) والميم من (رمى).

وإن كان يريد أنه أمال الفتحيتين جميعاً، التي على الراء، والتي على الهمزة، فإمالة فتحة الهمزة على ما تقدم ذكره.

وأما إمالة الفتحة التي على الراء، فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة، كأنه أمال الفتحة لإمالة الفتحة، كما أمال الألف لإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً؛ فأمال ألف النصب لإمالة الألف في عماد<sup>(٣)</sup>، والتقديم والتأخير في ذلك سواء، والفتحة الممالة مُنْزَلَةٌ مُنْزَلَةُ الكسرة؛ فكما أملت الفتحة في قولك<sup>(٤)</sup> من عمرو، لكسرة الراء، كذلك أملت فتحة الراء من (رأى) لإمالة الفتحة التي على الهمزة.

(١) انظر السبعة ص ٢٦٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٣) في (ط): إمالة ألف عماد. (٤) سقطت من (م).

قال: وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ (رأى) بكسر الراء والهمزة.

قال (١): وجهُ قراءَتِهِمْ أنَّهم كسروا الراء من رأى، لأنَّ المضارعَ منه على يَفْعَلُ، وإذا كان المضارع على «يَفْعَلُ» فكأنَّ الماضيَ على «فَعِلَ»، ألا تَرَى أنَّ المضارعَ في الأمرِ العامِ إذا كان على يَفْعَلُ كان الماضي على (٢) فَعِلَ؟ وعلى هذا قالوا: أنتَ تَبَيَّنَا؛ فكسروا حرف المضارعة كما كسروه في نحو: تَعْلَمُ وتَفْهَمُ، وكسروا الياء أيضاً في هذا الحرف فقالوا: يَبَيَّنَا، ولم يكسروه في يَعْلَمُ، وإذا كان الماضي كأنه على فَعِلَ فيما يُنْزَلُ، كسرت (٣) الراء التي هي فاء لأنَّ العينَ همزةً، وحروف الحلق إذا جاءت في كلمة على زَيْتَةٍ (فَعِلَ) كُسِرَتْ فيها الفاء لكسرة العين في الاسم والفعل، وذلك قولهم: عَيْرٌ نَعِرٌ (٤)، وَرَجُلٌ جَيْزٌ، وَمِحْكٌ (٥)، وما ضَعُ لِهِمْ. وكذلك الفعلُ نحو: شَهِدَ وَلَعِبَ وَنَعِمَ، وكسرة الراء على هذا كسرة مَخْلَصَةٍ مُحَضَّةٍ، وليست بفتحة مماله.

وأما كسرُ (٦) الهمزة فإنه يُرادُّ به إمالة فتحها إلى الكسر، لتميل الألف نحو الياء وذلك قولك: (رأى كوكباً).

(١) سقطت من (م). والقائل هنا أبو علي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط) وفي (م): كسر.

(٤) قال سيويه في الكتاب ١٨٤/٢: النعر: داء يأخذ الإبل في رؤوسها.

(٥) في اللسان: جتر بالماء: إذا غص به فهو جتر. ورجل مَحْك إذا كان لجوجاً في الخصومة.

(٦) في (ط): كسرة.



فإن قلت: إنَّ الفاء إنما تُكسرُ لتبَعِ الكسرة في العين في نحو (شهد) والهمزة في (رأى) مفتوحة؛ فكيف أُجيزت كسرة الراءِ. مع أنَّ بعدها حرفاً مفتوحاً؟. فالقول في ذلك أنه فيما نزلناه بمنزلة الفتح، فأتبع الفتحة الكسرة<sup>(١)</sup> المقدرة، لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبَعته فتحة الراءِ، كما أنَّ ضمة ياء (يُغفرُ) لما كان في تقدير الفتحة ترك صرفُ الاسم معها، كما تركُ مع فتحة الياء في (يُغفرُ)، وتركُ صرفه مع ضمة الياء حكاه أبو الحسن، وكما أنَّ الفتحة في (يُطأُ)، ويسعُ) لما كانت في تقدير الكسرة حُذفت معها الفاء، كما حُذفت في: يزنُ ويعُد.

ومثلُ تنزيلهم الفتحة في (رأى) منزلة الكسرة، تنزيلهم لها أيضاً منزلة الكسرة في قولهم: هما يشَّيان في يفعلان، من الشَّو، لما قالوا: يشَّاي، نزلوا<sup>(٢)</sup> الماضي على فعل، فقالوا في المضارع: يشَّيان، كما قالوا: يشقيان.

واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو والكسائي وابنُ عامرٍ: (رأى القمر) [الأنعام/ ٧٧] و (رأى الشمس) [الأنعام/ ٧٨] و (رأى المجرمون) [الكهف/ ٥٣] و (رأى الذين أشركوا) [النحل/ ٨٦]، وما كان مثله بفتح الراءِ والهمزة.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة: (رأى القمر) و (رأى الشمس) بكسر الراءِ وفتح الهمزة في كل القرآن.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): أنزلوا.

وذكر خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ :  
(رَأَى القمرَ) و (رَأَى الشمسَ) بكسر الراءِ والهمزة معاً<sup>(١)</sup>.

قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسر الراءِ والهمزة، خطأ<sup>(٢)</sup>، وإنما هو بكسر الراءِ وإمالة الهمزة.

قال أبو علي: تحقيقُ هذا: وإمالة فتحة الهمزة.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ: بفتح الراءِ والهمزة في (رَأَى) في كل القرآن<sup>(٣)</sup>.

وجهُ إزالتهم الإمالة عن فتحة الهمزة في (رَأَى): أنهم إنما كانوا أمالوا الفتحة لتميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف بَطَلَتْ إمالتها لسقوطها، ولما بَطَلَتْ إمالتها لسقوطها بَطَلَتْ إمالة الفتحة نحو الكسرة لسقوط الألف التي كانت الفتحة الممالة يميلها نحو الياء.

وأما موافقةُ ابن عامرٍ والكسائيِّ وعاصمٍ في رواية أبي بكرٍ<sup>(٤)</sup> وابن كثيرٍ نافعاً<sup>(٥)</sup> وأبا عمرو، في (رَأَى المجرمونَ)، وفتحهم الراءَ، وقد كانوا كسروها في (رَأَى كوكباً) فلأنهم آثروا الأخذ باللغتين، كسر الراءِ وفتحها، فكسروها لِمَا ذَكَرَ، وفتحها لأنهم جعلوها بمنزلة الراءِ في رَمَى وَرَعَى<sup>(٦)</sup> ولأنهم أعلوا الراءَ

(١) انظر السبعة ص ٢٦١.

(٢) في (ط): غلط. (٣) السبعة ص ٢٦١.

(٤) في هامش (ط): الصواب في رواية حفص.

(٥) في (ط) «ونافعاً» وليس بسديد.

(٦) رسمهما في (م) بالألف اليابسة (رما - رعا).

وقدّروا فيه ما قدّروا لإعلالِ الهمزة بإمالةٍ فتَحَتْهَا [ فلَمَّا غَيَّرُوْهَا ]<sup>(١)</sup> ، غَيَّرُوا الرَّاءَ أَيْضاً أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ<sup>(٢)</sup> لَمَّا أَعْلَوْا اللَّامَ بِالْقَلْبِ فِي (عُصِيٍّ ، وَعُتِيٍّ)<sup>(٣)</sup> وَنَحَوَهُمَا<sup>(٤)</sup> أَعْلَوْا الْفَاءَ أَيْضاً بِالْكَسْرِ فِي عِصِيٍّ؟ وَلَمَّا أَعْلَوْا الْأَسْمَ بِحَذْفِ التَّاءِ مِنْهُ فِي النَّسَبِ إِلَى: رَبِيعَةٍ ، وَحَنِيفَةٍ: أَلْزَمُوهُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ الْإِعْلَالَ وَالتَّغْيِيرَ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ مِنْهُ أَيْضاً ، فَقَالُوا: رَبَّعِيٍّ ، وَحَنَفِيٍّ .

ووجه قراءةٍ عاصمٍ في رواية أبي بكرٍ وحمزة (رَأَى الْقَمَرَ) و(رَأَى الشَّمْسَ) بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن: فَلِأَنَّ كَسْرَ الرَّاءِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْزِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَهُوَ مَعْنَى مُنْفَصِلٌ مِنْ إِمَالَةٍ فَتَحَتِ الْهَمْزَةُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ لَا يَرَى الْإِمَالَةَ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ مِنْ يَرَاهَا؟ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ انْفِصَالُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ سَائِغاً غَيْرَ مَمْتَنِعٍ .

وَأَمَّا رِوَايَةُ خَلْفٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: رَأَى الْقَمَرَ وَ(رَأَى الشَّمْسَ) بكسر الراء والهمزة معاً ، يَرِيدُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ إِمَالَةً فَتَحَتْهَا ، فَوَجْهُ كَسْرِ الرَّاءِ قَدْ ذُكِرَ ، وَأَمَّا إِمَالَةُ فَتَحَتْهَا مَعَ زَوَالِ مَا كَانَ يَوْجِبُ إِمَالَتَهَا مِنْ حَذْفِ الْأَلِفِ ، فَلِأَنَّ الْأَلِفَ مُحذُوفَةً لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَمَا يُحْذَفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ فَقَدْ يُنَزَّلُ تَنْزِيلَ الْمُثَبَّتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَدُوا<sup>(٥)</sup> :

(١) فِي (ط): فَلَمَّا غَيَّرُوا الْفَتْحَةَ بِالْإِمَالَةِ .

(٢) فِي (ط) بِأَنَّهُمْ .

(٣) ضَبَطَهُمَا فِي (م) بَضَمَ فَاءَ الْكَلِمَةِ وَفِي (ط) بِكُسْرِهِمَا ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٤) فِي (ط): وَنَحَوَهُ .

(٥) عَجَزَ بَيْتَ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ سَبْقَ فِي ١٤١/٣ وَصَدْرَهُ :

فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

## وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فَنَصَبَ الاسم بعدَ ذاكِرٍ، وإن كان النون قد حُذِفَتْ<sup>(١)</sup> لَمَّا كان الحذفُ لالتقاء الساكنين، والحذفُ لهما في تقدير الإثبات من حيث كان التقاؤهما غير لازمٍ ومن ثمَّ لم تُرَدِّ الألفُ في نحو: رَمَتِ المرأةُ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لذلك أَنَّهُم قالوا: (شِهَدَ) فكسروا الفاءَ لِكَسْرَةِ العينِ، ثُمَّ أَسَكَنُوا فقالوا: (شِهَدَ)؛ فَبَقُوا الكسرةَ في الفاءِ مع زوال ما كانَ اجْتَلَبَهَا، وعلى هذا يُنْشَدُ قولُ الأخطل: (٢)  
إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا

وإنَّ شِهَدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَنَوَافِلُهُ

وَيَشْهَدُ لذلك أَيضاً أَنَّهُم قالوا: (صِيعَقَ)، ثم نسبوا إليه، فقالوا (صِيعَقِي) فَأَقْرُوا كَسْرَةَ الفاءِ مع زوالِ كسرةِ العينِ التي لها كُسِرَتِ الفاءُ، فكذلك تَبْقِيَةُ إِمَالَةِ فَتْحَةِ الهمزةِ في قِراءةِ حمزة (رَأَى الْقَمَرَ).

وزعم أبو الحسن أن ذلك لغةٌ مع ما ذكرنا من وجوه المقاييس فيه، وأنها قِراءةٌ: (في القتلى الحرَّ).

واختلفوا<sup>(٣)</sup> في تشديد النونِ وتخفيفها من قوله تعالى: (أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ) [ الأنعام / ٨٠ ] و (تَأْمُرُونِي) [ الزمر / ٦٤ ].

(١) في (ط): وإن كان النون قد حذف.

(٢) سبق في ١ / ٣٨٦.

(٣) في (ط): اختلفوا.



فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي:  
(أتحاجوني)، و(تأمروني) مُشَدَّدَتَيْن. وقرأ نافع وابن عامر  
مخفَّفَتَيْن<sup>(١)</sup>.

لا نَظَرَ في قولٍ من شَدَّدَ.

فأما وجه التخفيف: فإنهما حذفَا النون الثانية لالتقاء  
النونين، والتضعيف يُكره؛ فَيَتَوَصَّلُ إلى إزالته تارة بالحذف نحو:  
«عَلَمَاءُ بَنُو فُلَانٍ» وتارة بالإبدال نحو<sup>(٢)</sup>:

لَا أَمَلَاءُ حَتَّى يُفَارِقَا

ونحو: «دِيَوَانٍ وَقِيرَاطٍ» فَحَذَفَا<sup>(٣)</sup> الثانية من المثلين كراهة  
التضعيف، ولا يجوز أن يكونَ المحذوفُ: النون<sup>(٤)</sup> الأولى لأنَّ  
الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأولى<sup>(٥)</sup> أيضاً فيها  
أنَّهَا دَلَالَةٌ لِإِعْرَابٍ، وَإِنَّمَا حَذَفَتِ الثَّانِيَةَ كَمَا حَذَفْتُهَا مِنْ (لَيْتِي)  
في قوله<sup>(٦)</sup>:

.. إِذْ قَالَ لَيْتِي

أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي

(١) السبعة ص ٢٦١.

(٢) بعض بيت تمامه:

فَالَيْتَ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلَنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمَلَاءُ حَتَّى يَفَارِقَا  
سبق في ٢٠٨/١.

(٣) في (ط): فحذفوا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وفي الأولى.

(٦) قائل البيت - زيد الخيل الذي سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ، زيد الخير وتَمَامُ الْبَيْتِ.

كَمَنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي  
انظر سيبويه ٣٨٦/١ حاشية الصبان ١٢٣/١. الخزانة ٤٤٦/٢.

وكقوله<sup>(١)</sup>:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً  
يُسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ فيبقى الفعل بلا فاعل<sup>(٢)</sup>، كما لا تُحذف الأولى في (أتحاجوني)، لأنها<sup>(٣)</sup> الإعراب، ويدللك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً في نحو قوله<sup>(٤)</sup>.

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّ قَدِي

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم قال<sup>(٥)</sup>:

أِبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي  
مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

(١) البيت لعمر بن معد يكرب.

في شرح أبيات المغني ٢٩٧/٧ فانظر تخريجه هناك.

(٢) عبارة (ط) هنا: ولا يجوز أن يكون الأولى، لأن الفعل يبقى بلا فاعل.  
(٣) في (ط) لأنه.

(٤) شطر من الرجز لحميد بن مالك الأرقط وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

وهو من شواهد سيويه ٣٨٧/١ والخزانة ٤٤٩/٢، وشرح أبيات المغني ٨٣/٤ وقد استوفينا فيه تخريجه.

ومعنى قدني: حسبي - وأراد بالخبيين: خبيب بن عبدالله بن الزبير وأباه عبدالله.

(٥) البيت لأبي حية النميري. في الكامل ٤٨٧ - ٩٥٣ والمقتضب ٣٧٥/٤ وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١ وابن يعيش ١٠٥/٢ والخصائص ٣٤٥/١

وزعموا أنَّ المفضلَّ أنشد<sup>(١)</sup>:  
تَذْكُرُونَا إِذْ نَقَاتِلُكُمْ  
إِذْ لَا يَضُرُّ مُعْدِمًا<sup>(٢)</sup> عَدْمُهُ

وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان. وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أن بعض القراء، قرأ (أَنَحَاجُونِي) واستشهد بها في حذف النونات لكرهه التضعيف<sup>(٣)</sup>.  
قرأ الكسائي وحده<sup>(٤)</sup> (هَدَانِي) [الأنعام / ٨٠] بِإِمَالَةِ الدَّالِ.  
وقرأ الباقر بالفتح<sup>(٥)</sup>.

الإِمَالَةُ فِي (هَدَانِي) حَسَنَةٌ لِأَنَّهُ مِنْ (هَدَى يَهْدِي)؛ فَهُوَ مِنَ الْبَاءِ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ أَمَالُوا نَحْو: غَزَا، وَدَعَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِيرُ إِلَى الْبَاءِ فِي: غَزِي، وَدُعِيَ<sup>(٦)</sup> فَلَا إِشْكَالَ فِي حُسْنِهَا؛ فِيمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْبَاءَ.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: (نَرْفَعُ

والخزاة ١١٨/٢ والتصريح ٢٦/٢ واللسان مادة (أبى) والهمع ١٤٥/١ والدرر ١٢٥/١ والبيت ينسب للأعشى وليس في ديوانه.

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٦ وفيه: «تذكرون» بدل «تذكروننا».

وقوله: تذكرون أراد: أنذكرون، وقوله: لا يضر معدماً عدمه، أي: يقاتلكم الغني منا ليدفع عن ماله، ويقاتلكم الفقير المعدم منا ليغنم.

(٢) في (ط): «عادمًا».

(٣) انظر الكتاب ١٥٤/٢ باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٦١.

(٦) زادت (ط) هنا: في هذا المكان.

(٧) في (ط): عز وجل.

درجاتٍ من نشاءٍ [ الأنعام/ ٨٣ ].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (نرفع درجاتٍ من نشاءٍ) بالنون<sup>(١)</sup> مضافاً، وكذلك في سورة يوسف [ الآية/ ٧٦ ].

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ: (درجاتٍ من نشاءٍ) منوناً، وكذلك في يوسف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ورفع بعضهم درجاتٍ) [ البقرة/ ٢٥٣ ] يدلُّ على قراءةٍ من نونٍ، ألا ترى أنه في ذكر الرُّسل قال: (تلك الرُّسلُ فضلنا بعضهم على بعضٍ منهم من كلم الله، ورفع بعضهم درجاتٍ) [ البقرة/ ٢٥٣ ].

فأما قوله تعالى: (ورفعنا بعضهم فوق بعضٍ درجاتٍ ليتخذ بعضهم بعضاً سُخْرِيًّا) [ الزخرف/ ٣٢ ] فإنه في الرُّتب وارتفاع الأحوال في الدنيا واتضاعها. يدلُّك على ذلك قوله: (نحن قسّمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا) [ الزخرف/ ٣٢ ].

ويقوي قراءةً من أضاف، قوله: (تلك الرُّسلُ فضلنا بعضهم على بعضٍ)؛ فمن فضل على غيره فقد رفعت درجته عليه؛ فقوله: (فضلنا) بمنزلة قولك<sup>(٣)</sup> رفعنا درجته.

(١) في (ط) تقديم للنون على درجات.

(٢) السبعة ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).



اختلفوا في زيادة اللّام وتقصانها في قوله تعالى<sup>(١)</sup>:  
(وَالْيَسَعَ) [الأنعام/ ٨٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بلامٍ  
واحدة.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَاللَّيْسَعَ) بلامين وفي «صادٍ»  
مثله<sup>(٢)</sup>.

[قال أبو علي]:<sup>(٣)</sup> اعْلَمْ أن لام المعرفة تدخلُ الأسماءَ  
على ضربين: أحدهما للتعريف، والآخر زيادةً زيدت، كما تُزادُ  
الحروف؛ فلا تدلُّ على المعاني التي تدلُّ عليها إذا لم تكن زائدةً.

والتعريف الذي يحدث بها على ضروب: منها: أن يكون  
إشارةً إلى معهودٍ بينك وبين المخاطب نحو: الرَّجُلِ والغلامِ، إذا  
أردتَ بها رجلاً وغلاماً عرفتهما بعهدٍ كان بينكما.

والآخر أن يكون إشارةً إلى ما في نفوس الناس من علمهم  
للجنس؛ فهذا الضرب، وإن كان معرفةً، كالأول؛ فهو مخالفٌ له  
من حيث كان الأول قد علمه حساً، وهذا لم يعلمه كذلك، إنما  
يعلمه معقولاً.

فأما نحو: مررت بهذا الرجل؛ فإنما أشير به إلى الشاهدِ  
الحاضر لا إلى غائبٍ معلومٍ<sup>(٤)</sup> بعهدٍ، ألا ترى أنك تقول ذلك فيما

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) السبعة ٢٦٢.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): الغائب المعلوم.

لا عهد<sup>(١)</sup> فيه بينك وبين مخاطبك. ومما يدل على ذلك قولك<sup>(٢)</sup> في النداء، يا أيها الرجل، فتشير به إلى المخاطب الحاضر، وهما يجران مجرى الاسم الواحد، كما أن (ماذا) من قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خيراً) [النحل/ ٣٠]، يجران مجرى الاسم الواحد، فلا يجوز أن يكون الاسم معرفاً بتعريفين مختلفين أحدهما حاضر والآخر غائب.

ويدل ذلك على أنهما يجران مجرى الاسم الواحد أنه لا يوصف بالمضاف نحو: مررت بهذا ذي المال، ولا يوصف بالأسماء المفردة، إذا تئنت، فلا يجوز مررت بهذين، الطويل والقصير، كما تقول: مررت بالرجلين القائم والقاعد، وذلك أنه قد صار مع الأول كالشيء الواحد، ويبين ذلك من جهة المعنى، وهو<sup>(٣)</sup> أنك تستفيد بهما ما تستفيد<sup>(٤)</sup> من الاسم المفرد من معنى الجنس.

فأما الأسماء الأعلام؛ فلا تدخل عليها الألف واللام، وذلك<sup>(٥)</sup> أن تعليقها على من تعلق عليه، وتخصيصه بها يغني عن الألف واللام، وذلك نحو التسمية: بجدار، وحمار، وثور، وأسد، وكلب، وزيد، وزيد، وبشر، وحمد.

(١) سقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): تستفيدة.

(٥) في (ط): وذاك.

فَأَمَّا نَحْوُ الْعَبَّاسِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالْحَسَنِ ؛ فَإِنَّمَا دَخَلَتْ  
الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا عَلَى تَنْزِيلٍ أَنَّهَا صِفَاتُ جَارِيَةٍ عَلَى مَوْصُوفِينَ ،  
وَهَذَا يَعْنِي الْخَلِيلُ بِقَوْلِهِ : جَعَلُوهُ الشَّيْءَ بَعِيْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُنَزَّلْ هَذَا  
التَّنْزِيلُ ، لَمْ يَلْحَقُوهَا <sup>(١)</sup> الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ فَقَالُوا : حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ وَقَاسِمٌ  
وَعَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ جَاءَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ <sup>(٢)</sup> :

تَقَعَّدَهُمْ أَعْرَاقُ حِذْلَمَ بَعْدَمَا  
رَجَا الْهُتَمُ إِذْرَاكَ الْعُلَى وَالْمَكَارِمَ

وقال <sup>(٣)</sup> :

ثَلَاثٌ مِثْنٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا  
رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

(١) في (ط) : يلحقوه .

(٢) لم نثر على البيت في ديوانه .

(٣) البيت للفرزدق في النقااض ٣٧١/١ وديوانه ٨٥٣/٢ من قصيدة طويلة  
يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً ، وروايته فيه :

فِدَى لِسَيْوِفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ  
وجاء البيت برواية المصنف في المقتضب ١٧٠/٢ ، وأما لي ابن الشجري ٢٤/٢ ،  
٦٤ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، ٢٣ وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٣ (ط - الفاتح)  
والخزانة ٣٠٢/٣ والعيني ٤٨٠/٤ . اهـ . والظاهر أن هذه رواية النحاة الذين  
استشهدوا بالرواية المذكورة على استعمال «ثلاث مئين» أما رواية الديوان  
والنقااض فلا شاهد فيها . . ولكن الفارسي هنا استشهد بيتي الفرزدق على  
استعمال : «الهتم ، والأهاتم» قال ابن حبيب شارح المناقضات : قوله :  
الأهاتم : يعني الأهتم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن الحارث بن  
عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم «النقااض ٣٧١/١ قال البغدادي  
فعرف أن الأهتم ليس لقباً لستان بن خالد ولا سنان هو ابن سمي كما تقدّم ،  
ومشى عليه العيني . انظر الخزانة ٣٠٣/٣ .

فجعله مرةً بمنزلة: أَضْحَاةٍ، وَأَضْحَا، ومَرَّةً بمنزلةِ أَحْمَرَ  
وَحُمِرَ.

وجمع الأعشى بين الأمرين في بيتٍ وذلك قوله<sup>(١)</sup>:

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ<sup>(٢)</sup>:

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ

والعوجُ نسبٌ إلى أَعْوَجَ كما أَنَّ الحَوْصَ نسبٌ إلى أَحْوَصَ،  
فَإِذَا حُذِفَتْ يَاءُ النِّسْبِ، جَعَلَتْهَا<sup>(٣)</sup> بعد التسمية به بمنزلة، وهو صفةٌ  
لَمْ يُسَمَّ بِهَا، فَكُسِرَ الصِّفَةُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلٍ مِنْ لَمْ  
يُصْرَفَ أَحْمَرَ، إِذَا نَكَّرَهُ بَعْدَ أَنْ سَمِيَ بِهِ.

فَإِذَا كَسَّرَهُ تَكْسِيرَ الْاسْمِ نَحْوُ: الْأَفَاكِلِ، وَالْأَرَامِلِ، قَالَ:  
الْأَحَاوِصُ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ تَقُولُ: الْأَعَاوِجُ، كَمَا تَقُولُ:  
الْأَهَاتِمُ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ: الْفُرْسُ فِي جَمْعٍ فَارِسِيٍّ، [حُذِفَتْ مِنْهُ  
يَاءُ النِّسْبِ كَمَا حُذِفَتْ] <sup>(٤)</sup> مِنَ الْأَعْوَجِي، وَكُسِرَ فَاعِلٌ<sup>(٥)</sup>، عَلَى  
فُعْلٍ. كَبَازِلٍ وَبُزْلٍ، وَعَائِطٍ وَعَيْطٍ، وَحَائِلٍ وَحَوْلٍ، وَهَذَا مِمَّا

(١) انظر ديوان الأعشى ١٤٩/ الأحاوصا: هم بنو الأحوص.

(٢) ذكره اللسان في مادة (عوج) ولم ينسبه، أحوى: أسود، حافر وقاح: صلب.

(٣) في (ط): ياء النسب، جعلته..

(٤) في (ط): «حذف ياء النسب كما حذفهما».

(٥) في (ط): «وكسر فاعلاً».



يُقَوِّي الْعُوجَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَمَعَهُ جَمْعَ الصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ يَاءُ  
النَّسَبِ فِيهِ مَحذُوفَتَيْنِ <sup>(١)</sup>؟ قَالَ ابْنُ مَقْبَلٍ <sup>(٢)</sup>.

طَافَتْ بِهِ الْفَرَسُ حَتَّى بَدَّ نَاهِضَهَا

فَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup>:

وَالْتِّيمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُمْ  
ذَهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّودِ الْمَدَانِيسِ

فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْعَبَاسِ، وَذَلِكَ  
أَنَّ التِّيمَ مُصَدَّرٌ، وَالْمُصَادَرُ قَدْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، أَلَا  
تَرَى أَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِهَا كَمَا وُصِفَ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ. وَجُمِعَ جَمْعَهَا  
فِي نَحْوِ: نَوْرٍ وَنَوَّارٍ، وَسَيْلٍ، وَسَوَائِلٍ؟ فَلَمَّا كَانَتْ مِثْلَهَا أَجْرَاهَا  
مَجْرَاهَا، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: الْفَضْلُ، فِي اسْمِ رَجُلٍ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ  
الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ النِّقْصِ.

وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ تَيْمِيٌّ وَتَيْمٌ، كَزَنْجِيٍّ وَزَنْجٍ، وَيَهُودِيٍّ،

( ) فِي (ط): «مِنْهُ مَحذُوفَةٌ. وَ».

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ لَهُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩٢ بِرَوَايَةِ «بِهَا» بَدَلَ بِهِ. وَعَجَزَهُ:

عُمُّ لَقِحْنَ لِقَاحًا غَيْرَ مُبْتَسِرٍ.

وَطَافَتْ بِهَا: أَيِ تَوَلَّيْتُهَا بِالرَّعَايَةِ - وَبَدَّ: غَلَبَ - وَنَاهِضَهَا، النَّاهِضُ: هُوَ الرَّجُلُ  
الَّذِي يَصْعَدُ النَّخْلَةَ لِيَلْقَحَهَا - وَنَخَلَ عُمُّ: أَيِ طَوِيلٌ، وَالْمُبْتَسِرُ: مَنْ لَقَحَ  
النَّخْلَةَ قَبْلَ أَوَانِ التَّلْقِيحِ. انْظُرِ اللِّسَانَ (بَسْر - فَرَس) وَالْجُمُهرَةُ ٢٥٥/١.

(٣) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي دِيْوَانِهِ ١٣١/٢ يَهْجُو فِيهَا التِّيمَ وَرَوَايَتُهُ فِي

الدِّيْوَانِ: «أَوْلَادُ ذَهْلٍ» بَدَلَ «ذَهْلُ بْنُ تَيْمٍ».

ويهود، وفي التنزيل (وقالت اليهود) [البقرة/ ١١٣]، واليهود إنما هو جمعٌ يهوديٍّ، ولو لم يكن جمعاً لم تدخل اللام، لأنَّ يهودَ جَرَتْ عندهم اسماً للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوسَ عندهم. أنشدنا علي بن سليمان<sup>(١)</sup>:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صَمِّيَ لَمَّا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ

وفي حديث القسامة: «تقسم يهود..»<sup>(٢)</sup>.

ومن الصفات الغالبة التي تجري مجرى، الحارث والقاسم قولهم: النابغة؛ فالنابغة له اسم يجري مجرى الأعلام، وغلب عليه هذا الوصف، كما أنَّ الحارث ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم

(١) البيت للأسود بن يعفر (اللسان: صمم). وصَمِّيَ صمام: يضرب للرجل يأتي الداهية أي: احترسي يا صمام.

(٢) حديث القسامة هذا أخرجه مسلم برقم (١٦٦٩) والإمام أحمد ٢/٤ من حديث سهل بن أبي حثمة، ومن حديثه في مسلم وحديث رافع بن خديج وبُشير بن يسار. والحديث عند أبي داود ٦٥٥/٤ برقم (٤٥٢٠ - ٤٥٢١) وسبب هذا الحديث أنَّ عبد الله بن سهل بن زيد وجد مقتولاً في خيبر؛ فاتهموا اليهود في قتله، فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه خويصة ومُحيصة إلى النبي ﷺ... فقال رسول الله ﷺ «يُقَسِّمُ خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته»؟ قالوا: أمرٌ لم نشهده، كيف نحلف؟ قال: «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم»؟ قالوا يا رسول الله! قوم كفاراً! قال: «فوداه رسول الله ﷺ من قبله» اهـ ملخصاً من مسلم.

ويلاحظ أن الحديث جاء على لفظ «فتحلف لكم يهود» و«فتبرئكم يهود» ولا ضير في ذلك فإن الحلف والقسم شيء واحد، ويبقى موطن الاستشهاد بكلمة «يهود» هو المراد.

علم فغلب عليه هذا الوصف، فجرى هذا الوصف الغالب مجرى العلم، وسد مسدده، حتى صار يُعرف به كما يُعرف بالعلم؛ فلما سد مسدده وكفى منه أجراءه مجرى العلم نحو: جعفر وثور فقال<sup>(١)</sup>:  
وَنَابِغَةُ الْجَعْدِي بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ .....

ومن ذلك قولهم في اسم اليوم: الاثنان، لما جرى مجرى العلم، استجيز حذف اللام فيه<sup>(٢)</sup> كما استجازوا حذف اللام من النابغة، وذلك فيما حكاه سيبويه<sup>(٣)</sup> من قولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه.

فأما قولهم الغدوة والقيئة؛ فدخل لام التعريف فيهما<sup>(٤)</sup> على وجه آخر وهو: أن غدوة، وقيئة كانا معرفتين، كما تكون الأسماء التي للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما... كما أزيل التعريف عن الاسم الموضوع وضع الأعلام؛ وذلك في أحد تأويلي سيبويه في قولهم: هذا ابن عرس مقبل؛ فلما أزيل هذا

(١) صدر بيت للشاعر مسكين الدارمي وعجزه:

عَلَيْهِ تَرَابٌ مِنْ صَفِيحٍ مَوْضِعُ

وجاءت روايته في الخزانة: «عليه صفيح من رخام موضع»

وأراد بالرمل: رمل بني جعدة وهي رمال ذراء من طريق البصرة إلى مكة. انظر

الخزانة ١١٧/٢ - سيبويه ٢٤/٢. اللسان: مادة «نبغ».

(٢) في (ط): منه.

(٣) في الكتاب ٤٨/٢.

(٤) في (ط): فيه.

التعريف عنهما عُرِّفاً<sup>(١)</sup> بالألف واللام ؛ فقرأ من قرأ (بالْغُدْوَةِ) [ على هذا ]<sup>(٢)</sup>.

وحكى أبو زيد: لَقِيْتُه فِينَةً، والفِينَةُ بعدَ الفِينَةِ.

ومثلُ إزالة هذا الضرب من التعريف عن هذه الأسماءِ إزالَتُهُمْ إِيَّاهُ في قولهم: أَمَّا البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لك، وأَمَّا خِرَاسَانُ فلا خِرَاسَانَ لك: وعلى هذا قوله:

ولا أُمِّيَّةٌ بِالْبِلَادِ<sup>(٣)</sup>

و«قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ»<sup>(٤)</sup>.

ومثل هذا زوال تعريف العَلَمِ عن<sup>(٥)</sup> الأعلامِ المُثَنَّاةِ

(١) في (ط): عنه، عرف. (٢) سقطت من (ط).

(٣) جزء من بيت لابن الزبير الأسدي، وتماهه:

أرى الحاجات عند أبي حبيبٍ نَكِدْنَ...

في سيبويه ٣٥٥/١ والمقتضب ٣٦٢/٤ وأما ابن الشجري ٢٣٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ والخزانة ١٠٠/٢ ونقل صاحب الخزانة في ٤٥١/٢ عن ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل نسبة البيت لفضالة بن شريك والد عبدالله.

وفي الأغاني ٦٦/١٠ نسبة إلى عبدالله بن فضالة بن شريك في قصة وفوده على عبدالله بن الزبير. ثم نقل عن ابن حبيب في ص ٦٩ - ٧٠ أن الشعر وقصته كانت مع فضالة وابن الزبير لا مع ابنه، وقد ذكر ذلك البغدادي في الخزانة أيضاً ١٠٠/٢ - ١٠٢. قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٢. وابن الزبير هو عبدالله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالي، من أسد خزيمه. اهـ والزبير: بوزان أمير، هو المذكور، وعبدالله بن الزبير بن العوام: بضم الزاي. انظر القاموس المحيط (زبر).

(٤) يراد بأبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في سيبويه ٣٥٥/١ والمعنى: لا أمثال عليٍّ لهذه القضية.

(٥) في (ط): من.



والمجموعة نحو: الجعفرانِ والعمرانِ، فزال تعريفُ العلمِ عن الجعفرينِ، كما زال تعريفُ العَدْلِ عن العُمَريْنِ، والقُثمينِ، ولو لم يَزُلْ لم يَجُزْ دخولُ لامِ المعرفةِ عليه، كما لم يَجُزْ دخولُها قبل التثنية، ولا تدخلُ لامُ المعرفة على المعدولِ.

واستدلَّ أبو عثمان على أنَّ الثلاثاء والأربعاء غير معدولين بدخول لامِ المعرفة عليهما، وقال: المعدولُ لا تدخلُ عليه الألفُ واللامُ، فأما أبانانِ، وعَرَفاتُ فلم تدخلهما اللامُ لأنَّ التسمية وقعت بالجمع والتثنية، كما وَقَعَتْ بالمفرد، فلم تدخل اللامُ، كما لم تدخل على المفرد.

فأما الألفُ واللامُ في (اليسع)؛ فلا يخلو من أن تكون على حدِّ الرجلِ إذا أردتَ المعهودَ أو الجنسَ نحو: (إنَّ الإنسانَ لفي خُسٍ) [العصر/٢]، أو على حدِّ دخولها في العباس، فلا يجوز أن يكون على واحدٍ من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حدِّ العباس؛ لأنه لو كان كذلك كان صفة، كما أنَّ العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلاً، ولو كان فعلاً: لوجب أن يلزمه الفاعلُ، ولو لزمه الفاعلُ لوجب أن يُحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يَجُزْ لحاق اللامِ له، ألا ترى أنَّ اللامَ لا تدخل على الفعل؟ وليس بإشارةٍ كقولك: هذا الرجلُ؛ فإذا لم يَجُزْ فيه شيءٌ من ذلك ثبت أنَّه زيادةٌ، ومثل ذلك فيما جاءتِ اللامُ فيه زائدة قول الشاعر: (١)

(١) البيتان مع ثالث لهما في الإنصاف ص ٣١٨، وأنشدها في اللسان (أبل) ونسبها لابن عبد الجن، وهو تحريف «عبد الحق» لأنه نسب البيت الأول في مادة (مور) لعبد الحق، والبيت الثالث وهو قوله:

أَمَّا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَأَنَّهَا  
 عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا  
 وَمَا سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ  
 أُبَيْلَ الْأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ بْنِ مَرْيَمَا

فَتَعَلَّمْ زِيَادَةَ اللَّامِ فِيهِ بِمَا فِي التَّنْزِيلِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا يَغُوثَ  
 وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) [نوح/٢٣] فَأَمَّا انْتِصَابُ عِنْدَمَ فِي الْبَيْتِ فَيَأْخُذُ  
 شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِمَا<sup>(١)</sup> فِي كَأَنَّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالْآخَرُ أَنْ تَجْعَلَ  
 «عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى» مُسْتَقْرَأً؛ فَيَكُونُ الْحَالُ عَنْهُ، فَإِنْ نَصَبْتَ بِالْأَوَّلِ:  
 فَذُو الْحَالِ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي «كَأَنَّهَا»، وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَنِ الْمُسْتَقَرِّ؛  
 فَذُو الْحَالِ الذَّكْرُ الَّذِي فِي الْمُسْتَقَرِّ، وَالْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ  
 الْمُضَافِ، كَأَنَّهُ مِثْلُ. عِنْدَمَ، فَحَذَفَ<sup>(٢)</sup>. وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ  
 مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ لِلْمَرَارِ الْفَقْعَسِيِّ<sup>(٣)</sup>:  
 إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلْتُ

ذُنُوبًا مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ

الْمَعْنَى: مَاءَ ذُنُوبٍ مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْعِنْدَمَ  
 هُوَ الدَّمُ لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي اللَّوْنِ لَكَانَ مَذْهَبًا، وَلَوْ رَفَعْتَ مِثْلَ لَوْنِ

= لَقَدْ ذَاقَ مَنْ عَامَرٌ يَوْمَ لَعَلِّ حَسَامًا إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ صَمًّا  
 نَسَبَهُ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ فِي مَادَّةِ (لَع) وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَذَكَرَهُ الْمِمْنِيُّ فِي  
 زِيَادَةِ دِيْوَانِهِ ص ٣١ عَنِ اللِّسَانِ وَفِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٥٤/١ الشُّطْرُ  
 الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

وَالْعِنْدَمَ: قِيلَ دَمُ الْأَخْوَيْنِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) فِي (ط): «مَاء». (٢) فِي (ط): فَحَذَفْتُ.

(٣) هُوَ الْمَرَارِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ خَالِدِ بْنِ فَقْعَسٍ - شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ كَثِيرُ الشُّعْرِ  
 انْظُرْ مَعْجَمَ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ ٣٣٧.

الزعفرانِ جازًا، ويكون<sup>(١)</sup> التقدير: ذنوباً لونه مثل لون الزعفران؛ فحذفت المبتدأ، والجملة في موضع نصب، ومثل ذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

وَهِيَ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا

المعنى على ماء الحوض، ألا ترى أنها تتناول ماءه لا نفس الحوض؟

ومثل ذلك قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

لَا عَيْشَ إِلَّا كُلُّ حَمْرَاءَ غُفْلٍ

تَنَاولُ الْحَوْضَ إِذَا الْحَوْضُ شُغِلَ

ومما جاءت اللام فيه زيادة ما أنشده أبو عثمان<sup>(٤)</sup>:

بَا عَدَّ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

وأنشد أحمد بن يحيى:

(١) في (ط): جاز على أن يكون.

(٢) بيت من مشطور الرجز نسبة في اللسان إلى غيلان بن حريث وبعده:  
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَاذَ الْفَلَاحِ

وقد ذكره سيويه ولم ينسبه - وتنوش الحوض: تتناول ملاءه - يريد أن الإبل عالية الأجسام طوال الأعناق - وذلك النوش الذي تناله هو الذي يعينها على قطع الفلوات.

انظر اللسان مادة /نوش/ - سيويه ١٢٣/٢ - الخزانة ١٢٥/٤ - ٢٦١.

(٣) ذكره اللسان في مادة /غفل/ ولم ينسبه.

(٤) شطر بيت لأبي النجم العجلي وبعده:

حِرَاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

انظر المقتضب ٤٩/٤ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣٠٢/١ وانظر تخريجه هناك. ٦٠.

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي  
مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ<sup>(١)</sup>

فأما قوله: (٢)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا  
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فإنه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون قد اعتقب عليه تعريفان، كما اعتقب على غُدْوَةٍ، والغُدْوَةِ، واثنين والاثنين، من قولهم: اليوم يوم الاثنين؛ فيكون التعريف الذي وضع له في أول أمره في تقدير الزوال عنه، كما قدّر سيبويه ذلك في أحد تأويليه في قولك<sup>(٣)</sup>: هذا ابن عرسٍ مقبل<sup>(٤)</sup>.

ومما جاء فيه الألف<sup>(٥)</sup> واللام زائدة قولهم: الخمسة العشر درهماً، حكاه أبو الحسن الأخفش. ألا ترى أنهما اسم واحد، ولا يجوز أن يُعرف<sup>(٦)</sup> اسم واحد بتعريفين، كما لا يجوز أن يتعرف بعض الاسم دون بعض، فإذا كان كذلك، علمت

(١) رجز غير منسوب وقد ذكر في شرح المفصل ٤٤/١ والإنصاف ٣١٦/١١ برواية «أشتى» بدل «أنشأ» وفي المخصص ١٦٨/١ والمنصف ١٣٤/٣ كلاهما عن أبي علي.

(٢) البيت غير منسوب وهو من شواهد المغني - انظر شرح أبياته للبغدادي ٣١٠/١ وابن عقيل ١٥٦/١ - والعيني ٤٩٨/١ - ومجالس ثعلب ٥٥٦ - الإنصاف ٣١٩/١ الصبان ١٨٢/١ - واللسان مادة (وبر).

(٣) في (ط): قولهم.

(٤) انظر سيبويه ٢٦٥/١.

(٥) سقطت (الألف) من (ط).

(٦) في (ط): يتعرف.



زيادة اللام في الخمسة العشر درهماً، ويذهب أبو الحسن في (اللات) في قوله: (أفرايتُم اللات والعزى) [النجم / ١٩]، إلى أن اللام في اللات زائدة، وذلك صحيح لأن اللات معرفة. أما<sup>(١)</sup> (العزى) فبمنزلة العباس؛ فإذا كانت (اللات) معرفة ولم تكن بمنزلة العباس، ثبت أن اللام فيها زائدة، وقياس قول أبي الحسن هذا أن تكون اللام في (اليسع) أيضاً زائدة، لأنه عُلِمَ مثل (اللات) وليس بصفة كما أن (اللات) ليست بصفة.

فإن قلت: فلم لا تكون (اللات) صفةً، ويكون مأخوذاً من: لَوَى<sup>(٢)</sup> على الشيء: إذا عطف عليه، ومن قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

.....فإنني

ألوي عليك لو أن لبك يهتدي

ويؤكد هذا قوله<sup>(٤)</sup>: (واضبروا على آلِهَتِكُمْ) [ص / ٦]

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): لوى به.

(٣) جزء من بيت لابن أحمر، وتمامه:

عَمَرْتُكَ اللهُ الْجَلِيلُ فَإِنِّي

ألوي عليك لو أن لبك يهتدي

قوله: عمرتك الله: ذكرتك به، وجوابه في بيت بعده.

انظر سيبويه ١٦٣/١. المقتضب ٣٢٩/٢ المنصف ١٣٢/٣ أمالي ابن

الشجري ٣٤٩/١.

(٤) في (ط): قولهم.

فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها؛ فإن ذلك لا تقوله،  
ألا ترى أنه يلزم أن يكون قد وصفت باسم على حرفين ثالثه  
تاء<sup>(١)</sup> التانيث، وهذا مما لم نعلمه جاء في الصفات؛ فإذا كان  
كذلك وجب أن يكون مَطْرَحاً.

ومما جاءت اللام فيه زائدة ما أنشده بعض البغداديين:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً  
شَدِيداً بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ<sup>(٢)</sup>

فأما قول من قال: «اللَّيْسَع»؛ فإنه تكون اللام فيه على  
حد ما<sup>(٣)</sup> في الحارث ألا ترى أنه على وزن الصفات؟ فهو  
كالحارث، إلا أنه؛ وإن كان كذلك، فليس له مزية على القول  
الآخر، ألا ترى أنه لم يجرى في الأسماء الأعجمية المنقولة في  
حال التعريف، نحو: إسماعيل وإبراهيم شيء على هذا النحو،  
كما لم يجرى فيها شيء فيه لام التعريف؟ فإذا كان كذلك،  
كان (اللَّيْسَع) بمنزلة: (الْيَسَع) في أنه خارج عما كان<sup>(٤)</sup> عليه  
الأسماء الأعجمية المختصة المَعْرَبَةُ.

اختلفوا في إثبات الهاء في [ قوله تعالى ]: <sup>(٥)</sup>

(اقتِده) [ الأنعام / ٩٠ ] في الوصل؛ فقرأ ابن كثير

(١) في (م): ياء، وهو تصحيف.

(٢) البيت لابن ميادة انظر شرح أبيات المغني ٣٠٤/١ - الخزائن ٣٢٣/١.  
الإنصاف/٣١٧ وفيها وفي (ط) بأعباء الخلافة.

(٣) في (ط): حذوها.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

وأهل مكة ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم: (فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ)، يثبتون الهاء في الوصل ساكنة.

وقرأ حمزة والكسائي: (فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِ قُلْ) بغير هاء في الوصل، ويقفان بالهاء.

وقرأ عبدالله بن عامر: (فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ، قُلْ) يكسر الدال، ويُشِمُّ الهاء الكسر من غير بلوغ ياء. وهذا غلط، لأن هذه<sup>(١)</sup> الهاء هاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين<sup>(٢)</sup> بها حركة ما قبلها<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الوجه: الوقف<sup>(٤)</sup> على الهاء لاجتماع الكثرة، والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يوصل، والهاء ثابتة، لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أنَّ الهاء للوقف، كما أنَّ همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل<sup>(٥)</sup>، كذلك ينبغي أن لا تثبت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص/ ١]، و(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق/ ١٩]، و(كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ) [الهمزة/ ٤]. يَسْكُتُونَ عِنْدَهُ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لِيُبَيِّنَ.

(٣) السبعة ٢٦٢.

(٤) في (ط): فالوجه الوقوف.

(٥) في (ط): الصلة.

أَجْمَعَ، وقوله: (الذي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ) [الهمزة/٢]. هكذا  
تكلَّم به العربُ على الوقف.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (١) الله  
[الإخلاص/١] على السكون (٢). وقول حمزة والكسائي  
القياس (٣)، وفي ترك قول الأكثر ضرباً من الاستيحاش، وإن كان  
الصواب والقياس ما قرأ به (٤).

وقراءة (٥) ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة (٦)  
من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية  
عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل  
الدال عليه (٧). ومثل ذلك قول الشاعر: (٨)

فجال على وحشيته وتخاله  
على ظهره سباً جديداً يمانياً

كأنه قال: تخالُه خيلاناً على ظهره سباً جديداً يمانياً.

(١) وقفت (م) عند أحد.

(٢) في (م): السكوت.

(٣) سقطت كلمة (القياس) من (م).

(٤) سقطت «به» من (م).

(٥) في (م): وقراه.

(٦) في (ط): الكسر.

(٧) سقطت عليه من (م).

(٨) وهو العبدى، والسبب: الثوب الرقيق انظر شرح المفصل لابن يعيش



فعلى متعلقٌ بمحذوفٍ، وعلى هذا قولُ الشاعر<sup>(١)</sup> :

هذا سُراقَةٌ للقرآنِ يَدْرُسُهُ

والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذَيْبٌ

فالهاء كناية عن المصدر، ودلَّ يدرسه على الدرس، ولا يجوز أن يكونَ ضميرَ<sup>(٢)</sup> القرآنِ لأنَّ الفعلَ قد تعدَّى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره، كما أنك إذا قلت: أزيداً ضربته، لم تنصب زيدا بضربتَ لتعديه إلى ضميره<sup>(٣)</sup>. ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: (ولكلَّ وجهَةٍ هُوَ مُؤَلِّئُهَا) [البقرة/١٤٨]؛ فاللام متعلِّقة<sup>(٤)</sup> بمَوْلٍ على هذه القراءة<sup>(٥)</sup>.

والهاء كناية عن التولية، ودلَّ عليه<sup>(٦)</sup> قوله: (مَوْلٍ) فعلى هذا أيضاً قراءة ابن عامر: (فبهذاهم اقتدِه قل): وقياسه: إذا وقف عليه أن يقول: (اقتدِه) فيسكنُ هاء الضمير، كما تقول: اشتَرِه، في الوقف. وفي الوصل: اشترِهِي يا هذا، واشترِهو<sup>(٧)</sup> قَبْلُ.

(١) سبق في ٢/٢٤١.

(٢) ضبطها في (م) بالضم، أي: ضمير.

(٣) في (ط): الضمير.

(٤) سبقت القراءة في ٢/٢٤٠.

(٥) في (ط): متعلق.

(٦) في (ط): عليها.

(٧) في (ط): أو اشترهو.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله جلّ وعزّ:  
(وَأَزْوَاجَهُمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ) [ غافر/ ٨ ] في غير هذا الموضع. ولم  
يختلفوا في هذا الموضع [ أنه بالجمع ]<sup>(١)</sup>.

قد قلنا فيما تقدم في الذرية، وأنه يكون واحداً وجمعاً،  
فيغني ذلك عن الإعادة هنا. فأما قوله<sup>(٢)</sup>: (أَزْوَاجُهُمْ) فواحدها  
زوج، وهو الأكثر<sup>(٣)</sup>، ولغة التنزيل قال: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ  
الْجَنَّةَ) [ البقرة/ ٣٥ ]، و(إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ)  
[ طه/ ١١٧ ] وقد قالوا: زَوْجَةٌ؛ قال<sup>(٤)</sup>:

فبكى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوْجَتِي

واختلفوا في التاء والياء من قوله جلّ وعزّ: (تَجْعَلُونَهُ  
قِرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا) [ الأنعام/ ٩١ ].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يَجْعَلُونَهُ قِرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا،  
وَيُخْفُونَ كَثِيرًا) بالياء جميعاً.

(١) ما بين معقوفين زيادة من السبعة ص ٢٦٢ والملاحظ أن المصنف  
استشهد هنا بآية غافر، بدلاً من آية الأنعام رقم ٨٧: (ومن آبائهم  
وذرياتهم) التي يأتي ترتيبها في هذا المكان.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) في (ط): أكثر.

(٤) صدر بيت لعبد بن الطيب وعجزه:

والطامعون إليّ ثم تصدّعوا

انظر النوادر لأبي زيد/ ٢٣ - الخصائص ٢٩٥/٣ والمفضليات/ ١٤٨.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالتاء<sup>(١)</sup>.

من قرأ بالياء فلأنهم غيب، يدلُّك على ذلك قوله: (وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، إِذْ قَالُوا)، وقوله<sup>(٢)</sup>: (مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ... يَجْعَلُونَهُ) [الأنعام/ ٩١] فيحملُهُ على الغيبة، لأنَّ ما قبلَهُ كذلك أيضاً.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب؛ قلُّ لهم: (تجعلونه قراطيسَ تبدوونها وتُخْفُونَ كثيراً).

ومعنى: (تجعلونه قراطيسَ): تجعلونه ذوات<sup>(٣)</sup> قراطيس أي: تودِّعُونَهُ إياها، (وتُخْفُونَ) أي: تَكْتُمُونَهُ كما قال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى) [البقرة/ ١٥٩].

وقوله (تُبْدُونَهَا وتُخْفُونَ كثيراً) يحتملُ موضعَهُ ضربين: أحدهما: أن يكون صفة للقراطيس، لأن النكرة توصفُ بالجُمْل. والآخر: أن تجعلَهُ حالاً من ضمير الكتاب في قوله:

(يجعلونه) على أن تجعلَ الكتاب القراطيسَ في المعنى، لأنه مُكْتَتَبٌ فيها.

ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء قوله: (وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا

(١) السبعة: ٢٦٣.

(٢) في (ط): «قل» بدل: «وقوله» وهي موهمة أنها من الآية نفسها وليست كذلك، بل المراد بها التفسير والتقدير.

(٣) في (ط): ذا قراطيس.

أَنْتُمْ [ الأنعام / ٩١ ] ؛ فجاء على الخطاب، وكذلك<sup>(١)</sup> يكون ما قبله من قوله: (تُجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا).

واختلفوا في الباء والتاء في قوله: (وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى) [ الأنعام / ٩٢ ].

فقرأ عاصم وخذه في رواية أبي بكر: (ولينذر أم القرى) بالياء.

وقرأ الباقر: (ولتنذر أم القرى) بالتاء، وكذلك روى حفص عن عاصم بالتاء أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وجه من قرأ<sup>(٣)</sup> بالتاء قوله: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ) [ الرعد / ٧ ]، و (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا) [ النازعات / ٤٥ ]، و (وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ) [ الأنعام / ٥١ ].

ومن قرأ بالياء جعل الكتاب هو المنذر، لأن فيه إنذاراً، ألا ترى أنه قد خوف به في نحو<sup>(٤)</sup> قوله: (هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ) [ إبراهيم / ٥٢ ]. و (وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ) [ الأنعام / ٥١ ]. و: (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ) [ الأنبياء / ٤٥ ]، فلا يمتنع أن يُسند الإنذار إليه على الاتساع.

اختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله: عز وجل<sup>(٥)</sup>:

(١) في (ط): فذلك.

(٢) السبعة ٢٦٢.

(٣) في ط: وجه قراءة من قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) زيادة من (ط).



(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [ الأنعام / ٩٤ ].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ. فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ،  
وَابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) رَفْعًا.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ (بَيْنَكُمْ) نَصْبًا. وَكَذَلِكَ رَوَى حَفْصٌ  
عَنْ عَاصِمٍ بِالنَّصْبِ أَيْضًا<sup>(١)</sup>.

[ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ]<sup>(٢)</sup>: الْبَيْنُ مَصْدَرٌ بَانَ يَبِينُ إِذَا فَارَقَ،  
قَالَ<sup>(٣)</sup>:

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا  
أَوْ كُلَّمَا ظَعَنُوا لَبِينٍ تَجَزَّعُ

وَقَالَ<sup>(٤)</sup> أَبُو زَيْدٍ: بَانَ الْحَيُّ بَيْنُونَةً وَيَبِينًا: إِذَا ظَعَنُوا،  
وَتَبَايَنُوا تَبَايَنًا: إِذَا كَانُوا جَمْعًا<sup>(٥)</sup>؛ فَتَفَرَّقُوا. قَالَ: وَالْبَيْنُ: مَا  
يَنْتَهِي إِلَيْهِ بَصْرُكَ مِنْ حَائِطٍ وَغَيْرِهِ<sup>(٦)</sup>.

وَاسْتُعْمِلَ هَذَا الْاسْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ  
اسْمًا مُتَصَرِّفًا كَالْإِفْتِرَاقِ. وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا. فَالْمَرْفُوعُ<sup>(٧)</sup> فِي

(١) السبعة ٢٦٣.

(٢) سقطت من (م).

(٣) البيت لجريير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق. وقد ورد في الديوان برواية:  
«رفعوا» بدلًا من «ظعنوا» انظر الديوان / ٣٤٠.

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (ط): جميعاً.

(٦) في (ط): أو غيره.

(٧) في (ط): والمرفوع.

قراءة مَنْ قرأ (لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) هو<sup>(١)</sup> الذي كان ظرفاً ثم استُعْمِلَ اسماً.

والدليل على جواز كونه اسماً قوله: (ومن بَيْنَنَا وبَيْنَكَ حجابٌ) [فصلت/٥]، و: (هذا فِرَاقٌ بَيْنِي وبَيْنِكَ) [الكهف/٧٨]، فلما استُعْمِلَ اسماً في هذه المواضع. جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو (تَقَطَّعَ) في قول من رَفَعَ. ويدلُّ على أن هذا المرفوع هو الذي استُعْمِلَ ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظَرْفٌ اتَّسع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم، لأن التقدير يصير: لقد تَقَطَّعَ افتراقُكم. وهذا، مع بعده عن القصد، خلافُ المعنى المراد، ألا ترى أن المراد: لقد تَقَطَّعَ وصلُّكم وما كنتم تتألفون عليه.

فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى<sup>(٢)</sup> الوصل، وأصله: الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا:

بان الخليط<sup>(٣)</sup> . . . . .

إذا فارق، وفي الحديث<sup>(٤)</sup>: «ما بان من الحيِّ فهو ميتة».

قيل: إنه لما استُعْمِلَ مع الشيئين المتلابيين في نحو:

(١) سقطت من (ط)

(٢) في (م): المعنى.

(٣) انظر الصفحة السابقة.

(٤) رواية الحديث، في صحيح البخاري كتاب الذبائح/٤: (إذا ضرب صيداً فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان، وتأكل سائرته . . .).

ورواه ابن ماجه في - كتاب الصيد برقم /٣٢١٦. وأحمد في المسند

٥ / - ٢١٨ برواية - «ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة».

بيني وبينه شِرْكَةٌ، وبيني وبينه رَحِمٌ وصداقةٌ، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة على (١) خلاف الفرقة؛ فلهذا جاء: (لقد تقطع بينكم) بمعنى: لقد تقطع وصلكم.

ومثل بين في أنه يجري في الكلام ظرفاً، ثم يُستعمل اسماً: «وسط» الساكن العين، ألا ترى أنك تقول: جلست وسط القوم، فتجعله ظرفاً، لا يكون إلا كذلك، ثم استعملوه اسماً في نحو قول القتال (٢):

مِنْ (٣) وَسَطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْطٍ بَعْدَمَا  
هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِي جَوَابِ

وقال آخر (٤):

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ  
صَلَاةٌ وَرَسٌ وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا

فجعله مبتدأ وأخبر عنه، كما جرّه الآخر (٥) بالحرف الجار.

وحكى سيويه: هو أحمر بين العينين.

فأما من قال: (لقد تقطع بينكم) بالنصب ففيه مذهبان:

(١) في (ط): وعلى.

(٢) هو القتال الكلابي وقريط: بطن من كلاب. والبيت في ديوانه ص ٣٦ والخصائص ٣٦٩/٢ وقد سبق في ٢٥١/١.

(٣) في (ط): في.

(٤) البيت للفرزدق وقد سبق انظر ٣٩/١ و ٢٥٢.

(٥) في (ط): والآخر.

أحدهما: أنه أَضْمَرَ الفاعل (١) في الفعل ودلَّ عليه مما (٢) تقدَّم في (٣) قوله: (وما نَرَى مَعَكُمْ شَفْعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ) [ الأنعام / ٩٤ ]، ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر؟ وذلك أن (٤) المضمَر هو الوصلُ كأنه قال: لقد تقطَّع وصلُّكم بينكم.

وقد حكى سيويه: أنهم قالوا: إذا كان غداً فأنتني، فأضمر ما كانوا (٥) فيه من بلاءٍ أو رخاءٍ، لدلالة الحال عليه، فصار (٦) دلالة الحال عليه بمنزلة جري الذكر وتقدمه.

والمذهب الآخر: انتصابُ البين في (٧) قوله: (لقد تقطَّع بينكم) على شيءٍ يقوله (٨) أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: (لقد تقطَّع بينكم) إذا نصب يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام وكذلك يقول في قوله: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ) [ الممتحنة / ٣ ]، وكذلك يقول في قوله: (وإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [ الجن / ١١ ]، فدون في موضع

(١) في (ط): أضمَر الاسم الفاعل.

(٢) في (ط): ما تقدم.

(٣) في (ط): من.

(٤) سقطت من (ط) (أن).

(٥) في (ط): ما كان كانوا. «وكانه ضرب على كان».

(٦) في (ط): وصار.

(٧) في (ط): من.

(٨) في (ط): يراه.



رفع عِنْدَهُ، وإن كان منصوبَ اللفظ، ألا ترى أنك تقول: منا الصَّالِحُ وَمِنَّا الطَّالِحُ فَرَفَعَ.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [ عز وجل ]<sup>(١)</sup>: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) [ الأنعام / ٩٦ ].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: (وجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) بألفٍ.

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ: (وجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

وجهُ قولٍ من قال: (جاعِلُ) أن قبلَهُ اسمُ فاعِلٍ: (إنَّ اللَّهَ فَالِقُ الحَبِّ والنَّوى... فالِقُ الإصباحِ وجَاعِلُ)، ليكونَ فاعِلُ المعطوفِ مثلَ، فاعِلُ المعطوفِ عليه، ألا ترى أنَّ حُكْمَ الاسمِ أن يُعْطَفَ على اسمٍ مثله، لأنَّ الاسمَ بالاسمِ أشبهُ من الفعلِ بالاسمِ.

وقد رأيتُهُم راعوا هذه المشاكلةَ في كلامِهِم، وذلك نحو ما جاء في قوله: (يُدْخِلُ من يشاءُ في رحمتهِ، وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا أَلِيمًا) [ الإنسان / ٣١ ]، وقوله: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) [ الفرقان / ٣٩ ]، و(فريقاً هَدَى وفريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) [ الأعراف / ٣٠ ]، نصبوا كلَّ هذه الأسماء التي اشتغل عنها الفعلُ، ليكونَ القارئُ بنصبِها كالعاطفِ جملةً من فعلٍ

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة: ص ٢٦٣.

وفاعلٍ على جملةٍ مِنْ فَعْلٍ وفاعلٍ ، وكما أن الفِعْلَ بالفعلِ  
أشبهُ من المبتدأ بالفعل ، كذلك الاسمُ بالاسم أشبه من الفعل  
بالاسم ، وإذا كَانَ كذلك كان (جاعِلُ اللَّيْلِ) أولى من (جَعَلَ) ،  
ويقوي ذلك قولُهُم<sup>(١)</sup> :

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي<sup>(٢)</sup> . . .

وقولُهُ<sup>(٣)</sup> :

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعِزَّةٌ  
وَأَلُّ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا

ومن قرأ: (وَجَعَلَ) فلأن اسمَ الفاعل الذي قبلَهُ بمعنى  
المُضِيِّ ؛ فلما كان (فاعِل) بمنزلة (فَعَلَ) في المعنى عطف عليه  
فَعَلَ لموافقته إياه<sup>(٤)</sup> في المعنى ، ويدلُّك على أنه بمنزلة (فَعَلَ)

(١) صدر بيت منسوب لميسون بنت بحدل زوج معاوية عجزه:  
أحبُّ إلي من لبس الشفوف

انظر سيويه ٤٢٦/١ - المقتضب ٢٧/٢ المحتسب ٣٢٦/١ أمالي ابن  
الشجري ٢٨٠/١ - الخزانة ٥٦٢/٣ - ٦٢١ - وشرح أبيات المغني .  
الشاهد رقم / ٤٢٢ .

(٢) «تقر عيني» سقطت من (م) .

(٣) البيت للحصين بن الحمام ، والشاهد فيه نصب أسوءك بإضمار أن  
ليعطف اسم على اسم وهو رجال . وبعد البيت في المفضليات :

لأقسمت لا تنفك مني محارب  
على آلة حدياء حتى تندما

انظر سيويه ١٨١/٢ - المحتسب ٣٢٦/١ - المفضليات ٦٦ رقم  
المفضلية ١٢ العيني ٤١١/٤ .

(٤) في (ط) : له .

أنه نزل منزلته فيما عطفَ عليه، وهو قوله: (والشمس والقمر حُسْبَانًا) [الأنعام/ ٩٦] ألا ترى أنه لما كان المعنى فَعَلَ، حَمَلَ المعطوفَ على ذلك، فنصب (الشمس والقمر) على فَعَلَ كما (١) كان فاعِلَ كَفَعَلَ. ويقوي ذلك قولهم: هذا مُعْطِي زيد درهماً أمس. فالدرهمُ محمولٌ على أعطى، لأن اسم الفاعل، إذا كان لما مضى، لم يعمل عمل الفعل؛ وإنما جُعِلَ معطٍ بمنزلة أعطى فكذلك جُعِلَ: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ) [الأنعام/ ٩٦] بمنزلة فَلَقَ، لأنَّ اسم الفاعل لما مضى؛ فعطف عليه فَعَلَ، لما كان بمنزلته فأما (٢) قول الشاعر (٣):

قُعوداً لَدَى الأبوابِ طُلابٌ حَاجَةٌ  
عَوَانٍ مِّنَ الحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكُرا

فليس يوافق (٤) الآية لأنَّ طلابَ جمعِ اسمِ فاعِلٍ، الذي يُرادُّ به الحال، وإنما حَذَفَ التنوينَ مُسْتَحْفَافاً، وَحَمَلَ حَاجَةً على اسمِ الفاعلِ الذي للحال، واسمِ الفاعلِ في الآية لما مضى.

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): وأما.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقع في يده - انظر ديوانه ٢٢٧/١، والمقتضب ١٥٢/٤ وفيه قعودٌ، وطلاب بالرفع. والشاهد في البيت عطف «حاجة بكراً» على محل «حاجة عوان». في الأضداد - لابن الأنباري ص ٣٣٠: حاجة عوان: طلبت مرة بعد مرة، وأنشد البيت.

(٤) في (ط): بوفق.

اختلفوا في كسر القاف وفتحها من قوله تعالى (١):  
(فَمُسْتَقَرٍّ) [ الأنعام / ٩٨ ].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فمستقر) بكسر القاف.  
وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي:  
(فَمُسْتَقَرٍّ) بفتح القاف (٢).

قال سيبويه: قالوا: قر في مكانه واستقر، كما قالوا:  
جَلَبَ الجُرْحُ وأَجْلَبَ؛ يريد بهما (٣) شيئاً واحداً. فكما بني هذا  
على فَعَلَت، بُني هذا على اسْتَفْعَلَت (٤)؛ فمن كسر القاف كان  
المُسْتَقَرُّ بمعنى القار.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون خبره المضمرة منكم،  
أي: منكم مستقر، كقولك: بَعْضُكُمْ مُسْتَقَرٌّ، أي: مستقر في  
الأرحام، وقال: (يَخْلُقُكُمْ فِي بطونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقاً من بَعْدِ  
خَلْقِ) [ الزمر / ٦ ]، كما قال: (وقد خلقكم أطواراً)  
[ نوح / ١٤ ].

ومن فتح (مستقر) (٥) فليس (٦) على أنه مفعول به. ألا  
تري أن استقر لا يتعدى؟، وإذا لم يتعد لم يكن (٧) منه اسم

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) السبعة ٢٦٣.

(٣) في (ط): بهما جميعاً شيئاً.

(٤) سيبويه ٢ / ٢٤٠ باب استفعلت.

(٥) سقطت من (ط) مستقر.

(٦) سقطت من (م) فليس.

(٧) في (ط): بين.



مفعول به، وإذا لم يكن مفعولاً به كان اسم مكان، فالمستقر بمنزلة المقر كما أن<sup>(١)</sup> المستقر بمنزلة القار، وإذا كان كذلك لم يجر أن يكون خبره المضمَر منكم، كما جاز ذلك في قول من كسر القاف؛ فإذا لم يجر ذلك جعلت الخبر المضمَر لكم، فيكون التقدير: لكم مقر.

وأما<sup>(٢)</sup> المستودع فإن استودع فعل يتعدى إلى مفعولين؛ تقول: استودعت زيدا<sup>(٣)</sup>، وأودعت زيدا ألفاً؛ فاستودع مثل أودع كما أن استجاب بمنزلة<sup>(٤)</sup> أجاب والمستودع<sup>(٥)</sup> يجوز أن يكون الإنسان الذي استودع ذلك المكان ويجوز أن يكون المكان نفسه؛ فمن قرأ: (فمستقر) بفتح القاف، جعل المستودع مكاناً ليكون مثل المعطوف عليه، أي: فلكم مكان استقرار ومكان استيداع.

ومن قرأ: (فمستقر) فالمعنى: منكم مستقر في الأرحام، ومنكم مستودع في الأصلاب، فالمستودع اسم المفعول به فيكون مثل<sup>(٦)</sup> المستقر في أنه اسم لغير المكان فعلى هذا يوجه.

(١) في (ط): كان.

(٢) في (ط): فأما.

(٣) في (ط): زيدا ألفاً.

(٤) في (ط): مثل.

(٥) في (ط): فالمستودع.

(٦) في (م): «ليكون مثل» بالوقع.

واختلفوا في الثاء، والميم من قوله<sup>(١)</sup>: (انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ) [الأنعام/ ٩٩]، و(من ثَمَرِهِ) [الأنعام/ ١٤١]، و<sup>(٢)</sup>(لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ) [يس/ ٣٥]، في الفتح فيها والضم. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالفتح في ذلك<sup>(٣)</sup> كله.

وقرأ حمزة والكسائي بالضم في ذلك<sup>(٤)</sup>.

وجه قول من فتح فقال: (من ثَمَرِهِ):

أن سيبويه<sup>(٥)</sup> يرى: أن الثمر جمع ثَمَرَةٍ، ونظيره<sup>(٦)</sup> فيما قال: بَقَرَةٌ وَبَقَرٌ وَشَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، وَجَزَرَةٌ وَجَزَرٌ، ويدل على أن واحد الثمر ثَمَرَةٌ قوله: (ومن ثَمَرَاتِ النخيل والأعناب) [النحل/ ٦٧]، وقد كَسَرُوهُ عَلَى فِعَالٍ فَقَالُوا ثِمَارًا، كما قالوا: أَكْمَةٌ وَإِكَامٌ، وَجَذْبَةٌ وَجِذَابٌ<sup>(٧)</sup>، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ.

وأما قول حمزة والكسائي: (من ثَمَرِهِ)؛ فإنه يحتمل وجهين: الأبين أن يكون جمع ثَمَرَةٍ عَلَى ثُمُرٍ، كما جمعوا<sup>(٨)</sup>

(١) في (ط): قوله عز وجل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): كل القرآن. وانتهى نقله عن السبعة ص ٢٦٣ - ٢٦٤ باختصار يسير.

(٥) انظر الكتاب ١٨٣/٢.

(٦) في (ط): فنظيره.

(٧) الجذبة: جمارة النخل.

(٨) في (ط): جمع.

خَشْبَةً عَلَى خُشْبٍ فِي قَوْلِهِ (١): (كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مَسْنَدَةٌ)  
[ المنافقون / ٤ ] وكذلك أَكْمَةٌ وَأُكْمٌ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ (٢):

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ دَيْسَقَةَ الْـ  
مُغْشَوُ الْكِمَاةِ غَوَارِبَ الْأُكْمِ

ونظيره من المعتل: سَاحَةٌ وَسُوْحٌ، وَقَارَةٌ وَقُورٌ، وَلَابَةٌ (٣)  
وَلُوبٌ، وَنَاقَةٌ وَنُوقٌ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو (٤): أَنَشَدْنَا الْأَصْمَعِيَّ لِرَجُلٍ  
مِنْ هَذَلٍ (٥).

وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا  
أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوْحُ  
وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ (ثَمَارًا) عَلَى ثَمَرٍ فَيَكُونُ: ثَمَرٌ  
جَمَعَ الْجَمْعَ، وَجَمَعُوهُ عَلَى فُعْلٍ، كَمَا جَمَعُوهُ عَلَى فَعَائِلٍ فِي

(١) فِي (ط): قَوْلُهُمْ.

(٢) وَهُوَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِي. قَوْلُهُ: دَيْسَقَةُ: اسْمُ مَوْضِعٍ، وَغَارِبُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ.

انْظُرِ اللَّسَانَ (دَسَقَ) وَشَعْرَهُ / ٢٣٥.

(٣) اللَّابَةُ: الْحَرَّةُ أَوْ الْأَرْضُ الَّتِي كَسَيْتَ بِحِجَارَةٍ سَوْدَ.

(٤) فِي (ط): أَبُو عَمْرٍو.

(٥) هَذَا بَيْتٌ مَلْفَقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ الْهَذَلِي وَهُمَا:

وَقَالَ مَاشِيَهُمْ: سَيَّانٌ سِيرَكُم  
أَوْ أَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوْحُ  
وَكَانَ مَثَلِينَ أَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا  
حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

انْظُرِ شَرْحَ السَّكْرِيِّ ١/١٢٢ - وَقَدْ سَبَقَ فِي ١/٢٦٦.

قولهم: جمال<sup>(١)</sup> وجمائل<sup>(٢)</sup> قال:

وَقَرَّبْنِ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا  
تَقَوَّبَ عَنْ غَرِبَانِ أَوْرَاكِهَا الْخَطْرُ

ولم أعلم سيويه ذكر تكسيرة على فُعْلٍ، وإن كان قد  
حكى تكسيرة على فعائلٍ، ولا يمتنع في القياس، ألا ترى أن  
فُعْلًا<sup>(٣)</sup> جمعٌ للكثير كما أن فعائل جمعٌ له، وجمعوه بالألفِ  
والتاء أيضاً في قول من قرأ: (كأنه جمالاتٌ صُفْرٌ)  
[المرسلات/ ٣٣].

وأنشد بعض البغداديين<sup>(٤)</sup>:

أَحَبُّ كُلِّ فِي كَلَابَاتِ النَّاسِ  
إِلَيَّ نَبْحاً كُلُّ أُمِّ الْعَبَّاسِ  
فأما قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

كُنَّا بِهَا إِذَ الْحَيَاةُ حَيٌّ

فليس حيٌّ بجمع حياة: كَبَدَنَةٍ وَيُدُنِ، وَقَارَةٍ وَقُورٍ، إنما  
الحيُّ مصدرٌ كالعيِّ، ولو كان جمعاً على فُعْلٍ لجاز في فائه

(١) في (ط): تكررت كلمة جمال.

(٢) البيت لذي الرُّمَّة - وقد سبق

(٣) في (م) فُعْلٍ.

(٤) ورد هذا البيت في اللسان في مادة (كلب) دون أن ينسبه.

(٥) شطر بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٦/١ وروايته فيه:

وقد نرى إذ الحياة حيٌّ.

وبعده:

وإذ زمان الناس دَغَفَلِي.

وانظر اللسان مادة/ حيا/.



الضم والكسر، كما قالوا: قرْنُ ألوى، وقرونُ لِي وَلِيٍّ.

قال: اختلفوا في سورة الكهف؛ فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، (وكان له ثَمْرٌ) [الكهف/ ٣٤]، (وأحيط بِثَمَرِهِ) [الكهف/ ٤٢] بضمين.

وقرأ أبو عمرو: (بِثَمَرِهِ) بضمّة واحدة وأسكن الميم.

وقرأ عاصم: (وكان له ثَمْرٌ)، (وأحيط بِثَمَرِهِ)، بفتح الثاء والميم فيهما<sup>(٢)</sup>.

أما حمزة والكسائي فقرأتهما في ذلك كقراءتهما فيما تقدّم، وابن كثير ونافع وابن عامر أخذوا بذلك في هذا الموضع لأن اللفظتين جميعاً للجمع، ألا ترى أن (الثمر) جمع كما كان<sup>(٣)</sup> (الثمر) كذلك.

ووافقهم أبو عمرو في الأخذ بالجمع الذي هو: فُعْلٌ، إلا أنه خفف العين، كما خفف في بَدَنِهِ وبُذْنٍ، قال: (والبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ) [الحج/ ٣٦] وكما قالوا: الْأَكْمُ، في جمع أَكْمَةٍ في قوله<sup>(٤)</sup>:

ترى الْأَكْمَ مِنْهُ سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ

وعلى هذا قالوا: أَسَدٌ وَأُسْدٌ. وقد فسر الثمر في سورة الكهف أنه من تثير المال.

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) السبعة ٢٦٤.

(٣) في (ط): كما أن.

(٤) عجز بيت ورد في اللسان مادة (سجد) ولم ينسبه.

وروي عن مجاهد: (وكان له ثمرٌ) قال: ذهبٌ وورقٌ.

قال أبو علي: وكان<sup>(١)</sup> الذهب والورق، قيل له ثمرٌ على التفاؤل، لأن الثمرَ نماءٌ في ذي الثمر، ولا يمتنع أن يكون الثمرُ جمعَ ثمرةٍ، كما قدّمنا، ويدلُّ على ذلك أن عاصماً قرأ: (وكان له ثمرٌ) في الموضعين في الكهف. وكان الثمر الذي هو الجنا أشبه في التفسير من الذهب والورق<sup>(٢)</sup> لأنه أشدُّ مشاكلةً بالمذكور معه. ألا ترى أنه قال: (واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعنابٍ، وحفّفناهما بنخيلٍ... وفجّرنا خلّاهما نهراً، وكان له ثمرٌ؛ فقال لصاحبه) [الكهف/ ٣٢، ٣٤] فالثمر الذي<sup>(٣)</sup> هو الجنا أشبه بالنخيل والأعناب، من الذهب والورق منهما<sup>(٤)</sup> وأشدُّ مشاكلةً، ويقوي ذلك قوله في الأخرى في وصف جنة: (أبود أحدكم أن تكون له جنة من نخيلٍ وأعنابٍ... له فيها من كل الثمرات) [البقرة/ ٢٦٦].

فكما أن الثمرات في هذه لا تكون إلا الجنا، كذلك في الأخرى يكون إياه. ويقوي أن الثمر ليس بالذهب والورق هنا قوله: (وأحيط بثمره)، والإحاطة به إهلاك له، واستئصال بالآفة التي حلت بها كما حلت بالأخرى في قوله: (فأصابها إعصارٌ فيه نارٌ فاحترقت) [البقرة/ ٢٦٦]، وكما قال: (فأصبحت

(١) في (م): وكان.

(٢) في (ط): والفضة.

(٣) الذي سقطت من (م).

(٤) في (ط): بهما.

كالصَّريم) [ القلم / ٢٠ ] أي : سوداء كسواد الليل بالاحتراق، ويقوي<sup>(١)</sup> ذلك قوله (فَأَصْبَحَ يَقْلُبُ كَفِّهِ عَلَى مَا أُنْفَقَ فِيهَا) [ الكهف / ٤٢ ]، والإنفاق في الأمر العام إنما يكون من الورق لا من الشجر.

قال : وقرأ عاصم : (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ) (وأحيط بثمره) بفتح الثاء والميم فيهما لأن<sup>(٢)</sup> (ثَمَرٌ)<sup>(٣)</sup> جمع، كما أن ثَمَرٌ كذلك. ويدلُّك على أن الثمر ونحوه جمع قوله : (وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) [ الرعد / ١٢ ]، وقوله : (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [ الحاقة / ٧ ]. وإنما<sup>(٤)</sup> جاء التانيث لمعنى الجمع، كما جاء التذكير في نحو<sup>(٥)</sup> : (مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ) [ يس / ٨٠ ]، و (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [ القمر / ٢٠ ]، على تذكير اللفظ، وإن كان المعنى الجمع.

وقد يجوز أن يكون (ثَمَرٌ)<sup>(٦)</sup> جمع ثمر، لأن سيبويه قد حكى : ثَمَرٌ، وجاز أن يكون ثَمَرٌ جمع على ثَمَرٌ كما جمع فعلٍ على فُعل وذلك قولهم : نَمِر ونُمِر قال<sup>(٧)</sup> :

(١) في (م) : يقوي .

(٢) في (ط) : فهذا لأن .

(٣) في (ط) : ثمرأ .

(٤) في (ط) : فإنما .

(٥) سقطت «نحو» من (م) .

(٦) ضبطت في (ط) بفتحيتين .

(٧) هذا البيت لحكيم بن معية الربيعي يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر وقبله :

فيه (١) عَيَايِلُ أُسُودٌ وَنُمُرٌ

والأول الوجه لأنه الأكثر كما رأيت.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها في (٢) قوله تعالى (٣):  
(وخرقوا له) [الأنعام/ ١٠٠].

[فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة  
والكسائي: (وخرقوا له بنين وبنات)، خفيفة] (٤).

وقرأ (٥) نافع وحده (وخرقوا له) مشددة الراء.

[قال أبو علي: قال (٦) أبو عبيدة: (وخرقوا له بنين  
وبنات) أي: جعلوا له وأشركوه.

حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرٍ  
فِي أَشْبِ الْفَيْطَانِ مَلَتِ الْخَطَرُ

وعيايل جمع عيل وهو الذي يلتمس الشيء.

انظر سيويه ١٧٩/٢ والمقتضب ٢٠٣/٢، وشرح المفصل: ٩٢/١٠  
وشرح شواهد الشافية ٣٧٦ والعيني ٥٨٦/٤. واللسان مادة (نمر)  
و(عيل).

(١) في (ط): فيها.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) ما بين معقوفين لم يرد في (ط) بهذا التفصيل بل استبدله بقوله في آخر  
الكلام عن الحرف: «وقرأ الباكون: (وخرقوا) خفيفة الراء». والمؤدى  
واحد، وهو الموافق لما في السبعة ٢٦٤.

(٥) في (ط): فقرأ.

(٦) سقطت العبارة من (ط).



اخْتَرَقَ وَاخْتَلَقَ، وَابْتَشَكَ سَوَاءٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى:  
خَرَّقَ وَاخْتَرَقَ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْخَفِيفَةُ أَعْجَبُ إِلَيَّ، لِأَنَّهَا  
أَكْثَرُ وَبِهَا أَقْرَأُ.

وقيل: إن المعنى أن المشركين ادَّعَوْا الملائكة: بناتِ  
الله<sup>(١)</sup>، والنصارى: المسيح، واليهود: عُزِيرًا.

ومن شَدَّدَ، فكأنه ذهب إلى التكثير.

اختلفوا في إدخالِ الألفِ وإخراجِها من قوله عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٢)</sup>:  
(دَارَسَتْ) [الأنعام/ ١٠٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: (دَارَسَتْ) بِألفٍ.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ (دَرَسَتْ) سَاكِنَةً  
السين بغيرِ أَلِفٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ (دَرَسَتْ) مفتوحة السين ساكنة التاء بغيرِ  
أَلِفٍ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو زيد: دَرَسْتُ، أَدْرَسُ، دَرِاسَةٌ، وهي القراءةُ قال:  
وإنما يُقال ذلك إذا قرأتَ على غيرِكَ، قال<sup>(٤)</sup> الأصمعي:  
أنشدني ابنُ ميادة<sup>(٥)</sup>:

(١) سقطت من (م).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) السبعة ٢٦٤.

(٤) في (ط): وقال.

(٥) شطران من الرجز في شعره ص ١٧٩ ضمن أبيات وهما في السمط  
ص ٦٥٦.

يَكْفِيكَ مِنْ بَعْضِ اَزْدِيَارِ الْآفَاقِ  
سَمَرَاءُ مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاقٍ

قال: درسَ يدرُسُ، مثل داسَ يدوسُ، وقال بعضهم:  
سمراء: نَاقَتُهُ، وَدَرَسُهَا: رِياضَتُهَا<sup>(١)</sup>، قال: وَدَرَسُ السُّورَةِ مِنْ  
هَذَا. أَيِ يَدْرُسُهَا لِتَخِفَّ عَلَى لِسَانِهِ.

وَجْهٌ مِنْ قَرَأَ: (دَارَسَتْ). أَيِ<sup>(٢)</sup>: دَارَسَتْ أَهْلَ الْكِتَابِ  
وَذَاكَرْتَهُمْ، وَيَقْوِي ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>: (إِنَّ هَذَا إِلَّا إِنْكَ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ  
قَوْمٌ آخَرُونَ) [الفرقان/ ٤].

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ فِي الْمُصْحَفِ أَلْفٌ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ قَدْ تُحَذَفُ  
فِي الْمَصْحَفِ فِي نَحْوِ هَذَا، وَيَقْوِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَقَالُوا أُسْطِيرُ<sup>(٤)</sup>)  
الْأَوَّلِينَ اكِتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأُصِيلًا) [الفرقان/ ٥].

وَوَجْهٌ (دَرَسَتْ) فِي<sup>(٥)</sup> حُجَّةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: أَنَّ أُبَيًّا، وَابْنَ  
مَسْعُودٍ فِيمَا زَعَمُوا قَرَأَ (دَرَسَ)<sup>(٦)</sup> وَأَسْنَدَا<sup>(٧)</sup> الْفِعْلَ فِيهِ إِلَى  
الْغَيْبَةِ، كَمَا أُسْنَدَا<sup>(٨)</sup> إِلَى الْخَطَابِ وَهُوَ فَعَلٌ، مِنْ: دَرَسْتُ،  
كَمَا أَنَّ دَارَسْتَ فَاعَلْتَ مِنْهُ.

(١) وقيل: السمراء: الحنطة، ودرس على هذا: داسَ - وازديار من الزيارة.  
انظر اللسان: مادة (سمر).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): ذلك قولهم.

(٤) رسمها في الأصل: «أساطير» والاستشهاد فيها على ما أثبتناه من المصحف.

(٥) في (م): فمن.

(٦) في (ط): (وليقلوا درس).

(٧) في (ط): فأسندا.

(٨) في (ط): أسند.

وقراءة ابن عامر (دَرَسَتْ) مفتوحة السين ساكنة التاء فهو من الدُّروسِ الذي هو: تعفِّي الأثر، وأمحاء الرُّسم (١).

قال أبو عبيدة: دَرَسَتْ: امُحِتْ (٢)، فأما اللام في قوله: (وليَقُولُوا درُسَتْ) فعلى ضربين: من قال: (دَرَسَتْ) فالمعنى في: (ليَقُولُوا) لكراهية أن يقولوا، ولأن لا يقولوا: دَرَسَتْ. أي: فَصَّلْتُ الآياتُ وَأُحْكِمْتُ لئلا يقولوا إنها أخبارٌ وقد (٣) تقدمت وطال العهدُ بها، وبإد من كان يعرفها، كما قالوا: (أساطيرُ الأولين) [الفرقان/ ٥].

لأنَّ تِلْكَ الأخبارَ، لا تخلو من خللٍ؛ فإذا (٤) سَلِمَ الكتابُ منه لم يكن لطاعينٍ مَوْضِعُ طَعْنٍ. وأما من قرأ: (دارُسَتْ، ودَرَسَتْ) فاللام على قولهم كالتى في قوله (٥): (ليكونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) [القصص/ ٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تُفَصِّلِ الآياتُ ليقولوا: (درُسَتْ، ودارُسَتْ) ولكن لما قالوا ذلك أُطْلِقَ هذا عليه (٦) في الاتساع.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جَلَّ وعزَّ] (٧): (وما يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا) [الأنعام/ ١٠٩].

فقرأ ابن كثير: (وما يشْعِرُكُمْ إِنَّهَا) مكسورة الألف، قرأ

(١) في (ط): الرُّسوم.

(٢) مجاز القرآن ٢٠٣/١ وفيه: امتحنت. وهو تحريف.

(٣) في (ط): أخبار قد تقدمت.

(٤) في (ط): وإذا.

( )

(٥) في (ط): قولهم.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت من (ط).

أبو عمرو بالكسر أيضاً، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة  
الراء من (يُشْعِرُكُمْ).

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي  
- وأحسب ابن عامر - (إنها) بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياش: فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن  
عاصم كيف قرأ: أفتحاً أم كسراً<sup>(١)</sup>؟

وقال حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم (إنها)  
مكسورة، أخبرني به موسى بن إسحق<sup>(٢)</sup> عن هرون بن حاتم  
عن حسين الجعفي بذلك. وحدثني موسى بن إسحق عن أبي  
هشام<sup>(٣)</sup> محمد بن يزيد قال: سمعت أبا يوسف الأعشى: قرأها  
على أبي بكر: (إنها) كسراً، [ (لا يؤمنون) بالياء ]<sup>(٤)</sup>. وكذلك  
روى داود الأودي أنه سمع عاصماً يقرأها (إنها) كسراً<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: سألت: يعني الخليل<sup>(٦)</sup> عن قوله عز  
وجل<sup>(٧)</sup>: (وما يُشْعِرُكُمْ إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن  
تكون كقولك: ما يُذْرِيكَ أنه لا يَفْعَلُ؟ فقال: لا يحسن ذلك

(١) في (ط): فتحاً أو كسراً.

(٢) في (ط): أيضاً عن هارون.

(٣) في (م) هاشم والصواب ما في (ط) وقد سبقت ترجمته في أول هذا  
الجزء ص ٥.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ط) ومن السبعة.

(٥) السبعة ٢٦٥.

(٦) في (ط): سألت الخليل.

(٧) زيادة من (ط).



في هذا الموضع ، إنما قال : (وما يشْعُرْكُمْ)؟ ثم ابتداءً فأوجب فقال : (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) . ولو قال : (وما يشْعُرْكُمْ أَنَّهَا) كان ذلك عنه<sup>(١)</sup> عُدْرًا لهم ، وأهل المدينة يقولون : (أَنَّهَا) فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائْتِ السوقَ أنك تشتري لنا شيئاً . أي : لعلَّك ؛ فكأنه قال : لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون<sup>(٢)</sup> .

قوله<sup>(٣)</sup> : (وما يشْعُرْكُمْ) (ما) فيه استفهام ، وفاعل (يشْعُرْكُمْ) ضميرٌ (ما) ، ولا يجوز أن يكون نفيًا ، لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل .

فإن قلت : يكون نفيًا ويكون فاعلٌ (يشْعُرْكُمْ) ضميرٌ اسم الله تعالى<sup>(٤)</sup> : قيل : ذلك لا يصح ، لأن التقدير يصير : وما يشْعُرْكُمْ الله انتفاءً إيمانهم ، وهذا لا يستقيم .

ألا ترى أن الله تعالى<sup>(٥)</sup> قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله : (ولو أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) [ الأنعام / ١١١ ] ؛ فالمعنى : ما<sup>(٦)</sup> يدريكُم إيمانَهُمْ إذا جاءت ، فحذف المفعول ، وحذف المفعول كثير والتقدير : ما<sup>(٧)</sup> يدريكُم إيمانَهُمْ إذا

(١) سقطت من (ط) . ومن سيويه .

(٢) انظر سيويه ٤٦٢/١ ، ٤٦٣ .

(٣) وسقطت من (م) .

(٤) في (ط) : عز وجل .

(٥) في (ط) : سبحانه .

(٦) في (ط) : وما .

(٧) في (ط) : وما .

جاءت: أي: هُم لا يؤمنون، مع مجيء الآية إياهم.

فأما (يُشْعِرُكُمْ)؛ فإنك تقول: شعرتُ بالشَّيءِ كما تقول: دَرَيْتُ به، وقال: دَرَيْتُهُ؛ فيجوز أن يكون شعرتُ مثله في أنه يتعدى مرةً بحرف، ومرةً بلا حَرْفٍ كدَرَيْتُ؛ فمن عدَّاه بالحرف جاز أن يكونَ أنَّ في قولٍ من لم يَجْعَلْهُ بمعنى: لعل، في موضعٍ جرٍّ، لأن الكلامَ لما طال صار كالبدلِ منه<sup>(١)</sup> وجاز أن يكونَ في موضعٍ نصبٍ.

فأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: فالتقدير فيها: وما يشْعِرُكُمْ إيمانُهُم. فحذف المفعول، أي: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: (إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون) [الأنعام/١٠٩]، كما قال: (ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله) [الأنعام/١١١] [أي: إلا أن يَشَاءَ إيجاباً لهم على الإيمان]<sup>(٢)</sup>.

ولو فَتَحَ أنَّ، وجعلها التي في نحو: بلغني أن زيداً منطلقٌ، لكان عُذْراً لمن أَخْبَرَ عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: إنَّ زيداً لا يؤمنُ؛ فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمنُ؛ فالمعنى أنه: يؤمنُ، وإذا كان كذلك كان عُذْراً لمن نفى الإيمانَ عنه.

فأما وجهُ قراءةٍ من فتح أنَّ؛ فإن في فتحها تأويلين: أحدهما: أن يكونَ بمعنى لعل كقوله<sup>(٣)</sup>:  
(١) في (ط): منها.

(٢) سقط ما بين معقوفين من (ط).

(٣) البيت لأبي النجم وقد ورد شطره الثاني عند سيويه ٤٦٠/١ وفي =

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ  
أَنَا نَغْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ  
أي : لعلنا . وقال آخر<sup>(١)</sup> :

أريني جَوَاداً مات هَزْلاً لَأُنْني  
أرى ما ترين أو بَخِيلاً مُخْلداً  
وقال الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَأَنَا  
نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ<sup>(٣)</sup>

= الإنصاف ٥٩١/٢ برواية : كَمَا تُغْدِي النَّاسَ مِنْ شِوَائِهِ .  
على أن كما هنا معناها لعل .

(١) البيت سبق في ٢٢٥/٢ وانظر اللسان (أنف) .

(٢) في (م) : وقال آخر .

(٣) ديوان الفرزدق ٨٣٥ مطلع قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك وهجا  
جربراً ، وروايته فيه «لعنا» بدل «لأنا» .

وفي الإنصاف ٢٢٤ ورواية صدره فيه : «ألا يا صاحبي قفا لَغْنًا» قال ابن  
الأنباري : تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا : لَعْلٌ ، وَلَعْلَنٌ ، وَلَعْنٌ - بالعين  
غير المعجمة - وَلَغْنٌ - بالغين معجمة - وَرَعْنٌ ، وَعَنْ ، وَغْنٌ ، وَلَغْلٌ ،  
وَلْغٌ . أهد منه . ولم يورد فيها اللغة التي أوردها الفارسي ، والتي هي من  
إبدال العين همزة .

وانظر التصريح على التوضيح ١٩٢/١ وشرح شواهد الشافية ٤٦٦ ،  
واللسان (لغن) .

وقد ورد البيت مفرداً . برواية المصنف في ديوان جرير (ط الصاوي) ص  
٥٦٥ وفي اللسان (أنن) كذلك .

فالمعنى : وما يُشْعِرُكُمْ لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وهذا ما<sup>(١)</sup> فَسَّرَهُ الخليلُ في قوله : ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا ، أَي : لَعَلَّكَ ، وقال عديُّ بنُ زيدٍ<sup>(٢)</sup> :

أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكُ أَنْ مَنِيتِي  
إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضَحَى الْغَدِ

وفُسِّرَ على<sup>(٣)</sup> : لعل مَنِيتِي . ويدل على صحة ذلك وَجُودَتِهِ في المعنى : أنه قد جاء في التنزيل لعل بعد العلم ، وذلك قوله : (وما يُدْرِيكُ لَعَلَّهُ يَزْكِي) [ عبس / ٣ ] ، (وما يُدْرِيكُ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [ الشورى / ١٧ ] ، فكما جاء لعل بعد العلم ، كذلك يكون<sup>(٤)</sup> (أنها إذا جاءت) بمنزلة : لعلها إذا جاءت .

والتأويلُ الآخرُ لم يذهب إليه الخليلُ وسيبويه ، وهو أن يكون أنها في قوله : (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) أنَّ الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عباراتٌ عن ثبات الشيء وتقرُّره نحو : علمت ، وتبينت ، وتيقنت ، على أن تكون لا زائدة فيكونُ التقديرُ : وما يُشْعِرُكُمْ أنها إذا جاءت يؤمنون<sup>(٥)</sup> .

والمعنى على هذا<sup>(٦)</sup> أنها : لو<sup>(٧)</sup> . جاءت لم يؤمنوا . ومثلُ

(١) سقطت ما من ط .

(٢) انظر اللسان مادة / أنن / .

(٣) سقطت «على من (ط)» .

(٤) في (ط) : تكون .

(٥) في (م) : لا يؤمنون ، والوجه ما في (ط) .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) في (م) : «إذ» بدل : «لو» .



لا هذه في أنها تكون في تأويلٍ : زائدة، وفي أخرى: غير زائدة. قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أبا جوده لا البخل واستعجلت به  
نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

يُشَدُّ: أبا جوده لا البخل، ولا البخل؛ فمن نصب البخل جعلها زائدة، كأنه قال: أبا جوده البخل، ومن قال: لا البخل، أضاف «لا» إلى البخل<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذه الآية في أن لا فيها زائدة قوله: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [الأنبياء/ ٩٥] فهذه تحتمل تأويلين: تكون لا في أحدهما زيادة<sup>(٣)</sup>، وأن في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ الذي هو: (حرام) والمعنى: وحرام على قرية أنهم لا يرجعون، أي: أنهم يرجعون، والتقدير: وحرام على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم كما قال:

(فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً، وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ) [يس / ٥٠]؛ فـ (لا) على هذا التأويل زيادتها كزيادتها في قوله: (لئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد/ ٢٩]، وكزيادتها في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(١) سبق في ٦٩/١ وانظر معاني القرآن للأخفش، ص ٢٩٤.  
(٢) قال الأخفش: أراد أبي جوده «لا» التي هي للبخل، لأن «لا» قد تكون للجود والبخل، لأنه لو قال: امنع الحق، أو: لا تعط المساكين، فقال: لا، كان هذا جوداً منه.

(٣) في (ط): زائدة.

(٤) سبق في ١٦٤/١.

أَفَعَنَّاكَ لَا بَسْرُقُ كَأَنَّ وَمِيضَهُ  
غَابَ تَسْنَمُهُ ضِرَامٌ مَثْقَبُ

والوجه الآخر: أن تكون لا غير زائدة، ولكنها متصلة بأهلكتنا، كأنه قال<sup>(١)</sup>: وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها بأنهم لا يرجعون، أي: أهلكناهم بالاصطلام والاستئصال بأنهم<sup>(٢)</sup> إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم. وخبرُ المبتدأ على هذا محذوفٌ تقديره: وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها بالاستئصال بقاءهم أو حياتهم، ونحو ذلك، مما يكون في الكلام دلالةً عليه؛ فهذه في أحد التأويلين مثلُ قوله: (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) وأنت تريد به يؤمنون.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (لا يؤمنون).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (لا يؤمنون) بالياء. وروى حفص عن عاصم، وحسين الجعفي<sup>(٤)</sup> عن أبي بكر عن عاصم بالياء أيضاً.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (لا تؤمنون) بالتاء<sup>(٥)</sup>.

وجه القراءة بالياء: أن قوله: (وأقسموا بالله جهنم أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها) [الأنعام/١٠٩] إنما يراد به قوم

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لأنهم.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ص ٢٦٥.

مخصوصون. يدلُّك على ذلك قوله: (ولو أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى) [الأنعام/ ١١١]، وليس كل الناس بهذا الوصف فالمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون، لعلهم<sup>(١)</sup> إذا جاءت<sup>(٢)</sup> الآية التي اقترحوها<sup>(٣)</sup> لم يؤمنوا، قال: وجه<sup>(٤)</sup> الياء في قوله: (لا يؤمنون) أن<sup>(٥)</sup> المراد بمن نفى عنه الإيمان، هم الغيبُ المقسمون، والوجه على هذا: لا يؤمنون، أي: لا يؤمن هؤلاء الغيبُ المقسمون، وليس الخطاب للمؤمنين فيكون قوله: (لا تؤمنون) بالتاء.

ووجه القراءة بالتاء: أنه انصراف من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين في يؤمنون هم الغيبُ المقسمون الذي أُخبر عنهم أنهم لا يؤمنون مثل قوله (الحمد لله) [الفاتحة / ١]، ثم قال: (إياك نعبد) ونحو ذلك مما يُصرف إلى الخطاب بعد الغيبة.

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (كلُّ شَيْءٍ قَبْلًا) [الأنعام / ١١١].

فقرأ نافع وابن عامر: (كلُّ شَيْءٍ قَبْلًا)، و (العذابُ قَبْلًا) [الكهف/ ٥٥] بكسر القاف فيهما<sup>(٧)</sup>، وفتح الباء.

(١) في (ط): لعله.

(٢) في (ط): جاءتهم.

(٣) في (ط): اقترحوا.

(٤) في (م): فالوجه.

(٥) في (م): يؤمنون لأن.

(٦) في (ط): عز وجل.

(٧) في (ط): منهما.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي: (كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا)<sup>(١)</sup>  
و (العذابُ قُبْلًا).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا) مضمومة  
القاف، و (العذابُ قِبْلًا) مكسورة القاف<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: يقال: لَقِيتُ فلانًا قِبْلًا، وَمُقَابِلَةً، وَقِبْلًا،  
وَقُبْلًا، وَقَبْلِيًّا، وَقَبِيلًا، وَكُلُّهُ واحدٌ وهو المواجهة<sup>(٣)</sup>؛ فالمعنى  
في القراءتين على ما قاله أبو زيد واحدٌ وإن اختلفت الألفاظ.

وقال أبو عبيدة: (وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا) جماعة  
قبيل أي: أصناف، أو (يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قِبْلًا) [الكهف/ ٥٥] أي  
معينة<sup>(٤)</sup>.

فوجه قراءة نافع وابن عامر (كُلُّ شَيْءٍ قِبْلًا) و (العذابُ  
قِبْلًا): أن المعنى: لو حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ معينةً، أو أَتَاهُمْ  
العذابُ معينةً؛ لم يؤمنوا. كأنهم من شِدَّةِ عنادهم وتركهم  
الإذعان، والانقياد للحق يشكُّون في المشاهدات التي لا شكَّ  
فيها.

ومثل قوله: (أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قِبْلًا) أي: معينةً، قوله:  
(فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ، قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمِطِرُنَا بَلْ  
هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) [الأحقاف/ ٢٤]،

(١) في (ط): مضمومة القاف.

(٢) السبعة ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) النوادر ص ٥٦٩ - ٥٧٠ (ط. الفاتح).

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٠٤ والنقل عنه بتصرف.



وقوله: (وإن يَرَوْا كِسْفًا من السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ) [الطور/ ٤٤].

وقراءة عاصم. وحمزة، والكسائي: (كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا)،  
يحتمل ثلاثة أضرب:

يجوز أن يكون قُبْلًا جمع قَبِيلٍ، الذي يُعْنَى به الكفيل،  
ويجوز أن يكون جمع قَبِيلٍ الذي يُعْنَى به الصنف، كما فسره  
أبو عبيدة، ويجوز أن يكون قُبْلًا بمعنى قَبْلَ، كما فسره أبو  
زيد. فليس بالسَّهْلِ أن يحْمَلَ على القبيل الذي هو الكفيل  
لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكَلِّمَهُمُ  
الموتى، مع أن ذلك<sup>(١)</sup> مما يُبْهَرُ ظُهُورُهُ، وَيَضْطَرُّ مَشَاهِدَتُهُ،  
فإن لا يؤمنوا بالكفالة التي هي قول لا يَبْهَرُ ولا يَضْطَرُّ، ويجوز  
أن لا يُصَدِّقَ؛ أجدر.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة في قول من حمل  
(قُبْلًا) على أنه جمع قبيل الذي هو الكفيل، هو حَشْرُ كُلِّ  
شَيْءٍ. وفي الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا نطق  
بالكفالة من لا<sup>(٢)</sup> ينطق، كان ذلك موضع بهر الآية، فهو قول.  
وأما إذا حملت قوله: (قُبْلًا) على أنه جمع القبيل الذي هو  
الصنف، كما قال أبو عبيدة، فإن موضع إبانة الآية حشر جميع  
الأشياء جنسًا جنسًا، وجميع الأشياء ليس في العرف أن تجتمع

(١) في (ط): ذاك.

(٢) في (ط): ما لا ينطق.

وتنحشر إلى موضع، فموضع ما يَظهر هو اجتماعها، مع أن ذلك ليس في العرف.

وإن حملت قوله: (قُبْلًا) على أنه بمعنى، قَبْل، أي: مواجهة، كما فسرهُ أبو زيد، فإن قُبْلًا حال من المفعول به، والمعنى: حشرناه مواجهةً ومُعَاينةً، وهو في المعنى كقراءة نافع وابن عامر (قُبْلًا): معاينة.

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي (أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا) [الكهف/٥٥] فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون القبيل الذي يراد به الكفيل، ولا يمتنع أن يكون جمع قبيل الذي هو الصنف، فيكون المعنى: أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ صِنْفًا صِنْفًا، فمما<sup>(١)</sup> جاء القُبْل فيه بمعنى المقابلة قوله: (إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قُبْلٍ) [يوسف/٢٦] ألا ترى أنه قد قوبل به قوله: (قُدٌّ مِّنْ دُبُرٍ) [يوسف/٢٧].

فأما قوله: (أو تَأْتِي بِاللَّهِ الْمَلَائِكَةُ قَبِيلًا) [الإسراء/٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه معاينة، كما حكاه أبو زيد. فإذا حملته على المعاينة كان القبيل مصدرًا كالنذير والنكير، وهو في موضع حال من المفعول به، ولو أراد به الكفيل لكان خليقاً أن يجمع على: فُعْلَاء كما قالوا: كُفْلَاء، لأنه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء. ويدلُّ على أن المراد بالقبيل: المعاينة لا الكفيل قوله: (وقال الذين لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا)

(١) في (ط): ومما.

[ الفرقان / ٢١ ] وكما اقترح ذلك غيرهم في قوله : (أرنا الله جهرة) [ البقرة / ٥٥ ].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا)<sup>(١)</sup> [ الأنعام / ١١١ ]. فعلى الأضرب الثلاثة التي مضى ذكرها.

وقراءتهما: (العذاب قبلاً) [ الكهف / ٥٥ ]، فعلى المعاينة كما قال أبو زيد وأبو عبيدة.

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: (إنه مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ) [ الأنعام / ١١٤ ] مشددة الزاي، وخففتها الباقون، وأبو بكر عن عاصم أيضاً<sup>(٢)</sup>.

حجة التشديد: (تنزيل الكتاب من الله) [ الجاثية / ٢ ]، وحجة التخفيف: (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم) [ النحل / ٦٤ ] و: (لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه) [ النساء / ١٦٦ ].

اختلفوا في التوحيد والجمع في قوله<sup>(٣)</sup>: (وتمّت كلمات ربك) [ الأنعام / ١١٥ ]، في أربعة مواضع: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (وتمّت كلمات ربك) جماعاً، وفي يونس (حقّت عليهم كلمة ربك) في الموضعين [ ٣٣ - ٩٦ ]، وفي (حم) المؤمن [ ٦ ] (كلمة ربك). على واحدة.

(١) قوله: «ما كانوا ليؤمنوا» سقط من (م).

(٢) السبعة ٢٦٦.

(٣) في (ط) من قوله عز وجل.

وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع الأربعة كلها (كلمات) جماعةً.

وقرأهن عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد (كلمة)، ولم يختلفوا في غير هذه المواضع الأربعة<sup>(١)</sup>.

الكلمة والكلمات - والله أعلم - ما جاء من<sup>(٢)</sup> وعِد، ووعيد، وثواب، وعقاب، فلا تبدل فيه ولا تغيير له، كما قال: (ما يُبدل القول لدي) [ق/٢٩]، وقال: (لا مُبدل لكلماته) [الكهف/٢٧]. فكان<sup>(٣)</sup> التقدير؛ وتمت ذوات الكلمات، ولا يجوز أن يُعنى بالكلمات الشرائع هنا، كما عني بقوله: (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن) [البقرة/١٢٤]، وقوله: (وصدقت بكلمات ربها) [التحریم/١٢]، لأنه قد قال: (لا مُبدل لكلماته)، والشرائع يجوز فيها النسخ والتبدل.

و(صدقاً، وعدلاً) مصدران ينتصبان على الحال من الكلمة، تقدير ذلك: صادقة وعادلة؛ وقد قدمنا شيئاً من القول فيما تقدم من هذا الكتاب.

ووجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (وتمت كلمات ربك) جماعةً، وفي سورة يونس (حقَّت عليهم كلمة ربك) في الموضعين، وفي (حم)<sup>(٤)</sup> المؤمن: (حقَّت كلمة ربك) على

(١) السبعة ٢٦٦.

(٢) في ط: في.

(٣) في (م): وكان.

(٤) سقطت من (م).



واحدٍ. وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع كلها: (كلمات) جماعة. وجه جميع<sup>(١)</sup> ذلك: أنه لما كان جمعاً كان في المعنى جمعاً.

ووجه الإفراد أنهم قد قالوا: الكلمة، يعنون<sup>(٢)</sup> الكثرة كقولهم: قال زهير في كلمته؛ يعني: قصيدته، وقال قس في كلمته، يعني: خطبته؛ فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أغنى عن الجمع، ومما جاء على ذلك قوله: (وتمت كلمة ربك الحسنی على بني إسرائيل بما صبروا) [الأعراف/ ١٣٧]؛ فإنما هو، والله أعلم، قوله: (ونريد أن نمنن على الذين استضعفوا في الأرض... إلى آخر الآية) [القصص/ ٥]. فسُمي هذا القصص كله كلمة.

وقال مجاهد [في قوله]<sup>(٣)</sup>: (وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى) وكانوا أحق بها) [الفتح/ ٢٦]، قال: لا إله إلا الله. فإذا وقعت الكلمة على الكثرة، جاز أن يستغنى بها عن لفظ الجميع<sup>(٤)</sup>، وجاز أن يُجمع على المعنى من حيث كان في المعنى جمعاً.

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد<sup>(٥)</sup>، فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يُراد بها الكثرة والجمع،

(١) في (ط): جمع.

(٢) في (م) يعني.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): بالتوحيد كله فهو...

ويؤكد ذلك أمر آخر وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة في نحو قوله: (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [إبراهيم/ ٣٤].

اختلفوا في ضمّ الفاء والحاء من قوله عز وجل<sup>(١)</sup>: (وقد فُصِّلَ لكم ما حُرِّمَ عليكم) [الأنعام/ ١١٩] ونصبهما.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (وقد فُصِّلَ لَكُمْ ما حُرِّمَ عَلَيْكُمْ). مرفوعتان جميعاً.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: (وقد فُصِّلَ لَكُمْ ما حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) بنصبهما جميعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي: (وقد فُصِّلَ بفتح الفاء، (ما حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) بضم الحاء<sup>(٢)</sup>).

حجة من ضمّ الحاء من (حُرِّمَ) و[الفاء من]<sup>(٣)</sup> (فُصِّلَ) قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ) [المائدة/ ٣]: فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: (حُرِّمَ) فكما أن الاتفاق هنا على (حُرِّمَتْ.. الميته) كذلك يكون الذي أجمل فيه في قوله: (وقد حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) على ما فُصِّلَ<sup>(٤)</sup>، وكما وجب (حُرِّمَ) بضم الحاء لقوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)، كذلك ضُمَّ (فُصِّلَ) لأنَّ هذا المُفَصَّل هو ذلك المُحَرَّم الذي قد أجمل في هذه الآية ذكره. وقال: (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٦٧.

(٣) سقط ما بين معقوفين من (ط) وفيها حُرِّمَ وَفُصِّلَ.

(٤) عبارة (ط): (في قوله: وقد فصل لكم ما حرم عليكم).

مُفَصَّلًا) [ الأنعام / ١١٤ ]؛ فمفصلاً يدل على فُصِّلَ:

وحجة نافع وعاصم في إحدى الروايتين عنه في: (فُصِّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) قوله: (قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ) [ الأنعام / ٩٧ ] وَحُجَّتُهُمَا فِي (حُرِّمَ) قوله: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حُرِّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ) [ الأنعام / ١٥١ ]، (وَالَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حُرِّمَ هَذَا) [ الأنعام / ١٥٠ ].

وَيَدُلُّ عَلَى الْفَتْحِ قَوْلُهُ: (وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) [ الأنعام / ١١٩ ] ينبغي أن يكون الفعل مبنياً للفاعل لتقدم ذكر اسم الله تعالى<sup>(١)</sup>.  
ووجه قراءة عاصم في إحدى الروايتين وحمزة والكسائي (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ) بضم الحاء وفتح الفاء قوله: (قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ).

ووجه (حُرِّمَ) قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ) [ المائدة / ٣ ]، وهو تفصيل المحرَّم في قوله<sup>(٢)</sup>: (مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) ومعنى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) هو ما فَصَّلَهُ فِي قَوْلِهِ: (حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ) الآية... [ المائدة / ٣ ] ومعنى (إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ) [ الأنعام / ١١٩ ]. إِلَّا<sup>(٣)</sup> مَا أَبَاحَهُ عِنْدَ الْضَرُورَةِ مِنَ الْمَيْتَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ بقوله: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ) [ البقرة / ١٧٣ ]، وقوله: (فَمَنْ اضْطُرَّ

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) في (ط): بقوله.

(٣) سقطت من (م).

في مَخْمَصَةٍ غير متجانِفٍ لِإِثْمٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ  
[ المائدة/ ٣ ] .

اختلفوا في ضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا<sup>(١)</sup> في قوله [ جَلَّ  
وَعَزَّ ]<sup>(٢)</sup> : (وَأَنَّ كَثِيرًا لَيَضِلُّونَ) [ الأنعام/ ١١٩ ] في ستة مواضع .  
فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو (لَيَضِلُّونَ) ، ها هنا . وفي يونس  
[ ٨٨ ] : (رَبَّنَا لِيَضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) وفي سورة إبراهيم [ ٣٠ ] :  
(أَنْدَادًا لَيَضِلُّوا) وفي سورة الحج [ ٩ ] : (ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ  
سَبِيلِ اللَّهِ) ، وفي لقمان [ ٦ ] : (لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ) ،  
وفي الزُّمَرِ [ ٨ ] (أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) بفتح الياء في هذه  
المواضع الستة .

وقرأ نافع وابنُ عامرٍ (لَيَضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ) وفي  
يونس (رَبَّنَا لِيَضِلُّوا) بفتح الياء فيهما ، وفي الأربعة التي بعد  
هذين الموضعين يضمنان الياء .

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ في الستة المواضع بضم  
الياء<sup>(٣)</sup> .

قال أبو زيد : أْبْرَمْتُ الرَّجُلَ إِبرامًا ، وَأَضَلَّيْتُهُ إِضْلَالًا حَتَّى  
بَرَمَ بَرَمًا وَضَلَّ ضَلَالَةً . قال : وتقول : ضَلَّيْتُ الطَّرِيقَ ، وَالذَّارَ  
أَضَلُّهَا ضَلَالًا ، وَأَضَلَّيْتُ الْفَرَسَ وَالنَّاقَةَ وَالصَّبِيَّ إِضْلَالًا ،  
وكذلك كُلُّ مَا ضَلَّ عَنْكَ فَذَهَبَ .

(١) في (ط) : «من» بدل «في» .

(٢) سقطت من (ط) .

(٣) السبعة ٢٦٧ .



وإذا كان الحيوان مقيماً فأخطأت مكانه، فهو بمنزلة ما لا يبرح. مثل الدار والطريق؛ فهو كقولك: ضَلَلْتُ ضلالةً.

وقال أبو عبيدة<sup>(١)</sup> في قوله: (فإنما يضلُّ عليها) [يونس/ ١٠٨]؛ فإنما ضلاله لنفسه وهداه لنفسه<sup>(٢)</sup>.

وقال<sup>(٣)</sup> أبو عبيدة<sup>(٤)</sup> في قوله: (أن تضلَّ إحداهما) [البقرة/ ٢٨٢] أي: تنسى<sup>(٥)</sup>، يقال: ضَلَلْتُ أي: نسيتُ قال: (فَعَلَّتُهَا إِذْنُ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) [الشعراء/ ٢٠] أي: نسيتُ، وَضَلَلْتُ وجه الأمر.

وقال أبو الحسن<sup>(٦)</sup> في قوله: (في كتابٍ لا يضلُّ ربي ولا ينسى) [طه/ ٥٢] تقديره: ولا يضلُّ عن ربي، ففاعل (يضلُّ) على تقدير أبي الحسن (كتاب)<sup>(٧)</sup> المتقدم ذكره، وكان الأصل: لا يضلُّ عن ربي، لأن الضلال يتعدى<sup>(٨)</sup> بعن، يَذُكُّكَ على ذلك قوله: (وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) [المائدة/ ٧٧]. فلما حذف عن، وصل الفعل إلى المفعول به.

(١) مجاز القرآن ١/ ٢٨٤.

(٢) في (ط): لها.

(٣) في (ط): قال.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) مجاز القرآن ١/ ٨٣.

(٦) هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. ولم يود النقل في معاني القرآن المطبوع.

(٧) في (ط): الكتاب.

(٨) عبارة (ط): لأن الضلالة تتعدى.

قال أبو علي: يقال<sup>(١)</sup>: ضَلَّ زيدٌ عن قَصْدِ الطريق، وأَضَلَّهُ غيره عنه، وقال<sup>(٢)</sup>: (ولا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) [المائدة/ ٧٧]، وقال: (أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ) [محمد/ ١]، فهذا كقوله: (فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ) [الأحزاب/ ١٩] وكقوله: (والَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ...) إلى قوله (لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا) [النور/ ٣٩]، وكقوله: (لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا) [البقرة/ ٢٦٤] أي: على جزاءٍ شيءٍ مما كَسَبُوا من الخير لِبُطُولِهِ بِالْإِحْبَاطِ.

وقال: (أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا) [غافر/ ٧٤]، فهذا في الآلهة التي كانوا يعبدونها كقوله: (فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ) [يونس/ ٢٨]، فزَيَّلْنَا<sup>(٣)</sup>: إنما هو فَعَّلْنَا من زال يَزِيلُ.

وقولُهُمْ: زَلَّتهُ فَلَمْ يَنْزَلْ، وفي غير الآلهة قوله: (يومَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) [المتحنة/ ٣]. وقوله: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِّدُ يَتَفَرَّقُونَ) [الروم/ ١٤].

وأما<sup>(٤)</sup> قراءة ابن كثير وأبي عمرو (وإنَّ كَثِيرًا لَيَضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ) [الأنعام/ ١١٩] أي: يَضِلُّونَ بِاتِّبَاعِ أَهْوَائِهِمْ، كما قال: (وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) [الأعراف/ ١٧٦]. أي: يَضِلُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): قال.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): فأما.

من غير أن يُضِلُّوا غيرهم من أتباعهم بامتناعهم من أكل ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه، وغير ذلك مما<sup>(١)</sup> يتبعونه، ويأخذون به مما لا شيء يوجبُهُ من شرع ولا عقل؛ نحو السائبة والبحيرة، وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتُهُمَا في سورة<sup>(٢)</sup> يونس [٨٨]: (رَبَّنَا لِيَضِلُّوا عن سبيلك)، فالذي قاله<sup>(٣)</sup> أبو الحسن أن اللام في (لِيَضِلُّوا) إنما هو لما يُؤوَلُّ إليه الأمر؛ فالمعنى إنك آتيت فرعونَ وملائه زينةً لِيَضِلُّوا عن سبيلك، فلا يؤمنوا، فقوله: (فَلَا يُؤْمِنُوا) [يونس/٨٨] عطفٌ على النصب الحادث مع اللام في (لِيَضِلُّوا) وما بين ذلك من قوله: (رَبَّنَا اطْمِسْ على أموالهم واشدِّدْ على قلوبهم) [يونس/٨٨]، اعتراضٌ بين (آتيت) وما يتصل به، كما كان قوله: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) [آل عمران/٧٣] كذلك. وهذا الضرب من الاعتراض كثير، وقد جاء بين الصلوة والموصول في قوله: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) [يونس/٢٧].

فالمعنى: رَبَّنَا إِنَّكَ آتيتَ فرعونَ وملائه زينةً فَضَلُّوا، كما أن معنى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فرعونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) [القصص/٨]. أي: فكان كذلك، فالفتح في قوله: (لِيَضِلُّوا) أحسنُ لهذا المعنى، لأنهم هم ضَلُّوا وَطَغَوْا لما أوتوه من الزينة والأموال.

(١) في (م): ما.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): يراه.

وقراءتهما في إبراهيم [١٠]: (وَجَعَلُوا اللَّهَ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ) أي لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأنداد، إلا ليزيغوا عن الطريق المستقيم الذي نُصِبَت الأدلة عليه، فقلوه: (لِيُضِلُّوا) فتحُ الياء فيه حسن<sup>(١)</sup> لذلك.

وقوله في الحج [٩]: (ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)، أي: يجادل في الله بغير علم مستكبراً ثانياً عطفه، ولاوياً عُنُقَهُ، لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، ويذهب عنه، لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه بيان<sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك في هذا المعنى (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ، لِيَكْفُرُوا) [الروم/٣٣] فيمن جعل اللام الجارة، أي: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حجة ولا بياناً.

وفي لقمان [٦]: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ)، أي: يذهب عنه، وقيل في (لهو الحديث): أنه سماع الغناء، روي ذلك عن الكندي عن المؤمل عن ابن عُلَيَّة عن ليث عن مجاهد.

وفي الزمر [٨]: (وَجَعَلَ اللَّهُ أَنْدَادًا، لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) وقد<sup>(٣)</sup> تقدم القول فيه.

قال: وقرأ عاصم وحزمة والكسائي في المواضع الستة بضم الياء. ومن حجة من ضم الياء في هذه المواضع أنه يدلُّ

(١) في (ط): أحسن.

(٢) في (ط): بياناً.

(٣) في (م): قد يأسقاط الواو.



على أن الموصوف بذلك يكون في الضلال أذهب، ومن الهدى أبعد، ألا ترى أن كل مُضِلُّ ضالٌّ، وليس كلُّ ضالٍّ مُضِلًّا، لأن الضالَّ قد يكون ضلاله مقصوراً عليه<sup>(١)</sup> نفسه لا يتعداه إلى سواه، والمضِلُّ<sup>(٢)</sup> أكثر استحقاقاً للذم، وأغلظ حالاً من الضال، لِتَحْمِلِهِ إثم من أضلَّهُ، كما قال: (لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ) [النحل/ ٢٥]. وقوله: وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ [العنكبوت/ ١٣]. والمواضع التي فتح فيها الياء من فتح، يسوغ فيها تقدير الإضلال ويستقيم. فقوله: (وإن كثيراً لِيُضِلُّونَ) [الأنعام/ ١١٩]. على تقدير: لِيُضِلُّونَ أشياءهم؛ فحذف المفعول به، وحذف المفعول به كثير. ويقوي ذلك قوله: (وما أضلنا إلا المجرمون) [الشعراء/ ٩٩] وقال: (ربنا هؤلاء أضلونا) [الأعراف/ ٣٨]، وكذلك في يونس [٨٨] (ربنا ليضلوا عن سبيلك) أي: ليضلوا أشياءهم، ألا ترى أن<sup>(٣)</sup> في قصتهم (وأضلهم السامري) [طه/ ٨٥]، وكذلك (أنداداً ليضلوا) [إبراهيم/ ٣٠] أي ليضلوا أشياءهم، وكذلك في المواضع الأخر، هذا التقدير سائغ<sup>(٤)</sup> فيها، وغير ممتنع من هذا التقدير.

فأما قراءة نافع وابن عامر (لِيَضِلُّونَ بأهوائهم)

(١) في (ط): على.

(٢) في (ط): فالمضِل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) عبارة (م): وكذلك هذا التقدير في الموضع الآخر، هذا التقدير سائغ.

[ الأنعام/ ١١٩ ]، وفي يُونس: (رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) فحجَّتُهُمَا في فتح الياء حجة ابن كثير وأبي عمرو وقد تقدم القول فيه. وحجَّتُهُمَا في الأربعة المواضع: حجة عاصم وحمزة والكسائي.

قرأ نافع وَحْدَهُ (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا) مُشَدَّدَةً. [ الأنعام/ ١٢٢ ].

وقرأ الباقون: (مَيِّتًا) بالتخفيف<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة (المَيِّتَةُ) مخففة، وهو تخفيف: مَيِّتَةٍ، بالتشديد<sup>(٢)</sup> ومعناها واحدٌ ثَقُلَ أو خَفَّفَ<sup>(٣)</sup> قال ابن الرُّعْلَاءِ الغساني:

ليسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاخَ بِمَيِّتٍ      إِنَّمَا المَيِّتُ مَيِّتٌ الأحياءِ  
إِنَّمَا المَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا      كاسِفًا بَالَهُ، قَلِيلَ الرَّجَاءِ<sup>(٤)</sup>

وقد وَصَفَ الكفارَ بأنهم أموات في قوله: (أمواتٌ غيرُ أحياءٍ وما يَشْعُرُونَ آيَانَ يُبْعَثُونَ) [ النحل/ ٢١ ]، وكذلك قوله: (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ) أي: صادفناه حيًّا بالإسلام من بعد الكفر، كالكافرِ المصِّرُّ على كفره؟!.

(١) السبعة ٢٦٩.

(٢) بالتشديد زيادة من (ط).

(٣) في (ط): ثَقُلَ أو خَفَّفَ، وفي مجاز القرآن: ثقلت أو خففت.

(٤) سبق الأول في ص ٢٧ من هذا الجزء. قال أبو عبيدة: واسم ابن الرُعْلَاءِ: كوتي. والكوتي والكوتي يهمز ولا يهمز، والكوتي من الخيل =

فأما (١) قوله: (وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس) [الأنعام/ ١٢٢]؛ فيحتمل أمرين: أحدهما أن يراد به النور المذكور في قوله: (يوم تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ) [الحديد/ ١٢]، وقوله (يوم يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ) [الحديد/ ١٣]، ويجوز أن يراد بالنور: الحكمة التي يؤتاها المسلم بإسلامه، لأنه إذا جَعَلَ الكافر لكفره في الظلمات، فالْمُؤْمِنُ بخلافه.

والتخفيف مثل التشديد، والمحذوف من الياءين الثانية المنقلبة عن الواو (٢)، وأُعِلَّتْ (٣) بالحذف كما أُعِلَّتْ بالقلب.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها (٤) من قوله عز وجل (٥): (ضَيْقًا) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وحده: (ضَيْقًا) ساكنة الياء، وفي الفرقان [١٣] (مكاناً ضَيْقًا) خفيفتين (٦).

وقرأ الباقرن التي في سورة الأنعام: (ضَيْقًا) مشددة.

= والحمير القصار، قال: فلا أدري أيكون في الناس أم لا؟ ولا أدري الرعاء أبوه أو أمه. انظر مجاز القرآن ١/ ١٤٨، ١٤٩.

(١) في (ط): وأما.

(٢) وأصلها: مَيَّوت.

(٣) في (ط): أُعِلَّتْ.

(٤) في (ط): والتخفيف.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (م): خفيفتان.

وكذلك روى حجاج بن محمد الأعور عن عقبة بن سنان عن أبي عمرو (ضيقاً) خفيفاً. أخبرني بذلك أبو بكر<sup>(١)</sup> محمد بن عبدالله المقرئ، قال: حدثنا عبد الرزاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جبير مقرئ أنطاكية، قال: حدثنا حجاج الأعور، عن عقبة، عن أبي عمرو أنه قرأ: (ضيقاً) خفيفاً<sup>(٢)</sup>.

الضَيْقُ والضَيْقُ: مثل: المَيْتِ والمَيْتِ، في أن المحذوف مثلُ المُتَمِّ في المعنى، والياء مثلُ الواو في الحذف، وإن لم يُعْتَلَّ بالقلب، كما اعتلَّت الواو به، وأُتْبِعَتْ<sup>(٣)</sup> الياء الواو في هذا كما أُتْبِعَتْهَا في قولهم: اتَّسَرَ. قالوا في اتسار الجزور: اتَّسَرَوْهَا، فَجُعِلَتْ بمنزلة اتَّعَدَ.

واختلفوا<sup>(٤)</sup> في فتح الراء وكسرها من قوله عز وجل<sup>(٥)</sup>: (خَرَجاً) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (خَرَجاً) مفتوحة الراء.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (خَرِجاً) مكسورة الراء.

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٦٨.

(٣) في (ط): اتبعت.

(٤) في (ط): اختلفوا. وجاء على هامش (ط) كلمة: (بلغت).

(٥) سقطت من (م).



وروى حفص عن عاصم (حَرَجًا) مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيد: حَرَجَ عليه السَّحُور، يَحْرَجُ حَرَجًا: إذا أَصْبَحَ قبل أن يَتَسَحَّرَ، وَحَرَّمَ عليه حُرْمًا، وهما واحد، وَحَرُمْتَ على المرأة الصلاة تَحْرُمُ حُرْمًا، وَحَرَجْتُ عليها الصلاة تَحْرَجُ حَرَجًا، وهما واحد.

وقال أبو زيد: حَرَجَ فلانٌ يَحْرَجُ حَرَجًا، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل فصبر وهو كاره.

من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر، مثل: قَمِنَ وَحَرَى<sup>(٢)</sup>، وَدَنَفٍ، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون<sup>(٣)</sup> كبطل، لأن اسم الفاعل في الأمر العام من فَعَلَ إنما يجيء على فَعِلَ. ومن قرأ: (حَرَجًا) فهو مثل دِنَفٍ، وَفَرِقٍ، ومعنى الكلمة فيما فسر أبو زيد: الضيق والكراهة.

واختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل: (كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وحده: (كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ). ساكنة الصاد بغير ألف خفيفة.

(١) السبعة ص ٢٦٨.

(٢) قمن: بفتح الميم، يقال: أنت قمن أن تفعل كذا، أي خليك وجدير لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنق، فإن كسرت الميم أو قلت: قمين؛ ثنيت وجمعت. ومثلها حَرَى.

(٣) في (ط): تكون.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي:  
(يَصْعَدُ) مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (يَصَاعِدُ) بألف مشددة  
الصاد.

وروى حفص عن عاصم مشددة بغير ألف (يَصْعَدُ) مثل  
حمزة<sup>(١)</sup>.

قراءة ابن كثير (يَصْعَدُ في السماء) من الصعود، والمعنى  
أنه في نفوره من<sup>(٢)</sup> الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف<sup>(٣)</sup> ما  
لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا استطاع.

ومن قال: يَصْعَدُ أراد: يَتَصَعَّدُ، فأدغم، ومعنى يتصعد:  
أنه كأنه يتكلف ما يثقل عليه وكأنه<sup>(٤)</sup> يتكلف شيئاً بعد شيء،  
كقولهم<sup>(٥)</sup>: يتفوق ويتجرع ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل  
شيئاً بعد شيء، ويصَاعِدُ مثل: يَتَصَعَّدُ في المعنى مثل:  
ضاعف وضعف وناغم ونغم.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعل (يُشْرَحُ صدره)  
الضمير، العائد إلى (من) كأن المهدي<sup>(٦)</sup> يشرح صدر نفسه؟

(١) السبعة ٢٦٩.

(٢) في (ط): عن.

(٣) في (ط): يُكَلِّفُ.

(٤) في (ط): فكأنه.

(٥) في (ط): كقوله.

(٦) في (ط): المهدي.

فإن ذلك صحيح في المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً<sup>(١)</sup> إلى اسم الله عز وجل<sup>(٢)</sup> لقوله: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ) [الزمر/ ٢٢]، وقوله: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الانشرح/ ١] وكذلك يكون الضمير الذي في قوله (يَشْرَحْ صَدْرَهُ) لاسم الله تعالى<sup>(٣)</sup>، والمعنى أن الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعالى<sup>(٣)</sup> في اللفظ، وفي المعنى: للمنشرح<sup>(٤)</sup> صدره، وإنما نُسبه إلى ضمير اسم الله لأنه بقوته كان وتوفيقه كما قال: (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) [الأنفال/ ١٧]، ويدلُّك على أن المعنى لفاعل الإيمان إسنادُ هذا الفعل إلى الكافر في قوله: (ولكن من شرَّح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله) [النحل/ ١٠٦]، فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسنادُهُ في المعنى إلى فاعل<sup>(٥)</sup> الإيمان. ومعنى شرح الصدر: اتساعُهُ للإيمان أو الكفر وانقياده له، وسهولته عليه، يدلُّك على ذلك وصفُ خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذي<sup>(٦)</sup> هو اتساعٌ وهو قوله: (ومن يُرد أن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً) [الأنعام/ ١٢٥] كأنما يفعل ما يعجز عنه، ولا يستطيعه لثقله عليه وتكاوُده له.

فأما قوله: (كأنما يصَّاعِدُ في السماء): فمن قال: يصَّاعد

(١) في (م): عائداً.

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (م) المنشرح.

(٥) في (ط): الفاعل الإيمان.

(٦) في (ط): والذي.

وَيَصْعَدُ، فهو من المَشَقَّةِ وصعوبة الشيء ومن (١) ذلك قوله:  
 (يَسْلُكُهُ عَذَاباً صَعَدًا) [الجن/ ١٧]. وقوله: (سَأْرَهُقُهُ صَعُوداً)  
 [المذثر/ ١٧]. أي: سَأَغْشِيهِ عَذَاباً صَعُوداً، أي عقوبة (٢)  
 صَعُوداً أي: شاقاً. ومن ذلك قول عمر (٣): «ما تَصْعَدُنِي شَيْءٌ  
 كَمَا تَصْعَدُنِي (٤) خِطْبَةُ النِّكَاحِ»، أي: ما شق عليَّ شيءٌ (٥)  
 مَشَقَّتْهَا، وكان (٦) ذلك لما يتكلفه الخطيب في مدحه وإطرائه  
 لِلْمَمْلَكِ، وربما لم يكن كذلك، فتحتاج إلى تَطْلُبِ الْمَخْلَصِ؛  
 فلذلك شق (٧). ومن ذلك (٨) قول الشاعر (٩):

وإن سيادة الأقسام فاعلم  
 لها صعداء مطلبها شديد

فكان معنى (يَصْعَدُ) يتكلف (١٠) مشقة في ارتقاء

(١) في (ط): من.

(٢) في (ط): وعقوبة.

(٣) انظر - النهاية لابن الأثير ٣/ ٣٠ واللسان (صعد).

(٤) في (ط): تصعدني.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (م): وكان.

(٧) في (ط): يشق.

(٨) في (ط): ومنه.

(٩) رواية اللسان (صعد) لهذا البيت هي:

وإن سياسة الأقسام فاعلم  
 لها صعداء مطلبها طويل

ولم ينسبه.

(١٠) في (م): تصعد: تتكلف..



صُعْدًا<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا قالوا: عَقَبَةٌ عَنُوتٌ وَعُتُّوتٌ<sup>(٢)</sup> ، وَعَقَبَةٌ كَوْوُدٌ، ولا تكونُ السماءُ في هذا القولِ الْمُظْلَّةَ للأرضِ، ولكن كما قال سيبويه: القيدودُ: الطويل في غير سماءٍ، يريد به<sup>(٣)</sup> في غير ارتفاعٍ صُعْدًا<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا قوله: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ) [البقرة/١٤٤].

فأما قوله: (يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) فعلى تأويلين: أحدهما: التسمية في قوله<sup>(٥)</sup>: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً) [الزخرف/١٩]، أي: سَمَّوْهُمْ بذلك؛ فكذلك<sup>(٦)</sup> يسمى القلبُ ضَيِّقًا بمحاولة الإيمان وخرجا عنه.

والآخر: الحُكْمُ كقولهم: اجْعَلِ البصرةَ بغداداً، وجَعَلْتُ حَسَنِي قَبِيحًا، أي: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الجَعْلِ الذي يراد به الخلقُ، ولا الذي يُرَادُ به<sup>(٧)</sup> الإلقاءُ كقولك: جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ<sup>(٨)</sup> على بعضٍ، وقولُهُ: (..) وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ) [الأنفال/٣٧].

(١) في (م): صُعْدَاء.

(٢) معناها: العقبة الشاقة والصعبة (انظر اللسان عنت).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (م): صُعْدَاء.

(٥) في (ط): كقولهِ.

(٦) في (ط): وكذلك.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) ضبطت في (م) بضم الضاد.

[قوله: (ويوم يحشرهم) [الأنعام/ ١٢٨].

حفص عن عاصم (ويوم يحشرهم) بالياء.

وقرأ الباقر بالنون<sup>(١)</sup>.

أما الياء فلقوله: (لهم دار السلام عند ربهم) [الأنعام/ ١٢٧]، (ويوم يحشرهم)، والنون كالياء في المعنى، والذي يتعلق به اليوم: هو القول المضمّر. ويقوي النون قوله: (وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً) [الكهف/ ٤٧]، وقوله: (ونحشره يوم القيامة أعمى) [طه/ ١٢٤].

اختلفوا في: الجمع والتوحيد في<sup>(٢)</sup> قوله تعالى<sup>(٣)</sup>:  
(على مكانتكم) [الأنعام/ ١٣٥].

فقرأ الجميع: (على<sup>(٤)</sup> مكانتكم) على الواحد، واختلف عن عاصم؛ فروى أبو بكر (على مكاناتكم) جماع في كل القرآن.

وروى حفص عن عاصم، وشيبان النحوي عن عاصم: (مكانتكم) واحدة في كل القرآن. حدثني موسى بن إسحق قال: حدثنا هرون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم أنه قرأ: (على مكانتكم) واحدة، وكذلك قرأ الباقر على التوحيد أيضاً<sup>(٥)</sup>.

(١) السبعة ٢٦٩ وما بين معقوفين منه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ص ٢٦٩.

قال أبو زيد: يقال<sup>(١)</sup>: رجلٌ مَكِينٌ عند السلطان من قومٍ مُكْنَاء<sup>(٢)</sup>، وقد مَكَّنَ مكانَةً، وقال أبو عبيدة: على مكائتِكُمْ، أي: علي حِيَالِكُمْ [وناحيتكم]<sup>(٣)</sup>، وما جاء في التنزيل من قوله: (إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ) [يوسف/٥٤]، وقوله: (مَكْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) [الأنعام/٦]؛ يدل<sup>(٤)</sup> على أن المكانة: الْمَنْزِلَةُ وَالتَّمَكُّنُ، كأنه: اعملوا على قَدَرِ منزلتكم، وتمكِّنكم من<sup>(٥)</sup> دنياكم، فإنكم لن تضرُّونا بذلك شيئاً، كما قال: (لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى) [آل عمران/١١١]، ومثل هذا قوله: (وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَائِتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ) [هود/٢١].

ووجه الإفراد: أنه مصدرٌ، والمصادر في أكثر الأمر مُفْرَدَةٌ.

ووجه الجمع أنها قد تُجْمَعُ كقولهم: الحُلُومُ والأحلامُ.  
قال<sup>(٦)</sup>:

(١) في (م) قال.

(٢) في (م): مكنأ.

(٣) مجاز القرآن ٢٠٦/١ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٤) في (م) فدل.

(٥) في (ط): في.

(٦) البيت للأعشى من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ورواية الديوان:

إذا ما هُمُ جلسوا بالعشي  
فأحلام عاد وأيدي هضم

واليد الهضم: هي التي تجود بما لديها، وجمعها هُضم.

وانظر ديوانه/٤١ - واللسان مادة (هضم).

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ فَأَحْلَامُ عَادٍ وَأَيْدٍ هُضُمٍ  
والأمر العام على الوجه الأول.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [ جَلَّ وَعَزَّ ]<sup>(١)</sup> : (مَنْ  
تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [ الأنعام/ ١٣٥ ] ، ها هنا وفي القصص  
[ الآية/ ٣٧ ] .

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم وابن  
عامر<sup>(٢)</sup> (مَنْ تَكُونُ لَهُ) بالتاء. وكذلك قراءتهم في سورة  
القصص.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَكُونُ لَهُ) في الموضعين  
بالياء<sup>(٣)</sup>.

العاقبة: مصدر كالعافية، وتأنيثه غير حقيقي؛ فمن أنث  
فكقوله<sup>(٤)</sup> : (وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ)<sup>(٥)</sup> [ هود/ ٩٤ ] ،  
ومن ذكر فكقوله : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [ هود/ ٦٧ ] .  
وكقوله : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [ يونس/ ٥٧ ] ،  
(ومن جاءه مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فانتهى) [ البقرة/ ٢٧٥ ] ، وكلا الأمرين  
حسن كثير.

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٢٧٠.

(٤) في (ط): فكقولهم.

(٥) في (ط): (فأخذتهم الصيحة) [ الحجر/ ٧٧ ] .



• اختلفوا في فتح الزاي في قوله تعالى: (بِزَعْمِهِمْ) [الأنعام/ ١٣٦] وضمها<sup>(١)</sup>.

فقرأ الكسائي وحده (بِزَعْمِهِمْ) مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون: (بِزَعْمِهِمْ) مفتوحة<sup>(٢)</sup> الزاي<sup>(٣)</sup>.

القول فيه<sup>(٤)</sup> أنهما لغتان.

وقرأ ابن عامر وحده: (وما ربك بغافل عما تعملون) [النمل/ ٩٣] بالتاء، وقرأ الباقون بالياء<sup>(٥)</sup>.

اختلفوا في قوله [جل وعز]<sup>(٦)</sup>، (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) [الأنعام/ ١٣٧].

فقرأ ابن عامر وحده (وكذلك زين) برفع الزاي (لكثير من المشركين قتل) برفع اللام، (أولادهم) بنصب الدال، (شركاؤهم) بياء.

وقرأ الباقون: (زين) بفتح<sup>(٧)</sup> الزاي (لكثير من المشركين قتل) بنصب اللام، (أولادهم) خفض (شركاؤهم) رفع<sup>(٨)</sup>.

(١) عبارة (ط): اختلفوا في ضم الزاء وفتحها من قوله عز وجل (بِزَعْمِهِمْ).

(٢) في (ط): بفتح.

(٣) السبعة ٢٧٠.

(٤) في (ط): فيهما.

(٥) ذكر هذا الحرف سابق لمكانه هنا. وسيتكلم المصنف عنه في موضعه من السورة. ولعله من إقحام الناسخ.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): بنصب.

(٨) السبعة ٢٧٠.

الشركاء على قول العامة فاعِلُ (زَيْنَ) وهو مثلُ: (لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها) [الأنعام/ ١٥٨]، لَمَّا تقدم ذكرُ المشركين كُنِيَ عنهم في قوله: (شركاؤهم) كما أنه لما تقدم ذكر النفس وإبراهيم في قوله (لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها) (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) [البقرة/ ١٢٤] كُنِيَ عن الاسمين المتقدم ذكرُهُما. و(قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ) مفعولُ (زَيْنَ)، وفاعلُ (زَيْنَ) (شركاؤهم)، ولا يجوز أن يكون (الشركاء) فاعِلُ المصدر الذي هو القتلُ كقوله: (ولولا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ) [البقرة/ ٢٥١]، لَأَنَّ (زَيْنَ) حينئذٍ يبقى بلا فاعِلٍ، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين، إنما هم مُزَيَّنُونَ القتلَ للمشركين، وأضيف المصدر الذي هو القتلُ إلى المفعولين الذين هُمُ الأولادُ، كقوله: (لا يَسْأُمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصلت/ ٤٩] ونحو ذلك مما يحذف معه الفاعلون والمعنى: قَتَلَهُمْ أَوْلَادُهُمْ، فَحُذِفَ المضاف إليه الذي هو الفاعل، كما حُذِفَ ضمير الإنسان في قوله (من دُعَاءِ الْخَيْرِ). والمعنى: من دُعَائِهِ الْخَيْرِ. وأما<sup>(١)</sup> قولُ ابنِ عامرٍ: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، أَسْنَدَ إِلَى الْقَتْلِ فَأَعْمِلَ الْمَصْدَرُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَأَضَافَهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ يَبْعُضٍ) فاسمُ اللَّهِ فاعِلٌ، كما أَنَّ الشُّرَكَاءَ فاعِلُونَ، وَالْمَصْدَرُ مضافٌ إِلَى الشُّرَكَاءِ الَّذِينَ هُمْ فاعِلُونَ، وَالْمَعْنَى: قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، فَفَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، بِالْمَفْعُولِ بِهِ،

(١) في (ط): فأما.

والمفعول به<sup>(١)</sup> مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عُدِلَ<sup>(٢)</sup> عنها إلى غيرها كَانَ أَوْلَى، ألا ترى أنه لم<sup>(٣)</sup> يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها نحو: (إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ) [المائدة/ ٢٢].

ونحو<sup>(٤)</sup> :

.. للهجر حولاً كميلاً<sup>(٥)</sup>

ونحو قوله:

فلا تلحني فيها فإنَّ بحُبِّها  
أخاك مُصابُ القلبِ جَمُّ بلابله<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): (عَدَلَ).

(٣) في (ط): أنه إذا لم.

(٤) سقطت من (م): نحو.

(٥) هذه قطعة من بيت للعباس بن مرداس وتماه:

على أنني بعدما قد مضى  
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً  
وبعده:

يذكرنيك حنين العجول  
ونوح الحمامة تدعو هديلاً

انظر سيويه ٢٩٢/١ وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٧، والخزانة

٥٧٣/١.

(٦) هو من شواهد سيويه الخمسين التي لم يعرف قائلها.

انظر سيويه ٢٨٠/١. الخزانة ٥٧٢/٣ شرح أبيات المغني ١٠٥/٨.

ألا ترى أنه قد فصل بين أن واسمها<sup>(١)</sup> بما يتعلق  
بخبيرها، ولو كان بغير الظرف لم يَجُزْ ذلك، ألا ترى أنهم لا  
يجيزون: إن زيداَ عَمراً ضارباً، إذا نَصَبْتَ زيداَ بضاربٍ؛ فإذا  
لم يجيزوا الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالظرف في  
الكلام، مع اتساعهم في الظرف في الكلام، وإنما جاز<sup>(٢)</sup> في  
الشعر كقوله<sup>(٣)</sup>:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً

يهوديٌّ.....

كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يَتَّسِعْ<sup>(٤)</sup> فيه بالفصل،  
به أجدر.

ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في  
الشعر الفصلُ على حَدٍّ ما قرأه، قال الطُّرْمَاحُ<sup>(٥)</sup>:

(١) في (ط): أن وبين اسمها.

(٢) في (ط): جاء.

(٣) جزء من بيت لأبي حية النميري وتماه:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً

يهوديٌّ يقارب أو يزيل

وهو يصف رسم الدار التي وقف عليها ويشبهه بالكتابة - وكانت الكتابة  
يتعاطاها اليهود، وقوله: يقارب أي: يدني بعض خطه من بعض. وقوله:  
يزيل أي: يميز بين الحروف ويباعد بينها - انظر الخصائص ٤٠٥/٢ -  
شواهد العيني ٤٧٠/٣ - اللسان: مادة/ عجم/ وفيه: كتخبر الكتاب.

(٤) في (ط): يَتَّسِعْ.

(٥) سبق في ص ١١٨ من هذا الجزء.



يُطْفَنَ بِحَوْزِيٍّ الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ  
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ<sup>(١)</sup>

وزعموا أن أبا الحسن أنشد<sup>(٢)</sup>:

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَه

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر، ألا ترى أنه قد فصلَ  
فيهما<sup>(٣)</sup> بين المصدر والمضاف إليهما<sup>(٤)</sup>، كما فصل ابن عامر  
بين المصدر، وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟ وذكر سيبويه في  
هذه الآية قراءةً أخرى، وهي: (وكذلك زَيْنَ لكثيرٍ من المشركين  
قتل أولادهم شركاؤهم)، وحمل الشركاء فيها على فعل مضمَرٍ  
غير هذا الظاهر<sup>(٥)</sup>.

[كأنه لما قيل: وكذلك زين لكثير من المشركين]<sup>(٦)</sup>.  
قيل: مَنْ زَيْنَهُ؟؛ فقال: زَيْنَهُ شركاؤُهُمْ. قال: ومثل ذلك قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) في (م): الكتائب وهو تحريف.

(٢) عجز بيت وصدره:

فزججتها بمزجة.

زجه: طعنه بالرمح - انظر الخصائص ٤٠٦/٢ - العيني ٤٦٨/٣. الخزانة

٢٥١/٢ ابن يعيش ١٩/٣.

(٣) في (ط): فيما.

(٤) في (ط): إليه.

(٥) انظر سيبويه ١٤٦/١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (م).

(٧) البيت من مقطعة اختلف في نسبتها، وقد بسط ذلك الخلاف البغدادي

في الخزانة ١٥٢/١. وانظر ديوان لبید/٣٦١ (ط الكويت) - وسيبويه

١٤٥/١ - ونسبه للحارث بن نهيك - والخصائص ٣٥٣/٢.

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخَصُومَةٍ  
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بَاكِياً، فَقَالَ:  
يُبَيِّنُهُ ضَارِعٌ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ: (يَسْبِغُ لَهُ  
فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) [النور/ ٣٦]، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ:  
(يَسْبِغُ) فَدَلَّ عَلَى (يَسْبِغُ)<sup>(١)</sup> فَقِيلَ لَهُ<sup>(٢)</sup>: مَنْ يَسْبِغُهُ؟ قَالَ:  
يَسْبِغُهُ رِجَالٌ.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ]: (٣) [وإن  
يَكُنْ مَيِّتَةً] في الرفع والنصب<sup>(٤)</sup> [الأنعام/ ١٣٩].

فقرأ ابن كثير: (وإن يَكُنْ) بالياء، (مَيِّتَةً) رفعاً خفيفاً.

وقرأ ابن عامر: (وإن تَكُنْ) بالتاء، (مَيِّتَةً) رفعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر [وإن تَكُنْ] (٥) بالتاء،  
(مَيِّتَةً) نصباً، وروى حفص عنه بالياء (مَيِّتَةً) نصباً

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (يَكُنْ)  
بالياء، (مَيِّتَةً) نصباً<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ط): مسبح.

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ما بين المعقوفتين ورد في (ط) كما يلي: (وإن تكن) وفي الرفع والنصب  
من قوله (مَيِّتَةً).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) السبعة ٢٧٠ - ٢٧١.

قراءة ابن كثير: (وإن يكن) بالياء، (ميتة) رفعاً، أنه لم يلحق الفعل علامة التانيث لما كان الفاعل المسند إليه تانيثه غير حقيقي، ولم يجعل في (يكن) شيئاً.

والمعنى: وإن وقع ميتة، أو حدث ميتة.

وألحق ابن عامر الفعل علامة التانيث، لما كان الفاعل في اللفظ مؤنثاً، وأسند الفعل إلى الميتة، كما فعل ذلك ابن كثير.

وأما قراءة أبي عمرو ومن تبعه (وإن يكن ميتة) فإنه<sup>(١)</sup> ذكر الفعل لأنه مسند إلى ضمير ما تقدم في<sup>(٢)</sup> قوله: (ما في بطون هذه الأنعام) [الأنعام/ ١٣٩]، وهو مذكّر، وانتصب الميتة لما كان الفعل مسنداً إلى الضمير، ولم يسنده إلى الميتة، كما فعل ابن كثير وابن عامر.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر، (تكن) بالتاء. (ميتة) فإنه أنث، وإن كان المتقدم مذكراً لأنه حمله على المعنى، وما في بطون<sup>(٣)</sup> الأنعام حوران فحمل على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك، فأنث الضمير لما كان في المعنى حاجة.

ورواية حفص (يكن) بالياء، (ميتة) على لفظ المتقدم الذي هو مذكّر.

(١) في (ط): فكأنه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): وما في بطون هذه الأنعام.

اختلفوا في التخفيف والتشديد في التاء في (١) قوله [ جلّ وعزّ ]: (٢) (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ) [ الأنعام / ١٤٠ ].  
 فقرأ ابن كثير وابن عامر (قَتَلُوا) مشددة التاء.  
 وقرأ الباكون (قَتَلُوا) (٣) خفيفة التاء (٤).

التشديد للتكثير مثل: (مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) [ ص / ٥٠ ]،  
 والتخفيف يدل على الكثرة (٥).

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل: (٦)  
 (يَوْمَ حَصَادِهِ) [ الأنعام / ١٤١ ].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي (حِصَادِهِ)  
 بكسر الحاء.

وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر (حَصَادِهِ) مفتوحة الحاء (٧).

قال سيبويه: جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان  
 على مثال: فَعَالٍ وذلك الصُّرَامُ، والجِرَامُ (٨)، والجِذَاذُ (٩)،

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٧١. وانظر ما سبق في سورة آل عمران آية ١٦٩.

(٥) قال مكي بن أبي طالب: لأن التخفيف للتقليل والتكثير، فهو كالتشديد في  
 أحد وجهيه، وهو الاختيار لإجماع القراء عليه. الكشف ٣٦٤/١. وانظر.  
 ما سبق في سورة آل عمران آية ١٦٩.

(٦) سقطت من (م).

(٧) السبعة ٢٧١.

(٨) في (ط): الجزاز، وكذلك هي في سيبويه، والجرام: من جَرَم النخل  
 وهو قطعة.

(٩) في (ط): وسيبويه: الجداد بدالين: وهما بمعنى.



والقِطَاعُ، والحِصَادُ، وربما دخلت اللغة في بعض هذا؛ فكان فيه فِعَالٌ، وفَعَالٌ<sup>(١)</sup>. فقد<sup>(٢)</sup> تبيّنت مما قال: أن الحِصَادَ والحَصَادَ لغتان، فأما قول النابغة<sup>(٣)</sup>:

يَمْدُهُ كُلُّ وَادٍ مُزْبِدٍ لَجِبٍ  
فيه رُكَامٌ من الينبوتِ والحَصَدِ

فإن محمد بن السريّ روى فيه: الحَصَدَ، وذكر أن بعضهم رواه: الخَصَدَ، وفَسَّرَ الخَصَدَ: ما تكسر من الشجر.

قل أبو علي: ويجوز أن يكون الحَصَدُ الذي يفسره<sup>(٤)</sup> ابن السريّ: الحَصَادُ حَذَفَ الألف منه، كما يُقْصَرُ الممدودُ، وكأن المحصود سُمِّيَ الحَصَادَ باسم المصدر، كالخَلْقِ، والصَيْدِ، وضَرْبِ الأميرِ، ونَسَجِ اليمَنِ، ونحو ذلك، ويدلُّك<sup>(٥)</sup> على ذلك قول الأعشى<sup>(٦)</sup>:

(١) سيويه ٢١٧/٢.

(٢) في (ط): وقد.

(٣) رواية البيت في ديوانه ص ٢٧:

يَمْدُهُ كُلُّ وَادٍ مَتْرَعٍ لَجِبٍ  
فيه رُكَامٌ من الينبوتِ والخَصَدِ

واللجب: المصنوت لشدة جريه - والينبوت: شجر الخروب.

(٤) في (ط): لم يفسره.

(٥) في (ط): ويدل.

(٦) البيت من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٩٩ يمدح فيها هوزة بن علي الحنفي ورواية الديوان: لها جرس. يصف صوت الدروع في الحرب.

لَهُ زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا  
دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحاً دُبُوراً

والحفيف إنما يكون للمحصود، ومثل ذلك قولُ العجاج<sup>(١)</sup>:

هَذَا الْحَصَادِ بِغُرُوبِ الْمُنْجَلِ

اختلفوا في فتح العين وإسكانها من (المَعَزِ)  
[ الأنعام/ ١٤٣ ].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، (من المَعَزِ)  
بفتح العين.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي (مِنَ المَعَزِ) ساكنة  
العين<sup>(٢)</sup>.

من قرأ: (المَعَزِ) فإن (المَعَزِ) جمع، يدلُّ على ذلك  
قوله: (ومن المَعَزِ اثنين)<sup>(٣)</sup> (ومن الضَّانِ اثنين) ولو كان واحداً لم  
يُسَّغَ فيه هذا، فأما انتصابُ اثنين فمحمولٌ على أنشاء، التقدير:

(١) شطر بيت من الرجز جاءت روايته في ديوانه ٣١١/١:

سُوقَ الْحَصَادِ بِغُرُوبِ الْمُنْجَلِ

وقبله:

خُضُمَةُ الدُّرَاعِ هَذَا الْمُخْتَلِي

وقد جاءت «هَذَا» في (م) و (ط) بإثبات الألف بعدها، وهو سبق قلم  
من النساخ. والهد: القطع. والغروب: جمع غرب، وغرب كل شيء:  
حذَّه. وسوق في الرواية الثانية: جمع ساق. والرجز في وصف سيف  
قاطع.

(٢) السبعة ٢٦٩.

(٣) سقط من (ط): (ومن المعز اثنين) وكتبت في (م) على هامش النسخة.

أنشأ ثمانية أزواج ؛ أنشأ من كذا اثنين .

فأما المَعَزُ في جمع ماعز؛ فهو: مثل خادم، وخدم، وطالب، وطلب، وحارس، وخرس، وحكى أحمد بن يحيى: رائج وروح، وقال أبو الحسن: هو جمع على غير واحد، وكذلك المعزى، وحكى أبو زيد: الأمعوز، وأنشد<sup>(١)</sup>:

كالتيس في أمعوزه المتربل

وقال<sup>(٢)</sup>: المعيز، كالكلب والضئ، قال<sup>(٣)</sup>:

ويمنحها بنو شمجى بن جرم  
معيزهم حنانك ذا الحنان

فأما من قال: المعز بإسكان العين: فهو على هذا جمع أيضاً، كما كان في قول من فتح العين جمعاً أيضاً، وجمع ماعز عليه، كما قالوا: صاحب وصحب وتاجر وتجر، وراكب وركب.

وأبو الحسن<sup>(٤)</sup> يرى هذا الجمع مستمراً فيردّه في التصغير إلى

(١) عجز بيت لربيع بن مكرم الضبي وصدّره:

أخلصته صنعا فاض محمّلاً

والمتربل: الذي قد أكل الرّبل (ضرب من الشجر)، والأمعوز: القطيع من الظباء. انظر النوادر ٢٩٧ (ط. الفاتح). والمحملج: يقال للغير الذي دوخل خلقه اكتنازاً (اللسان).

(٢) في ط: وقالوا.

(٣) البيت لامرئ القيس. والمعيز اسم لجماعة المعز. وحنانك ذا الحنان:

يعني رحمتك يا ذا الرحمة. انظر ديوانه / ١٤٣.

(٤) في (ط): الحسين والأظهر ما في (م).

الواحد فيقول في تحقير رُكْبٍ: رويكبُون، وفي تَجْرِ: تُويجِرُون، وسيبويه يراه اسماً من أسماء الجمع، وأنشد أبو عثمان في الاحتجاج لقول سيبويه<sup>(١)</sup>:

بَنَيْتُهُ بِعُضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا  
أَخْشَى رُكْبِيّاً أَوْ رُجَيْلَا غَادِيَا

فتحقيره له على لفظه من غير أن يرُدّه إلى الواحد الذي هو فاعل، ويلحق الواو والنون أو الياء، يدل على أنه اسم للجمع. وأنشد أبو زيد<sup>(٢)</sup>:

وَأَيْنَ رُكْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ  
إِلَى أَهْلِ [بعلٍ من مقامة أهودا]<sup>(٣)</sup>

وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب: نعجة، والظبية عندهم ماعزة، والدليل على أن ذلك كما ذكره قول ذي الرمة<sup>(٤)</sup>:

(١) الشاهد في المنصف ١٠١/٢. شرح المفصل ٧٧/٥ شرح شواهد الشافية/١٥٠ ولم ينسب.

(٢) البيت لعبد القيس بن خُفاف البرجُمي ورواية عجزه في النوادر ص ١١٤:

إلى أهل نارٍ من أناسٍ بِأَسْوَدَا

وقبله عنده:

إذا ما اتصلتُ قلتُ يالَ تميمٍ  
وأيّن تميمٍ من مقامة أهودا

(٣) ما بين معقوفين سقط من «م».

(٤) في ديوانه ٢٣١/١ (إذا ما رآها) بدلاً من (إذا ما علاها) وكذلك (أو يثيرها).



إِذَا مَا عَلَاهَا رَاكِبُ الضَّيْفِ لَمْ يَزَلْ  
يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ وَيُشِيرُهَا  
مَوْلَعَةً خَنْسَاءً لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ  
يُذَمِّنُ أَجَوافَ الْمِيَاهِ وَقِيرُهَا

فَقَوْلُهُ: لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً يريد به (١) بقرة ألا ترى أنه قال: مَوْلَعَةً خَنْسَاءً، وَالْخَنْسُ والتوليعُ: إنما يكونان في البقر دون الظباء، وقولُهُ: لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ، معناه: أنه (٢) ليست بنعجة أهلية، يدلُّك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنه (٣) ليست بنعجة أهلية، أو ليست بنعجة، فلا يجوز أن يُحمل على أنها ليست بنعجة، لأنك إن حَمَلْتَهُ على هذا، نفيت ما أوجبه من قوله: لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً؛ فإذا لَمْ يَجُزْ ذلك، علمت أنه يريد بقوله: لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ، ليست بنعجة أهلية.

وَالدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الظبية ماعزة قولُ أَبِي ذُوئَيْبٍ (٤).

= ومعنى البيتين: هذه الرملة مأوى الوحش فلا يزال راكبها بالصيف يرى نعجة، وهي نعجة وحشية لا إنسية تألف أجواف المياه أولادها - وسيزيد المصنف ذلك إيضاحاً وبسطاً.

(١) ساقط من (ط).

(٢) في (ط): أنها.

(٣) في (ط): أنها.

(٤) من قصيدة في ٤١ بيتاً. يرثي فيها نشية بن محرث، والبيت هو التاسع والثلاثون من أبياتها. انظر شرح السكري ٨٦/١ قوله: عادية: رجال يعدون، والمحصى بالصائد المهملة: عَدُوٌّ شديد، وابتثارها: في شرح السكري: وابتثارها، يقول: تنبتر من الخيل فتسبق وتمضي.

وعادية تلقي الثياب كأنها  
تيوسُ ظباءٍ مَحْصُها وإِتِّارُها

وقوله: تِيوسُ ظباءٍ، كقوله: تِيوسُ مَعَزٍ، ولو كانت عندهم  
ضائنة، ولم تكن ماعزة لقال: كأنها كباشُ ظباءٍ.

ويدلُّ على أن نعجةً في قوله: ليست بنعجةٍ، يريد به  
النعجة الأهلية قوله (١):

يُذَمَّنُ أَجْوَافَ المِياهِ وَقِيرُها (٢)

وَالْوَقِيرُ: الشاءُ يكون فيها كلبٌ وحمارٌ (٣) فيما رُوِيَ عن  
الأصمعي

واختلفوا (٤) في الباء والتاء من قوله عز وجل (٥): (إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً) [الأنعام / ١٤٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزة: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) بالتاء، (مَيِّتَةً)  
نصباً.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: (إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ) بالياء، (مَيِّتَةً) نصباً، وقد روى نصر بن علي عن أبيه  
قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) و (إِلَّا أَنْ تَكُونَ)  
بالياء والتاء.

(١) في (م): بقوله.

(٢) سبق قريباً.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (م).

وقرأ ابنُ عامرٍ وحده: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) بالتاء، (مِيتَةً) رفعاً<sup>(١)</sup>.

قولُ ابن كثيرٍ وحمزةٍ محمولٌ على المعنى، كأنَّه قال: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ أَوْ النَّفْسُ أَوْ الْجُثَّةُ مِيتَةً، ألا ترى أن الْمُحَرَّمَ لَا يَخْلُو مِنْ جَوَازِ الْعِبَارَةِ عَنْهُ بِأَحَدٍ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؟، وليس قوله: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) كقولك: مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا، وليس زَيْدًا؛ فِي أَنْ الضَّمِيرِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، لَا يَظْهَرُ وَلَا يَدْخُلُ الْفِعْلُ عَلَامَةً تَأْنِيثٍ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَكُونُ عَارِيًّا مِنْ عَلَامَةٍ وَمِنْ أَنْ يَظْهَرَ مَعَهُ الضَّمِيرُ، إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ أَنْ، وَأَمَّا<sup>(٢)</sup> إِذَا دَخَلَ أَنْ فَعَلَى حَكْمِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ.

وقول أبي عمروٍ ومن معه: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً) نصباً؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ فِيهِ ضَمِيرًا مِمَّا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَقْسُ مِنْ الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُ قَالَ<sup>(٣)</sup>: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مِيتَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ مُؤَنَّثًا، كَمَا أَضْمَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَمَزَةُ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْفِعْلَ لَمَّا تَقَدَّمَ.

ويؤكد ذلك<sup>(٤)</sup> ما روي عن أبي عمروٍ من<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ قَرَأَ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ، وَقَوْلُ ابْنِ عَامِرٍ عَلَى: إِلَّا<sup>(٦)</sup> أَنْ تَقَعَ مِيتَةً، أَوْ تَحْدُثْ

(١) السبعة: ٢٧٢.

(٢) فِي (ط): فَأَمَّا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) عبارة (ط): عَلَى أَنْ لَا.

مِثَّةٌ، فَأَلْحَقَ علامة التأنيث الفعل كما لحق في نحو: (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [يونس/ ٥٧].

واختلفوا<sup>(١)</sup> في تشديد الذال وتخفيفها من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (يَذْكُرُونَ) [الأنعام/ ١٥٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يَذْكُرُونَ)، و (تَذْكُرُونَ)، و (يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ) [مريم/ ٦٧]، و (أَنْ يَذْكُرَ) [الفرقان/ ٦٢]، و (لِيَذْكُرُوا) [الإسراء/ ٤١ - الفرقان/ ٥٠]، مشدداً ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: كل ذلك بالتشديد إلا قوله: (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ) [مريم/ ٦٧]؛ فإنهم خففوها.

وروى علي بن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم: (تَذْكُرُونَ) خفيفة الذال في كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَذْكُرُونَ) مشدداً إذا كان بالياء، و (تَذْكُرُونَ)<sup>(٣)</sup> مخففاً إذا كان بالتاء.

واختلفوا في سورة الفرقان في قوله: (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ) [الآية/ ٦٢]، فقرأ حمزة وحده: (أَنْ يَذْكُرَ) مخففة، وقرأ الكسائي: (أَنْ يَذْكُرَ) مشددة، واتفقا على تخفيف الذال في

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) ضبطها في (م): (تَذْكُرُونَ) بتسكين الذال وضم الكاف.



بنسي إسرائيل [٤١] والفرقان [٥٠] في قوله: (ليذكروا) خفيفة، وشددها الباقون.

واتفقوا على تخفيف ذال قوله<sup>(١)</sup>: (وما يذكرون) ورفع الكاف في المدثر [٥٦].

فقرأ نافع: (وما تذكرون) بالتاء ورفع الكاف. وقرأ الباقون بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه قالوا<sup>(٣)</sup>: ذَكَرْتُهُ ذِكْرًا، كَحَفِظْتُهُ حِفْظًا، وقالوا: ذُكِرَ مِثْلُ: شُرِبَ، وَذَكَرَ: فَعْلٌ مُتَعَدٍ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، قَالَ: (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ) [البقرة/ ١٥٢]، (وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [الأحزاب/ ٩]؛ فَإِذَا ضَاعَفَتِ الْعَيْنُ تَعْدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ: ذَكَرْتُ زَيْدًا أَمْرًا، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ السَّعْجُولِ  
وَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

وَنَقَلَهُ بِالْهَمْزَةِ فِي الْقِيَاسِ كَتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، وَتَقُولُ: ذَكَرْتُهُ

(١) عبارة (ط): على تخفيف الذال من قوله.

(٢) السبعة ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) سقطت من (م).

(٤) البيت للعباس بن مرداس - انظر مجالس ثعلب ٤٢٤ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ١٣٠/٤ والخزانة ٥٧٣/١ و ١١٩/٣ وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٧ وقد جاء في سيبويه ٢٩٢/١ مع آخر قبله بغير نسبة.

والعجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها. والهديل: الذكر من الحمام.

(٥) سقطت من (ط).

فَتَذَكَّرُ تَفْعَلٌ، لأن تَذَكَّرَ مطاوع فَعَّلَ، كما أن تفاعل (١) مطاوع فاعلٌ، قال: (إذا مسَّهم طَيْفٌ (٢) من الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا) [الأعراف/ ٢٠١]، وقد تعدَّى تَفَعَّلْتُ، قال (٣):

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا  
أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا  
وأنشد أبو زيد (٤):

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتَ حِينَ ادُّكَّارِهَا  
وَقَدْ خَنِي الْأَصْلَابُ ضُلاًّ بِتَضْلَالٍ

فقال: ادُّكَّارُهَا، كما قال: (وَتَبْتَلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) [المزمل/ ٨]، ونحو ذلك مما لا يجيء المصدر فيه على فعليه، وجاء المصدر على ذكرى بألف التانيث، كما جاء على فَعَّلَى، نحو: الدَّعْوَى والعَدْوَى، وتَثَرَى فيمن لم يَصْرِفْ، وعلى فُعَّلَى نحو: شورى، وقالوا في الجمع: الذُّكْرُ فجعلوه بمنزلة سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، كما جعلوا العُلَى مثلَ الظُّلَمِ، وقالوا: الدِّكْرُ، بالذال، حكاه سيبويه، والقياس: الذُّكْرُ بالذال المعجمة،

(١) في (م): (يُفَاعِل) وهو خطأ.

(٢) طيف: قراءة ابن كثير وأبي عمر والكسائي، وستأتي في موضعها.

(٣) البيت لعمر بن قميئة وهو من شواهد سيبويه، أورده شاهداً على نصب أعمامها وأخوالها بإضمار فعل انظر سيبويه ١/ ١٤٤ - والخصائص ٢/ ٤٢٧ - المحتسب ١/ ١١٦.

(٤) البيت لعمر بن شأس - أدرك الإسلام. وهو أول مقطوعة. انظر النوار ٢٢٥ (ط الفاتح) واللسان (ضلل) وذكر أن هذه العبارة «ضلاً بتضلال» تقال للباطل.

وكذلك روي بيت ابن مقبل<sup>(١)</sup>:

من بعض ما يَغْتَرِي قلبي من الذِّكْر

لما كثر تصرُّفُ الكلمة<sup>(٢)</sup> بالذَّالِ، نحو (ادَّكَّرَ) [يوسف/٤٥]، و (هَلْ مِنْ مُدَّكِّرٍ) [القمر/١٥]، وقال<sup>(٣)</sup>:  
وَبَدَّلْتُ شَوْقًا بِهَا وَادِّكَارًا

أشبهت تقوى، وتقيَّة، وتُقَاة، وهذا أتقى من هذا، وفي التنزيل: (وَادِّكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يوسف/٤٥]، وفيه: (فَهَلْ مِنْ مُدَّكِّرٍ)، ويجوز في القياس أن يكون ادَّكَّرْتُ متعدياً مثل: شويته، واشتويته، وحَفَرْتُهُ واحتفَرْتُهُ، وعَرَّوْتُهُ، واعتريته، وفي التنزيل: (إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا) [هود/٥٤]، وكذلك: عَرَّه، واعتَرَّه، ويقوي ذلك قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتٍ حِينَ<sup>(٥)</sup> ادِّكَارُهَا

فأضاف المصدر إلى المفعول به.

فأما قوله: (وَادِّكُّرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ)

(١) صدر البيت:

يا ليت لي سلوة يُشْفِي الفؤاد بها

انظر ديوانه/٨١.

(٢) عبارة (ط): لَمَّا كَثُرَ تَصَرُّفُ بالكلمة بالذال.

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٥:

وبانت بها غربات النوى

(٤) تقدم ذكره قريباً.

(٥) في (ط): حين لات حين، بزيادة حين قبل لات وهو خطأ.

[ الأنفال/ ٢٦ ]، فمن الذكر الذي يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم<sup>(١)</sup> التي أنتم عليها الآن، بتلك الحال المتقدمة ليتبين لكم موضع النعمة فتشكروا عليه، وهذا قريب من قوله: (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) [ الأعراف/ ٨٦ ]، فقوله<sup>(٢)</sup>: (ذليكم وصاكنم به لعلكم تذكرون) [ الأنعام/ ١٥٢ ]. أي: ذلك الذي تقدم ذكره في<sup>(٣)</sup> ذكر مال اليتيم، وأن لا يقرب إلا بالتي هي أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطفيف فيهما، وتحري الحق على مقدار الطاقة والاجتهاد، ولذلك<sup>(٤)</sup> أتبع بقوله: (لا تكلف نفساً إلا وسعها) [ الأنعام/ ١٥٢ ]، والقول بالقسط والحق، ولو كان المقول فيه، والمشهود له، والمحكوم<sup>(٥)</sup> له، ذا قربي، والوفاء بالعهد، لينجز ما وعده عليه من قوله: (ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً) [ الفتح/ ١٠ ].

هذا كله مما وصى به، ليتذكروه، ويأخذوا به، ولا<sup>(٦)</sup> يطرحوه، فيتذكرون، هو الوجه والمعنى عليه، لأنه أمر نافذ بأخذ بعده أخذ، ووقت<sup>(٧)</sup> بعد وقت؛ فهو من باب التفوق والتجرع، وكذلك التذكر من قوله: (أولاً يذكر الإنسان أنا

(١) في (ط): حالكم.

(٢) في (ط): وقوله.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (م): وكذلك.

(٥) في (ط): أو المحكوم.

(٦) في (ط): فلا.

(٧) في (م): ووقتاً بعد وقت.



خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ] [مريم/٦٧]، إنما<sup>(١)</sup> هو حَضُّ على الشكر على خَلْقِهِ وإِحْيَائِهِ وتَعْرِيضِهِ لِلنِّعَمِ الدَّائِمِ والخلود فيه.

فأما قوله: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ) [الفرقان/٦٢] أي أن<sup>(٢)</sup> يَتَفَكَّرَ، فيتبين<sup>(٣)</sup> شكرَ الله، وموضعَ النعمة، وإِتْقَانَ الصنعة، فيستدلُّ منه على التوحيد، فيستوجبُ بذلك المنزلة الرفيعة، وقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا) [الفرقان/٥٠]، أي: صرفنا هذا الماء المُنَزَّلَ بَيْنَهُمْ في مراعِيهِمْ ومزارِعِهِمْ وشُرْبِيهِمْ، ليتفكروا في ذلك في مكان النعمة به.

قال أحمد<sup>(٥)</sup>: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر<sup>(٦)</sup> كُلُّ ذَلِكَ بِالتَّشْدِيدِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ) [مريم/٦٧]، فَإِنَّهُمْ خَفَّفُوهَا، كَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا فِي تَخْفِيفِ ذَلِكَ، إِلَى أَنْ إِيجَادَهُ وَإِنْشَاءَهُ هُوَ<sup>(٧)</sup> دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ، فَحَضُّ عَلَى ذِكْرِ تِلْكَ النِّعْمَةِ، فَلَمْ يَلْزَمْ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفْظِ التَّكْثِيرِ، وَمَا يَحْدُثُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَالْبَاقُونَ كَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَذَكَّرَ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَإِنْ كَانَ دَفْعَةً كَمَا يَتَذَكَّرُ الْأَشْيَاءُ الْآخَرُ

---

(١) في (ط): وإنما.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م) فيبين. وعليها فإن ضبط ما بعدها يختلف من الفتح إلى الضم.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (م).

(٦) عبارة (ط): وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر.

(٧) في (ط): أي هو دفعة واحدة.

المتكررة، ليكونَ شُكْرُهُ للنعمة بمكان ذلك متتابعاً. كما يكون ذلك في الحال المتكررة.

قال: أحمد<sup>(١)</sup> وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم<sup>(٢)</sup> (تَذَكُّرُونَ) خفيفة الدَّال في كلِّ القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم.

والقول في ذلك أن التخفيف مثلُ التشديد في المعنى، إنما هو (تَتَذَكَّرُونَ) فحذف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خَفَّفَهُ غَيْرُهُ بالإدغام، ويمكن أن يُقال: إنَّ الحذف أولى لأنه أَخَفَّ في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة.

قال أحمد<sup>(٣)</sup>: وقرأ حمزة والكسائي (يَذَكَّرُونَ) مشدداً إذا كان بالياء، يَتَذَكَّرُونَ؛ مخففاً إذا كان بالتاء، هذا مثلُ رواية أبان وحفص عن عاصم<sup>(٤)</sup>.

فأما تشديد حمزة والكسائي (يَذَكَّرُونَ)، إذا كان بالياء، وتخفيفها<sup>(٥)</sup> إذا كان بالتاء؛ فإنهما ثَقُلَا (يَذَكَّرُونَ) بالياء، لأنه لم تجتمع المتقاربة مع الياء، كما اجتمعت مع التاء، ألا ترى أن الياء ليست بمقاربة للتاء، كما أن التاء مثلُ له<sup>(٦)</sup> في

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): نصر عن أبيه عن عاصم.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): عنه. بدل عن عاصم.

(٥) في (ط): وتخفيفهما.

(٦) في (ط): لها.

يَتَذَكَّرُونَ، فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء، إنما ولم يَحَذِفاً، وَحَذِفاً في: (يَتَذَكَّرُونَ) لاجتماع التاءين، وكون الدال معهما<sup>(١)</sup> مقاربةً لهما. وهذا اعتبارٌ حسنٌ، وهو كاعتبارِ عاصمٍ في رواية أبانٍ وحفصٍ عنه.

فأما اختلافهم في سورة الفرقان في قوله: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ) [الفرقان/ ٦٢]، وقرأ<sup>(٢)</sup> حمزةٌ وحده (أَنْ يَذْكَرَ) مخففةً، وقرأ<sup>(٣)</sup> الكسائي: (أَنْ يَذْكَرَ) مشددةً، والتشديد على أن<sup>(٤)</sup> يتذكر نعم الله تعالى<sup>(٥)</sup> ويذكرَ ليدرك العلم بقدرته، ويستدل على توحيده كما قال: (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ) [الروم/ ٨]، (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) [الأعراف/ ١٨٥] وتخفيف حمزة على أنه يذكر ما نسيه في أحد هذين الوقتين في الوقت الآخر، وهو<sup>(٥)</sup> فيما زعموا قراءة الأعمش، ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيه الله وتسبيحه، أي: يذكر ما نُدِبَ إليه من<sup>(٦)</sup> قوله عزُّ من قائل<sup>(٧)</sup>: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [الأحزاب/ ٤١]، ويجوز أن يكون على: أراد أن يذكر نِعَمَ الله

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): وقراءة.

(٣) في (ط): أنه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وهي.

(٦) في (ط): في.

(٧) سقطت من (ط): عز من قائل.

عليه، فيشكر<sup>(١)</sup> لها، كما قال: (اذكروا نعمة الله عليكم إذ هم قوم أن يسلطوا إليكم أيديهم فكف أيديهم عنكم) [المائدة/ ١١]، (واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه) [المائدة/ ٧]، أي: تلقوها بالشكر.

قال أحمد: واتفقا على تخفيف الدال في بني إسرائيل وفي الفرقان في قوله: (ليذكروا) خفيفة، وشدّدها الباقون.

أما في بني إسرائيل فقوله: (ولقد صرفنا في هذا القرآن ليعذّبوا، وما يزيدهم إلا نفورا) [الإسراء/ ٤١]؛ فمعنى (صرفنا في هذا القرآن): صرفنا ضروب القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبار به والتفكير فيه، كما قال: (ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون) [القصص/ ٥١]، وقال: (وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون) [طه/ ١١٣]. وقال<sup>(٢)</sup>: (وما يزيدهم إلا نفورا) أي وما يزيدهم تصريف القول إلا نفورا، أضمر الفاعل لدلالة ما تقدّم عليه، كما قال: (فلما جاءهم نذير ما زادهم) [فاطر/ ٤٢]، أي: ما زادهم مجيئه إلا نفورا، ومعنى: (ما زادهم إلا نفورا) أراد: زادهم<sup>(٣)</sup> نفورا عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير. أو الآية على الاتساع لما ازدادوا هم عند ذلك نفورا وعنادا، كما قال: (رب إنهن أضللن كثيرا من الناس) [إبراهيم/ ٣٦]، وإنما ضل الناس، ولم تضلهم الأصنام، وكذلك: (فزادتهم رجسا إلى رجسهم)

(١) في (ط): فيشكرها.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م) زادوهم.



[ التوبة / ١٢٥ ]. وأما ما في الفرقان مما اتَّفَقَ حمزة والكسائي على تخفيفه، وشَدَّدَهُمَا غيرُهُما<sup>(١)</sup> فقوله: (ولقد صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ) [ الفرقان / ٥٠ ]، أي: الماء المنزل من السماء سَقِيًّا لهم وغيثًا، ليذكروا موضعَ النعمة فيشكروه، ويتقبلوه<sup>(٢)</sup> بالشكر، فأبى أكثرُ الناسِ الشكرَ لمكانه، وكفروا بالنعمة<sup>(٣)</sup> به، وقد يُقال: إن كفر النعمة به قولهم: مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كذا، وكذلك قوله: (وتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ) [ الواقعة / ٨٢ ] فكأنَّه على هذا تَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ التَّكْذِيبَ، ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد:

فَكَنَّانَ مَا رِيحَتْ تَحْتَ<sup>(٤)</sup> الْغَيْثَةِ  
وَفِي الزَّحَامِ أَنْ وُضِعَتْ عَشْرَهُ<sup>(٥)</sup>

قال [ أحمد ]<sup>(٦)</sup> واتفقوا على تخفيف ذال قوله: (وما يَذْكُرُونَ) وَرَفَعَ الكاف في المَدَّثَرِ [ ٥٦ ]. فقرأ نافع: (وما تَذْكُرُونَ) بالتاء ورفع الكاف. وقرأ الباقر بالياء.

(١) في (ط): وشدده غيرهما.

(٢) في (ط): فيشكروا ويتقبلوه.

(٣) في (ط): النعمة.

(٤) في (ط): وسط، وفي النوادر: ما أصبت وسط.

(٥) من رجز ذكر أبو زيد في نوادره ص ٤٠٧ (ط الفاتح) سبب وروده ولم ينسبه.

والغيثرة: الجماعة من الناس المختلطون من الناس الغوغاء (اللسان غثر عن أبي زيد) ووضع في تجارته: غبن وخسر فيها (اللسان وضع وأورد الرجز).

(٦) سقطت من (ط).

وروي عن الحسن في قوله: (كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ) [المدثر/٥٤]، قال: القرآن، فأما قوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ) [المدثر/٥٥]، فتقديره أن ذلك مُيسَّر له كما قال: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ) [القمر/١٧]، أي: لأن يُحْفَظَ وَيُذَرَسَ؛ فيؤمن عليه التحريف والتبديل الذي جاز على غيره من الكتب لتيسيره للحفظ، ودرَسِ الكثرة له وخُرُوجِهِ بذلك عن الحد الذي يجوز معه التبديل له، والتغيير، وقال: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر/٩]، فأما قوله: (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) [المزمل/٥]، فليس على ثقل الحفظ له، واعتيابه، ولكن كما قال الحسن: إِنَّهُمْ لَيَهْدُونَهُ هَذَا<sup>(١)</sup>، ولكن العمل به ثَقِيلٌ.

ويجوز أن يكون المراد به ثَقِيلٌ على من عانده؛ فردّه ولم ينقذ له، كما قال: (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ) [القلم/٥١]، وقوله<sup>(٢)</sup>:

(وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ) [الحج/٧٢]، وكقوله: (ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ. ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ. فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ. إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ) [المدثر/٢٢ - ٢٥].

فأما وجه الياء فلأن قبله ما يدل عليه الياء، وهو قوله: (كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ) [المدثر/٥٣]، (وما يذكرون)

(١) هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدُهُ هَذَا: أي سَرَدَهُ سَرْدًا.

(٢) سقطت من (ط).

[ المدثر/٥٦ ] ووجه آخر، وهو: أنه يجوز أن يكون فاعلُ (يذكرون) قوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ) [ المدثر/٥٥ ]، وقوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ)، لا يخلو من أن يكون صِلَةً أو جزاءً، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يُعنى به الغيبُ، والمخاطبون، فُغِلِبَ الخطاب<sup>(١)</sup> ويجوز أن يكون على: قلْ لهم: وما تذكرون مثل: وما تشاءون.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها وتخفيف النون وتشديدها [ وتحريك الباء وإسكانها ] من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا) [ الأنعام/١٥٣ ].

فقرأ ابنُ كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا)، مفتوحة الألف مشددة النون، (صِرَاطِي) ساكنة الباء.

وقرأ ابن عامر: (وَأَنَّ هَذَا) مفتوحة<sup>(٣)</sup> الألف ساكنة النون، (صِرَاطِي) مفتوحة الباء.

وقرأ حمزة والكسائي (وإِنَّ) مكسورة الألف مشددة النون، (صِرَاطِي) ساكنة الباء.

وقرأ ابنُ كثير وابنُ عامر: (صِرَاطِي) بالسين.

(١) في (م): له الخطاب.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) في (م): ساكنة مفتوحة.

وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، واختُلف عنه وقد ذُكر.  
وقرأ<sup>(١)</sup> الباكون بالصَّاد<sup>(٢)</sup>.

من فتح (أن) فقياسه<sup>(٣)</sup> قول سيبويه<sup>(٤)</sup>: أنه حملة<sup>(٥)</sup> على  
(فاتَّبِعُوهُ) لأنه قال في قوله: (لإِيلَافِ قُرَيْشٍ) [قريش/ ١]،  
وقوله: (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)<sup>(٦)</sup>  
[المؤمنون ٥٢]، وقوله<sup>(٧)</sup>: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ  
اللَّهِ أَحَدًا) [الجن/ ١٨]، أن المعنى: لهذا فليعبُدوا، ولأن هذه  
أُمَّتُكُمْ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا؛ فكذلك لأن هذا صراطي  
مستقيماً فاتَّبِعُوهُ.

ومن خَفَّفَ فقال: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي) فَإِنَّ المَخْفَفَةَ فِي  
قوله يتعلَّق بما يتعلَّق به المشدَّد<sup>(٨)</sup>، وموضع (هذا) رفعٌ بالابتداء،  
وخبره: (صِرَاطِي) وفي (أن) ضمير القصة، والحديث، وعلى  
هذه الشريطة يخفَّف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خُفِّفَتْ،  
وعلى هذا قولُ الأعشى<sup>(٩)</sup>:

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٧٣ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٣) في (ط): القياس.

(٤) انظر سيبويه ٤٦٤/١ في «باب آخر من أبواب أن».

(٥) في (ط): حملها.

(٦) في الأصل: «فاعبدون» وهي من سورة الأنبياء ٩٢، وهو خلاف ما عند  
سيبويه، الذي أثبتناه.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): تتعلَّق بما تتعلَّق به المشددة.

(٩) ورد عجز البيت في ديوانه ص ٥٩ برواية:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ



فِي فِتْيَةٍ كُشِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا  
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ

والفاء التي (١) في قوله: (فَاتَّبَعُوهُ)، مثلُ الفاء التي (١) في قوله: بَزِيدٍ فَاْمُرُّ.

ومن كسر (إِنَّ) اسْتَأْنَفَ بِهَا، والفاء في قوله (فَاتَّبَعُوهُ) على قوله عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول زيادة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى (٢): (تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ) [الأنعام/ ١٥٨].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: (تَأْتِيَهُمُ) بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَأْتِيَهُمُ) بالياء (٣).

وقد تقدم (٤) هذا النحو في غير موضع.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى (٥): (فَرَّقُوا (٦) دِينَهُمْ) [الأنعام / ١٥٩].

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم:

= انظر: شرح أبيات المغني للبغدادى ١/ ١٤٧ وانظر تخريجه فيه.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) السبعة ٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) في (ط): وقد تقدم القول في هذا النحو.

(٥) في (ط) عز وجل.

(٦) في (م): فارقوا.

(فَرَّقُوا دِينَهُمْ) مشددة وكذلك في الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائي بـ (فَارَقُوا) بـ ألف، وكذلك في الروم<sup>(١)</sup>.

من قال: (فَرَّقُوا) فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، كما قال: (أَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ) [البقرة/ ١٨]، فهم خلاف المسلمين الذين وُصفوا بالإيمان به كله، في قوله: (وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/ ١١٩]. وقال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ يَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ) [النساء/ ١٥٠].

ويجوز أن يكون المعنى في قوله: [يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ دِينِ اللَّهِ وَدِينِ رُسُلِهِ: لا يؤمنون بجميعه]<sup>(٢)</sup> كَمَنْ وُصِفَ بذلك في قوله: (وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) [آل عمران/ ١١٩].

ومن قرأ: (فَارَقُوا) فالمعنى: باينوه، وخرجوا عنه. وإلى معنى: فَرَّقُوا<sup>(٣)</sup>، يؤول، ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه فارقوه كله، فخرجوا عنه ولم يتبعوه.

وأما قوله: (يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ) [الروم/ ١٤] فالمعنى:

(١) السبعة: ٢٧٤.

(٢) في (ط) جاء ما بين معقوفين كما يلي: ويريدون أن يفرقوا بين دين الله ورسله يفرقون بين دين الله ودين رسله أيؤمنون بجميعه.

(٣) في (ط): فرقوه.

يصيرونَ فرقةً فرقةً من قوله: (فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير) [الشورى/ ٧].

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup> (دِينًا قِيَمًا) [الأنعام/ ١٦١].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: (دِينًا قِيَمًا) مفتوحة القاف مشددة الياء<sup>(٢)</sup>.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ، وحمزةٌ والكسائيُّ (دِينًا قِيَمًا) مكسورة القاف خفيفة الياء<sup>(٣)</sup>.

حجةٌ من قرأ: (دِينًا قِيَمًا) قوله: (وذلك دِينُ الْقِيَمَةِ) [البينة/ ٥]، كأنه دِينُ الْمِلَّةِ الْقِيَمَةِ؛ فعلى هذا يكون وصفاً للدين، إذا كانت نكرةً كما كان وصفاً لِلْمِلَّةِ، لأنَّ الْمِلَّةَ هي الدينُ، وزعموا أنه في قراءة أبيّ (وهذا صراطي .. دِينًا قِيَمًا).

قال أبو الحسن: قال أهلُ المدينة: (دِينًا قِيَمًا) وهي حسنة، ولم نسمَعْها من العرب، قال: وهي في معنى المستقيم.

فأما (قِيَمًا) فهو مصدرٌ كالشَّيْعِ<sup>(٤)</sup>، ولم يصحَّحْ كما صَحَّحَ عوضٌ، وجولٌ، وقد كان القياسُ، ولكنه شَدُّ عن القياسِ، كما شَدُّ أشياء من نحوه عن القياسِ نحو: ثيرة،

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٢٧٤.

(٤) في (ط): مثل الشيع.

ونحو قولهم: جِيَادٌ في جمعِ جَوَادٍ، وكان القياس الواو، كما قالوا: طَوِيلٌ وطَوَالٌ، قال الأعشى:

جِيَادُكَ في الصَّيْفِ في نَعْمَةٍ  
تُصَانُ الجَلَالُ وتُنْطَى الشعير<sup>(١)</sup>

فأما انتصابُ دِينًا، فَيَحْتَمِلُ نصبه ثلاثةَ أَضْرُبٍ:

أحدها: أنه لما قال: (قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [الأنعام/ ١٦١]، اسْتَغْنِي بجري ذكر الفعل عن ذكره فقال: (دِينًا قِيمًا)، أي: هَدَانِي دِينًا قِيمًا، كما قال: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ). وإن شئتَ نصبتهُ على: اعرفوا، لأن هِدَايَتَهُمْ إليه تعريفٌ، فحملَه على: اعرفوا دِينًا قِيمًا. وإن شئتَ حملتهُ على الاتِّبَاعِ كأنه قال: اتَّبِعُوا دِينًا قِيمًا، والزموه، كما قال: (اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ) [الزمر/ ٥٥].

قال: كُلُّهُمْ<sup>(٢)</sup> قرأ: (مَحْيَايَ) [الأنعام/ ١٦٢]، مُحَرَّكَةً الياء (وَمَمَاتِي) ساكنة الياء غيرُ نافعٍ، فإنه أُسْكِنَ الياءَ في (مَحْيَايَ) ونصبها في (مَمَاتِي)<sup>(٣)</sup>.

إسكانُ الياء في (مَحْيَايَ) شاذٌّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محيائي، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد

(١) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ من قصيدة يمدح فيها هوزة الحنفي. وفيه: وتعطى بدل وتنطى، والجلال: ج جل وهو ما تلبسه الدابة لتصان به.

(٢) في (ط): وكلهم.

(٣) السبعة: ٢٧٤.



تجده في نثرٍ ولا نظمٍ، ووجهها مع ما وصفنا، وبعض  
البغداديين، قد حكى أنه سمع، أو حكى له:

التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ<sup>(١)</sup> يَأْسُكَانِ الْأَلْفِ مَعَ سَكُونِ لَامِ  
المعرفة، وحكى غيره: لَهُ ثَلَاثَا الْمَالِ، وليس هذا مثل قوله:  
(حتى إذا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً) [الأعراف/ ٣٨] لأن هذا في  
المنفصل مثل دَابَّةٍ فِي الْمَتَصِلِ، ومثل هذا مَا جَوَّزَهُ يُونُسُ فِي  
قوله: اضْرِبَانِ زَيْدًا، واضْرِبَانِ زَيْدًا، وسيبويه ينكر هذا من  
قول يونس.

قرأ ابنُ عامرٍ وحده (فَتَّخْنَا عَلَيْهِم) [الأنعام/ ٤٤].  
مشددة، وقرأها الباقرُ مخففة<sup>(٢)</sup>.

حجة التشديد (مفتحةٌ لَهُمُ الأبوابُ) [ص/ ٥٠]، وحجة  
التخفيف قوله<sup>(٣)</sup>:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا<sup>(٤)</sup>

(١) من أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد.

انظر الأمثال لابن سلام/ ٣٤٣ واللسان (بطن).

(٢) السبعة ٢٥٧ وقد ذكرنا فيما تقدم أن مكان هذه الآية متأخر الذكر.

(٣) صدر بيت للراعي من قصيدة في ديوانه ص ٢٨ وعجزه:

دوني وأفتح باباً بعد إرتاج

انظر الكامل ٢٤٢/١.

(٤) هنا ينتهي الجزء الثاني من نسخة (ط) لابن غلبون في حين تتابع (م) الكلام  
في سورة الأعراف.



[انتهى بحمد الله الجزء الثالث من الكتاب  
ويتلوه في الجزء الرابع : اختلافهم في سورة الأعراف]





# فهرس

|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| ٥   | ..... ذكر اختلافهم في سورة آل عمران |
| ١١٨ | ..... ذكر اختلافهم في سورة النساء   |
| ١٩٥ | ..... ذكر اختلافهم في سورة المائدة  |
| ٢٨٤ | ..... ذكر اختلافهم في سورة الأنعام  |











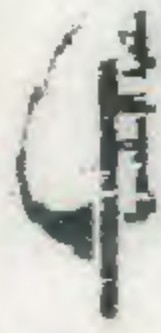












Bibliotheca Alexandrina



0588988